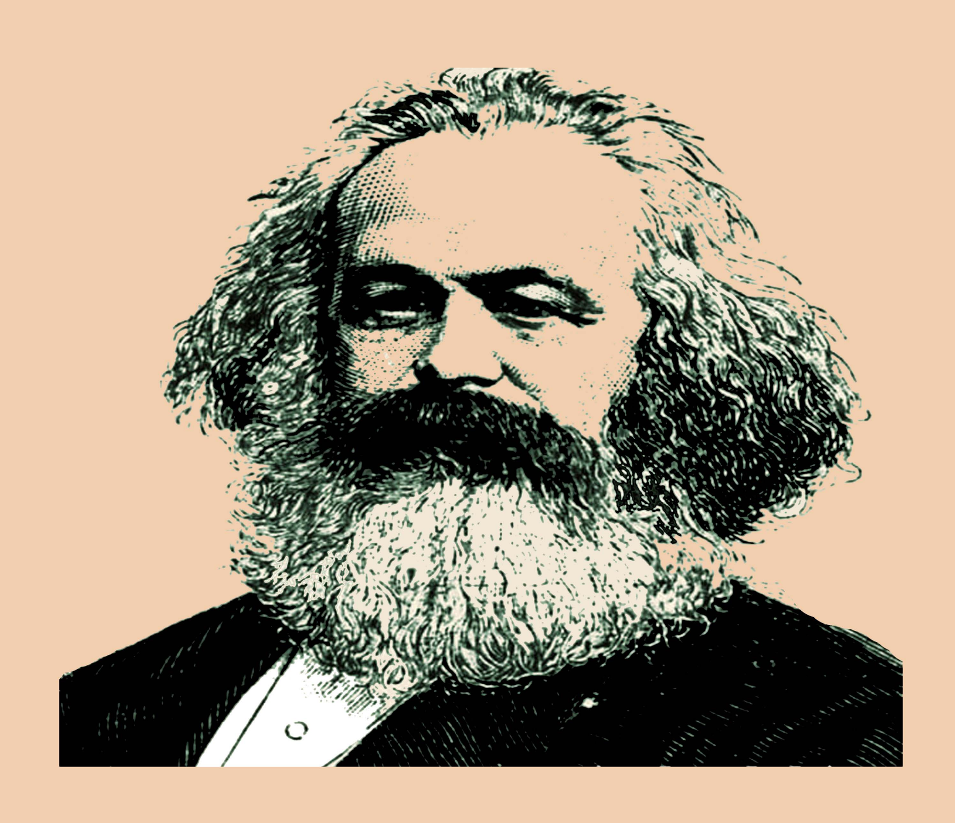
كارل كورش

التصوّر المادي للنظرية الماركسيّة

تطبيق نقديّ للماديّة التاريخيّة على تاريخ النظرية الماركسّية



ترجمة : محمّد كبّة

مراجعة : العفيف الاخضر



دار الطليعة - بيروت

التصوّر المادي للنظريّة الماركسيّة

العنوان الاصلي للكتاب

KARL MARX

par

KARL KORSCH

كارل كورش

التصوّر المادي للنظرّية الماركسّية

تطبيق نقدي للمادّية التاريخيّة على تاريخ النظريّة الماركسيّة

ترجمة :
محمّد الكبّة

مراجعة :
العفيف الاخضر

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

ص. ب. ١٨١٣ – بيروت

الطبعة الاولى
تموز (يوليو) ١٩٧٣

ملاحظات حول الترجمة العربيـة

هذا الكتاب هو الى حد ما كتابان دمجا ليعطيا في النهاية كتاباً واحداً متماسكـاً . ذلك ان الترجمة الانجليزية التي ترجمنا عنها هذا الكتاب قد ادخل عليها كورش ، عندمـــا اعاد صياغة اصلها الالماني ، تحويراً عميقاً مضيفا اليها بضعة فصول جديدة . ونظراً الى ان الكتاب ترجم الى العربية عن النص الانجليزي فاننا عند المقارنة مع الترجمة الفرنسية للاصل الالماني المغّير حذفنا ما حذفه المؤلف من النسخة الانجليزية ، بيد اننا ابقينا على بعض الفقرات المحذوفـة لانهـــا تعطي للقارىء العربي مزيداً من الوضوح . واحيانا فضّلنا بعض صياغات النسخة الانجليزية او زاوجنا بينها وبين الصياغة الجديدة لنفس الهدف . لقد غـّير كـورش ترتيب الفقرات تغييرا جذريا في اكثر من مكان و كثيرا وغالبا ما غـّيرنا الفقرات لتنسجم مـع الترتيب الجديـد لهـا في الاصـل الالماني المغـّير ، الا اننا احيانا عندما لم نرَ في تغيير الترتيب خللا كبيرا ، لم نجاره في التغيير . اما الفصول الاخرى فقد غـّيرنا ترتيبها وعناوينها ، الا قليـلا ، على غرار ما فعـل المؤلـف في النسخة الجديدة .

المترجمـان

مقدمة جوتز لانجكاو للطبعة الالمانية (١٩٦٧)

١

(. . .) ان الانقطـــاع ، الذي سبَّبه قيام الديكتاتورية النازية في المانيـــا في مناقشة أطروحات ماركس والماركسية ، ينعكس انعكاساً تاماً على حياة المهاجر كورش . عندما شرع الناشر في مهمة تحضير الكتاب للطبع ، كان يعتقد إن عليه أن يضع مقدمة له تملأ نوعاً ما الفراغ الذي احدثه ذلك الانفصام ، واضعاً كتاب كورش ، « **كارل ماركس** » ، في سياق أوسع .

ولهذه الغاية ، كان يمكن أن يسعى المرء الى ان يعيد للكتاب المكان الذي يعـود لـه في تاريخ النظرية الاشتراكية المحورة حول ماركس . او أن يحاول تحديده بأكثر منهجية في علاقته بتفسير عمل ماركس الذي تميّز منذ الحرب العالمية الثانية ، خاصة في المانيا الغربية ، بطابع أكاديمي اساسا . أخيراً — ولكي نتجنّب تصنيف الكتاب تصنيفاً سريعاً — كان يمكـن تقديم الكتاب كلحظة من لحظات « سيرة فكرية » لتفسير ماركس من كارل كورش . (. . .)

بيد ان إرادة ترجمة إحدى الامكانيتين ، الأولى والثانية ، في الوقائع ، تعـني في كلتـا الحالتين وضع كتاب كورش في سياق من العلاقات يتجاوزها في نفـس الوقت من عـدة نواح اخرى . فيمكننا أن نقول إن كورش قد قطع كل صلـــة مع الاطار الذي تفرضه التقاليد الماركسية مذ شرع في تطبيق « التصّور المادي للتاريخ على هذا التصّور نفسه » . وفي نفس الوقت ، فإن علاقة التطابق ، المفروض انها موجـــودة وما تزال بين الوعي الطبقي الصحيح للبروليتاريا وبين النظرية الماركسية ، تذوب ، مهما تبدّل الشكل الذي تتجلّى فيه. **إن العلاقة**

الموجودة بين النظرية والحركة الطبقية قد تحولت الى موضوع للتحليل التاريخي ، وفكر ماركس نفسه تحول الى موضوع نقد مادي بوصفه نقداً للادیولوجيا .

وبسبب هذا التموضع objectivation فان تحليلات كورش لا تلتقي إلا نادراً بتحليلات مفسري ماركس الاكاديميين . فمنذ ثلاثين سنة أوضح كورش هذا التباعد عندما نقد مختلف المطبوعات الحديثة المتعلقة بسيرة ماركس التي تبحث موضوع الماركسية « كأي موضوع آخر تاريخي وتأويلي ، وفق قواعد المدرسة » . ان الموضوع ماركس ، في نظره ، – مهما تعرض فكره للتحليل النقدي ومن ثم مهما اكتسب من النسبية تاريخيا – لم يشكل ابداً موضوعا « كالمواضيع الأخرى » . إن أطروحات ماركس ، بصفتها نقطة من نقاط الانطلاق التاريخي للنظرية ، التي تتصور نفسها كعمل علمي سابق للحقبة القادمة من نضال الطبقة البرولیتارية التي ، حسب كورش ، لا تعرف أبداً سوى هدوء ظاهري ، ما تنفك تكتسب أهمية تاريخية أبعد ما تكون عن النسبية .

لهذا السبب فان مقدمة تستهدف تقديم فكر كورش ، الذي يسيطر عليه ، كما رأينا ، ذلك التوتر بين التموضع والالتزام السياسي ، لا يمكنها ان ترتاح لأي من نمطّي العرض الآنف ذكرهما . ينبغي على مثل هذه المقدمة ان تقيم العلاقة الموجودة بين السياقين وفي نفس الوقت عليها ان تتجاوز الاطار العادي للمقدمات .

هناك حل آخر أيضاً – وهو الذي قرّ عليه قرارنا – ويتمثل في الاشارة الى المشكلة الأساسية ، في نظر الناشر ، وفيما عدا ذلك نفوّض الأمر الى ما جعل كتاب كورش ، بعد ثلاثين سنة من تأليفه ، ما يزال يحتفظ بأهمية راهنة .

وهكذا يتضح لماذا يعتقد الناشر أنه يقدم للجمهور لا وثيقة عن تاريخ الماركسية فحسب ، بل ايضاً وعلى الأخص إسهاماً يمكّن اليسار من فهم تاريخه فهما أفضل . إن كتاب كورش « **كارل ماركس** » يبدو للناشر في نفس الوقت كإسهام في مناقشة حول ماركس والماركسية تتجاوز أهميته مجرد الأهمية التاريخية ، وهو إسهام لا يمكن حتى الآن إعتباره متجاوزاً عند مقارنته بالنتائج التي تحققت منذ نشر هذا الكتاب .

٢

في سنة ١٩٣٤ طُلب من كورش تحرير الكتاب المخصص لماركس في سلسلة « علماء الاجتماع الحديثون » التي كان يشرف عليها موريس جنسبرج والكسندر فاركهارسن . وفي

خريف نفس السنة ، كان كورش قد أعدّ مشروعاً تفهم منه نيّتــه على القيام ، في نفس الوقت بتقديم وبنقد مكتملين الى حد بعيد للماركسية في تطورها التاريخي . وهكذا فقد عاد كورش الى المنهج الذي يتمثل في فصل العنصر « الحي » عن العنصر « الميت » من التقاليد (الماركسية)، وهو منهج كان قد طبّقه في سلسلة من العروض قام بها في برلين ، خلال السنوات التي سبقت هجرته مباشرة (★).

على ان كورش ، عندما عاد الى العمل في اعداد كتابه في نهاية صيف ١٩٣٥ ، اعتمد طريقة مختلفة في العرض ، يمكن نعتها بكثير من الدقة بأنها تفسير انتقائي . لقد صرّح بنفسه ، في رسالة الى صديقه بول ماتيــك (اغسطس ١٩٣٥) ، انه يريد « في اربعين فصلاً ، يترابط بعضها ببعض في كثير من الحرية ، دون الافراط في السجال ، تقديم خير ما في الماركسية اليوم ، في نظري » . وبعد ان أتمّ كتابة ومراجعة مخطوطته ، اوضــح ــ ردّاً على بعض الاعتراضات ــ أن بعض الصعوبات التي لاقاها قد اتت بالضبط من انه لم يشأ « في اي مكان من هذا الكتاب اخذ موقف **ضد** ماركس ، ضد نظريته او ضد سياسته » (★★).

ان رسائل ماركس ومجموعة من الاعمال التحضيرية تمكننا بسهولة من اعادة تشكيل مختلف مراحل التأليف التي مر بها الكتاب خلال السنة اللاحقة التي قضاها المهاجر كورش مع بريخت ، في بيته في سكوفبستراند بالدانمارك . وهكذا نشهد من جهة الطرح التدريجي لكل العناصر المتعلقة بالنقد الصريح للنظريــة الماركسيانية ، ومن جهة اخرى نلاحظ اقتصاراً متزايداً على ماركس نفسه ، ومنذئذ فان التطور اللاحق للماركسية لم يعد ينـال من النقد سوى محاولات عرضية لـــ « وضعها في المنظور » التاريخي .

ان هذا الجانب لا يخفى على القارىء الذي يقارن كتاب « **كارل ماركس** » باعمال كورش السابقة ، التي كان التطور التاريخي للماركسية يحتل فيها محل الصدارة . بالاضافة الى ذلك فان عملية طرح النقد الصريح ستظهر بوضوح عند قراءة الاعمال التحضيرية ، التي خُصصت كلها لمسألة الفعالية البراكسيسية - الاجتماعية للنظرية الماركسيانية ، في شكلها التقليدي (الاقتصادي) ، التي كانت في تلك الحقبة تمثل المسالة الاساسية في نظر كورش. سنرى كيف ان المؤلف ، بعد ان تساءل عمّا لا تسمح به النظرية او لا تسمح به بعد لكنها تظل من شأنها

★ كان كورش يشرف على حلقة دراسات تسمى « من اجل ماركسية نقدية » (برليـن ، شتاء ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣) .

★★ كورش الى ماتيك ، ٧ ـ ١٢ ـ ١٩٣٨ .

ان تسمح به ، يغيّر تصوره الأوّلي وينتقل الى النتائج التي قد سمحت النظرية بالوصول اليها .

لكن اذا كان كورش قد عدل عن بحث مجموعة اخرى من المواضيع ، كما كان ينوي في البداية ، فان ذلك يرجع دون ادنى شك الى اسباب زمانية ومكانية (أجل تسليم الكتاب وعدد صفحاته) فرضت عليه سنة ١٩٣٦ ، وليس الى التغيير في التصّور المنهجي . ففي مشروع تحليلي مؤرخ في نهاية سنة ١٩٣٥ ، حيث تتضح بسهوله الخطوط العريضة للشكل النهائي الذي كان الكتاب سيأخذه ، نلاحظ ان المؤلف كان ينوي تخصيص بحث مستقل لمشكلة « البنى الفوقية » ، الملحق في القسم الثاني الى مشكلة « الاقتصاد السياسي » . لم يتخل كورش ، من حيث الاساس ، عن هذا المشروع حتى إتمام المخطوطة . لكن لا شك أنه كان ينوي اتبّاع نصيحة احد اصدقائه (بارطوس) ، في جزء ثان قد يلحقه للكتاب ، الذي كان يستحثّه لاتمام الكتاب حتى لو « قدّر للنظرية الاشتراكية ان تجهل الى الابد رأيك في نظرية الدولة وفي مذهب الاديولوجيات » (بارطوس الى كورش ، ٢٢ - ٦ - ١٩٣٦) . بيد ان كورش لم يواصل جهوده في هذا الاتجاه ، ذلك ان اهتمامه قد انتقل الى مواضيع اخرى بعد وصوله الى الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٣٦ . وليس هناك سوى نص واحد تام ، مؤرخ في ديسمبر ١٩٣٥ ، يوضح بأي معنى كان كورش يريد بحث « مذهب الاديولوجيات » . اما فيما يخص نظرية الدولة فليس هناك اي نص يمكننا من المقارنة .

في اكتوبر ١٩٣٦ كان تحرير الكتاب ، داخل هذا الاطار ، قد تقدم الى درجة انه كان بامكان كورش ان يعتقد انه سيتمّه عن قريب . على كل حال ، لقد بعث في تلك الفترة يسأل بارطوس عن امكانية ترجمة المخطوطة الى الانجليزية في باريس . وكان الرد ايجابياً ، فقدم كورش في نهاية اكتوبر ١٩٣٦ والتحق بصديقه في العاصمة الفرنسية . وعندما غادر المدينة في منتصف ديسمبر من نفس السنة ، كانت النسخة الالمانية قد تمّت وكان المؤلف ينوي طبع نسخ منها لاصدقائه . وفي الاثناء ، أجرى « محادثات تمهيدية طويلة » مع المترجمة الانجليزية ، وكل شيء يشير الى ان ترجمة اولى كانت قد جُهزت .

على ان هذه النسخة الاولى التامة لم تستعمل كأساس للطبعة الانجليزية (١٩٣٨) إلا بشكل غير مباشر . فعندما تلقى كورش سنة ١٩٣٧ المسودّة المطبعية لكتابه ، بدا له ان الترجمة كانت سيئة الى درجة ان التصحيحات التي كان ينوي اجراءها لم تكن في الواقع إلا إعادة سبك كاملة . فضلا عن تلك الاضافات وتلك التغييرات في ترتيب الفصول التي تظهر للعيان بمجرّد مقارنة النص الالماني بالطبعة الانجليزية . وقد اشتكى كورش ، فيما بعد ، من « القصور

اللغوي » لهذه الترجمة التي راجعها ونقحها بنفسه . وقد فسّر ذلك في رسالة الى بريخت كما يلي : « لقد حاولت ، في ترجمتي ، ألا استعمل إلا العبارات الرائجة للغة الاميركية ، اي بعبارة اخرى ، اردت ترجمة فكر مؤلفين مثقفين ، ماركس ، هيجل ، الخ. ، بكلمات قاصرة حقاً عن اداء ذلك » (★) .

★ كورش الى بريخت ، ١٣ ـ ١١ ـ ١٩٤٢ .

مدخـــل

ولد كارل ماركس في ترير في ١٨١٨ وتوفي لاجئاً سياسياً في لندن سنة ١٨٨٣ . عندما كان قد اتمّ دراسته في جامعتي بون وبرلين ، وخطا خطواته الأولى في السياسة كرئيس تحرير للصحيفة **راينيشة تسايتونج** بكولونيا (١٨٤٢ – ١٨٤٣) ، وجـــد نفسه مقطوعاً تقريباً من كل صلة تربطه بمسقط رأسه . فقـــد توفي والده في ١٨٣٨ ، « وتخاصم مع عائلته » منذ ١٨٤٢ ، أما مشاريعه للمستقبل فقد انهارت كلها تحت الضربات التي انهالت بها الرجعية المسيحية ـ الرومانتيكية إثر مجيء الملك فريدويـك غليوم الرابع إلى عرش بروسيا في ١٨٤٠ . كتب ماركس في كانون الثاني ١٨٤٣ إلى روج : « لم يعد هناك ما أستطيـع أن أفعله الآن في ألمانيا . إن المرء يزيّف نفسه بالبقاء هنا » . وهكـذا كان . . ففي خريف ١٨٤٣ ، وبعد زواجـــه من المرأة التي خطب ودها طيلة سبـع سنوات ، ذهب ماركس إلى باريس ، وعندما ُطرد من فرنسا في ١٨٤٥ ، توجه نحو بلجيكا حيث مكث هناك حتى قيام ثورة ١٨٤٨ التي اتاحت له عودة قصيرة الى النشاط السياسي في مسقط رأسه كرئيس تحرير لصحيفة **نيو راينيشة تسايتونج** (١٨٤٨ - ١٨٤٩) . وسريعاً ما ُطرد من المانيا ، فرنسا وبلجيكا ، فأمضى العقود الثلاثة المتبقية من حياته في لندن : البلد الذي كان في ذلك الوقت اكبر ملجأ للثوريين المنفيين من جميـع البلدان الاوروبية . حاول عبثاً ان يكسب بالعمل الصحفي رزق اسرته النامية ، ولم تنقذه من انياب الجوع غير المعونات الدائمة التي كان يقدمها صديق عمره ورفيق نضاله ، فريدريك انجلز ، الذي كرس الثمانية عشرة سنة التالية من حياته في العمل الكريه «للتجارة اللعينة» ، خصيصاً لمساعدة صديقه على انهاء مؤلفه العلمي العظيم : « **راس المـال** » . وحين استطاع اخيرا ان يخرج من العمل بمبلـغ من النقود كاف لان يضمن له ولماركس الافلات من المتاعب المالية ، كان الاوان قد فات تقريبا . ورغم ان النتائج الرئيسية لدراسات ماركس التي كان يعمقها باستمرار ، قد اتخذت شكلها النهائي في

المجلد الاول المنشور في ١٨٦٧ ، فان الاجزاء المتبقية من « **راس المـــال** » لم تكتمل ابداً . فالصراعات والآلام المتواصلة ، التي كانت من نصيب كل مهاجر سياسي لا تلـــين لـه قناة كمار كس ، استطاعت اخيراً ، مع حلول سنة ١٨٧٣ ، ان تحطم قوى انتاجيته الذهنية الهائلة ، بيد انه استمر لمدة عقد آخر في تكديس المقتطفات والملاحظات لانهاء عمـله مستقبلاً ، واستعاد بين حين وآخر النشاط الذهني العارم ، الذي تميّز به في افضل ايام حياته ، في نصوص مـكتملة شكلاً ومضموناً كالملاحظـــات الهامشية حول برنامج جوتا للحزب العمالي الالماني في ١٨٧٥ والملاحظات النقدية حول الاعمال الاقتصادية لأدولف فاجنر ، التي نشرت مؤخراً والتي يعـود تاريخها الى عام ١٨٨١ — ١٨٨٢ .

علينا ألا ننسى ما قاله انجلز في صيغ صائبة تماماً في جنازة صديقـــه عام ١٨٨٣ ، من ان رجل العلم في مار كس « لم يكن حتى نصف الرجل » ، لكن هذا الرجل مار كس كان « قبل كل شيء ثورياً » . من ابرز مؤلفاته اثنين : **البيان الشيوعي** و **راس المـال** . نُشر الاول عشية ثورة ١٨٤٨ بوصفه برنامج عمل الحزب الاممي الاول للطليعة المناضلة للبروليتاريا . اما الثاني فقد أعد إبان بدء شفاء قوى التقدم في اوروبا الغربية من الحقبة المديدة ، حقبة الازمة والركود ، التي اعقبت الهزيمة الدموية لانتفاضة عمال باريس في حزيران ١٨٤٨ وفشل الثـورة الاوروبية في ١٨٤٨ - ١٨٥٠ ؛ وهذه الحقبة انما يميزها على اوضح ما يكون النظام التوتاليتاري المضاد للديموقراطية وللاشتراكية معاً : نظام نابوليون الثالث في فرنسا ١٨٥٠—١٨٧٠. وفضلاً عن ذلك ، فان تعرية مار كس النظرية للعالم البرجوازي في **راس المال** قد تزامنت ايضاً مـع اشتراكه النشيط في اول تجربة علنية ومفتوحة لجميـع الاتجاهات ، لتحقيق وحدة الطبقة العاملة: **جمعيـــة العـــمال الامميـــة** التي أسست في ١٨٦٤ . وهكذا ، فان نظرية وممارسة مار كس الثوريتين قد شكلتا على الدوام كلّاً لا ينفصم ، وهذا الكل المتماسك يشكل اليوم العنصر الحي فيما تركه لنا مار كس . كان هدفـه الفعلي ، حتى في هذا العمل النظري الخالص ، التعاون بشكل او بآخر في الصراع التاريخي للبروليتاريا الحديثة ، التي كان مار كس اول منْ وضع في متناولها معرفة علمية عن وضعها الطبقي وحاجاتها الطبقية : معرفة حقة ومادية عـــن الشروط الضرورية لتحررها الذاتي وبالتالي للتطور المقبل للحياة الاجتماعية للنوع الأنساني .

هدف هذا الكتاب أن يبعث للحياة مـا هـو جوهري من مبادىء ومضمون علم ماركـس الاجتماعي على ضوء آخـر الاحـــداث التاريخية والحاجـات النظرية الجديـدة التي ولـّدتها تلك الاحداث . وبهذا الصدد ، سنتناول الافكار الاصلية لمار كس نفسه اكثر مما سنتناول تطويرها

اللاحق الذي جاءت به مختلف المدارس الماركسية : « الارثوذكسية » و« التحريفية » ، الدوجماتية والنقدية ، المتطرفة والمعتدلة من جهة ، والذي جاء به ايضاً خصومها ونقادها العنيفون بدرجة تقل او تكثر من جهة اخرى . إن فكر ماركس اصبح اليوم موضوعاً لصراع لا هوادة فيه ، تدور رحاه في كل اصقاع العالم المتمدن — من روسيا السوفياتية حيث اصبحت الماركسية الفلسفة الرسمية للدولة ، الى البلدان الفاشية وشبه الفاشية في اوروبا الوسطى والجنوبية ، في جنوب اميركا وفي آسيا الشرقية ، حيث يلاحق اليوم الماركسيون ويُبادون . وبين هذين التطرفين تقع المنطقة التي ما زالت المعركة فيها متواصلة وما زال المخرج منها مشكوكاً فيه ، بين الافكار « الماركسية » المزعومة والافكار المزعومة « مضادة للماركسية » . وبصفتها هذه فهي تلك المنطقة الوحيدة (★) من العالم حيث ما زال بامكان المرء ان يناقش اليوم بحرية نسبية الدلالة الحقيقية لمبادىء ماركس الاصيلة التي كان الاصدقاء والاعداء ، في غضون ذلك ، يكيفونها وفقاً لمنوعات مذهلة من الغايات السياسية ، تظهر من مراجعة مختلف الاطوار التاريخية للفكر الماركسي . هناك من المشاكل التي يتضمنها هذا الفرز الظاهر بين الاديولوجيا الماركسيانية وتحققها التاريخي ، اكثر مما يمكن معالجته في كتاب صغير . ويُحال القارىء بهذا الصدد الى كتابات المؤلف السابقة حول الموضوع ، الواردة في البيبليوغرافيا الملحقة بهذا الكتاب .

ولزيادة فائدة هذا التقديم للنظرية الماركسيانية ، حاولت بقدر الامكان أن اجعل الفصول المختلفة مستقلة . وبالتالي ، فان القارىء غير المطلّع على التجريدات الجريئة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، يستطيع اثناء قراءته للجزء الاول ان يقفز عن الفصل الثاني الصعب نوعاً ما ، ويقرأه فيما بعد بالارتباط مع الجزء الثاني . بينما القارىء غير المهيّأ فلسفياً يستطيع ان يضع جانباً مؤقتاً القضايا البالغة العمومية في الفصل الرابع من الجزء الثاني التي تتناول تطور ماركس من الفلسفة الى العلم ، ثم يعود اليها بعد ان يكون قد درس نفس المشكلة بالشكل الاكثر عينية الذي عُرضت به في الفصل السابع من الجزء الثاني . وبنفس الطريقة هناك كثير من الحلقات التي تربط فيما بينها الاجزاء الثلاثة للكتاب الذي لا يعالج على العموم فروعاً مستقلة لمنظومة معقدة ، وانما بالعكس يعالج المظاهر المختلفة لنظرية اجتماعية ، اقتصادية وتاريخية **واحدة ووحيدة** .

ان الاثار ، عند ماركس وانجلز ، كما هي حقاً عند معظم الكتّاب الذين يطرقون ميدان

★ المقصود اوروبا الغربية .

الفكـــر الاجتماعي والتاريخي والسياسي ، تمتلك تاريخاً خاصاً بها . بيد ان تاريخها – اوقات وظروف ولادتها ، جمهورها المعني ، عناوينها ، وايضاً تنقيحاتها ، إكمال نواقصها الى غير ذلك مما يضاف اليها بمناسبة اعادة طبعها ، ترجمتها . . . الخ – يشكل جزءاً ملازماً لتاريخ هـــذه النظريات . لذلك فمـــن الوقائع المؤسفة انه لا النقـــاد البرجوازيين لما يسمى « التناقضات الماركسيانية » فحسب ، بل حتى أصدق الملتزمين بالعلم المادي لماركس ، استشهدوا حتى الآن بقضاياه النظرية العديدة دون ان يهتموا باللحظة التي كتبت فيها ، ولا بالجمهـــور الذي كانت مرصودة اليه ، ولا بدلالاتها التاريخية الاخرى الضرورية لتفسيرها مادياً . لنقل بصراحة ان هذا النهج « الارثوذكسي » الذي يستشهد بماركس (او حتى بماركس وانجلز) بصورة جدّ مجردة، مثلما كان سكولاستيكيو القرون الوسطى يستشهدون بارسطو او بالكتاب المقدس ، لهو نهـج لا يصلح اطلاقاً لتغطية اية نظرية اجتماعية ودراستها نظرياً من وجهة نظر تاريخية ومادية . ولهذا فقد امتنعنا حتى عن تقليد المؤلفات العلمية الحديثة التي تحيل ملاحظاتها القارىء الى معلومـــات متوفرة في بيبليوغرافيا ملحقة بآخر الكتاب . وقد ُخيّل إليّ انه من الافضل ان نستسلم لمظهر غير لائق ، لكن لا مندوحة عنه ، عندما نريد ان نعطي فورياً كل الارشادات المفيدة الخاصة بالظروف التاريخية لكل استشهاد . ولنفس السبب لم نلجأ الى استخدام الكلمات المختصرة إلا نادراً ، بل اننا ترجمنا لمزيد من الوضوح العناوين غير الانجليزية لجميع الكتب الواردة في النص والحاشية . ان العناوين الاصلية للكتب الواردة فضلاً عن كافة المعلومات الغير مطلوبة فورياً للاحاطة التامة بالنص الجاري ، والايضاح المفصّل لكل الكلمات المختصرة – كل هذا قد ورد بالطريقة المعتادة في ملحق ثبْت المراجع .

اما بالنسبة للمصطلحات والتعابير ، فان القارىء سيجد بعض المصطلحات غير المألوفة ، او سيجد المصطلحات المألوفة وقد ُطبقت بمعنى معدّل نوعاً ما . وهذا ايضاً لا يمكـــن اجتنابه في كتاب عليه ان يتعامل مـــع المصطلحات الهيجلية والماركسيانية التي تتعذر ترجمتها الى اللغة الانجليزية المتعارف عليها . لم نستفد من كل الحريات التي اعلن انجلز ضرورتها في مقالة لـه (★) ساهم بها في عدد نوفمبر ١٨٨٥ من مجلة « **الكومنولـث** » . لقد امتنعنا عن الابتكار اللغوي بقدر الامكان وحتى عن صياغة مصطلحات انجليزية جديدة تتناسب مـــع التوليدات الالمانية العديدة التي ادخلها هيجل ، ماركس والماركسيون المعاصرون . بيـــد اننا ، امتثالاً لنصيحة انجلز الداعية لتفضيل المخاطرة بهرطقة لغوية على جعل التعابير والصيغ الالمانية عصية على الترجمة

★ المقصود مقالة انجلز « كيف ينبغي الا نترجم ماركس ؟ » (المترجم) .

بسبب المصطلحات غير الدقيقة التي لا تضايق آذاننا لكنها تضبّب المعنى الذي اعطـــاه اياها ماركس . ولهذا فاننا نستعمل مثلاً مصطلح « علاقات الانتاج » Production-relations تفضيلاً على مصطلح « العلائق » Relationships . وفي تناولنا للمبدأ الاول والرئيسي في منهج ماركس المـــادي ، استعملنا مصطلح **« الخصوصيـة والعينيـة »** Specification بدون علامتي استشهاد ، برغم اننا نعي ان هذا المصطلح يعني هنا شيئاً ما اكثر مما يفيد ضمناً في اللغة الدارجة . وجميع المصطلحات من هذا النوع قد شُرحت تماماً عند اول ظهور لها وحتى عدة مرات كلما بدا ذلك ضرورياً لفهم النقاش على نحو تام .

كارل كورش ، ١٩٣٨

الجزء الاول

المجتمع البرجوازي

الفصل الاول

الماركسية والسوسيولوجيا

ما هي العلاقــة بين النظرية الماركسية والسوسيولوجيا المعاصرة ؟ اذا ما انعمنا النظر في السوسيولوجيا التي ارسى قواعدها كونت والتي سمّاها هو في الحقيقة لأول مرة ، فاننا لن نجد اية صلة او قرابة بينها وبين الماركسية . إن ماركس وانجلز ، بكـل طموحها العارم لانمـاء واغناء معرفة المجتمع ، لم يهتّما ابداً لا بمصطلح السوسيولوجيا ولا بمضمونه . ويظهر من مراسلاتها إن ماركس ، ذات مرة في الستينات ، التقط من رفوف المتحــف البريطاني مجموعه كونت « دروس في الفلسفة الوضعية » لسنوات ١٨٣٠ - ١٨٤٢ ، وقرأهـــا من البداية الى النهاية ، « لأن الانجليز والفرنسيين يقيمون ضجه كبيرة حـول صاحبنا »[١] ، ومع هذا فهناك في نـص **راس المال** نفسه ما هو حتى اكثر دلالة على إن هذه القراءة لم تترك اي اثر على عمله النظري[٢]. وفي مناسبة اخرى ايضاً ، أعرب ماركس بكل وضوح ، في رسالة الى احد انصار كونت ،

(١) انظر رسالة ماركس الى انجلز المؤرخة في ٧ ــ ٧ ــ ١٨٦٦ ٠

(٢) انظر كيف صرف ماركس النظر بسخرية عن « الوصفات الكونتية لاقدار المستقبل » فـي رده على ناقد « رأس المال » في « المجلة الوضعية » الصادرة في باريس ، في تعقيب على الطبعة الثانية من « رأس المال » ١٨٧٢ ــ ١٨٧٣ ٠ وانظـر ايضـا الاشـارة العرضية الى « كونـت ومدرسته » في احدى حواشي « رأس المال » ، المجلد الاول ٠

تلك هي اللحظات الوحيدة التي يرد فيها اسم كونت في « رأس المال » ، بينما اسم سبنسر لا يرد اطلاقا ٠ انه يذكر بشكل جاف ، الى جانب بعض الكتاب المعاصرين من اصحاب المقالات « العلمية ــ الزائفة » في مجلة Westminster Review ، في رسالة ماركس الى انجلز بتاريخ ٢٣ ــ ٥ــ ٦٨ ٠

انه « معارض كلياً للكونتية كرجل سياسي » ولديه « كرجل علم رأي جدّ ضئيل » عنها[٣].

ان موقف ماركس يستند ، نظريا وتاريخيا ، الى اسس متينة . فالنظرية الماركسية لا علاقة لها في شيء مع سوسيولوجيا القرنين ١٩ع و ٢٠ع ، التي اسسها كونت ونشرها مل Mill وسبنسر . ومن الاصح القول انه منذ تلك الايام ، عندما أقدم اوجست كونت الشاب ــ الذي كان حتى ذلك الحين التلميذ الاكثر حماساً للاشتراكي الخيالي سان سيمون ــ على الانفصال فجأة عن « معلمه الكبير » لكي يضع بنفسه نظاما دعيّاً لسوسيولوجيا « وضعية » على اساس بضع افكار استنبطها من المجموع الهائل للافكار التي كانت تنهمر باستمرار بفضل ذلك العقل المفرط في الانتاجية[٤] ، فان السوسيولوجيا كانت (من يومها) ردّة فعل ضد نظرية الاشتراكية الحديثة وبالتالي ضد ممارستها ايضاً[٥] . ولقد ظل السوسيولوجيون حتى الوقت الحاضر يسعون الى تقديم طريقة اخرى في الاجابة على المسائل المعقدة التي طرحتها الحركة البروليتارية الناهضة . من وجهة النظر هذه ، يمكننا ان نفهم تلك الوحدة الجوهرية بين التيارات النظرية والعمليه المتعددة التي كانت ، طوال المئة سنة الاخيرة ، تجد تعبيرها تحت هذا الاسم المشترك : السوسيولوجيا .

تقف الماركسية ، اذن ، في علاقة اعظم اصالة واكثر مباشرةً حيال تلك المشاكل الجديدة التي وضعها التطور التاريخي الحديث على جدول اعمال المجتمع الحالي ، اكثر مما يقف مجمل ما يسمى « سوسيولوجيا » كونت وسبنسر وانصارهما . يشير السوسيولوجيون البرجوازيون الى نظرية البروليتاريا الاشتراكية الثورية كـ « خليط غير علمي من النظرية والسياسة » . اما الاشتراكيون فيضربون صفحاً عن كل السوسيولوجيا البرجوازية باعتبارها مجرد « ايدولوجيا » .

على اية حال ، هناك علاقة مختلفة تماما بين النظرية الماركسيانية والبحث الاجتماعي المتعلق بحقب النمو الثوري التي اجتازتها البرجوازية الانجليزية والفرنسية في القرنين ١٧ع و ١٨ع ،

---

(٣) انظر رسالة ماركس الى بيسلي بتاريخ ١٢ ـ ٦ ـ ١٨٧١ .

(٤) انظر رسالة انجلز الى تيونيس بتاريخ ٢٤ ـ ١ ـ ١٨٩٥ ، الواردة في كتاب جوستاف ماير « فريدريك انجلز » ، المجلد الثاني ، ص ٥٥٢ (الطبعة الالمانية الاولى ، برلين ، ١٩٣٣) ، ولاجل اثبات غير متحيز لقضيته ، انظر ، بين آخرين ، التقرير الامين الذي اعطاه ليفي بروهل في كتابه « فلسفة اوغست كونت » ، ١٩٠٠ ، ص ٨ .

(٥) لاجل شرح رائع للجدال التاريخي بين الماركسية والوضعية ، انظر الفقرات الختامية من رد انطونيو لابريولا على كتاب مساريك « الاسس الفلسفية والتاريخية للماركسية » . نشر لاول مرة في روما ، ١٨٩٩ ، ويرد هنا من الطبعة الفرنسية الثانية لـ « مقالة حول التصور المادي للتاريخ » ، باريس ، ١٩٢٨ ، ص ٣١١ .

عندما كان اسم السوسيولوجيا لم يُخترع بعد ، لكن « المجتمع » كان معروفاً ومعترفاً به ، الى جانب الطبيعة الفيزيائية واسوة بها ، كميدان خاص ومستقل المعرفة والفعل وأعطي كل الاهمية التي كان يستحقها .

وكما كتب ماركس نفسه في ١٨٥٩ [٦] ، فانه ، قبل ١٦ سنة ، قد اخذ في تطوير نظريته المادية للمجتمع ، عن طريق « مراجعة نقدية لفلسفة الحق عند هيجل » . وكان في ذلك الوقت قد اجتاز التجارب الجديدة والمنشطة التي رافقت الفترة الاولى القصيرة من نشاطه السياسي . فباعتباره رئيس تحرير صحيفة **راينيشة تسايتونج** (١٨٤٢ - ١٨٤٣) ، كان قد وجد نفسه للمرة الاولى « ملزماً ومحرجاً لكي يقول كلمته فيما يدعى بالمصالح المادية » . وهكذا كان عليه ان ينكب على « المسائل الاقتصاديـــة » ، لقـــد كان حينئذ يعرف بشكـــل رديء جداً « الاشتراكيه والشيوعية الفرنسيتين » . وعلى الرغم من ان تضافر جميع هذه الحوافز الجديدة سرعان ما قوّضت ، الى حد كبير ، ايمانه بالصيغ الهيجلية القديمة ، فان الطبيعة الحقيقية للدولة البروسية ، التي كان هيجل يمجّدها ايمّا مجد ، لم تتكشف له في النهاية إلا عبر تجربة شخصية اكثر حسماً وفصلاً . كان مرغماً على الاستقالة من هيئة تحرير **راينيشة تسايتونج** ، التي اصبحت ، تحت اشرافه وخلال مدة لا تتجاوز السنة ، ابرز صحيفة ناطقة بلسان الحركة التقدمية في المانيا ما قبل الثورية . لم يكن انسحابه كافياً ، كما توقع مديرو الصحيفة الخائفون ، لأنْ يلغي حكم الاغلاق الذي اصدرته ضد **راينيشة تسايتونج** حكومة خائفة ايضاً .

ورداً على هذه المظاهر المتزايدة من اللاتماسك الصارخ بين معتقده الفلسفي وتجاربه الملموسة ، رجع ماركس مرة اخرى الى هيجل. فقادته « مراجعته النقدية » لفلسفة الحق عند هيجل ، التي ركز عليها طوال الخمسة اشهر التالية ٧) ، الى نتيجة وهي :

> « **ان العلاقات الحقوقية - ومثلها في ذلك اشكال الدولـة - لا يمكن ان تفهم بذاتها ولا بالتطور العام المزعوم للروح الانسانية ، وانما تغوص جذورها ، على العكس من ذلك ، في شروط الحيـاة المادية التي كـان هيجل ، على غرار الفرنسيين والانجليز في القرن ١٨ع ، يفهم مجملها تحت اسم « المجتمع المدني » ، وانه يجب البحث عـن تشريح المجتمع المدني ، بدوره ، في الاقتصاد السياسي » (٨) .**

---

(٦) انظر مقدمة ماركس لكتابه « نقد الاقتصاد السياسي » (١٨٥٩) وسنشير اليهـا فيمـا يأتي كـ « مقدمة ١٨٥٩ » .

(٧) انظر المخطوطات الكاملة لعام ١٨٤٣ .

(٨) انظر « نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ٢٤ ، الطبعة العربية ، ترجمة : انطوان حمصي .

نرى هنا الاهمية الحاسمة التي اكتسبها مفهوم « المجتمع المدني » بالنسبة لماركس الشاب الذي كان حينئذ بصدد الانتقال من المثالية الهيجلية الى نظريته المادية الخاصة . بالرغم من ان ماركس كان يقيم نقده اللاذع والصارم للتمجيد الهيجلي للدولة ، على المعاينة الواقعية — واقعية لم تكن منتظرة من فيلسوف مثالي — التي استخلصها هيجل من طبيعة المجتمع المدني ، فان ماركس يلتحم الآن بكبار الباحثين عن الطبيعة الاجتماعية للانسان، الذين تمثلوا ، خلال القرون السالفة ، التصور الثوري للمجتمع المدني ، لكي يناضلوا ضد النظام الدولوي والاقتصادي البالي للعالم الاقطاعي ، والذين حللوا بواسطة « العلم الجديد » ، الاقتصاد السياسي ، الاسس المادية — الهيكل العظمي ، اذا جاز القول — لهذا الشكل الاجتماعي الذي كان حتى ذلك الحين مجهولاً (٩) .

في الواقع ، ان هيجل لم يستخلص من ملاحظة المجتمع الالماني ، الذي كان لا يزال عندئذ شديد التخلف ، فحوى فقرات **فلسفة الحق**(١٠) التي كان عليه ان يكرسها للمجتمع المدني ، فاصلاً لها بوضوح من اجزاء مؤلفه الاخرى . فقد اخذ اسم ومضمون تصوره لـ « المجتمع المدني » بشكل جاهز من الفلاسفة الاجتماعيين ، السياسيين والاقتصاديين الفرنسيين والانجليز . فخلف هيجل ، كان يقف ، والكلمة لماركس ، « انجليزيو وفرنسيو القرن ١٨ع » باكتشافاتهم الجديدة لبنية وحركة المجتمع ، هذه الاكتشافات التي عكست ، بدورها ، التطور التاريخي الفعلي الذي بلغ أوجه في الثورة الصناعية في انجلترا ، منذ منتصف القرن ١٨ع ، وفي الثورة الفرنسية الكبرى لاعوام ١٧٨٩ — ١٨١٥ .

لذلك ، فان ماركس ، في تطويره لنظريته الاشتراكية والبروليتارية الجديدة ، قد تلقى إشارة البدء من تلك الدراسة المبكرة للمجتمع التي ولدت فعلاً في الحقبة الثورية للبرجوازية ، مع العلم ان هيجل هوَ الذي أوصل ماركس بها في بادىء الامر . فقد كان عليه ، على نحو منهجي وواعي ، ان يدفع دائماً الى اشكال ارقى ، دراسة هذا العنصر الذي طوّره ، بوعي الى هذا الحد او ذاك ، بتي Petty وبواجيلبرت ، كيني Quesnay ، سميث وريكاردو : تشريح المجتمع المدني ، والذي اخذه منهم اسلاف ماركس المباشرين : كانط ، فيخته وهيجل . لا يوجد حتى الان اختلاف كبير بين مرجع ماركس الى الاقتصاد السياسي كـ « تشريح

(٩) انظر مثلا ، آدم فرجسون « مقالة حول تاريخ المجتمع المدني » ، ١٧٦٧ ، وآدم سميث « استقصاء في طبيعة واسباب ثروة الامم » ، ١٧٧٦ .

(١٠) انظر هيجل « فلسفة الحق » .

للمجتمع المدني » وبين محاولة هيجل الفلسفية لاقامة الدولة على اساس المجتمع المدني ، والمجتمع المدني على اساس « نظام الحاجات » كما استطلعه علم « الاقتصاد السياسي » الجديد . بل ان هيجل ، في دراسة مبكرة له ، قد صوّر ، على نحو اكثر تعبيراً ، « نظام الحاجات » على انه « شكل الحكومة الاول » الذي يتستر على اشكال اخرى ارقى تطـــوراً كالدولة والقانون. لكن ثمة بون شاسع يبقى قائماً من البداية وهو : ان هيجل قد استخدم ، على طـــول الخط ، المعرفة الواقعية المستمدّة من الاقتصاديين الكلاسيكيين بهدف تعزيز اهمية نظامه المثالي النهائي فحسب ، على حين ان ماركس قد جعل من الاقتصاد السياسي محور نظرية مادية كلياً المجتمع.

ان التهكم اللاذع الذي اشار به ماركس مراراً ، في كتاباته اللاحقة ، الى ان الاقتصاد البرجوازي ما بعد الكلاسيكي (ما يسمى الاقتصاد « المبتذل ») لم يتجـــاوز ريكاردو في اي نقاط هامة ، بل كان متخلفاً عنه ، تماماً كما اظهر ماركس احتقاره لظـــاهرات مثل الوضعية الكونتية ، ملاحظاً الى اي حد كانت « حقـــيرة » بالقياس الى انجازات هيجل العظيمة بما لا يقاس ، هذا التهكم انما يثبت مرة اخرى الاهمية الدائمة التي اكتسبتها تلك المرحلة المبكرة من الفكر الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لنظرية ماركس . وهذا صحيح على الرغم من انه تجاوز الى ابعد الحدود تلك النظريات القديمـــة من حيث التأكيد على التطور الجديد للمجتمع وعلى الحاجات والاهداف الجديـــدة للبروليتاريا الصاعدة كطبقة مستقلة . لذلك ، فان البروليتاريا المسترشدة بالنظرية الماركسيانية ليست فقط ، كما قال انجلز ، « وريثة الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » ، بل انها ايضاً وريثة الاقتصاد البرجوازي والبحث الاجتماعي الكلاسيكيين (١١) . وبصفتها هذه ، فقد حسّنت النظرية الكلاسيكية التقليدية وفقاً للتغيّرات في الظروف التاريخية.

لم يعد ماركس يتناول المجتمع البرجوازي من وجهة نظر مرحلة تطوره الاولى وتعارضه مع البنية الاقطاعية للمجتمع القروسطي . انه لا يهتم فقط بقوانين وجوده . بـــل انه يعالجه باعتباره تنظيما اجتماعياً-تاريخياً واذن انتقالي تاريخياً في جميع مظاهره . انه يستطلع البروتسيس (العملية) الكلي لنشوئه وتطوره ، والاتجاهات التي يحملها في احشائه والتي ستؤدي في تطورها اللاحق ، الى قلبه ثورياً . انه يجد هذه الاتجاهات ذات طابع مزدوج : **موضوعيـــة** تكمن في الاساس الاقتصادي للمجتمع البرجوازي ؛ **ذاتية** تكمن في الانقسام الجديد للطبقات الاجتماعية

(١١) انظر الجملة الختامية لكتاب انجلز « لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » الصادر في ١٨٨٨ . وانظر ايضا الاشارة الى الاهمية المماثلة لـ « الظروف الاقتصادية والسياسية المتطورة في انجلترا وفرنسا » ، في مقدمة الطبعة الالمانية الاولى من كراس انجلز الاشتراكية : الطوبوية والعلمية » ، الصادر في عام ١٨٨٢

الناتج عن هذا الاساس الاقتصادى نفسه ، لا عن السياسة ، او القانون ، او الاخلاق – الخ . وهكذا ، فان « المجتمع المدني » الذي كان فيما مضى يشكل كلًا متجانساً ، معارضاً للاقطاعية فقط ، قد انشق الان الى « حزبين » متعارضين . يتصوّر ماركس « المجتمع المدني » باعتباره « المجتمع البرجوازي » ، اي المجتمع الذي يقوم على انقسام الطبقات والذي تسيطر فيه الطبقة البرجوازية على الطبقات الاخرى اقتصادياً وبالتالي سياسياً وثقافياً . وهكذا ، فان « الطبقة الاكثر كدحاً والاكثر بؤساً » تدخل اخيراً الاطار العريض للعلم الاجتماعي . ان النظرية الماركسيانية تكتشف في حرب الطبقات التي يخوضها العمال المأجورون والمستغَلون حرباً لالغاء المجتمع الحالي . وبوصفها علماً مادياً للتطور المعاصر للمجتمع البرجوازي ، فانها في نفس الوقت دليل عملي للبروليتاريا في نضالها لتحقيق المجتمع البروليتاري . (الذي تلغي فيه البروليتاريا نفسها كبروليتاريا) .

ان الفصل الذي يتكلفه هذا الفرع الخاص ، الذي تعود جذوره العلمية الى كونت ، نحو كبار المفكرين الذين تكرسوا ، اثناء الحقبة السابقة ، للعمل الوحيد المنتج فعلياً في هذا الميدان ، والذي (الفرع) يعتبرهم كـ « رائدين » ، لا يدل على شيء آخر غير الفرار امام المهام العملية ، ومن ثم النظرية ايضاً ، للحقبة الراهنة . ان نظرية ماركس الاشتراكية والبروليتارية الجديدة التي طوّرت وأغنت ، في وضعية تاريخية متغيّرة ، النظرية الثورية لمؤسسي مذهب المجتمع الكلاسيكيين ، تمثل العلم الاجتماعي الاصيل لعصرنا .

الفصل الثاني

مبـدأ الخصوصية والعينيـة التاريخيـة

ان ماركس يتفهّم كل ما هو اجتماعي بلغة حقبة تاريخية معينة . عند ماركس ، أول المبادىء الجوهرية للعلم الثوري الجديد للمجتمع ، هو مبدأ الخصوصية التاريخية لجميع العلاقات الاجتماعية . انه ينقد جميع المقولات العزيزة على المنظرين البرجوازيين ، حيث يطمسون ذلك الطابع الخصوصي والعيني . سرعان ما نجده في اول مؤلف اقتصادي له يأخذ على ريكاردو — الذى اثنى عليه في اماكن اخرى — انه سحب التصور البرجوازي الخصوصي **للريع العقاري** على « الملكية العقارية في جميع العصور وفي جميع البلدان . هذا هو خطأ جميع الاقتصاديين الذين يقدمون علاقات الانتاج البرجوازي كمقولات ابدية »[١].

ان اهمية مبدأ الخصوصية والعينية Specification التاريخية انما يتبدى على نحو شديد الوضوح ، في هذا المثال . كانت **الملكية العقارية** على الدوام متباينة الطابع على نحو واسع ، ولقد لعبت ادواراً مختلفة جدا في شتى الحقب التاريخية للتشكيل الاجتماعو-اقتصادي . ان الاشكال المختلفة التي تفسخت بها الملكية المشاعية البدائية للارض قد اثرّت مباشرة على الاشكال المتنوعة للتطور اللاحق الذي عرفه مجتمع الملكية الخاصة[٢] . وظلت الملكية العقارية ، اي الزراعة ، تشكل حتى العصور الوسطى ، حسب ماركس ، وبهذا المعنى نفسه ،

(١) انظر « بؤس الفلسفة » الصادر في ١٨٤٧ .
(٢) انظر « نقد الاقتصاد السياسي » الصادر في ١٨٥٩ ، ص ٣٩ ، حاشية ١ (الطبعة العربية ، ترجمة انطوان حمصي) .

المقولة المركزية التي تسود جميع مقولات الانتاج الاخرى ، على غرار **راس المال في المجتمع** البرجوازي الحالي(٣) . ان الطرق العديدة التي أخضعت بها ملكية الارض الاقطاعية للراسمال ، إثر انتصار نمط الانتاج البرجوازي ، في اجزاء مختلفة من العالم ، كما ان الطرق المتباينة التي تحوّل بها الريع العقاري الى جزء من فائض القيمة الراسمالي والتي تحولت بها الزراعة الى صناعة ــ كل هذا قد حدد ، الى درجة كبيرة ، تطور مختلف الانظمة التي تولدت عن ذلك . ان تباين هذه الانظمة يحتفظ باهمية حتى بالنسبة لاشكال الحركات العمالية التي كان لها ان تنشأ فيما بعد داخلها وضدها ، وبالنسبة للاشكال المختلفة التي ستتأثر بها اساساً ، في كل نظام من الانظمه المختلفة ، عمليه الانتقال الى نمط الانتاج الاشتراكي . لهذا السبب ، ظل ماركس حتى نهاية حياته يتقصّى ، بحرص خاص ، تاريخ الملكية والريع العقاري كما ظهر في **الولايات المتحدة** من جهة ، وفي **روسيا** من جهة اخرى . وبالمثل ، حلل لينين في اواخر القرن ١٩ع ، في كتابه **« تطور الراسمالية في روسيا »** ، الأشكال التاريخية الخصوصية لهذا البروتسيس الانتقالي(٤) . ومع هذا ، فان كل هذه الدراسة الدقيقة لمختلف الاشكال التاريخية ليست ، عند ماركس ولينين معاً ، اكثر من منطلق لاستجلاء الطابع الخصوصي **للريع العقاري الراسمالي في المجتمع البرجوازي .**

في التحليل الاساسي **لنمط الانتاج الراسمالي** المعاصر الذي يشكل موضوع الكتاب الاول من **« راس المال »** ، لا يعالج ماركس اطلاقاً **« الريع العقاري »** باعتباره ريعا عقاريا . بدلاً من ذلك ، ناقش ماركس فقط ، بالاضافة الى الوظيفة العامة للارض باعتبارها عنصراً في بروتسيس العمل نفسه ، نتائج الانتقال التاريخي الى نمط الانتاج الراسمالي المعاصر على البروليتاريا الزراعية ، اولاً ، في البلدان الصناعية المتطورة ، ثم في البلدان التي تخلفت عن غيرها في عملية التصنيع ، مثل ايرلندا ، واخيراً ، في المستعمرات الحقة (راس المال ، ١) . المكان المناسب لنقاش يتناول « الريع العقاري » يقع في قسم من الكتاب الثالث لـ **« راس المال »** ، حيث يدور التحليل فيه حول الاشكال الخاصة **للتوزيع الراسمالي** كما تنشأ من اشكال الانتاج الراسمالي التاريخية الخاصة (راس المال، ٣) . وحتى هنا لا يوجد مجال لتحليل مستقل يتناول الاشكال التاريخية السالفة . فثمة بضع ملاحظات متناثرة تساعد في القاء ضوء على التناقض بين شكل الملكية العقارية البرجوازي المعاصر والاشكال التاريخية

---

(٣) انظر «مدخل عام» الى «نقد الاقتصاد السياسي» ، فيما بعد سنشير اليه كـ «مدخل ١٨٥٧» ٠

(٤) بدأ لينين يكتب هذا الكتاب في ١٨٩٦ حين كان في السجن ، واستمر في كتابته في منفاه بسيبيريا ٠ ظهرت الطبعة الروسية الاولى في ١٨٩٩ ، الثانية في ١٩٠٧ ٠

الماضية . اما إمعان النظر في « نشوء وتطور الريع العقاري الراسمالي » عبر التاريخ، فانه احاله الى فصل تكميلي في آخر الكتاب .

وهكـذا ، فان الريع العقاري ، كما يرد تحليله في النظرية الماركسية ، ليس بحال من الاحوال مصطلحاً عاماً ينطبق على الملكية العقارية في جميع الحقب التاريخية ، وانما على « شكل تاريخي خصوصي **تحولت** اليه الملكية الاقطاعية وزراعة صغار الفلاحين تحت تأثير راس المال ونمط الانتاج البرجوازي » . « تحليل الملكية العقارية في اشكالها التاريخية المختلفة يخرج من اطار هذا الكتاب »(٥) . بهذا المعنى ، وبهذا المعنى وحده ، يشكّل تحليل الريع العقاري الراسمالي الحديث ، او ذلك المقدار من فائض القيمة الذي يسقط في جيب مالك الارض الراسمالي ، جزءاً ضرورياً من التحليل التام لبروتسيس الانتاج الراسمالي ، الوارد في الكتب الثلاثة من **« راس المال »** .

ان مبدأ الخصوصية والعينية التاريخية انما يتبدى اكثر بفضل الطريقة التي يعالج بها ماركس الاشكال التاريخية المتباينة لـ « راس المال » نفسه . تماماً كما يبدو **راس المال الصناعي في** الحقبة الحالية للانتاج السلعي الفائق التطور ، كشكل عام وقياسي لكل انواع راس المال ، كذلك فإن **« راس المال التجاري »** واخيه التوأم **« راس المال الربوي »** ، اللذين اعطاهما ماركس اسماءهما الدقيقة ، « راس المال للتبادل بالبضائع » ، و « راس المال للتبادل بالنقود » ، و « راس المال لاقراض النقود » ، قد شغلا موقعاً مستقلاً ، وضمن حدود معينة ، موقعاً مهيمناً في الحقب التي سبقت المجتمع البرجوازي ، بل وفي الاطوار الاولى من المجتمع الراسمالي نفسه . وحتى ضمن الاقتصاد الراسمالي المتطور جدا الذي يسود اليوم ، فان التاجر والمصرفي ، رغم عدم اشتراكهما في الانتاج الفعلي ، على غرار الراسمالي الصناعي ، ما زالا يؤديان وظيفة عامة لهذا الحد او ذاك ، في ازدهار الراسماليين . انهما يشتركان ايضاً في توزيع « فائض القيمة » . إن مقدارا هائلا من « فائض القيمة الاجمالي » ، الذي تمتلكه طبقة مالكي راس المال والارض ككل لا يتجزأ ، يسقط في جيوبها كـ « ربح تجاري » و « فائدة » — تماماً كما رأينا جزءاً آخر من فائض القيمة هذا يسقط على شكل « ريع عقاري » في جيوب مالكي ـ الملكية ـ العقارية الذين لا يشاركون هم ايضاً في الانتاج الفعلي إلا قليلاً . بل ان الراسمال ـ النقد — في مظهره الجديد كجزء لا يتجزأ مما يسمى « الراسمال المالي » ، اي الراسمال الحديث المركز جداً الذي نتج عن اندماج الراسمال المصرفي ،

---

(٥) رأس المال ،المجلد الثالث .

الدولوي والخاص ، بالراسمال الصناعي للاحتكارات والدولة - اذن فان الراسمال-النقد قد استعاد ، حتى في المرحلة الحالية لتطور الراسمالية الاحتكارية ، دوراً هاماً ، بيد اننا لا نستطيع ان نتحدث عن وجود تفوّق لا جدال فيه على مجموع الاقتصاد الراسمالي ، هذ التفوق الذي نسبه اليه عديد من الماركسيين(٦) .

ان التحليل الماركسي للانتاج الراسمالي المعاصر ينطلق من مسلمة تقول بأن الاشكال المستقلة السابقة للراسمال التجاري وللراسمال-النقد قد **تحولت** الى مجرد ملاحق للشكل السائد الان . صحيح إن كل الانتاج الراسمالي يستمد طابع نشوئه التاريخي من اقتحام التاجر لمجال الانتاج الاقطاعي : وإن الانتاج الراسمالي يبقى ، حتى في الوقت الحاضر ، وبشكل جوهري، **انتاجاً للبيع** . فكل ما ينتجه الانتاج الراسمالي ينبغي بيعه كسلعة إما الى راسمالي صناعي آخر يحتاجها لتسيير عملية انتاجه وإما الى المستهلك المباشر في النهاية . مرة اخرى : ان الانتاج الراسمالي برمته مشروط بكمية معطاة من **النقد** السائل . وهكذا ، فان الطريقة إياها التي نشأ بها راس المال في بادىء الامر واكتسب في ظلها سيطرةً على الانتاج من خلال النقد الذي كان يطرحه باستمرار الافراد الاثرياء ، التجار ، المرابين ، الخ. - هذه الطريقة تكرر نفسها، على نحو مطرد ، في ظل الشروط الراهنة لانتاج صناعي متطور . يقول ماركس : « إن كل مجموع جديد من راس المال يدخل ، حتى في ايامنا ، الى المسرح ، اي الى السوق - سواء أكان سوق السلع أم سوق العمل أم سوق النقد - على شكل مال يجب تحويله بطرائق خاصة الى راس مال » (راس المال ، المجلد الثالث) .

وبرغم ذلك ، فان « السر الكبير » الذي يكمن لا فقط وراء صيغة « كيف ينتج راس المال » ، بل ايضاً وراء صيغة « كيف يتم انتاج راس المال نفسه » اي بصيغة اكثر فظاظة : « سر انتاج فائض القيمة » - تماماً كما ان سر الغناء كل الاستغلال الراسمالي وعبودية العمل المأجور ، المرتبطين بالواقع العملي لهذا « السر » النظري - لا يمكن العثور عليه ولو من خلال تحليل ، بالغ من الدقة ما بلغ ، للوظائف التي تؤديها تلك الاشكال « التابعة » لراس المال في عملية التداول ، او من خلال تحليل المداخيل التى تؤول الى الراسماليين المعنيين ، كثمن لـ « الخدمات » المؤداة في هذه العملية . يقول ماركس : « سيفهم المرء ، اذن ، لماذا نتجاهل كلية ، بادىء ذي بدء ، هنا (المقصود عند تحليل البروتسيس الفعلي للانتاج الراسمالي في الكتاب

---

(٦) انظر هلفردينج « الرأسمال المالي » ، ١٩١٠ ، ولينين «الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية»، ١٩١٧ .

الاول من **راس المال**) في تحليلنا للشكل الاساسي لراس المال ، اي للشكل الذي يحدد في ظله التنظيم الاقتصادي للمجتمع المعاصر ، اشكاله الشعبية او شكليه العتيقين ، اذا جاز القول ، وهما « الراسمال التجاري » و « والراسمال الربوي » » (راس المال) .

وحتى عندما يعود ماركس ، في الكتابين الثاني والثالث من **راس المال** ، الى هـــذه « الاشكال العتيقة » ، عند معالجته للتداول والتوزيع الراسماليين ، فانـــه يتناول ، بصورة رئيسية ، لا تطورها التاريخي ، وانما فقط اشكالها الخصوصية والعينية التي صارت اليها ، كل واحدة من الاشكال البدائية لراس المال ، بفعل نشاط راس المال الصناعي الحديث .

ان التحليل التاريخي الذي يتخلل مجمل المقاطع المعنية والفصلين التكميليين الواردين تحت هذين العنوانين « **ملاحظات تاريخية حول راس المال التجاري** » و « **ملاحظـــات حول الربا فيما قبل الراسمالية** » لا يساعد في غير القاء ضوء على ذلك البروتسيس التاريخي العظيم الذي كانت من خلاله **التجارة وتجارة النقد** تفقد اكثر فاكثر ، في مجرى القرون وآلالاف السنين ، موقعها السائد الاصلي حتى ايامنا ، حيث « لم تعد تمثل » إلا انماطاً من الوجود مستقلة ، كل من جهته ، لشتى الاشكال الوظيفية التي يكتسيها راس المـــال الصناعي احياناً وينبذها احياناً في صلب عملية التداول .

ليس هناك إلا مظهر واحد جعل من الممكن ان يكون **الريع العقاري** ، مثل **الراسمال التجاري والراسمال ـ النقد** ، موضوعاً رئيسياً في التحليل الماركسياني لنمط الانتاج الراسمالي المعاصر والتشكيل الاجتماعي الاقتصادي الذي يتضمنه . فتبعاً لخطة اصلية ، ضيّق ماركس فيما بعد اكثر فاكثر من نطاقها وبالنهاية لم يحققها كلياً ، حتى في شكلها المضيّق ، في **راس المال** ، بعـــد ان عالج مسائل اقتصادية ، بالمعنى الضيّق ، الانتاج ، التداول والتوزيع ، الطبقات الاجتماعية ، الخ. ، كان عليه ان يدرس مسائل اقتصادية اوسع ، مثل علاقـــة «**المدينـــة والريـــف** » ، « الانتاج في علاقاته العالمية » (٧) .

مع انجاز هذه الابحاث ، كان تحليل ماركس سيبلـــغ تلك النقطة حيث ما زالت شتى المواقع التاريخية سواء منها مواقع **الملكية العقارية** بالنسبة الى **راس المال** ، مثل مواقـــع

(٧) انظر « مدخل » ١٨٥٩ ، وانظر ايضا « رأس المال » ، المجلد الاول ، حيث يعلـــن مـــاركس على نحو معبر انه لا يستطيع هنا ان يتوسع في مسألة الانقسام بين المدينة والريف ، مـــع العلم « ان مجمل تاريخ المجتمع الاقتصادي يتلخص في حركة هذا التناقض » ٠ ولاجل شرح اوفى ، انظر مدخل المؤلف الى طبعة « رأس المال » التي اصدرها في برلين ، ١٩٣٢ ، ص ٨ وما بعدها ٠

راس المال التجاري والراسمال ـ النقد بالنسبة الى **راس المال الصناعي** ، تحتفظ باهميتها في المجتمع الراهن : الصراع الاخـــير باقٍ بصفته علاقة بين المـــدن التجارية الصرفة والمـــدن المانيفاكتورية ، وعلى الصعيد العالمي بين الدول التجارية والدول الصناعية ؛ الصراع الاول باقٍ بوصفه نزاعا دؤوباً بين الاقتصاد الريفي والصناعية المدينية ؛ وعلى الصعيد العالمي بوصفه علاقات بين البلدان الزراعية اساساً والبلدان الصناعية اساساً .

ان مبدأ الخصوصية والعينية التاريخية كما توضحه وتشرحه هذه الامثلة السالفة الذكر (الملكية العقارية ومختلف اشكال راس المال) انما يلتزم به ماركس على نحو دقيق . انه يتناول جميع مقولات بحثه الاقتصادي والاجتماعو-تاريخي بذلك الشكل الخصوصي والعيني وضمن ذلك التفاعل الخصوصي والعيني الذي تظهر من خلاله في المجتمع البرجوازي الحديث . (مدخل ١٨٥٧) . انه لا يعالجها كمقولات ابدية صالحة لكل زمان ومكان . كان ماركس يعي تماماً الاشكال الخصوصية والعينية المختلفة التي ظهر في ظلها كثيرٌ من المقولات الاقتصادية للمجتمع البرجوازي الحديث في الحقب المبكرة . ولم يجعل ماركس موضوعه التطور التاريخي « للنقد » ، « لتبادل السلع » ، للعمل المأجور » ، او « للتعاون » ، او « لتقسيم العمل » ، الخ . انه لا يتناول المراحل المختلفة التي مرّ بها التطور التاريخي لجميع هذه المفاهيم الاقتصادية وللمفاهيم السياسية ، الحقوقية ، والاديولوجية الاخرى المرتبطة بها ، إلا بقدر ما يكون الامر ضرورياً لموضوعه الرئيسي ، اي لتحليل الطابع الخصوصي والعيني الذي تكتسيه تلك المفاهيم في صلب المجتمع البرجوازي الحديث .

ان التباين الذي يوجد من هذه الناحية بين ماركس ورواده انما يبدو جلياً عند المقارنة . فبينما نرى دافيد ريكاردو ، آخر ممثل للاقتصاد السياسي الكلاسيكي البرجوازي ، قد كرّس عمله لــ « مبادىء الاقتصاد السياسي » ، نجد ماركس قد اقتصر في بحثه الاقتصادي على « الانتاج الراسمالي الحديث » (مدخل ١٨٥٧) واعطى اخيرا مؤلفه الذي يحوي تحليله ونقده لمجمل الاقتصاد السياسي التقليدي اسماً بسيطاً وواضحاً : « **راس المال** » ، بعد ان كان يريد لامد طويل تسميته بــ « نقد الاقتصاد السياسي » . وبينما ينطلق ريكاردو في عرض منظومته من مفهوم « القيمة » العام ، نرى ماركس يستهّل فحصه النقدي للنظريات والوقائع التي تشكل اساس الاقتصاد البرحوازي الحديث بموضوع خارجي ، بشيء محسوس : بـ «السلعة». يخلّص ريكاردو التصور الاقتصادي التقليدي « للقيمة » من آخر الشوائب الارضية التي كانت ما تزال عالقة به عند سابقيه ، اما في نظر ماركس ، فالسلعة ، معزولةً كما هي في علاقات

الانتاج البرجوازي كما في العلاقات الاخرى ، ما زالت مجردة اكثر مما ينبغي لتكون نقطة انطلاق يبدأ منها تحليله النقدي للانتاج البرجوازي الحديث . انه يعرّفها خصوصياً كعنصر « الثروة البرجوازية »(٨) ، او « ثراء المجتمعات التي يسود فيها نمط الانتاج الراسمالي »(٩) . فقط عندما تُحدد السلع على هذا النحو الخصوصي ، تغدو موضوع ابحاث ماركس ، وهو لا يهتم بعد ذلك بمفاهيم « القيمة الاستعمالية » و « القيمة التبادلية » والمفاهيم الاقتصادية الاخرى المتفرعة عنها إلا كخاصية للسلعة .

سنبحث عن كثب في الجزء الثاني من هذا الكتاب النتائج الهائلة لهذا التباين ، الثانوي جداً للوهلة الاولى بين المفاهيم الاقتصادية عند ماركس ومفاهيم الاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين. سنكتفي هنا بالاشارة الى احدى النتائج العملية ذات الاهمية الحاسمة . ان مفهوم « السلعة » كما يظهر بالشكل والسياق الخصوصي تحت شروط النظام الحالي لـــ « الانتاج السلعي الراسمالي » انما يشتمل بادىء ذي بدء على سلعة من طبيعة مميزة ، تجسّد اللحم والدم الذي يسري في ايدي ورؤوس العمال المأجورين ـ تلك السلعة هي قوة العمل . « وهؤلاء العمال الذين يجدون انفسهم مرغمين على ان يبيعوا انفسهم قطعةً قطعة كالسلعة تماماً ، وهم مثل اي بضاعة تجارية معرّضون لجميع الصروف ولجميع تقلبات السوق »(١٠) . واكثر من ذلك ، ان بائعي تلك السلعه المميزة ، في ظل شرط بيعها الاساسي ، ليسوا ابداً في موقع الفاعلين الاحرار(١١) ، لانهم « لا يعيشون إلا اذا وجـــدوا عملا ، ولا يجدونه إلا اذا كان عملهم هذا ينمّي راس المـــال » .

ان بعض شراح ماركس الطيبين لكن السطحيين ، استشفوا في المفهوم العام « للقيمة » ، التي ما زالت منفصلة عن القيمة الاستعمالية باعتبارها اسلوباً لتجليها ، رائحة سكولاستيكية ، الواقعية الميتافيزيقية ، المثالية الهيجلية ، وهلم جرا . ونظراً الى انهم اعتبروا هذا المفهوم غير جدير بعلم « مادي » ، فانهم تمنّوا فسخه من نظرية ماركس الاقتصادية . والحال انه سواء كان الامر يتعلق بذيّاك المفهوم او يتعلق بالسلعة ، بالسلعة قوة العمل ، بالنقد ، براس المال ،

(٨) انظر « نقد الاقتصاد السياسي » ، ١٨٥٩ ، الجملة الافتتاحية ·
(٩) انظر « رأس المال » ج ١ ، ١٨٦٧ ، الجملة الافتتاحية ·
(١٠) انظر البيان الشيوعي (لم اعتمد على ترجمة دار الطليعة ، التي ، رغم انها اقل سوءا مـــن ترجمة موسكو ، الا انها لا تخلو من عدم الدقة ···) ·
(١١) انظر تقرير مفتشي المصانع عن الستــة شهور المنتهيـــة بـ ٣٠ نيسان ١٨٥٠ ، ص ٤٥ ـ استشهد به ماركس في « رأس المال » المجلد الاول (ص ٤٣٣ ، الطبعة العربية) ·

الخ. ، فالامر يتعلق دائماً في نظر ماركس بشيء يمكن التحقق منه بطريقة لا جدال فيها ، بطرق تجريبية وفي علاقة ملموسة مع التعيينات Determinations الاخرى ، التي يتضمنها الواقع الاجتماعو ـ تاريخي والتي تشكل مادة لكل البحوث ذات الصبغة الاقتصادية .

« في كل علم تاريخي واجتماعي عام ، ينبغي دوماً ادراك ان الموضوع ـ هنا المجتمع البرجوازي ـ معطىً في الواقع وفي الدماغ في وقت معاً . وان المقولات تعبّر عن اشكال وانماط حياة ، وغالباً عن مجرد مظـــاهر متميزة لهـذا المجتمع ، لهـذا الموضوع » (١٢) .

(١٢) انظر « مدخل » ، ١٨٥٧ ص ٧٧٧ ٠ انظر ايضا الملاحظة السابقة في ص ٧٧٤ حيـــث يصر ماركس ، عند معارضة منهجه « النظري » لذلك المنهج الذي كان يطبقه حتى الان المنظـرون الكلاسيكيون ، على نفس النقطة : « حتى عندما نطبق منهجا نظريا ، يجب ان يبقى الموضوع، المجتمع ، ماثلا امام الذهن كنقطة انطلاق اولية ، فعلية ٠ »

الفصل الثالث

مبـــدأ الخصوصية والعينية التاريخية (تتمـة)

ان مبـدأ الخصوصية التاريخية ، بالاضافة الى دلالته النظرية كطريقة متقدمة من البحث الاقتصادي والاجتماعي ، يغدو من الدرجة الاولى في الاهمية كسلاح هجومي في النضال العملي الجاري ضد شروط المجتمع القائم وفي المواجهة السياسية بين الاتجاه التقريظي ، اي الذي يدافع عن المجتمع القائم ، وبين الاتجاه المناقض له ، هذا الاتجاه الذي ينقد المجتمع القائم ، اي الاتجاه ذي الميل الثوري . والطريقـــة التي يتّقن بها الماركسيون استخدام هذا السلاح انما تظهر على اوضح ما يكون في قسم من **البيان الشيوعي** (الصادر في ١٨٤٨) ، يعالج « مآخـــذ البرجوازية على الشيوعية » . تتمحور حجج « **البيان** » حول شكل اساسي واحد يعـــاود نفسه في جميـع الردود على التهم التي توجهها البرجوازية للشيوعية . فيقول الشيوعيون ، رداً على أتهامهم بانهم يريدون الغاء الملكية ، الفردية ، الحرية ، الثقافة ، القانون ، العائلة ، « الوطن » ، الخ. ، بأن الأمر يتعلق في كل حالة بالنضال على جبهتين ، لا باسس كل حيـــاة اجتماعية بشكل عام ، بـل فقط بشكلها التاريخي الخصوصي الذي تتخذه (الملكيه ، الفردية الخ.) في المجتمع البرجوازي الحالي . ويناقش « **البيان** » السمات الاقتصادية والطبقية وجميـع الميزات الاخرى التي تؤلف ملامح هذا الشكل التاريخي الخصوصي . اما اولئك الذين يحبون ان يظهروا بمظهر المدافعين عن اسس المجتمع الطبيعية والضرورية فيتكشفون في الواقع عن دعـاة للشروط الخاصة للنظام البرجوازي القائم ولحاجات الطبقة البرجوازية الخاصة .

الاعتراض الاول الذي تثيره البرجوازية هو ان الشيوعيين يريدون الغاء **الملكية** . ويرّد « **البيـــان** » على هذا قائلا :

« الغاء علاقات الملكية القديمة ليس سمة مميزة للشيوعية · ان جميع انظمة الملكية قد طرأت عليها تغيرات مستمرة عبر تاريخها ·

فالثورة الفرنسية مثلا الغت الملكية الاقطاعية لمصلحة الملكية البرجوازية ·

ان ما يميز الشيوعية ليس الغاء جميع انواع الملكية ، بل الغاء الملكية البرجوازية ·

وعليه ، فان الملكية البرجوازية المعاصرة ، الملكية الخاصة ، هي التعبير النهائي ، التعبير الاكمل لنمط الانتاج والتملك ، القائم على التناحر الطبقي ، على استغلال الاقلية للاكثرية ·

وبهذا المعنى يستطيع الشيوعيون تلخيص نظريتهم بهذه الصيغة الوحيدة : الغاء الملكية الخاصة · »

ويمضي **البيان** قائلا إن « الملكية المكتسبة بالعمل الشخصي » ، مشكلة ، حسب التصور الاديولوجي الذي يعطيه لها الناطقون باسم البرجوازية ، « اساس كل حرية وكل نشاط وكل استقلال شخصي » ، ليست إلا « ملكية البرجوازي الصغير والفلاح الصغير » ، شكل من الملكية وُجد قبل الشكل البرجوازي المعاصر . فالشيوعيون ، اذن ، ليسوا بحاجة الى الغائها ، « لان تطور الصناعة قد الغاها وما زال يلغيها يوماً بعد يوم » . « ان الملكية في شكلها الحالي تتطور في تناحر راس المال والعمل المأجور » . وهي تمتلك اهمية مختلفة وخصوصية بالنسبة لكل من الطبقتين الكبيرتين اللتين تجابه احداهما الاخرى في المجتمع البرجوازي الحديث . « **ان كون المرء راسمالياً يعني انه لا يشغل مركزاً شخصياً فحسب ، بل كذلك مركزاً اجتماعياً في الانتاج** » . وبنفس الطريقة ، فان العمل المأجور ، اي عمل البروليتاري ، لا يخلق ملكية شخصية للعامل ؛ انه يخلق راس المال ، اي القوة الاجتماعيةالتي تستغل العمل المأجور . « لذا ، فان الغاء الملكية لا يعني تحول الملكية الشخصية الى ملكية اجتماعية . كل ما يعنيه ذلك ان الصفة الاجتماعية للملكية تتغيّر ، اى ان الملكية تفقد صفتها الطبقية » .

الاعتراض الثاني الذي تثيره البرجوازية هو إن الشيوعيين يريدون الغاء **الفردية والحرية** . وترد الشيوعية قائلة إن حقيقة الامر هنا ليست إلا الغاء « الفردية البرجوازية ، الاستقلال البرجوازي والحرية البرجوازية » :

« انهم يعنون بالحرية ، في الظروف الحالية للانتاج البرجوازي، حرية التجارة ، حرية الشراء والبيع ·

« لكن اذا انقرضت التجارة ، انقرضت حرية التجارة ايضا • ثم ان جميع الكليشهات المهترئة حول هاتيك الحرية ، مثل جميع الخطب الاخرى المجلجلة لبرجوازيتنا عن الحرية،ليس لها معنى الا بمعارضتها بالتجارة المنظمة وبيورجوازي القرون الوسطى المستعبد • وليس لها اي معنى عندما تعارض بالغاء الشيوعية للتجارة ، لعلاقات الانتاج البرجوازية وللبرجوازية نفسها • »

عندما تلغى الملكية الخاصة ، يصيح البرجوازي قائلا : « لقد ألغيت الملكية » . لكن هذه الملكية لا توجد في ايدي طبقته إلا لأن الاكثرية الساحقة في المجتمع مجرَّدة منها . وما أنْ يغدو من المستحيل أن يتحول العمل الى راس مال ونقد وريع عقاري ، اي الى سلطة اجتماعية قابلة للاحتكار ، حتى يتأفف البرجوازي قائلا : « إن الفرد قد أمحي وأبيد » . انه يعترف ، اذن ، بأنه ، عندما يتكلم عن « الفرد » ، لا يعني بكلامه إلا الفرد البرجوازي ، اي المالك البرجوازي . « وبالفعل إن هذا الفرد يجب ان يمحى ويُباد » .

وبنفس الطريقة ، يشوِّش البرجوازيون التصور العام لـ **العمل** و **النشاط** ، فيخلطونه مع الشكل البرجوازي الخصوصي للعمل المأجور ، اي للعمل القسري الذي يقوم به العامل المجرَّد من الملكية لصالح مالكي راس المال غير العاملين . يتخوَّف البرجوازيون قائلين : « إن الغاء الملكية الخاصة يؤدى الى توقف كل نشاط وتفشّي تنبلة تعمُّ العالم بأسره » .

ومن ثم ينتحب البرجوازيون على **الثقافة** المهددة بالزوال إثر ظهور الشيوعية . فيرد ماركس على هذا رداً خصوصياً وعينياً :

« فكما ان زوال الملكية الطبقية يعادل بالنسبة للبرجوازي زوال كل انتاج ، كذلك زوال الثقافة الطبقية يعني بالنسبة اليه زوال كل ثقافة •

غير ان هذه الثقافة التي يتاسى البرجوازي على فقدها ، ما هي الا ترويض للاغلبية الساحقة لكي تتحول الى آلات • »

ان فقدان حس الملاحظة والتمييز الذي ظهر في حالة الفردية ، الحرية والثقافة ، انما يظهر ايضاً في التهمة الثأرية الموجهة ضد الشيوعية بسبب عدائها المعلن **للدولة والقانون** . ان ما يسمى « الميول الهدامة » للشيوعيين ليست ، في الواقع ، موجّهة ضد تلك الوظائف العامة التي توحّد عناصر المجتمع في كلية حيّة ومتطورة ، والتي كانت تؤديها في الماضي الدولة القمعية والقانون

القسري ، وإنْ بطريقة ناقصة على نحو متزايد . إن المرمى الفعلي للهجوم الشيوعي هو **الدولة الحالية** التي اسقطت تلك الوظائف التاريخية الواحدة بعد الاخرى حتى اصبحت مجرد « هيئة تنفيذية تدير الشؤون المشتركة للطبقة البرجوازية ككل » — وبعملية شبيهة ، لم يعد **القانون الحالي** شيئاً آخر غير « ارادة البرجوازية وقد نُصِّبت قانوناً - ارادة تتحدد مضامينها بالشروط المادية لوجود الطبقة البرجوازية » .

الغاء العائلة ! يقول **البيان الشيوعي** : « حتى اشد الراديكاليين تطرفاً تثير سخطهم نية الشيوعيين هذه ، الفاضحة المرذولة » . مرة اخرى يرد **البيان الشيوعي** رداً خصوصياً :

> **« على اية قاعدة ترتكز العائلة البرجوازية اليوم ؟ انها ترتكز على رأس المال والربح الفردي • وهي ، بتمام بنيانها ، ليست موجودة الا عند البرجوازية فقط • ولكن العائلة البرجوازية تجد تتمتها واكتمالها في الانعدام القسري لكل حياة عائلية عند البروليتاري ، وفي البغاء العلني • »**

يعترف الشيوعيون بأنهم يريدون « القضاء على استغلال الاهل للابناء » . ويردون على الادعاء الغبي ، الذي يتكرر دوما ، القائل إن الشيوعيين يريدون « ادخال مشاعية النساء » ، بأن ، بالعكس من ذلك ، « الزواج البرجوازي الراهن ليس في الواقع سوى إشاعة النساء المتزوجات »(١) . ومن البديهي أنْ « تزول اشاعة النساء ، اي البغاء الرسمي وغير الرسمي ، بإزالة علاقات الانتاج الراهنة التي تولدها » .

يتهم القوميون الشيوعيين بأنهم يريدون « الغاء الوطن » . فيرد **البيان** قائلا انه ، في المجتمع البرجوازي الحالي ، « ليس للعمال وطن » . « فلا يمكن ، اذن ، سلبهم ما لا يملكون »(٢) . وبالمقابل ، فان الملكية المشاعية القديمة للارض لمصلحة كل الناس الاحرار

---

(١) هذه القضية تعيد الى الذاكرة تقرير هيوم للتعليق الذي ابداه احد السفراء الاتراك الى فولتير قائلا : « انتم المسيحيون تبقون حريمكم بدون اي نفقات اخرى في بيوت اصدقائكم » انظر ايضا الملاحظة الشبيهة التي ابداها دي جونكورتز ازاء نظام الزواج السائد فيما بين البرجوازية في عصرهما •

(٢) ان الفكرة القائلة بأنه « بدون ملكية فان الشعب لا وطن له على الاطلاق ، وبدون ملكية فان كل شيء يكون ضده وبدوره فان على الشعب ان يتسلح ضد الجميع » ، كانت متضمنة في « ملاحظات جمهوري حول مختلف انظمة الادارة » ١٧٨٧ ، لوزان ، ص ١٤٥ ، للثوري البرجوازي بريسو

كانت « في الواقع «وطنا» ، ملكية شائعة ، حرة وموروثة » (اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) .

ان موقف البروليتاريا في كل قطر مما يسمى « المصالح القومية » يعتمد على المرحلة الخصوصية التي بلغتها حركتها الثورية في نموها التاريخي على مستوى قومي واممي :

« بزوال استغلال الانسان للانسان ، يزول استغلال امة لاخرى . وعندما يزول تناحر الطبقات في قلب كل امة يزول كذلك العداء بين الامم . »

ورداً على « التهم الاخرى الموجهة الى الشيوعية من وجهات نظر دينية وفلسفية وايديولوجية » ، يشير **البيان** بايجاز الى الطابع التاريخي ، الخصوصي والعيني للافكار الانسانية عامةً :

« واذا كان تاريخ الافكار يبرهن على شيء فعلي ان الانتاج الفكري يتغير مع تغير الانتاج المادي . ان الافكار السائدة في كل عصر كانت دائما افكار الطبقة السائدة . »

« فحينما كان العالم القديم على مشارف الانهيار ، انتصر الدين المسيحي على الاديان الاخرى القديمة ، وحينما تراجعت الافكار المسيحية في القرن الثامن عشر امام تقدم افكار عصر الانوار ، كان المجتمع الاقطاعي المحتضر يخوض معركته الاخيرة ضد البرجوازية التي كانت حينذاك ثورية . ولم يكن ظهور الافكار القائلة بحرية الضمير والحرية الدينية الا ايذانا بسيطرة المزاحمة الحرة في ميدان المعرفة . »

وهذه المحاكمة يسري مفعولها ايضا ضد ذلك الجناح البرجوازي الاكثر استنارة الذي يسلّم بان الافكار الدينية ، الاخلاقية ، الفلسفية ، السياسية والحقوقية ، الخ. ، قد طرأ عليها تعديلات في مجرى التطور التاريخي ، ولكن هذا الجناح ما زال ، بالرغم من ذلك ، يتهم الشيوعيين بإرادة الغاء الدين والاخلاق بدلاً من إعادة اعطائها شكلاً جديداً . ويرد ماركس بأن « الافكار التقليدية » ، حتى في هذا الشكل العام ، تتضمّن دائماً عنصراً تاريخياً عينياً . انها لم تعد تخضع للشكل المحدد الذي اكتسته التعارضات الطبقية في حقبة تاريخية معينة .

ليكن . لكنها تخضع ، بالرغم من ذلك ، لهذه الظاهرة التي نجدها ، تحت اشكال شتى ، في كل الحقب التاريخية : وجود التناحر الطبقي :

« لكن مهما كان الشكل الذي اتخذه هذا التناحر ، فقد كان هنالك دائما شيء مشترك بين جميع العصور السالفة ، وهو استغلال قسم من المجتمع لقسم آخر منه · فلا معجزة اذن في ان نرى الوعي الاجتماعي في جميع تلك العصور ، رغم كل اختلاف وكل تنوع ، يتطور ضمن اشكال مشتركة معينة ، اشكال للوعي لن تنحل تماما الا بزوال التناحر بين الطبقات زوالا تاما ·

« ان الثورة الشيوعية هي القطيعة الاكثر راديكالية مع نظام الملكية التقليدي · فلا عجب ، اذن ، ان هي قطعت براديكالية لا مثيل لها ، اثناء نموها ، كل رابطة مع الافكار التقليدية · »

الفصل الرابع

نظريـة التطـور (التطور الزائف)

ان النظرية التقليدية للمجتمع ، التي امتدّت عبر عدة مئات من السنين ، وانشقت الى مدارس وتيارات عديدة ، لا تقدم نفسها الى المراقب الحالي ككيان متجانس ومتناغم . وهذا صحيح حتى ولو ضربنا صفحاً عن التفرّع الاساسي الذي حدث ضمن الفكر **البرجوازي** منذ بداية القرن ١٩ع ، عندما نشأ تيار **تاريخي** جديد ومهيمن وعارض نفسه ــ في البداية عبر ادعاء احتكاري ، وفيما بعد كشكل تكميلي ثان وحسب ــ ازاء المنحى النظري السائد حتى آنذاك .

ان الطور الكلاسيكي للنظرية الاجتماعية البرجوازية ، الذي امتد الى العقـود الاولى من القرن ١٩ع ، انما يتسم بتعميم غير واع للمبادىء البرجوازية الجديدة . فيما بعد ، تحوّل هذا الموقف البسيط ، في ايدي الاقتصاديين « المبتذلين » للقرن ١٩ع ، الى تيار يتجه ، بدرجة من الوعي تقل اوتكثر ، نحو تقديم النظام **الاقتصادي** للمجتمع البرجوازي ، نقيضـاً من نظامه السياسي ـ او على الاقل تقديم فرعه الاساسي ، اي الانتـاج باعتباره متميزاً عن التوزيع ـ كشكل عام وثابت للحياة الاجتماعية برمتها . بل ان مؤسسي « علم الاقتصـاد » الحديث ، والمدارس المرادفة للسوسيولوجيا « العامة » او « الصورية » ، قد ارتفعوا ، اخيرا ، بالمعالجة « غير الخصوصية » لموضوعهم الى مصاف ذينك المبـدأ والمعيار اللذين تتحلى بهما علمويتهم Scientism الجديدة و « المحايدة » زعما . وسيكون من الضروري القيـام بتحليل اكثر تفصيلاً لكي نبرز الطريقة الخاصة التي تتغلغل بها **قبلية** apriori الشـروط الأولية المحددة ـ هذه القبليّة التي تنشأ وتنمو من الوضعية التاريخية والمشروطة طبقياً للعلم البرجوازي برمته ـ في مناهج ونتائج كل مدرسة وفي التصورات والموضوعـات التي يشيدها الباحث المنفرد .

ثمة تعقيد اشد يُضاف بفعل واقع اننا ، عندما نتناول النظرية الاجتماعية البرجوازية المعاصرة ، لم نعد غالبا نستطيع ان نحدد الى اي مدى تمثّل ردّة فعل تلقاء هجمة الطبقة البروليتارية . ولا قلة من بين أهم تطويراتها اللاحقة يمكن ردّه مباشرة الى النظرية الماركسية . ونذكر ، بصورة خاصة ، من بين آخر جيلين من السوسيولوجيين ، الحقوقيين ، المؤرخين والفلاسفة الالمان : تيونيس Toennies وستاملر Stammler ، ماكس فبر وترولتش Troeltsch ، شيلر ومانهايم . ومن بين الاقتصاديين : ورنر سومبارت Sombart ، على انه ليس أهمهم ، لكن لعله اكثر الممثلين نموذجية لهذه الفرقة بجملها . ان الاشكال المهشمة والمشوهة المتعددة التي اكتساها الجدال مع الماركسية ، في ظل شروط العلم الاكاديمي الالماني الخاصة ، انما تتجلى ، على نحو اشد سطوعاً ، في اعمال العالم الالماني سومبارت ، الذي تشهد كتاباته العديدة والمتشعبة حول الراسمالية والاشتراكية الحديثتين ، - تشهد عبر مضامينها ، وحتى بوضوح اكثر مما يقرّه المؤلّف بالظاهر - على واقع إن « كل ما هو جيد في هذا انما يعود سببه الى روح ماركس »[١] .

بدأ ورنر سومبارت يشق طريقه في اوائل التسعينات كـ « ماركسي مقتنع » - هكذا سمّى نفسه مؤخرا في احد مؤتمرات « الجمعية السوسيولوجية » في زيوريخ . لكن عندما تبدّلت الشروط السياسية والاجتماعية ، مؤديةً الى نظام « الاشتراكية القومية » الحالي المزعوم في المانيا ، فانه بدّل سريرته ، وبعد أن كان ماركسياً مقنّعاً اصبح عدواً سافراً وصريحاً للماركسية[٢] . وعلى الرغم من كل هذا العهر اللاحق ، فان التأثير الجارف الذي مارسته اصلاً نظرية ماركس على مجمل العلم الاجتماعي البرجوازي الحالي ، يبرز بوضوح حتى في جهاد سومبارت اللاحق . ففي اواخر ١٩٢٨ ، واثناء مؤتمر السوسيولوجيين المشار اليه ، ادعى

(١) انظر سومبارت « الرأسمالية الحديثة » ، المجلد الثالث .

(٢) نذكر من بين كتابات سومبارت التي تعكس هذا التحول ، الكتابات التالية : عام ١٨٩٤ وما بعده : المقالات والكتب الاستعراضية ، ذات الاتجاه الماركسي ، من بينها التقدير العلمي الاول للمجلد الثالث من « رأس المال » . عام ١٨٩٧ ، الطبعة الاولى من كتاب « الاشتراكية والحركة الاشتراكية في القرن ١٩ ع » . عام ١٩٠٠ كراسه « ملاحظات نظرية وتاريخية حول الحركة النقابية العمالية » . عام ١٩٢٤ : الطبعة العاشرة (المنقحة كليا) لكتاب «الاشتراكية والحركة الاشتراكية»، تحت عنوان جديد «الاشتراكية البروليتارية (الماركسية)»، الخ . راجع ايضا مقاله روزا لوكسمبورغ حول كفاح سومبارت المستقبلي في « نوي زايت » (١٨٩٩ - ١٩٠٠) ومقالة المؤلف حول ورنر سومبارت .

سومبارت بانه كان اول من' فاه بمبدأ ما يسمى « الطابع غير التقييمي لعلم سوسيولوجي اصيل » وبالمناسبة ، ردَّ سومبارت هذا المذهب الشهير للبحث الاجتماعي المعاصر الى « التناقض » الذي نشأ داخل نفسه قبل اربعين عاماً ، اي الذي نشأ بين « قناعته » الداخلية وبين موقعه المادي كـ « استاذ جامعي بروسي ملكي » .

لكل هذه الاسباب ، فاننا ، عند مقابلتنا المبادىء العامة للنظرية الماركسية بالعلم البرجوازي ، لن نتطرق كثيراً الى احدث تجليات الفكر الاجتماعي المعاصر ، التي نجد ان فروقاتها المستديمة قد تعدلت ، الى حد معين ، بالفعل المشترك والمتبادل . سنحاول بالاحرى أن نبرز التناقض في شكله النقي الذي تجلى به اصلاً في اعمال الكتّاب الكلاسيكيين وما بعد الكلاسيكيين في القرن ١٨ع واوائل القرن ١٩ع من جهة ، وفي كتابات ماركس وانجلز من جهة اخرى .

يربط الاقتصاديون البرجوازيون الكلاسيكيون انفسهم بالمجتمع البرجوازي المعاش . انهم يعتبرون ، دون تحفظ ، إن علاقات المجتمع الاساسية تمتلك سمة ثابتة ثبات قانون طبيعي اصيل ، وهم ، لهذا السبب بالضبط ، عاجزون عن أن يدركوا اي شكل اجتماعي آخر للمجتمع غير هذا الشكل المعطى الراهن .

حتى عندما يبدو إن المنظرين الاجتماعيين البرجوازيين يتحدثون عن اشكال اجتماعية اخرى ، فإن موضوعهم الحقيقي لا يكون غير الشكل الخاص للمجتمع البرجوازي الذي يجدون سماته الرئيسية مدموغة على جميع الاشكال الاجتماعية الاخرى . وعندما يتحدثون عن « المجتمع » بوجه عام ، فاننا ، مع بعض الفروقات الطفيفة ، لا ننفك نتعرف في ما يسمى المجتمع العام على ملامح المجتمع البرجوازي الحالي إياها . وهذا يبرز على اوضح ما يكون في كتابات المؤسسين العظام للنظرية الاجتماعية البرجوازية في القرنين ١٧ع و ١٨ع وفي كتابات اتباعهم : الفلاسفة المثاليين الالمان ، من كانط الى هيجل ، الذي استخدم بسذاجة تعبير « المجتمع المدني » كمفهوم لامشروط زمنياً ، محدّداً المجتمع بصورة عامة[٣] .

وحتى عندما يتحدث الباحثون البرجوازيون عن « نمو » تاريخي للمجتمع ، فانهم لا يتجاوزون الدائرة السحرية للمجتمع البرجوازي . انهم يأخذون جميع الاشكال الاجتماعية المبكرة على انها « مراحل تمهيدية » تؤدي الى شكلها الحالي الكامل النضج . وهم ، باستمرار ،

(٣) انظر ماركس « الايديولوجيا الالمانية » .

يطبقون ، على الحقب التاريخية السالفة ، التصورات التي تنتمي الى الشروط الاجتماعية المعاشة اليوم . ففي ريعان القرن ١٩ع ، وصفوا التاريخ البدائي للمجتمع الانساني بانه « ما قبل التاريخ » ، والتجأوا من اجل ذلك الى مقولات المجتمع البرجوازي : الملكية ، الدولة ، العائلة .

رغم كل ما قيل حول « التاريخ الكوني » (الذي كان يعنى بالنسبة للبرجوازية التي كانت ما زالت موحّدة في هذا العصر ، توسيعاً لمجتمعها الخاص لكي يشمل العالم كله) ، فان مفهوماً كونيا حقيقيا قادراً على ان يشمل كاجزاء لا جدال فيها ولا تنفصم لتاريخ النوع الانساني ، لا فقط للحقب ما قبل البرجوازية ، بل ايضا للحقب التى لا تقدم اي خاصية برجوازية ، الشروط الاجتماعية التي لا علاقة لها لا بالزمان ولا بالمكان ، بالعالم البرجوازي الحديث . إن مثل هذا المفهوم لم يكن ليوجد إلا كحدس واستباق . بيد اننا نستطيع أن نجد مقدمة لهذا الاتجاه في العلاقات الشهيرة للرحلة التي كتبها ف. س. فولنيه F. C. Volney عشية وغداة الثورة الفرنسية . وقبله ببضع عشرات من السنين ، كتب جوهان جوتفريد هيردر Herder ، الذي كان اقرب الى التاريخ الفعلي من معظم معاصريه ، في « مفكرته » ما يلي : « تُرى ما عدد العصور التي مرت بنا قبل أن نتعلم كيف نعرف او نفكر ؟ العصر الفينيقي ؟ العصر المصري ؟ العصر الاثيوبي ، الصيني ، العربي ؟ او ولا اي منهم ؟ هل نقف اذاً مع موسى في المكان الصحيح ؟ »[٤] .

وكما هو الحال عند دراستهم للشروط الماضية ، كذلك عند تصورهم للمستقبل : يظل المنظرون الاجتماعيون البرجوازيون أسرى المقولات البرجوازية . انهم لا يستطيعون ان يتصوروا التغيرات القادمة إلا كنمو « تطوري » ، بدون قطيعة راديكالية مع المبادىء الاساسية للنظام الاجتماعي الراهن . انهم يتناولون جميع الثورات الاجتماعية على انها تعطيلات مرَضية للجريان « السوي » للمجتمع الراهن[٥] . انهم يتوقعون ، بعد ان تكون « الدورة » الثورية قد استكملت دورتها ، أن تُعاد اقامة **الشروط الاجتماعية** ما قبل الثورية بدون ادنى تغيير ، شأنها شأن **الشروط السياسية** للنظام القديم التي ، حسب نظرية شبيهة يعتقد بها

---

(٤) انظر هيردر «Journal Meiner Reise» ، ١٧٦٩ .

(٥) لقد اعتبر كونت الفترات الثورية التي يمر بها المجتمع على انها تناظر المرض الذي يحل بالجسم الانساني . ولذلك السبب ، فانه اعلن ، سائرا على خطى الفيزيائي بروسيه (الذي كان اول من اخضع ظواهر المرض للقوانين التي تحكم الاجسام الصحية) ، ان دراسة ذلك « المرض الاجتماعي » هي تعويض ممكن للمنهج التجريبي الذي يستخدمه الفيزيائيون .

السياسيون ، قد أعيدت اقامتها ، في سياق طبيعي ، بفضل « عهد الردّة » Restoration . انهم يبشرون بأن جميع الاتجاهات الثورية للاشتراكية والشيوعية ، التي تستهدف تجاوز هذه الحالة الراهنة للأشياء ، ما هي ، في تجليها العملي ، إلا « اضطرابات تطرأ على تقدم اجتماعي صحي » ، وما هي ، في شكلها النظري ، إلا نسيج من الاهواء « غير العلمية » .

ان نظرية ماركس الاشتراكية تقف على طرف نقيض من جميع هذه الافكار التقليدية . غير ان هذا التناقض ليس بسيطا الى درجة تمكّن من اختزاله الى هــذه الصيغة الانجيلية : « ليكن جوابك : نعم ، نعم — لا ، لا » . وسيكون من الخطأ الجسيم ، مثلا ، أن نظن بانه ما دامت النظرية البرجوازية هي مذهب « المجتمع البرجوازي » ، فان نظرية ماركس الاشتراكية يجب بالضرورة ان تكون مذهب « المجتمع الاشتراكي » . في الحقيقة ، ان نظرية الاشتراكية العلمية ليس من شأنها اطلاقا ان ترسم حالة مستقبلية للمجتمع . ان ماركس يترك ذلك لعناية المؤسسين المذهبيين للشيع الاشتراكية القديمة والجديده . فحسب مبدئه المادي ، يعالج ماركس شكل المجتمع الفعلي الذي يعيش هنا والان : المجتمـــع البرجوازي . ونجد شاهدا على ذلك الصرامة التي كان ماركس يقدم بها الوقائع تقديما وفيا متوسلا البحث التجريبي لهذا الوضع المعطى . عكسا لـــ « المنظرين » البرجوازيين الذين يميلون باستمرار الى ان يعمّموا ، بطريقة او باخرى ، الوقائع التي « يكتشفونها » ، فان ماركس ، بصدد هذه النقطة ، يقترب كثيرا من « المؤرخين » البرجوازيين ، لكنه يسير ، مفترقا عنهم الى ابعد الحدود : في اتجاه آخر بسبب تعلقه الذي لا ينفصم بشكل نظري علمي .

وهكذا ، فان ماركس قد جمـــع الاشكال التاريخية للمجتمعات « الآسيوية » ، « القديمة » و « الاقطاعية » ، الى جانب « المجتمع البرجوازى » الحديث ، في سلسلـــة « حقب تصاعدية من التشكيل الاجتماعو-اقتصادي . ومـــا ينتهي مع الشكل الراهن الذي بلغه المجتمع البرجوازي ليس تاريخ المجتمع الانساني - كما يريد المنظرون البرجوازيون - بل هو ما قبل « تاريخه »(٦) . كما ان ماركس لا يقدم اعتراضات جوهرية على تطبيق المفاهيم المستقاة من الحالة الاجتماعية الراهنة على الشروط التي سادت في الحقب السابقة . ولذا ، فان ماركس انطلق من وجهة النظر القائلة بان مقولات المجتمع البرجوازي ، منظوراً اليه باعتباره « تنظيماً تاريخياً للانتاج الاكثر تطوراً والاكثر تمايزاً » ، تقدم مفتاحاً لفهم المراحل السابقة

---

(٦) انظر مقدمة ١٨٥٩ .

للتشكيل الاجتماعي الاقتصادي(٧) . ألم يقل ، على الاقل في شبابه ، انه عثر على « الفكرة الصحيحة » التي تشكل اساس ذلك « الخيال المشترك في القرن ١٨ع ، والذي كان يعتبر ان حالة الانسان البدائية هي الحالة الحقيقية للطبيعة الانسانية ؟ »(٨) . وبينما عرف البحث البرجوازي مجدداً في القرن ١٩ع نهضة بمناسبة اكتشاف المرحلة الاولى الكبرى من تاريخ المجتمعات البدائية ، لكنه تخلى ، بعد ذلك ، بكل بساطة عن الفكرة الثورية في القرن ١٨ع ، فان البحث الماركسياني استمر في تعميقها وتصويبها بواسطة النقد ـ كما سنرى فيما يلي ـ واعطاها تطبيقات جديدة وخصبة . واخيرا ، فان النظرية الماركسية قد كتبت مصيرا مشابها للفكرة البرجوازية عن « التطور » . فهي بدلاً من الاكتفاء باستعادة هذه الفكرة كما هي ، فانها قد نقحتها على نحو حازم : مثلما إن خطأ التطور المتصاعد ، المنطلق من الماضي التاريخي و « الما قبل تاريخي » قاد الى الشكل الراهن للمجتمع البرجوازي ، رغم كل الثورات التي حدثت في هذا الاثناء ، بواسطة هذه الثورات نفسها ، فكذلك إن المجتمع المقبل ، المجتمع الاشتراكي والشيوعي ، اللذين سيعطيهما الفعل الثوري للطبقة البروليتارية ، يشكل في نفس الوقت وعلى نحو حازم (ورغم قطيعته مع مبدأ النظام الاجتماعي البرجوازي) ، شكلاً للتطور الاعلى للمجتمع البرجوازي ، هذا الشكل الذي سيشهد نمواً وتفتحاً ارقى لمجمل التاريخ الماضي والحالي لـ « ذات » متماثلة (الانسان) تمارس فعلها على « موضوع » متماثل (الطبيعة) وتكيّف نفسها معـه(٩) .

---

(٧) انظر مدخل ١٨٥٧ ٠

(٨) انظر « البيان الفلسفي لمدرسة الحق التاريخية » (راينيشه تسايتونغ ، ١٨٤٢ ، عدد ٢٢١) : « ان الفكرة الصحيحة التي تشكل اساس كل هذا الشواذ (عند المدرسة التاريخية) هي ان تلك الشروط البدائية هي « صور المانية » ساذجة للشروط الحقيقية ٠ »

(٩) انظر مدخل ١٨٥٧ ٠

الفصل الخامس

نظريـة التطور (التغير الفعلي)

التقدم الحاسم الذي سجلته النظرية الماركسيانية للتطور الاجتماعي يكمن في ان هذه النظرية تعتبر «التطور التاريخي المزعوم» (الذي يقوم على واقع إن التشكيلة الاجتماعية الاخيرة ترى في الاشكال الماضية مراحل عديدة تؤدي اليها بالذات وتتصورها دائماً من وجهة نظر منحازة)(١) كوهم وتنقده بوصفه وهماً . بصرف النظر عن المضمون الثوري للتصور الماركسياني للتطور ، هناك فرق اساسي آخر بين النظرية الماديـة للبروتسيس التاريخي وبين التصور الساذج الدارويني الزائف لـ « التطور » evolution ، الذي ، تحت تأثير سبنسر بالدرجة الاولى ، تبنّاه دائما وكليا بعض الماركسيين الارثوذكسيين امثـال كاوتسكي(٢) ، والذي نبذه بعمى بعض المـــاركسيين المبتدعين heterodox امثال جورج سوريل ، كمبدأ سوسيولوجي اساسي (٣) . وفي حين ان المنظرين البرجوازيين ظنّوا ، مع سبنسر ، انهم يستطيعون ان يفسروا التنظيم الاكثر تعقيدا للنماذج العليا من الانواع الحيوانية بالرجوع الى التنظيم الاكثر بساطة للانواع الدنيا (وفعلوا نفس الشيء فيما يخص الاشكال الاجتماعية) ، فإن ماركس نحر ذلك الوهم بالصيغة المفارقة : « تشريح الانسان هو

---

(١) انظر « مدخل » ، ١٨٥٧ ، ص ٧٧٦ ـ ٧٧٧ ٠

(٢) انظر كتاب المؤلف « التصور المادي للتاريخ » (فحص نقدي لمؤلف كـــارل كاوتسكي) ، ليبزيج ، ١٩٢٩ ، ص ٣٢ وما بعدها ٠

(٣) انظر جورج سوريل : مقدمة الى « مدخل الى الاقتصاد الحديث » وايضا « اوهام التقدم » ، الطبعة الثالثة ، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٤ ٠

مفتاح تشريح القرد »(٤) .

منذ ان وُحد هذا الوعي النقدي ، فان الوقع السحري « للقانون » الميتافيزيقي للتطور قد تهشّم . فمن مسلمة قبْلية apriori ، يغدو « التطور » فرضية مطروحة للتحقق منها في كل حالة بطرق تجريبية . وحتى لو كان المجتمع البرجوازي يزودنا فعليا بـ « مفتاح » لفهم الحقب المبكرة ، فان هذا لا يستتبع ابداً إن مقولات ، مثل السلعة ، النقد ، الدولة ، القانون ، الخ. ، يجب ان تعني بالنسبة للمجتمع القديم ونمط انتاجه ، نفس ما تعنيه بالنسبة للانتاج السلعي الواسمالي الحديث وبالنسبة للمجتمع البرجوازي المرتكز عليه . بعدما تلاشت هباء المسلمة القبْلية للتطور ، فان طريق البحث التجريبي تماما قد انفتح . يصرّح ماركس صراحة بان صلاحية مقولات المجتمع البرجوازي فيما يتعلق بجميع الاشكال الاجتماعية لا « ينبغي ان تُقبل كتحفظ Cum grano salis » . يمكن للمجتمع البرجوازي ان يشتمل على شروط المجتمعات المبكرة بشكل اكثر تطورا ويمكن له ان يشتمل عليها ايضا باشكال منحطة في طريقها الى الزوال . (على غرار الملكية المشاعية البدائية الباقية تحت شكل نموه في « المير » Mir . الروسي .) (٥) . كذلك ، وبنفس الطريقة ، فان نظام المجتمع الحالي يحمل في احشائه ايضاً بذور نموه اللاحق ، مع انه لا يحمل ابدا تحديداتها التامة . في حين ان مفهوم التطور الزائف والميتافيزيقي ، العزيز على المنظرين الاجتماعيين البرجوازيين ، هو مغلق من كلا الجانبين ، ولا يكتشف في جميع الاحوال إلا نفسه ، فان المفهوم الماركسياني النقدي والمادي الجديد للتطور هو ، على العكس من ذلك ، مفتوح من كلا الجانبين . ان ماركس لا يعالج ابدا كمجرد « مراحل تمهيدية » للمجتمع الراهن الحقب التاريخية التي مضت وانقضت ، المجتمع الاسيوي ، القديم ، او الاقطاعي ، واقل من ذلك ، تلك المجتمعات البدائية التي سبقت ظهور الكتابة . انه يعتبرها بكليتها كعدد عديد من التشكيلات التاريخية المستقلة التي ينبغي فهمها انطلاقا من مقولاتها الخاصة . وبنفس الطريقة يعرّف ماركس المجتمعات الاشتراكية والشيوعية المنبثقة من الثورة البروليتارية ، لا كاشكال أبعد تطورا للمجتمع البرجوازي فحسب ، وانما ايضا كنموذج جديد ، لا تستطيع المقولات البرجوازية تفسيره جوهريا . خلافا لما يتوهم الكثيرون ، ليست فكرة مجتمع اشتراكي مختلف تماما عن المجتمع البرجوازي الحاضر هي التي يحاربها ماركس عند الاشتراكيين الطوبويين . الخطأ الجوهري لهؤلاء المذهبيين هو في نظر ماركس انهم اكتفوا بتصوير وضع مقبل مستعيدين

---

(٤) انظر مدخل ، ١٨٥٧ ، ص ٧٧٦ .

(٥) المرجع السابق .

دون شعور صورةً بدون ظلال للمجتمع الحاضر وبانهم بارادتهم تجسيدها وتحقيقها لم يصنعوا غير اعادة انتاج ذلك الشكل العتيق للمجتمع البرجوازي (٦) . لكن هذا لا يمنعه مطلقا من ان يأخذ بعين الاعتبار في نظريته المادية، الاتجاهات الاساسية المرحلة الانتقالية التي ، بعد افتتاحها من الثورة البروليتارية ، تتقدم حتى « المجتمع الشيوعي » الكامل التطور . ان المجتمع الشيوعي في « طوره الاول » ، حيث يكون مولوداً لتوه من احشاء المجتمع البرجوازي بعد مخاض طويل ومؤلم ، سيظل في بناه الاقتصادية ، السياسية ، الحقوقية ، محدداً بالمبادىء البرجوازية . ان المجتمع الشيوعي في « طوره الثاني » ، حيث قد بدأ يتطور على أسسه الخاصة ، سيكون بعيداً عن مبادىء المجتمع البرجوازي الحالي بقدر ما هي « الشيوعية البـــدائية » اللاطبقية واللادولوية التي شهدتها حقب المجتمع الانساني المبكرة بعيدةً عنه في الاتجاه الآخر . ان المجتمع الشيوعي ، عندما يكتمل ويتكامل تطوره ، سيكون قد خلّى وراءه بعيداً الافق البرجوازي الضيق ، وسيحقق نهائياً المبدأ الذي اعلنه للمرة الاولى ، بطريقة مجردة ، رواده « الطوبويون » على عتبة القرن ١٩ع : « من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجته »(٧) .

اثار ماركس في وجه فلسفة هيجل الجدلية ، التي اعتبرها من ناحية اخرى اداة مكتملة لتقصّي المجتمع في نموه ، هذا الاعتراض الاساسي ألا وهو : ان فلسفة هيجل الجدلية في شكلها « المخادع » عند هيجل وفي « النمط الالماني » الذي كان يعلبها ، انما كانت « تبدو تمجيداً لما هو قائم » . وبالعكس ، فان الفلسفة الجدلية في « شكلها العقلاني » الجديد حيث تتدخل في اطار البحث الاجتماعي الماركسياني هي « فضيحة وتشنيع وتدنيس للطبقات الحاكمة وادبولوجييها المذهبيين ، لانها في التصور الوضعي للاشياء الموجودة تـــدخل بنفس الضربة ادراك نفيها (الاشياء الموجودة) الحاسم ، وتهديمها الضروري ، لانها بالتقاطها الحركة نفسها في كل شكل جاهز ليست إلا مظهراً configuration انتقالياً ، لا شيء يستطيع ان يفرضه عليها . لانها اساساً نقدية وفلسفية » . (ماركس : ملحق للطبعة الالمانية الثانية لراس المال)

ان الفرق الهائل الملحوظ في هذ المجال يظهر بادىء ذي بدء عند كل تحليل نظري معمق . ان هيجل الذي اضطلع بتمجيد المؤسسات القائمة والتقدم المعتدل داخل الحدود ، التي ما زالت

---

(٦) انظر المقالة الثالثة من المقالات التي ساهم بها ماركس في صحيفة « نيو راينيخه تزايتونغ -، المجلة الاقتصادية - السياسية - هامبورغ ، ١٨٥٠ .

(٧) انظر ماركس : ملاحظات هامشية حول برنامج حزب العمال الالماني ، ١٨٧٥ .

عهدئذ ضيقة ، المملكة البروسية(٨) ، قد قصر عمداً صلاحية مبدئه الجدلي على التطور **الماضي** للمجتمع. اما بالنسبة للتطور القادم للمجتمع فانه عوّل بطريقة غير عقلانية قصداً على «الخلد الذي يحفر تحت السطح »(٩) . حتى ان هيجل ، في نقده لما يسمى « الفرضية السابقة للتشكيل » التي بمقتضاها تكون جميع الاشكال القادمة هي متضمنة لتوها فيزيقياً في تلك الاشكال التي قد سبقتها ، قد ابرز ايضا « ما هو صحيح في هذا الافتراض » ألا وهو ، على حد قوله : الفكرة القائلة بان تطور المجتمع في بروتسيسه « لا يخرج من تلقاء نفسه ولا يأتي **بأي جديد** المضمون . ان ما ينتج هو فقط تغير في الشكل » . وبالنتيجة ، فإن التطور لا ينبغي « ان يكون معتبراً إلا كلعبة ، اذا جاز القول . العنصر الآخر ، الذي نصّبه هذا الاخير ، ليس في الحقيقة آخر » (١٠) . من وجهة النظر هذه ، التي تشبه تماما ، في صيغتها الهيجلية الصارمة ، نقدا لاإراديا لمبدأ التطور الذي استخدمه الباحثون الاجتماعيون البرجوازيون ، لا يوجد — وهذا بديهي — اي مكان للفعل الاجتماعي - الانساني الواعي ، الذي سيغيّر راديكالياً النظام الاجتماعي القائم ويطيح به . وهكذا ، فان هيجل ، بالنقيض من تلاميذه ، الذين حاولوا عمليا فيما بعد ان يستخدموا منهجه الجدلي كأداة للثورة ، قد اعتبر ان الهدف العملي لفلسفته هو أن « تعيد » هذه القناعة الخاصة بـ « كل وعي حر من الاحكام المسبّقة » : « **كل ما هو عقلاني واقعي ، وكل ما هو واقعي عقلاني** » ، وبالتالي ، حقق « **تصالحاً** » نهائياً بين « العقل باعتباره الروح الواعية بذاتها » وبين « العقل باعتباره واقعاً موجودا »(١١) . وضد هذا ، أعد ماركس - انجلز مبدأ النقد الثوري واستخدماه عمليا ونظريا ، تحت اشكال محددة وأمّرا على الغربال جميع الشروط الخاصة بالمجتمع البرجوازي ونضال البروليتاريا ضدها في وقت معاً .

النتيجة الرئيسية لتحطيم المبدأ الميتافيزيقي للتطور بواسطة النقد المادي ليست إلا الاعتراف بواقع **التغير** التاريخي . يعالج ماركس كل شروط **المجتمع** البرجوازي القائم كشروط **تتبدل** او ، بصوره اكثر دقة ، كشروط **قيد التبدل** بفعل النشاط الانساني . وفي نفس الوقت ، ينظر الى جميع مقولات العلم الاجتماعي ، حتى اكثرها عمومية ، كمقولات متبدّلة **وينبغي ان تتبدل** . انه ينقد ويرفض جميع المقولات العزيزة على المنظرين والمؤرخين الاجتماعيين

---

(٨) انظر نداء هيجل الى جمهوره بمناسبة محاضرته الافتتاحية في برلين ، ٢٢ تشرين الاول ، ١٨١٨ .

(٩) انظر خاتمة محاضرات هيجل حول « تاريخ الفلسفة » (١٨١٧ ــ ١٨٣٠) .

(١٠) انظر هيجل : موسوعة العلوم الفلسفية (١٨١٨ ــ ١٨٢٧) .

(١١) انظر هيجل : مقدمة لفلسفة الحق (١٨٢٠) .

البرجوازيين التي ُيعزل فيها باي طريقة شكل المجتمع الحالي عن مد الاشياء المتدفق ، سواء أكان الكاتب يعالج الشروط البرجوازية الحاليه كشروط « طبيعية » كانت وما زالت قائمة ، أو ما اذا كان ، على العكس ، يقيم حاجزاً لا يمكن عبوره بين الشروط الاجتماعية الماضية وحالة المجتمع البرجوازيه الحالية ؛ أو ما اذا كان يعترف بتبدل واقعي فيما يتعلق بالتاريخ السابق فقط ويغلق مجمل تطور المجتمع الانساني بالحالة البرجوازية التي بلغها العصر الراهن . لم يعد المجتمع البرجوازي ، اذن ، بمعنى من المعاني ، كيانا عاماً يمكن تبريره بشيء آخر غير العنوان التاريجي . انه مرحلة انتقالية بلغها العصر الراهن ، وهو صالح مؤقتاً بالنسبة لهذه الحقبة الخاصة وسيقع استبداله بفعل حركة تاريخية بحالة اخرى ارقى نوعيا . وفضلا عن ذلك فان هذه المرحلة ليست إلا النقطة الراهنة التي بلغتها المرحلة السابقة ، ونقطة الانطلاق لمرحلة جديدة ، للصراع الطبقي الذي يؤدي الى ثورة اجتماعية .

الفصل السادس

النقـــد الثـــوري

اساس **النقد الثوري** للمجتمع البرجوازي **وللقلب العملي** لهذا المجتمع هـــو وصف جميع الشروط البرجوازية القائمة بانها شروط **خصوصية وعينية لطور انتقالي** في بروتسيس تاريخي محدد . كل نقد للمجتمع لا يتخذ هذا الاساس نقطة انطلاقه هو نقد مذهبي على مستوى النظرية وطوبوي على صعيد الممارسة . وبالعكس فـــان الميل الى النقـد الذاتي الاجتماعي الذي لم يظهر الا مؤخرا في العلم الاجتماعي البرجوازي ، لا يستطيع ان يطور ويساق الى آخر نتائجه المنطقية الا بالطبقة الجديدة التي انجبتها البرجوازية نفسها .

تماما كما حـدث في التاريـخ الفعلي ان كل حركة ثورية قامت بهـا البرجـوازية في الماضي كانت تولد ، على نحو خفي ، مدأ مستقلا للطبقة التي كانت السلف المتطور الى حد ما للبروليتاريا الحديثة ، كذلك حدث حتى في بداية العهد البرجوازي ــ لكن على نحـــو استثنائي جدا ــ ان بعض المفكرين المنعزلين استبقوا نقد المبادىء البرجوازية التي كانت ما زالت لم تفرض نفسها بعد . ان الفهم الواقعي النظري للبروتسيس التاريخي والنقد الذاتي الوثيق الارتباط به لم يبـدأ في الفكر البرجوازي الا بعـد الانتصار النهائي للمبدأ البرجوازي بفضل الثورة الفرنسيـة والاعداد المكتمل للنظام الجديد في بداية القرن ١٩ ع .

لم يكن نقداً ، بل كان في الواقع تمجيداً ، عندما حدد هوبس ، في منتصف القرن

١٧ع ، الشرط الملازم للمجتمع البرجوازي (او كما ظن ، توافقا مع وهم المفكرين المعاصرين السائد انه شرط « المجتمـع » بوجه عام) كـ «bellum omnium contra omnes» او كـ « حرب الكل ضد الكل » ، كحرب لا تتوازن فيها القوى، على نحو فعال ونهائي ، إلا بفضل « سلطة عامة تحفظهم جميعهم في حالة خوف وهلع » ، اي بفضل الدكتاتورية الحديدية للدولة . مرة اخرى ، كان تمجيدا للمجتمع البرجوازي عندما عبّر ماندفيل ، بعـد ٥٠ سنه ، عن تكوينه المميز ، الذي دبرته بعناية « العناية الالهية البارعة » ، في معادلته المفارقه paradoxical : « رذائل خاصة = فضائل عامة » . مرة ثالثة ، كان تمجيداً عندما وضـع كانـط في اسـاس المجتمـع البرجوازي في اواخـر القـرن الثامن عشر ، «تناحر النزوع الاجتماعي اللااجتماعي » ، الذي يقضي اخيرا بان « الخطوات الاولى الحقيقية من الهمجية الى الحضارة والموافقة على العيش في مجتمع » ، هي على المدى الطويل أنتزعت مرضيا من البشر . « كل الثقافة و كل الفنون المميزة للانسانية ، أكمل نظام اجتماعي ، هي ثمار لذلك النزوع الاجتماعي اللااجتماعي الذي هو مرغم بطبيعته نفسها على ان يضبط نفسه وبالتالي على ان يطور هكذا بشكل اصطناعي بذور الطبيعة »[١] .

وفي حين ان الصيغة الداروينية القائلة بـ «**الصراع من اجل البقاء** » ، الى جانب الصيغة الاقدم لهوبس ، قد طبقها ، على نحو سيء ، ممجدو « المنافسة الحره » كبنية كونية لما يسمى قانونا شاملا « للتنافس الحر » ، فان داروين نفسه قد عكس بشكل غير مبرر حالة المجتمع البرجوازي على الطبيعة . ففي المدخل الذي وضعه للطبعة الثانية من مؤلفه الشهير ، قال : « هذا هو مذهب مالتوس مطبقاً على مملكة الحياة الحيوانية والنباتية بجملها »[٢] . من الادق القول بالعكس عند مقارنته بالتنظيم الواعي لتقسيم العمل في صلب المجتمع الشيوعي ، فان الشكل التاريخي الخصوصي لتقسيم العمل ، الذي ينتج من تنافس منتجي السلع المنعزلين ضمن المجتمع البرجوازي الحالي ، لهو بعيد عن ان يكون قانونا ابديا للطبيعة الانسانية ، انه شكل حيواني وغير واع لحفظ ـ الذات self-preservation الاجتماعي . بذلك المعنى ، كان هيجل

(١) انظر هوبس « لوياثان » ، ١٦٥١ · ماندفيل « خرافة النحل : رذائل خاصة ، منافع عامة » ، ١٧٠٦ ، كانط « فكرة تاريخ شمولي مدركة تحت مظهر عالمي » ، ١٧٨٤ ·

(٢) انظر داروين « حول اصل الانواع » ، الخ ، الطبعة الثانية، لندن ١٨٦٠ · انظر ايضا ماركس « نظريات فائض القيمة » ، المجلد الثاني ، ص ٣١٥ ·

قد وصف ، على نحو مميز ، المجتمع البرجوازي بانه المملكة الحيوانية العقل[٣]. وهذا التماثل انما طوره ماركس اكثر في **راس المال** عندما وصف تقسيم العمل السائد ضمن المجتمع البرجوازي الحالي كتنظيم « يواجه بين منتجي السلع المستقلين ، الذين لا يعترفون باي سلطان غير سلطان المنافسة ، اي لا يعترفون بقوه اخرى إلا بالضغط الذي تفرضه عليهم مصالحهم المتبادلة ، **تماماً كما تصون «حرب الكل ضد الكل» في المملكة الحيوانية ، شروط بقاء كل الانواع** » (٤) . ولعله سيكون من الافضل ان يتجنب المرء عموماً ، في بحث اجتماعي - اقتصادي دقيق ، مثل هذه المتوازيات التي ليست مقبوله إلا بطريقة ناقصة . على اية حال ، إن الطريقة التي يُسقط بها داروين **التنافس البرجوازي** ، كقانون مطلق ، على الطبيعة ، والتي يحول بها كروبوتكين ، على نحو لا مبرر له بنفس الدرجة ، مبدأ التعاون المضاد ، السائد في المجتمع الشيوعي ، إلى **قانون مطلق يحكم المساعدة المتبادله في العالم الحيواني والانساني** ، هما طريقتان تختلفان تماماً من حيث المنزلة عن المحاولة التي قام بها مؤخراً احد الماركسيين الارثوذكسيين السابقين ليسقط مبدأ ما يسمى **التوازن الطبيعي** ، هذا المبدأ المسالم ، المستنبط ذاتياً والتدرجي - ليسقطه من المجتمع الحالي ، على مجمل العالم الحيواني والنباتي ، حيث لا ينطبق ايضاً (٥) .

ان الضعف الاساسي لتفاسير المجتمع الاكثر دلالة في هذا العهد (بما فيها تعاليم روسو ، رواية « روبنسون كروزو » البرجوازية ، ومجمل علم الاقتصاد السياسي البرجوازي الجديد) يكمن في الطريقة اللاتاريخية التي تعالج بها شروط المجتمع البرجوازي الخصوصية ، نمط انتاجه ، دولته وقانونه ، كشروط نهائية ، معتبرةً اياها كشروط طبيعية وعقلانية حققها المجتمع اخيراً ، وهي الان ، من حيث سماتها الرئيسية ، غير متبدلة ، أو ، ما يعادل نفس الامر عملياً كشروط قابلة للاكتمال اللامحدود . عندما شجب ماركس (في «الملاحظة السابعة والاخيره» من كتابه « ضد برودون ») هذا المنهج الذي طبقه الاقتصاديون ، فانه سدد ضربة قاصمة لتلك

---

(٣) انظر هيجل « فينومونولوجيا الروح » Sämtliche Werke) ، المجلد الثاني ، طبعة ١٨٣٢ ، ص ٢٩٥ - ٣١٤) .

(٤) رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٣٢١ .

(٥) انظر رسالة انجلز الى لانجه بتاريخ ٢٩ - ٣ - ٦٥ ، ورسالة ماركس الى كوجلمان بتاريخ ٢٧ - ٦ - ٧٠ ، انظر ايضا كتاب المؤلف « فحص نقدي لمؤلف كارل كاوتسكي » . ص ٤٠ وما بعدها .

المدرسة برمتها في هذه الجملة اللاذعه ، « وهكذا كان هناك تاريخ ، اما الان فلم يعد ثمة تاريخ » (٦) .

لقد كان من الضروري كما يقول ماركس كون المنظرين البرجوازيين عالجوا جميع الاشكال الاجتماعية المبكرة كمراحل تمهيدية بربرية تؤدي إلى مجتمعهم المتمدن ، طالما ان مهمتهم الرئيسية ، كانت مجابهة الاشكال الاجتماعية الاقطاعية . ان هذا المنهج طالما كان يحتفظ بشحنة ثورية في صلب المجتمع البرجوازي الناشىء ، قد حافظ عملياً على مسحة تقدمية ـ وبنفس الضربة تتبرر نظرياً . من وجهة نظر تاريخية ، يظهر ذلك المنهج كزفرة اخيرة لتلك الاشكال الاقوى ، وان تلك اكثر سذاجة ، التي وُضع في ظلها ، اثناء حرب الفلاحين والثورة الانجليزية ، « تاريخ ما قبل الانسانية » كما صوره الانجيل ، **، وحالة الانسان الطبيعية** ، اثناء الثورة الفرنسية ـ وُضعا كحالة اجتماعية مــدنيه حقيقية تعارض النظام الاقطاعي العفن في العصور الوسطى . كانت تلك شعارات ثورية رفعتها الطبقة البرجوازية الجديدة ضد الاقطاعية :

عندما كان آدم يحفر وحواء تزحف
ايـن كان الجنتلمان عنـدئذ ؟

بيد إن هذا المنهج اللاتاريخي **unhistoric** اصبح رجعياً على صعيد الممارسة ومتأخراً على صعيد العـلم ، منذ ان انتصر المبدأ البرجوازي نهائيا على الاقطاع . واستيقظ منظرو البرجوازية الظافرة ليجدوا انفسهم وقــد تحوّلوا من رواد ثوريين إلى مقرظين للنظام القائم ومدافعين عنه ضد الاتجاهات التي كانت تسعى لاطلاق مجرى التطور من جديد . ونرى هذه الروح الجديدة تظهر في مؤلفات مؤسس **« الاديولوجيا »** البرجوازية العلمي ، ديستت دي تراسي **Tracy** ، الذي تباهى بان « الفن الاجتماعي » بين « القدماء » (اي في جميـع العهـود السابقة لـ « العهد الفرنسي » الحالي) لم يكتمل بما فيه الكفاية « لان يعطي امبراطوريتهم تلك الحالة من الحضارة الارقى وذلك التنظيم القوي اللذين هما ضروريان لضمان بقاء **الامم المتحضرة حقاً** » (٧) . وهذه الروح تتجلى ايضاً عند المؤرخين البرجوازيين لفتره الردّه الفرنسية في القرن التاسع عشر امثال غيزو ، تير وتيري ، الذين حددوا لانفسهم ، على نحو معبر ، مهمة إعادة كتابة التاريخ العالمي كـ **تاريخ الطبقة البرجوازية** .

---

(٦) انظر « بؤس الفلسفة » .
(٧) انظر « عناصر الاديولوجيا » (١٨٠٠ ـ ١٨٠٥) المجلد الثاني ، مدخل ، ص ٦ .

في هذا الطور ، لم يعد التقدم الفعلي للعلم الاجتماعي يكمن هو الآخر في الإحياء الايجابي للمبادىء البرجوازية ، بل في نقدها . ان النقد الذاتي الاصيل الذي بدأ الان للمرة الاولى ينشأ ضمن العلم البرجوازي انما ترافق مع تطور الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من **آدم سميث** الى **ريكاردو** ، ووجد تعبيره التام في الطور الاخير من تطور الفلسفة الالمانية الكلاسيكية من **كانط** الى **هيجل** .

إن نظام هيجل الفلسفي ، باعتباره آخر نظام للفلسفة الالمانية الكلاسيكية ، هو خلاصة وإعادة ، لا لجميع اطوار الفكر الاجتماعي البرجوازي المبكرة وحسب ، بل ايضاً لتناقضاته المتأصلة . إن هيجل ، شأنه شأن ريكاردو ، آخر كاتب كلاسيكي في حقل الاقتصاد ، قد أبرز ، على نحو حاد ، في فلسفته ، التناقضات الكامنة ضمن بنية المجتمع المدني التي كان قد أزيح النقاب عنها سابقاً من قِبل ماندفيل ، فيرجسون ، آدم سميث ، كانط الخ . ، لكنها التي جُعلت بفضلهم منسجمة نهائياً ضمن وحدة معينة « أرقى » او « اعمق » . حتى ان هيجل ، عندما كان يعالج شروط المجتمع القائم المادية ، لم يتجاوز في اي نقطة مجال التصور البرجوازي . ومع هذا ، فإن عالم البرجوازية الجديد ، بتعارضاته الداخلية التي تصطف مثل عدد عديد من الفجوات التي لا يمكن ردمها ، والتي كان هيجل قد عرضها فلسفياً تحت تأثير ريكاردو المباشر ، قد وقف على نقيض صارخ من ذلك العالم « الافضل من بين كل العوالم الممكنة » ، الذي قام فيه مفكرو الجيل السابق البرجوازيين ، حتى اكثرهم جرأة ، بعملية تجميل اديولوجية للوقائع العنيدة للحياة الاجتماعية المعاشة .

في نظام ريكاردو الاقتصادي وفي فلسفة هيجل ، بلغ المجتمع البرجوازي ارقى درجة من الوعي ـ الذاتي النقدي ، كان قادراً عليها دون انتهاك مبادئه الذاتية . حدث هذا عندما ظهر ، في أكثر البلدان الراسمالية نمواً (فرنسا وانجلترا) ، « نقد من الخارج » على الصعيدين النظري والعملي للمجتمع البرجوازي ، مارسته البروليتاريا . وتماما كما كان آخر الاقتصاديين الكلاسيكيين (ريكاردو) قد واجه نقداً اشتراكياً واعياً لكل الاقتصاد البرجوازي (سيسموندي) ، كذلك عكس هيجل (جزئياً تحت تأثير ريكاردو) الرعشات التي أحدثتها طبقة العمال المأجورين الجديدة في لوحته الفلسفية لـ « المجتمع المدني » . لقد وصف واقعياً هذه « الطبقة » الجديدة التي انجبتها البرجوازية نفسها ، كطبقة « موثوقة الى عمل الصناعة الحديثة الخاص » ، و كطبقة تعيش « في بؤس وتبعية » ، « ومحرومه من كل مزايا المجتمع المدني » ؛ كـ «جماهير عفيرة » هي دون « الحد الادنى للعيش » الضروري للتمتع بالحقوق

الاجتماعية ؛ وهي ، بمقتضى قانون حتمي للمجتمع البرجوازي نفسه ، تغوص في « بـؤس متزايد » بنفس النسبة التي تتزايد بها « الثروة المتزايدة »(٨) .

واكثر من ذلك ، اشار هيجل بصواب الى ان الامر هنا لا يتعلق بـ « البؤس » بحد ذاته ، كما انتجته الطبيعة الشحيحة قديماً بشكل محتوم . بل هو « مسألة اجتماعية » بالمعنى الحقيقي للكلمة ، نابعة من صميم المجتمع الحديث ، ولا يمكن لغير المجتمع ان يحلها . « لا احد يستطيع أن يؤكد حقاً ما ضد الطبيعة ، لكن في حالة المجتمع ، فإن الحاجة تتخذ حالاً شكل مظلمة تصيب هذه الطبقة او تلك . ان المسألة الهامة التي تتعلق بكيفية تلطيف البؤس ، هي مسألة تحرّض المجتمع وتزعجه بصورة خاصة »(٩) . ولقد وصف باغة مميزة وتعابير صائبة « مزاج » جماهير العمال الصناعيين الغفيرة التي هي موثوقة بالضرورة الى البؤس ، الذي يصيبها اجتماعياً والذي تعيش فيه رغماً عن ارادتها . يقول هيجل : « انه لتمرد داخلي ضد الاغنياء ، ضد المجتمع ، ضد النظام ، الخ. » (١٠) .

ان الحد الذي لم يتمكن هيجل ، وكافة مفكري البرجوازية الاجتماعيين ، من تجاوزه انما كان يكمن في واقع انه لم يرَ الطبقة الاجتماعية الجديدة إلا سلبياً كـ « غوغاء » ، ولم يدرك ، في الوقت ذاته ، تضميناتها الايجابية الثورية كـ « بروليتاريا »(١١) . لقد كان من اولئك الذين « لا يرون في البؤس إلا البؤس بدون ان يروا فيه جانبه الثوري الهدّام الذي سيطيح بالمجتمع القديم » (بؤس الفلسفة) .

ان العنصر النقدي المتأصل في فلسفة هيجل انما يتجلى ، على نحو حتى اكثر سطوعاً من مضمونه ، في **منهجه** . ان هيجل ، خلافاً لريكاردو ، لم يقتصر على تقرير « المبادىء » الاساسية ، تاركا الشقاق النظري الصارخ يستمر تحت غطاء « تعديلات » مزعومة ، بل سعى الى أن يجعل الشرط المعطى للدولة البرجوازية القائمة وما اطلق عليه اسم « **الفكره** » ، فكرة

---

(٨) انظر هيجل « فلسفة الحق » ، ٢٤٣ ـ ٢٤٥ .
(٩) المرجع السابق .
(١٠) انظر هيجل ، « فلسفة الحق » .
(١١) بينما واجه ماركس هنا ، بكل صوابية ، وجهة النظر المحدودة لزملاء دربه السابقين من بين الهيجليين « اليساريين » ، الذين لم يتجاوزوا اقتراحات هيجل البرجوازية ، بالتضمينات الثورية لنضال الطبقة البروليتارية ، الذي بدأه كتاب معاصرون مثل برودون ، فانه ، بعد سنوات قليلة ، اثار نفس النقطة ، على انحو اقل ملاءمة ، ضد برودون نفسه في « بؤس الفلسفة » .

هذه الدولة ، يتعايشان ضمن منظومة system فلسفية واحدة . ان « المنهج الجدلي » هو الاداة العظيمة التي انجز بها هيجل في فلسفته ، مستجيباً لحاجات طبقة كانت تذوي بعد خمود الحركة الثورية وبعد « الردّة » السياسية والاجتماعية ، المهمة الرائعة ، مهمة المصالحة ، ضمن ما يسمى « وحدة الاضداد » ما بين التعارضات الاشد تضارباً ، التي تنتج عن التطور التاريخي للمجتمع البرجوازي نفسه ، وعن اصطدامه اللاحق بطبقة العمال المأجورين البروليتاريين الصاعدة . ففي حين إن وصفه الاساسي لشروط « المجتمع المدني » القائمة ما زال يحتوي ، رغماً عن شكواه من الغموض ، التقلب ، عدم التماسك والاحكام التعسفية ، على بُعد نظر ثاقب لعبقري يعي تماما واقع عصره ، فإن نقطة ضعف فلسفته تظهر واضحة في البنية ـ الفوقية « التأملية » لمنظومته الفلسفية . في الواقع ، هيجل الذي يحاول بوضوح خلق ايمان مثالي جديد يوافق حاجات عصره ، لم يفعل إلا أن « ردّ » (★) اليه جل الميتافيزياء القروسطية القديمة ــ بما فيها الدوجم المسيحي ــ التي دحضها بتمامها الناطقون بلسان المادية البرجوازية المبكرة في عصر الانوار (١٢) .

هذا المنهج الهيجلي الذي برهن عن فعالية هائلة في ابتلاع أقدر التناقضات ، قد أغرى كثيراً جيل المفكرين الراديكاليين الذي نهض في الفترة التي اعقبت مباشرة موت هيجل ، عندما سبق النفوذ الطاغي لفلسفته، اثناء الثلاثينات والاربعينات من القرن ١٩ع ، الانحطاط النهائي للفلسفة الهيجلية ، وفي الحقيقة لكل الفلسفة البرجوازية (١٣) . اعتقد هؤلاء المفكرون الراديكاليون إن هذه الاداة الجبارة ، التي صاغها آخر فيلسوف عظيم للطبقة البرجوازية ، يمكن بسهولة أن يضعوها في خدمة النقد الاكثر تقدماً للنظام البرجوازي في مبدئه ذاته ، باسم الطبقة الثورية الجديدة . لقد كان يكفي لهذه الغاية اعتبار الانهاء « السابق لأوانه » لفلسفة هيجل في تمجيد المجتمع البرجوازي ، دولته ، فلسفته ، دينه وفنه ، كمجرد « هفوة » ارتكبها « المنظِّم » systematizer الرجعي في تطبيقة لـ « منهجه » الثوري جوهرياً . في الواقع ، ان لاسال ــ وبرودون لفترة معينة ــ قد القي هذه المهمة التاريخية الجديدة على عاتق منهج هيجل الجدلي .

(★) من الردة

(١٢) انظر كراس المؤلف « اطروحات حول هيجل والثورة » الذي نشر في الذكرى المئوية لموت هيجل (١٩٣١) في المجلات الدورية الالمانية والفرنسية .

(١٣) لوصف اكثر تفصيلا لهذه الفترة انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٠ .

رأى ماركس وانجلز بوضوح إن الدن القديم لم يعد يسع النبيذ الجديد. صحيح انهما احتفظا بالاسم العام لـ « الديالكتيك » لتعيين المبادىء الميتودولوجية التي استنتجاها وطبقاها في عملية تقصّيها العلمي ، واستمرا في « مغازلة » الشكل الظاهري لطريقة هيجل الخاصة في التعبير. بيد انهما حققا قطيعتهما الكاملة مع المثالية الالمانية واعطيا للجدل اسمه الماديه (١٤). هـــذا « القلب » للمنهج الهيجلي حققاه بتجريده من جميع العناصر المتناسبة مع طابعه كفلسفة للردة ، جرداه من كل ما اسماه ماركس عندما عالج لاول مرة هذا الجدل ، عندما كان موضة رائجة ، بـ « الجانب المخاتل » (١٥) ان نظرية الحركة الثورية الجديده في القرن التاسع عشر لم تعد بحاجة إلى ان تجهد نفسها في فن التحرك إلى الامام وإلى الخلف في نفس الوقت ، وأن تقدم مضمونها الجديد كـ « ردّه » للمضمون القديم : لقد « تركت الموتى يدفنون موتاهم » لكي تدرك اخيرا محتواها الخاص. (١٦)

ان مبادىء النقد الماركسي للمجتمع القائم ، التي اصبحت بروليتارية ولم تعد برجوازية ، معارضة لنظام هيجل الفلسفي ، لا في المحتوى ، الموضوع او الهدف فحسب ، بل ايضاً وبنفس الدرجة في شكلها النظري. هكذا استخلص ماركس وانجلز ، انطلاقاً من الجدل الهيجلي ، بعد ان قلباه في اتجـاه مادي وخلصاه من بهرجه المخـاتل ، منهجهما الخـاص بالنقد والبحث .

بغض النظر عـن النقـد الذاتي النظري للمجتمع البرجوازي ، الذي قـدمه الكـتّاب الكلاسيكيون اللاحقون ، هناك نقد آخر ، مختلف تمام الاختلاف ، ينبع من آخر التيارين المذكورين اعـلاه في الفكر البرجوازي للقرن التاسع عشر ويتجه هـذه المرة ، ضـد المبدأ الاساسي للتحليل النظري ذاته. لقد رأى ماركس فوراً ، الطابـع الواقعي لـ « **المدرسة التاريخية ـ الرومنتيكية** » التي ، بعـد نهـاية الثورة الفـرنسية الكـبرى ، انضمت إلى الاشتراكيين في هجمتهم على المبادىء البرجوازية الظافرة بل وسبقتهم من ناحية جزئية. فضح ماركس في مقالته حول « **البيان الفلسفي لمدرسة الحق التاريخية** » ، وفي تحليل ما زال راهنا اليوم اعطاه في **البيان الشيوعي** عن « الاشتراكية الرجعية » ، الاتجاه الرجعي جوهريا لذلك التيار « المضاد للبرجوازية » و « المضاد للراسمالية » ظاهريا ، الذي ـ مثل

---

(١٤) انظر « تعقيب » ، ١٨٧٣ .

(١٥) انظر مراجعة ماركس النقدية لفلسفة الحق عند هيجل ، ١٨٤٣ ، والاشارة الى ذلك التحليل المبكر في « تعقيب » ، ١٨٧٣ .

(١٦) انظر : ماركس « الثامن عشر من برومير : لويس بونابرت » ، ١٨٥٢ .

الفاشية والهتلرية الرجعيتين اليوم - « لام البرجوازية لانها انتجت بروليتاريا **ثورية** اكثر مما لامها لانها انتجت البروليتاريا عموما » (البيان الشيوعي) . و كذلك فانه يعترف بما كانه هذا المنهج في الواقع « تاريخيا محضا » مما جعل المدرسة المذكورة تنصّب نفسها الشاعرة في صراعه ضد الاتجاه السائد عندئذ في مادة البحث الاجتماعي . هذا الصراع لا يستهدف ابداً المقدمات الحاضرة بشكل غير واع في تجريدات المنظرين الكلاسيكيين البرجوازيين ، المكتملة صراحة (هؤلاء المنظرين الذين كانوا واعين تماماً ومتجهين نحو التقريظ في تصورات مقلديهم الاقل اساسية) . وفي هذه الحالة ، فان هـذه المقدمات تتقاسمها « المدرسة التاريخية » في شموليتها (المقدمات) ولا تحارب الا النتائج النقدية و « الثورية » التي كاد يجريها التطبيق الصارم لهذه المبادىء النظرية على الوضع الراهن ، وهي نتائج فُصلّت من الان فصاعدا بوضوح من قبل اقتصاديين ، مثل ريكاردو وفلاسفة مثل هيجل . حسب الافكار الساذجة التي تخيّلها « المؤرخون » الذين كانوا ما زالو واقعين بين كماشة الخوف من الثورة الفرنسية ، هذه « الافكار الخطره » الموجوده كبذرة في نظريات الباحثين الاجتماعيين البرجوازيين الكبار في القرنين السابع عشر والثامن عشر والذين تجلت قوتهم « السلبية » و « الهدامة » في وضح النهار ، في الانقلاب الارهابي للنظام الاجتماعي ، كانت تستطيع بسهولة ان يكون لها بداهة نتائج مخيفة . بمناسبة العداء الاساسي للمدرسة التاريخية ضد كل « نظرية » علمية ، فمن الوارد محاكاة صيغة **البيان الشيوعي** التي سبق ذكرها ، المتعقلة بالاتهام الذي صاغه انصار الاشتراكية الاقطاعية ، والقول : « هذه المدرسة لم تكن تأخذ تماما على البحث الاجتماعي التقليدي كونه أنشأ نظرية ، بل كونه أنشأ نظرية خطرة على بقاء النظام البرجوازي » .

بيد انه رغم الرفض الصريح للمبادىء النظرية والسياسة للمدرسة التاريخية ، فـــان ماركس لم يكن يخفي بان هذا الاتجاه كان يسجّل في مناحي اخرى تقدماً نظريا . وبالفعل فقد وسّع حقل البحث الاجتماعي بتعميقه لدراسة المجتمع الاقطاعي وبصعوده بعد ذلك لمجرى الحقب ، للمجتمعات التقليديه ، للشروط الاجتماعية السائدة في « بدايات » الحضاره ، الفن ، الاقتصاد ، الخ. كان ماركس في ١٨٤٢ يسخر من هواية المدرسة الجديدة ، هذه المدرسة ، كما كان يؤكد : « قد دفعت شغفها بالمنابع الى حد انها دعت الملاّح إلى ان يجري سفينته ، لا على النهر بل على نبع النهر » .

وهكذا ، بينما دحض ماركس كل « الفلسفة » النظرية والعملية للمدرسة التاريخية ،

انسجاماً مع روح العصر التقدمية كلها (١٧) ، فإنه كان يعي ، في نفس الوقت ، التقدم الملموس الذي حققته هذه المدرسة الجديدة في البحث الاجتماعي من وجهة نظر علمية صرف . واكثر من ذلك ، لقد اكتشف الميل النقدي والتقدمي المتأصل في الانعطاف الظاهري إلى الخلف . فكتب في ٢٥ آذار ، ١٨٦٨ الى انجلز قائلا : « إن ردة الفعل الاولى ضد الثورة الفرنسية وضد « حركة الانوار » المرتبطة بها ، كانت ، بطبيعة الحال ، أن يرى المرء كل شيء تحت المظهر القروسطي والرومانتيكي . حتى إن كتّاباً ، مثل جريم Grimm ، ليسوا بريئين من هذا . وكانت ردة الفعل الثانية أن ينظر المرء إلى ما وراء العصور الوسطى نحو التاريخ البدائي لكل شعب . إن ذلك يوازي وجهة النظر الاشتراكية ، بالرغم من أن المثقفين ليس لديهم أية فكرة عن هذا الارتباط . وهكذا فهم يُصابون بالدهشة عندما يعثرون على ما هو جديد في ما هو قديم ، وخاصة « السوائيين» Egalitarians ، إلى درجة تكفي لجعل برودون يرتجف » .

من هذه الجملة ، التي يمكن أن يُضاف اليها مئة جملة شبيهة من كتابات ماركس وانجلز ، نستطيع رؤية الدلالة الرئيسية التي اكتسبتها دراسة **المجتمعات البدائية** ، التي كانت آنذاك تجتاز مرحلة اكتشافاتها الاولى العظيمة ، في تكوّن العلم الاجتماعي الثوري . فواقع إن تلك الاشكال الاجتماعية للوجود ، التي كانت حتى الآن غائبة تماما عن الشروط الحالية ولم تكن في متناول العالم الحديث إلا عبر الاسطورة والشعر ، في احسن الاحوال ، قد انكشفت آفاقها الان ، للمرة الاولى ، امام البحث العلمي اليقظ ، انما كان بالنسبة لماركس وانجلز علامة على أن المجتمع البرجوازي ، في المرحلة الحالية من تطوره ، قد بدأ يحمل في طياته ميولاً تتجه نحو تغيير اكثر راديكالية من أي تغيير أنجزته الثورات التاريخية السابقة . إن الأهمية الاساسية للتاريخ البدائي تستند على هذا الافتراض العام اكثر مما تستند على التماثل الذي رسمه ماركس ، على نحو شبه مازح ، بين الشروط « السوائية » للمجتمع البدائي ومجتمع المستقبل الشيوعي .

وعلى الرغم من أن تعبير « الشيوعية البدائية » ، الذي أدخله المكتشفون الأول ، قد طُبّق

(١٧) انظر التقرير في « ميغا » حول المقالات الاربع التي عزم بها ماركس الشاب في ١٨٤٢ ان يدحض المظاهر العديدة للمدرسة الرومانتيكية التاريخية . انظر ايضا الاتهام القوي لرواد تلك المدرسة ، مثل المنظرين الفرنسيين الاول للثورة المضادة ، بونالد ، ميستر ، الخ. ، وانصارهم خلال الردة الفرنسية ـ المؤسسين الفعليين لكل « الاشتراكية التورية » اللاحقة. نفس الاشخاص يشار اليهم في « البيان الشيوعي » كفرع من الشيوعيين الفرنسيين ومن « انجلترا الفتية » ، الذين « لوحوا بكيس الاستجداء البروليتاري امامهم كراية لهم لكنهم حملوا شارات النبالة الاقطاعية القديمة خلفهم » .

بصورة مشوشة نوعا ما ، على مختلف نماذج المجتمع المبكر ، فما زال هناك فرق صارخ ، وحتى متفارق نوعا ما ، بين الاستخدام البرجوازي والاستخدام الماركسي للمفهوم الاساسي . إن الفكرة القائلة بماضٍ تاريخي يكرر نفسه في المستقبل ، انما تلائم تماما التصور البرجوازي للتطور ، بما فيه من تمجيد للشروط البرجوازية ونبذ لـ « الشيوعية » باعتبارها تنطوي على إفلاس عام للثقافة ورجوع عن « العصر الأرقى » الحالي للمآثر الانسانية نحو البربرية البدائية والعفن البدائي . ومن جهة اخرى ، فإن الافتراض القائل بأن ماركس وانجلز كانا يريان في الشروط التي سادت في ماضٍ بعيد إستباقاً حقيقيا للمجتمع القادم ، وفي المجتمع الشيوعي المقبل عودةً فعلية للشروط التي تمّ تجاوزها منذ زمن بعيد ، لا علاقة له بالمبدأ المادي للتصور الماركسياني للتاريخ . يصف ماركس تاريخ المجتمع الانساني كنمو متدرّج يتقدم من تنظيم أدنى الى تنظيم أعلى لقوى الانتاج . إنه يرى في نمط الانتاج الراسمالي الحديث ، بما فيه من نهوض هائل لقوى الانتاج يفوق الى أبعد حد جميع العهود المبكرة ، اساساً ماديا لا غنى عنه للانتقال الى المجتمع الاشتراكي والشيوعي الذي ستدشنه الثورة الاجتماعية للطبقة العاملة الحديثة .

وهكذا، فإن ماركس وانجلز يقاطعان جميع كليشهات التقدم الوحيدة الاتجاه ويُظهران إن الماضي البدائي البعيد ، هذا الوضع المسمّى « وحشي » و « بربري » ، كان يدعم ، من حيثيات عدة ، التشابه مع الشروط الراهنة « المتمدنة » ، وهذا رغم عيوب مادية واضحة : الفقر ، الخمول ، التأخر . لم يفعل ماركس وانجلز في هذه الناحية غير ان استمرا ، بشكل ارقى وأكمل تطورا ، في « **نقد الحضارة** » الذي استهله قبلها الجيل الاول العظيم من الاشتراكيين الطوبويين ، وعلى رأسهم الألمعي شارل فوريه الذي فتح النار على الرضى المكتفي بذاته للوعي البرجوازي(١٨) . وكانا يريان ايضا في ارتياد التاريخ البدائي قاعدة ضرورية للارتياد المادي للمجتمع الحديث فقط . إن دراسة دقيقة للمجتمع البدائي ، لتطوره ولانحلاله وايضا لمختلف الطرق التي انتقل بها الى انظمة اخرى قائمة على الملكية الخاصة وتناحر الطبقات ، هي فقط التي تستطيع ان تمكننا ، وهذا ما كانا يلحان عليه ، من القاء الاضواء على بعض المظاهر الاساسية للعلاقات الاجتماعية الراهنة . مثلاً ، تنبغي العودة الى الاشكال المتنوعة

---

(١٨) انظر انجلز « اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ١٨٨٤ ، حيث تستعاد بصيرة فوريه العميقة الى التناقض بين المجتمع المتمدن والاشكال البدائية ، في حاشية للفقرة قبل الاخيرة. وقد وسع انجلز الفكرة اكثر في « انتي دوهرنج ــ ١٨٧٨ ، وفي « مقدمته » للطبعة الرابعة من « اصل ... » في ١٨٩١ .

للملكية الجماعية البدائية ولشتى الاشكال المطابقة لانحلالها من اجل إعطاء تفسير علمي لبقايا الملكية الجماعية القائمة في الحقبة التاريخية الحالية والاشكال الاصلية والمتنوعة جدا للملكية الخاصة الاغريقية ، الرومانية ، الجرمانية ، السلتية Celt او السلافية . إن باحثاً عصريا يستطيع ان يتصور تطورا يتخطى الشروط البرجوازية ، الخاصة بالمجتمع المعاصر ، لا فقط بتغيير تدريجي ، تطوّري ، في هذه النقطة او تلك ، بل بتغيير اساسي للنظام بجمله . وهو يستطيع أن يتصور ذلك فقط اذا امتلك معرفة عميقة بالاشكال غير البرجوازية للمجتمع البدائي . إن نتائج هذا التغيير — وذلك على نحو متناسب مع بعدها عن الوضع الراهن — لن تكتفي بمجرد « التطابق » مع المجتمع القروسطي او المجتمع القديم ، بل تتطابق ايضا مع ماضٍ اكثر قدماً وغير برجوازي البتة .

إن هذه المعاينة تقوم ، في اطار النظرية الماركسيانية ، بوظيفتين خطيرتين . انها من جهة تمكننا من رؤية المجتمع الشيوعي بمنظور أدق وأصفى ، كحقبة ما زالت بعيدة بالتأكيد ، بيد انها محددة تاريخيا ، مؤرخة اذا جاز القول ، تماما مثلما ان خلف جميع الاشكال البرجوازية ، توجد شروط بدائية للمجتمع ، سبقتها دون شك في ماضيها البعيد ، لكن في صلب التاريخ الفعلي للانسانية لا خارج هذا التاريخ . بيد إن المجتمع الشيوعي القادم المحدد على هذا النحو ليست به حاجة ابداً لكي يقدم ادنى شبهٍ مع أي من المجتمعات والشروط البدائية ؛ مثلما إن شروط الشعوب المزعومة « بدائية » لعصرنا او الارتباطات التي كشف عنها فرويد بين الجزء « الواعي » للبنية النفسية (بسيشية) للانسان البرجوازي المعاصر وبين شروط المجتمع البدائي والمجتمع القادم الذي « تتطابق » معه بوضوح بمعنى ما ، لاحاجة لها لان تتطابق بشكل من الاشكال مع حالة المجتمع البرجوازي . لا نستطيع ان نحدد بواسطة التماثل analogy ما سيكون عليه الشكل والمضمون الفعليان للمجتمع الشيوعي . فشكله ومضمونه لا يمكن أن يوجدا إلا على نحو تجريبي ، كجميع الوقائع الاخرى الفعلية ، وهذا يعني ، بهذا الصدد : بواسطة التطور التاريخي والممارسة الاجتماعية للبشر .

الفصل السابع

النظريـــة الثوريـــة

قبل ان نعالج المشاكل الاكثر اهمية للعلم الاجتماعي الماركسياني (النقد المادي للاقتصاد السياسي ، التصور المادي للتاريخ ونظرية الصراع الطبقي) ، يبقى علينا ان نتفحص في هـــذا الجزء من الكتاب مسألتين عامتين : النموذج الجديد للتصورات التي أعـــدها ماركس ، والتي تسمح بالادراك العلمي للتطور الاجتماعي الثوري ، ومن ثم العلاقـــة القائمة بوعي بين جميع الموضوعات propositions الماركسيانية وبين ممارسة الحركة البروليتارية الثورية. كيف يتطابق ذلك الاصرار على مبدا « الخصوصية والعينية » ، الذي تبّين لنا أنه حجر الاساس في بحث ونقد ماركس الماديّين ، مع المطاب الاساسي ايضا في درجة معينة من التعميم ، ترتبـط بالضرورة بكل محـــاولة ترمي الى صياغـــة موضوعات علمية حقاً ، ويعترف بها ماركس بالتأكيـــد .

نقَد ماركس المنهج السطحي والتعسفي للعلماء الاجتماعيين البرجوازيين الذين وصفوا سائر الشروط العينية المميزة للمراحل المتباينة للتطور التاريخي بمساعدة نفس **المفاهيم العامة المجردة** ، وهكذا « عزوا تجريدياً لشروط المجتمـع البرجوازي ، بحركة مشعـوذ ، خصائص القوانـين الطبيعية للمجتمع التي لا تحول ولا تزول » . ولقد كان ينقد بنفس القوة التخلي عن كل مفهوم او تعميم نظري ، هذا التخلي الذي كان مثلاً أعلى مبهما يطمح اليه اعضاء « **المدرسة التاريخية** » ولاعقلانيون آخرون . أمام هذين الاتجاهين ، استجلى ماركس نموذجاً جديداً في التعميم .

يوجد على هذا الصعيد علاقة تاريخية ونظرية وثيقة جداً بين البحث الاجتماعي الماركسياني وجدل هيجل الفلسفي . فهيجل قد نقد كثيرا المنهج التجريدي الذي سار عليه عموما المنظـرون

الاجتماعيون (ناعتا له بالميتافيزيقي)، وكذلك ما أسماه «انعدام المفاهيم» conceptlessness الذي يشكل اساس الاتجاهات التاريخية في بداية القرن ١٩ع . ولمعارضة هذين الاتجاهين، وضع هيجل مبدأ جديدا، مبدأ «العمومي حقاً» (١) . ان «العام» كما يظهر في اكثر اشكال الفكر الفلسفي تطورا، هو، حسب مصطلحات هيجل، متطابق جدلياً مع «الخاص»، وفي الحقيقة، مع «الوجود الفردي»، أو، كما لُخّص هذا المبدأ الهيجلي على نحو محكم في هذه الصيغة المفارقة : «**الحقيقة مشخصة** concrete »(٢) . تحت هذا الشكل الفلسفي حيث يبدو عداء هيجل للمناهج التجريدية العزيزة على الفكر الاجتماعي البرجوازي، فإن الصيغة كانت ما زالت تحتفظ ـ باعتبارها مبدأ نقديا على الاقل ـ بصلاحيتها للنظرية الاجتماعية عند ماركس . كما ان ماركس كان يهاجم التجريدات الثابتة للاديولوجيا البرجوازية، هذه التجريدات التي غدت عوائق جمّة امام المعرفة العلمية، مواجهاً لها بمحتواها التاريخي الخصوصي، كذلك بالنسبة لهيجل، فان تقدم التطور الجدلي يرتكز على معارضة الأطروحة thesis «المجردة» لدرجة قد تمّ بلوغها بالمضمون «المشخص» باعتباره طباقا antithesis، هذا المضمون المتضّمن حاليا في صلبها . إن حركة التقدم المحتوم لمنهج هيجل الجدلي قد قادته الى إنكار كل مفهوم معطى والى «الارتفاع» به الى مفهوم جديد وارقى . تماما مثلما ان تقدم النقد الماركسي قد قاد ماركس الى تعرية المجتمع البرجوازي الراهن من تعميماته المطلقة والزائفة، والى تجاوز شكل الوجود المنفي على هذا النحو، في جوهر **الكينونة** being البروليتارية الجديدة المتصوَّرة حتى في صيرورتها becoming . تكمن احدى الاتجاهات «المادية» للعلم الاجتماعي الثوري الجديد عند ماركس، في هذه المواجهة لـ «المشخص»، اي للمضمون الفعلي، الاجتماعي، الاقتصادي والطبقي، الخاص بالعلاقات الاجتماعية الموجودة، الخاص **بالشكل** المجرد لهذه العلاقات وللجوهر الذي ما زال في معظمه **دون شكل** unform **الصيرورة** becoming البروليتارية، بالاشكال التي قد **تخثرت** كليا **للكينونة** being البرجوازية .

بينما يرى العلم البرجوازيَ في **ثروة المجتمع** «ثروة الأمم» (٣) أو «ملكية عامة» (٤)،

---

١ ـ انظر هيجل : الموسوعة الاولى ٠ وفلسفة الحق ص ٢٤ ٠

٢ ـ الذين لم يقرأوا هيجل من «الماركسيين اللينيين» اياهم ينسبون هذه الصيغة الى لينين ! (المترجم)

٣ ـ انظر عنوان المؤلف الاقتصادي لآدم سميث : «استقصاء حول طبيعة واسباب «ثروة الامم» ٠

٤ ـ انظر هيجل : «الموسوعة» الثالثة، و «فلسفة الحق» ٠

ويرى في **الدولة** الشكل الذي تتخذه بالضرورة وحدة الامة ، فإن ماركس لا ينكر الحقيقة « المجردة » لمثل هذه القضايا . غير أنه يضيف قائلا إن ثروة الأمة ، في ظل الشروط « المشخصة » السائدة ، هي **راس مال** الطبقة السائدة ، الطبقة البرجوازية ، وإن الدولة البرجوازية الحالية هي ، بالمثل ، **الشكل السياسي لسيطرة البرجوازية على الطبقة البروليتارية** . وكذلك ، فإن ماركس لا يجادل في الضرورة « المجردة » القائلة بأن « كل عمل اجتماعي او مشترك ينتشر على درجة كبيرة من الاتساع يتطلب **إدارة** لتحقيق التناغم بين النشاط الفردي . (هذا النشاط) يجب ان يقوم بالوظائف العامة التي يعود اصلها الى الفرق القائم بين الحركة الاجمالية للجهاز المنتج وبين الحركات الفردية للاعضاء المستقلين الذين يتألف منهم »(٥) . بمناسبة هذه المعاينة ، فإن ماركس يبيّن الطابع الاستغلالي المرتبط بمضمون الادارة الراسمالية والطابع الاستبدادي المرتبط بشكلها ، وانه في الشروط « المشخصة » للتنظيم الراهن للمجتمع لا مناص من أن يكون طابع الاستغلال والاستبداد بالعمال المأجورين ملازماً **للادارة الراسمالية للبروتسيس الاجتماعي للعمل** . وبينما يقارن المقرظون البرجوازيون وضعية ووظيفة الادارة الراسمالية الحديثة بوضعية ووظيفة قائد الاوركسترا ، فإن ماركس يقارن اشكال الأمرة المشخصة ، التي يمارسها على جماهير العمال في معمل راسمالي متطور جداً ، وبإسم مالكه الراسمالي ، كل الهرم الاداري — المراقبون ، رؤساء العمال وآخرون — بقيادة جيش من خلال الضباط وضباط الصف . وبالرغم من ظاهر إن عقد العمل قد نوقش « بحرية » ، فإن الامر لا يتعلق البتة ، من وجهة نظر اجتماعية ، بخضوع جيش العمال الطوعي لقيادة عليا ، خضوع ضروري وطوعي مقبول لانه في مصلحة الجميع . « إن الراسمالي ليس ابداً راسمالياً لانه مدير صناعي ؛ انه يصبح ، على العكس من ذلك ، رئيس صناعة لانه راسمالي . فالأمرة ، في الصناعة ، تصبح خاصية راس المال ، تماماً كما كانت ادارة الحرب وادارة العدالة ، في العصور الاقطاعية ، من خصائص الملكية العقارية » (٦) . واكثر من ذلك ، إن الأمرة الوحيدة لا توجد في الواقع المشخص للمجتمع البرجوازي إلا بالنسبة للمصنع الفردي ضمن نظام انتاج اجتماعي ، لا هو ، ككل ، مخطط ولاموجّه « ولا يتوازن تقريبا فيما بعد إلا بفضل التنافس بين منتجي السلع . هناك نزاع دائم بين السلطة وحرية الاختيار ، بين المخطط وغياب المخطط ؛ عموما يبدو كما لو انه كانت توجد علاقة عكسية بين السلطة على العمل الاجتماعي سواء في المصانع الفردية او في صلب المجتمع الراسمالي بجمله . ان الناس الذين يمجدون بصوت مرتفع

---

٥ — انظر رأس المال ، المجلد الاول .
٦ — انظر رأس المال ، الطبعة العربية ، ص ٣٤ (الكتاب الاول ، الجزء الثاني) .

النتائج الاجمالية لخضوع غير مشروط من طرف العمال الافراد لـ « تنظيم العمل » الراسمالي ، هم بالضبط الذين يشجبون بصوت مرتفع ايضاً كل نوع من المراقبة والتنظيم المدروسين لبروتسيس الانتاج الاجتماعي ، كإجتياح لحقوق الملكية المنيعة ، للحرية ولـ « عبقرية » الراسمالي الحرة والمستقلة . « إنه لأمر مميز إن المقرظين المتحمسين لنظام المصنع ليست لديهم حجة اكثر افحاماً للرد على كل محاولة للتنظيم العام للعمل الاجتماعي إلا قولهم : « هل تريدون إذن تحويل المجتمع الى مصنع ؟ » (راس المال) .

إن بروتسيس هذه المجابهة النقدية للمفاهيم المجردة للدولة والسلطة ، مع الحقائق الفعلية لعلاقة السيد والعبد المنبثقة مباشرة من شكل الانتاج الراسمالي الحالي ومن الشكل الخصوصي للدولة الراسمالية ، انما يحلل نفسه في النهاية الى عملية انتقال الى شكل الانتاج الاشتراكي الجديد ، الذي يشق طريقه نحو الوجود . بينما ، في المجتمع البرجوازي ، يمارس عمل الماضي الميت سيطرته كـ « راس مال » على العمل الحي الراهن ، ففي المجتمع الشيوعي يحدث العكس : فالعمل المتراكم للاجيال السابقة لن يكون سوى وسيلة لتوسيع ، إغناء وإعلاء حياة العامل(٧) .

في حين إن المنظرين الاجتماعيين البرجوازيين ، بإستخدامهم لما يسمى المفاهيم « العامة » المشكلة حسب منهجهم التجريدي المألوف ، قد انتهوا الى عدم ادراك اي مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي التاريخية الفعلية ، توصل ماركس ، بإستخدامه العقلاني لمنهج نظري جديد أدركه على صورة المبدأ الجدلي للفلسفة الهيجلية ، الى شكل فريد من **التعميم** ، يجاري المناهج الأتم والأكمل تطوراً لنعلم التجريبي الحديث . إن « السوسيولوجيين » البرجوازيين ، الذين يشغلون انفسهم ظاهرياً بالمجتمع بوجه عام ، يبقون أسرى مقولات المجتمع البرجوازي الخاصة . إن ماركس ، بفضل تحليله للشكل التاريخي الخصوصي للمجتمع البرجوازي ، يحقق معرفة عامة عن تطور اجتماعي يتجاوز الى ابعد الحدود ذلك الشكل الخاص . وبينما يسعى المنظرون البرجوازيون الى بلوغ تصور مجرد عام لـ « المجتمع » من خلال حذف متوال لمعطيات المجتمع

---

٧ – انظر « البيان الشيوعي » : وحول مجمل مسألة السلطة ، انظر كتاب ماركس « بؤس الفلسفة » . والمجلد الاول والثالث من رأس المال ، وكتاب انجلز « ثورة اوجين دوهرنج في العلم » ، ومقالته « حول السلطة » . انظر ايضا كتاب لينين « الدولة والثورة » (آب – ايلول ١٩١٧) ، و « المهام الفورية لسلطة المجالس » ، وهو تقرير قدمه لينين في جلسة لعموم اللجنة المركزية التنفيذية لوفود العمال، الجنود ، الفلاحين والقوزاق لعموم روسيا ، ٢٩ – ٤ – ١٩١٨ .

البرجوازي التجريبية اكثر فاكثر (اي التاريخية) ، وبالتالي ، غالباً ما يحتفظون دون وعي بذات السمات التي يتبيّن انها السمات الاكثر تفرداً ، فإن ماركس يعي واقع ان الطريقة الوحيدة الممكنة لادراك التصور العام (او « القانون ») لشكل تاريخي خاص من المجتمع ، هي من خلال تبدّله التاريخي الملموس . إن علم الطبيعة الحديث لم يعد يستخدم المنهج الأرسطي السكولاستيكي القديم . لم يعد يقيم تعميماته على اساس سمة مشتركة منتقاة تعسفياً من عدد معطى من المواضيع التي تتشكل بالتالي كطائفة من هذه المواضيع . مثلاً ، انه لا ينطلق من رصد الاجسام الساقطة الى قانون عام لسقوط الاجسام . انه ينطلق من تحليل حالة منفردة تمّ رصدها بكل خصوصيتها ، او بالاحرى ينطلق من تجربة حدثت في ظل شروط محددة بدقة ، ليصوغ قانون الجاذبية العام الذي ، في ظل شروط متباينة تجرّ بالتوازي نتائج متباينة ، ينطبق الآن بالطريقة نفسها على الاجسام الساقطة والساكنة ، وايضاً على اشياء اخرى مثل المنطاد ، الكواكب والنجوم . وبنفس الطريقة ، لا يستطيع علم اجتماعي صارم أن يشكل **تصوراته العامة** بمجرد تجريد لسمات معينة منتقاة تعسفياً من الشكل التاريخي المعطى للمجتمع البرجوازي . لإدراك ذلك ينبغي معرفة العنصر العام المتضمن في ذلك الشكل الخاص للمجتمع عن طريق التقصي الدقيق لكل الشروط التاريخية التي تشكل أساس انبثاقه من حالة مختلفة للمجتمع ولشروط التعديل الملموس لشكلها الحالي في ظل شروط محددة وقائمة . وعندئذ فقط ، يستطيع البحث الاجتماعي أن يتحول الى علم دقيق يرتكز على الرصد والتجربة .

وكما ان القانون العام ، في علم الطبيعة الحديث ، لا صلاحية له إلا فيما يتعلق بالصنف الوحيد للحالة التي يتحكم فيها ، كذلك فإن القانون العام في العلم الاجتماعي لا ينطبق إلا على التطور التاريخي الذي بفضله استطاعت حالة اجتماعية خاصة في الماضي ان تتحول الى حالة اجتماعية خاصة في الحاضر وأن تتحول من حالتها الحالية الى الاشكال الاجتماعية المتولدة من تغيره . وهكذا ، فان القوانين الاصيلة الوحيدة في العلم الاجتماعي هي قوانين التطور التاريخي . إن الشخص الذي استعرض **راس المال**(٨) في مجلة روسية والذي تبنّى ماركس فيما بعد بعض اطروحاته في **التعقيب** على الطبعة الثانية ، قد أبرز بكل صواب هذا المبدأ الواقعي للعلم الماركسي الجديد . لقد بيّن كيف ان ماركس ، برغم الشكل الخارجي لعرضه ، الذي اعتبره الناقد عرضاً « مثالياً » بمعنى الفلسفة الالمانية ، اي بالمعنى السيء للكلمة ، « هو في

٨ ـ انظر : أ٠أ٠ كوفمان في « مراسل بطرسبورغ الاوروبي » ، ١٨٧٢ ٠

الواقع اكثر واقعية بما لايقاس من كل اولئك الذين سبقوه في ميـدان النقـد الاقتصادي » . ففي الفكر الفلسفي المثالي وكذلك في طريقة التفكير العلمي العادية المجردة ، تُقارن الوقائع التي تنتمي الى حالة اجتماعية خاصة بـ « فكرة » ما ، بينما يكتفي نقد ماركس بمجابهة واقعة معطاة « لا بالفكرة ، وانما بواقعة اخرى » . وهكذا يقدم ، بأعلى درجة ممكنة من الدراسة الدقيقة لكل واقعة ، الواقعتين نفسيهما كـــ « طورين مختلفين من اطوار التطور » . وبينما اقام الاقتصاديون القدامى قوانين عامة مجردة للحياة الاقتصادية ، كان لها أن تنطبق ســـواء بسواء على الماضي ، الحاضر والمستقبل ، فإن مبدأ التطور التاريخي ، الذي وضعه ماركس ، لا يلتقي مع مثل هذه القوانين العامة للحياة الاقتصادية .

« على العكس من ذلك ، فان لكل فتـــرة تاريخيـــة ، في رأيه ، قوانينها الخاصة (····) فما ان تنسحب الحياة من فترة معينة من فترات التطور ، وما ان تنتقل من طور الى آخر حتى تبدأ ، كذلك ، في ان تكون خاضعة لقوانين اخرى · (····) واكثر مـــن ذلك ، فان الظاهرة الواحدة نفسها تخضع لقوانين مختلفة اختلافا مطلقا عندمـا تختلف البنية الكلية لهذه الهيئات الاجتماعية ، التي ، عندما تتنوع ، تحل الواحدة محل الاخرى في السيرورة التاريخية ، وعندمـــا تؤول اعضاؤها الخاصة الى التنوع ، وعندما تتغير الشروط التي تعمل فيها، الخ· ان ماركس ينكر ، مثلا ، ان قانون السكان هو نفسه في كل زمان ومكان · وهو يؤكد ، على العكس من ذلك ، ان لكـل حقبـة اقتصادية قانونها السكاني الخاص (····) فالشروط الاجتماعية ، تماما مثـل القوانين التي تنظمها ، تتغير مـع مختلف تطورات القوى الانتاجية · وماركس ، باتخاذ وجهـة النظـر هذه فـي فحص النظام الاقتصادي الرأسمالي ، لا يفعل اكثر من انه يصوغ صياغة علمية صارمـة المهمة المفروضة على كل دراسة مضبوطة للحيـــاة الاقتصاديـة (····) فالقيمة العلمية الخاصة لمثل هذه الدراسة تقوم على توضيح القوانين الخاصة التي تسود ولادة هيئة اجتماعية معينـــة وحياتها ونموهـا وموتها ، واستبدالها بهيئة اخرى ارقى منها · ان هذه القيمة هي مـا يملكه مؤلف ماركس » .

الفصل الثامن

الممارســة الثوريـــة

إن الارتباط بحركة اجتماعية عملية ليس ابداً سمة ممـــيزة للنظرية الماركسية . فالنظرية البرجوازية للمجتمع قد خدمت ايضاً ، في جميع اطوارها ، أهدافاً عملية محددة . ففي حقبتها الكلاسيكية ، كانت في آن معاً التعبير والرافعة التي ستولـّد ثوريا المجتمع البرجوازي . وهكذا خدمت اهداف الطبقة الصناعية الناهضة التي كانت تناضل في سبيل تفوّق المبادىء البرجوازية الجديدة النظري والعملي ، على اشكال المجتمع الاقطاعي العتيقة . ثم ، بعد انتصار المبادىء البرجوازية ، انشق الفكر الاجتماعي البرجوازي الى فرعين . واخذ التيار الرئيسي على عاتقه ، تحت ستار « العلم الخالص » و « الموضوعي » ، مهمة الدفاع عن سيطرة الطبقة البرجوازية ضد هجمات طبقة البروليتاريا الصاعدة . اما بالنسبة للتيار الآخر ، فانه أعد ، استناداً الى اتجاه برز عند كونت ، مجموعة من الافكار المضادة للثورة الى حد ما ، مؤذناً بالبرامـــج السياسية التي ستتبناها فيما بعد وتضعها موضع الممارسة ، بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ، حركات مثـــل « الفاشية الايطالية » و « الاشتراكية القومية الالمانية » .

إن السمة الوحيدة المميزة للنظرية الماركسية هي انها تمثل مصالح طبقة **اخـرى** ، **وتعي** طابعها الطبقي عقلانياً (لا ميثولوجياً على النمط « الاشتراكي القومي » او الفاشي) وتعلن ذلك عالياً . « إن مفاهيم الشيوعيين النظرية ليست إلا تعبيراً بمصطلحات عامة عن الشروط الفعلية لصراع طبقي قائم وعن حركة تاريخية تجرى امام أعيننا »(١) . مثل هذا القـــول لا

---

١ ـ انظر « البيان الشيوعي » .

يعني ابداً التخلي عن دعم الحقيقة النظرية للافكار الماركسية . السذاجة التي دعت ، وما بالعهد من قدم ، الناطقين الليبراليين والديموقراطيين باسم العلم البرجوازي إلى أن يزعموا العكس ، تذكّر بمنهج الكهنوتيين الذين يعتبرون إن كل دين ، ما عدا دينهم ، هو بدعة من البشر ، اما دينهم الخاص فهو من وحي الله . إن النقد المادي الذي يحدد جميع الحقائق النظرية كـ « اشكال للوعي الاجتماعي » مشروطة بالتاريخ وبالانتماء الطبقي ، لم يفعل غير نسبنة(★) relativize تاريخياً واجتماعياً المفهوم المطلق للحقيقة ، الذي يبشر به العلم البرجوازي . صرامة المتطلبات الصريحة التي يجب ان ترضيها قضية لكي تكون « حقيقية » من وجهة النظر العلمية لم تُخفّف بل بالعكس شُدّدت بالانتقال إلى المفهوم المادي للحقيقة . وبهذا الصدد ، فإن الامر يتعلق بإعادة هذا البروتسيس الذي يستمد منه « العلم البرجوازي » المعاصر وجوده : اولاً بالحقبة التي ولد فيها المجتمع البرجوازي ، بنضال الفكر العلماني ضد النظام اللاهوتي الميتافيزيقي في العصور الوسطى ، ثم بحقبة التجريبية ضد كل ميتافيزياء . وعلى عتبة العصر الجديد ، اعلن بايكون Bacon في كتابه **الاداة الجديدة** Novum Organum ، الذي ساعد العلم البرجوازي الذي كان يومئذ في طفولته الاولى ، على إنشاء مناهج بحث جديدة ، اعلن الطابع التاريخي لكل علم : « اذ اننا على صواب عندما نقول إن الحقيقة هي بنت الزمن وليست بنت السلطة » . على هذه السلطة (الزمن) التي لا تعلوها سلطة ، أقام بايكون أولوية العلم الجديد المتحرر نهائياً ، في مواجهة العقائد الدوجماتية للسلطات القروسطية .

بيد ان الامر يتعلق هذه المرة بتغيير جد عميق للشكل التقليدي للوعي الاجتماعي ، لا فقط اللاهوت والميتافيزياء ، بل ايضاً الفلسفة الجديدة ـ وجميع الحقائق التاريخية والاجتماعية بصورة عامة ، قد جُرّدت نهائياً من استقلالها الخيالي وأعيد إدخالها في مجرى الاشياء ومعمعان المعركة . ان الاختيار « الارضي » تماما وكذلك الانتماء التاريخي الى طبقة ، يغدوان صفتين جوهرتين ، لا **لمضمون المعرفة** وحسب ، بل ايضاً **لشكلها** . وهذا ينطبق حتى على النظرية الثورية نفسها . فالنظرية الماركسية التي تعالج جميع شروط وافكار المجتمع الراهن في علاقاتها الفعلية بحقبة تاريخية محددة وباشكال اجتماعية خاصة بهذه الحقبة ، لا تجهل انها هي نفسها نتاج للتاريخ ، في علاقة فعلية بمرحلة محددة من التطور الاجتماعي التاريخي وبطبقة اجتماعية معينة . فقط على هذا النحو يمكن ان يترجم في الواقع « الطابع النقدي والمادي » الذي

★ اي جعله نسبيا

خص به ماركس وانجلز النظرية التي أسساها . إن علم البروليتاريا الجديد تغلب على ضيق الأفق « الايديولوجي » الذي ما يزال يكبل الوعي الذاتي النقدي للعلم الاجتماعي ، والذي جعل الباحثين البرجوازيين يظنون ، بسبب تحرر علمهم من قيود الدوجم والميتافيزياء القروسطيين ، انه اصبح ، مرة والى الابد ، « علماً حراً » يقف « فوق » تناقضات النظام الاجتماعي الجديد وتناقضات المصالح الطبقية الضاغطة .

ان النظرية المادية للتطور التاريخي للمجتمع هي شكل خاص للوعي الاجتماعي للحقبة الحالية وبالتالي هي نفسها جزء من هذا التطور التاريخي . إن النظرية المادية للصراع الطبقي هي نفسها صراع طبقي . إن النظرية المادية للثورة الاجتماعية البروليتارية هي ، في آن معاً ، تعبير ورافعة هذه الثورة .

انطلاقاً من هذه النقطة ، فإن جميع الامثلة التي سعينا على ضوئها فيما سبق الى القاء الاضواء على الوظيفة النقدية والثورية للنظرية الماركسيانية ، قد تغير مدلولها .

اذا كان العلم المادي للمجتمع يعالج مواضيع مثل **الدولة والقانون** (المزعومان « فوق الطبقات ») من زاوية طابعها التاريخي الخصوصي ، اي كدولة للبرجوازية وقانون ضد البروليتاريا ، فانه لا يفصح عن موضوعة نظرية صرف تناسب ايضاً ، بصدفة لا مثيل لها ، اعطاء الهجمات العملية للبروليتاريا ضد المؤسسات البرجوازية القائمة ، اساسها . ونفس الشيء ينطبق على **الثروة** الاجتماعية تحت شكلها الخصوصي ، شكل « الثروة البرجوازية » ، اي كمجموع من « السلع » ، التي لا يتم انتاجها لانها نافعة ، وانما لانها تنطوي على قيمة وفائض قيمة ؛ وعلى ربح وبصيغة اخرى — لانها تنمي ثروة البرجوازية التي أستبعدت عنها البروليتاريا، مضاعفةً وفرة راسمالية تعني البؤس بالنسبة للبروليتاريا ؛ واخيرا ، منميةً ملكية الراسمالي (« Eigentum ») التي تعلم البروليتاريا جيداً انها ستبقى الى الابد « ملكية الآخر » (« Fremdtum ») (على حد تعبير صائب للاسال) . وهـذا ينطبق ايضاً على **الانتاج المادي** الذي يدرسه من الان فصاعدا الاقتصاد السياسي في طابعه الخصوصي ك « انتاج سلعي راسمالي » ، كانتاج للقيمة وفائض القيمة . وكذلك فانه يعالجه كبروتسيس ظاهر ، كتنمية راس المال بواسطة راس المال نفسه ، الذي ينمو بـ « بيضه لفائض القيمة » والذي يخفي البروتسيس الفعلي ، بروتسيس استغلال المنتجين الفعليين من قبل المالكين الاحتكاريين لوسائل الانتاج الاجتماعية : وهلم جرا عبر كامل سلسلة المقولات الاقتصادية ،

السياسية ، الحقوقية ، الثقافية ، وغيرها من المقولات البرجوازية .

ان الامر يتعلق هنا ايضاً بما هو اكثر من مجرد تقدم في المعرفة النظرية الصرفة : وبالفعل فإن النظرية المادية تحصر جميع الشروط الاجتماعية القائمة في الحركة نفسها التي بدأت فيها هذه الشروط في التغير والتحول ، وهكذا تعيد تفسير جميع التصورات الستاتيكية للاشياء بلغة عدد عديد من البروتسيسات الديناميكية وبلغة الصراع التاريخي بين الطبقات .

وهكذا ، فان النظرية ، بدمغها الطابع التاريخي الخصوصي على المؤسسات البرجوازية ، وباظهارها إن عوامل التغير تعمل في الشكل الراهن ، تحقق على صعيدها الخاص ما حققته بطريقة اخرى وفي اللحظة نفسها الحركة الفعلية للبروليتاريا . ومن هذه اللحظة ، فانها تضطلع بوعي نظري كامل للوظيفة العائدة اليها في صلب الحركة الشاملة التي تهدف الى تحويل المجتمع القائم . ومن هذه اللحظة ، فانها تتشكل علما ثورياً ونقدياً مرتبطاً بممارسة الطبقة العاملة الحديثة.

إن الطبقات السائدة تنكر الطابع العلمي للماركسية بسبب طابعها الطبقي . إن الماركسية تؤسس الحقيقة الأوسع والأعمق لموضوعاتها على اساس طابعها الطبقي البروليتاري .

إن النظرية الماركسيانية ، في طابعها العام ، وكما عرضناها قبل هنيهة ، هي علم جديد للمجتمع البرجوازي . انها تظهر في حقبة حيث الحركة المستقلة لطبقة اجتماعية جديدة تصادم الطبقة السائدة وتصادم دولتها وثقافتها في صلب المجتمع البرجوازي نفسه . وبالنقيض من المبادىء البرجوازية ، تمثل النظرية الماركسية التصورات والمطالب الجديدة للطبقة المظلومة في المجتمع البرجوازي . وبصفتها هذه ، فهي لا تطرح نفسها كعلم ايجابي ، بل كعلم نقدي . انها « تخصص » المجتمع البرجوازي وتفحص الميول المرئية في التطور الحالي للمجتمع ، والطريق الذي يؤدي الى التحويل العملي لهذا المجتمع . وبصفتها تلك ، فهي ليست نظرية المجتمع وحسب ، بل ايضا نظرية الثورة البروليتارية .

الجزء الثاني

الاقتصاد السياسي

الفصل الاول

الماركسية والاقتصاد السياسي

منذ ان تخلى ماركس عن المثالية الثورية عموماً التي بشّر بها في شبابه ، استطاع ان يحدد بدقة أكثر المهمة النظرية والعملية التي اضطلع بها ، واعطى أهمية حاسمة للاقتصاد السياسي . فبينما نرى ماركس ، قبل بضعة أسابيع من هذه الانعطافة الحاسمة لا أكثر ، يكتب إلى صديقه الديموقراطي – البرجوازي ، روج ، الكلمات المميزة القائلة بأن نقد المجتمع الحديث يمكن أن يبدأ من « أي شكل للوعي النظري والعملي » ، وإن « الدولة السياسية » ، بصورة خاصة ، تعبر بشكلها عن جميع الصراعات ، الحاجات والحقائق الاجتماعية تحت مظهر الدولة[1] Sub Specia Reipublicae ، نجده الآن وقد تجاوز بوضوح المرحلة الاولى من انتقاله من المثالية إلى المادية بالاستنتاج التالي : « إن تشريح المجتمع المدني يجب البحث عنه في الاقتصاد السياسي »[2] .

فالانتقال النظري إلى الاقتصاد السياسي تزامن مع انتقال عملي من الثورة البرجوازية

---

١ ـ انظر رسالة ماركس الى روج، بتاريخ «ايلول ١٨٤٣»، كما اعيد انتاجها في **مراسلات** ١٨٤٣، المنشورة في (Deutsch-Franzoesiche Jahrbuecher) ، ١٨٤٤ .

٢ ـ انظر فيما سبق لان التعبير الاول لهذه المعرفة المادية الجديدة ، الذي ما زال فلسفيا في الشكل ، يشير الى الفقرات الختامية من مؤلف ماركس « مدخل الى نقد فلسفة الحق عند هيجل » المكتوب في ديسمبر ، ١٨٤٣ . وانظر تطوره اللاحق في مقالة « ملاحظات هامشية حول مقالة روج «ملك بروسيا والإصلاح الاجتماعي» » ، ١٨٤٤ ، التي جابه فيها ماركس نهائيا المثالية السياسية لاكثر اجنحة البرجوازية الثورية تقدما ، الذي مثله روج ، بوجهة النظر الاقتصادية والمادية للطبقة البروليتارية .

اليعقوبية ، التي استهدفت حل المشاكل والحاجات الاجتماعية للطبقات العاملة تحت مظهر الدولة (Sub Spe... Rep...) ، إلى النشاط المستقل للبروليتاريا الحديثة ، التي اندفعت تبحث عن جذور استغلالها الخصوصية ، وعن السبيل الخصوصي لتحررها ، في الاقتصاد السياسي . تقول مقررات جمعية العمال الاممية ، التي صاغها ماركس بعد عشرين سنة : « إن تحرّر الطبقة العاملة الاقتصادي هو الغاية الكبيرة التي تمثل لها كل حركة سياسية كوسيلة » [٣] .

إن البرنامج النظري لماركس الشاب : « البحث عن تشريح المجتمع المدني في الاقتصاد السياسي » ، لا يعني قط مجرد تقبّل بسيط للنتائج الجاهزة للعلم الاقتصادي . إن ماركس وانجلز بقطيعتها على صعيد المبادىء مع ممارسة الحركة الثورية البرجوازية كفّا أيضاً عن مشاطرة الوهم القائل بان الاقتصاد السياسي – هذا العلم الذي ولد في سعير النضال الذي قادته البرجوازية ضد النظام الاقطاعي – يستطيع في حقبة تاريخية جديدة وبمجرد « تطور » المبادىء التي ينطوي عليها ، ان يقدم سنداً نظرياً للصراع الذي تقوده طبقة اجتماعية جديدة (البروليتاريا) في صلب المجتمع الراهن ، ضد السلطة الاقتصادية والسياسية للطبقة البرجوازية . إن ارضية الاقتصاد السياسي لم تكن بطبيعتها نفسها ، تستطيع ان تكون بهذا المعنى ، إلا ارضية العدو – على الطريقة الدقيقة للدولة السياسية ، أو بالاحرى معتبرة على نحو أكثر جوهرية ، في المنظور المادي الجديد ، للدولة القائمة على هذه القاعدة الاقتصادية . ان الاقتصاد السياسي سيحتفظ بهذا الطابع رغم ان جزءاً من ارضيته سيحتم احتلاله بطليعة البروليتاريا النظرية . بالنسبة لممثلي الطبقة الثورية الجديدة تتركز المهمة الاولى للبحث الاقتصادي ، من وجهة النظر هذه ، في اسقاط اقنعة الخصم على نحو لا رحمة ولا هوادة فيه .

وبالنقيض الصارخ من الاوهام التي حملها كثير من الاشتراكيين في عصرهما وحتى الوقت الحاضر ، لم يتقبل ماركس وانجلز أبداً الفكرة القائلة بأن هذا العلم الاقتصادي الذي ورثته الطبقة البروليتارية عن البرجوازية ، يمكن الآن ، بفضل تطهيره من النزعة البرجوازية المتأصلة فيه وإعادة استخلاص شروطه الاولية الخاصة على نحو متماسك ، أن يتحول إلى سلاح نظري للثورة البروليتارية . وكلما كان الريكارديون الاشتراكيون

٣ – انظر « نداء جمعية العمال الاممية ومقرراتها المؤقتة » ، لندن ١٨٦٤ .

الأول والاوينيون Owenists ، أو برودون ، رودبرتس ولاسال يبدون هذا الرأي، كان ماركس وانجلز يعلنان انه « نظرية زائفة اقتصادياً » ، وتطبيق مثالي للاخلاق على الاقتصاد وبالتالي **طوبوية** رجعية بنتائجها [٤] . لقد ابرزا إن المثل الاعلى السوائي، الذي نشأ في حقبة « الانتاج السلعي » البرجوازي ووجد تعبيره في « قانون القيمة » الاقتصادي ، ما زال يحمل سمة برجوازية لا تنسجم ايديولوجياً مع استغلال رأس المال للطبقة العاملة ، لكنها تنسجم معه كلياً في الممارسة الفعلية . فقد ظن الريكارديون الاشتراكيون انهم يستطيعون مهاجمة الاقتصاديين على أرضيتهم الخاصة وبسلاحهم الخاص. انطلاقاً من المبدأ **الاقتصادي** القائل بان « العمل وحده هو الذي يخلق القيمة » ، أرادوا تحويل كل الناس إلى عمال مباشرين يتبادلون فيما بينهم منتوجات متساوية القيمة. ورداً على براي Bray ، وهو أفضلهم ، كتب ماركس قائلاً : « هذه العلاقة السوائية ، هذا المثل الاعلى التصحيحي الذي ينبغي تطبيقه على العالم ، ليس هو نفسه إلا انعكاس العالم الراهن، وبالتالي فانه من المستحيل كلياً إعادة بناء المجتمع على أساس هو في الواقع ليس إلا ظلاً مجمّلاً . بقدر ما يغدو الظل كياناً يتراءى للرائي إن هذا الكيان هو أبعد ما يكون عن كونه الصورة المثلى لظله ، وانه هو الكيان الراهن للمجتمع » [٥] . فبدلاً من أن يستقي ماركس وانجلز مطالب الاشتراكية والشيوعية ، على نحو مثالي وطوبوي ، من قوانين الاقتصاد البرجوازي ، فانهما صاغا هذا الاستنتاج المادي القائل بانه « استناداً إلى قوانين الاقتصاد البرجوازي ، فإن الجزء الأكبر من المنتوج لا يعود إلى العمال الذين انتجوه » [٦] . لا نستطيع إذن ان نقضي على هذا الوضع بتفسير الاقتصاد بطريقة مختلفة . لالغاء هذا الوضع، ينبغي بالعكس ان نحوّل المجتمع فعلياً وان ينتج هذا التحويل وضعاً جديداً تكف قوانين الاقتصاد البرجوازي عن الانطباق عليه . عندئذ ، وعندئذ فقط ، يفقد العلم البرجوازي **للاقتصاد** سبب وجوده . لذا ، فإن الاقتصاد السياسي ، بالنسبة لماركس ، هو علم برجوازي . وهذا ينطبق حتى على ما ساهم به ماركس نفسه من تطوير ابعد لمذاهبه الرئيسية . لقد ناضل ماركس ، حتى آخر ايامه ، ضد الفكرة المغلوطة القائلة بان تحليله الاقتصادي **للقيمة** ينطبق على شروط اخرى غير الشروط

---

٤ ـ انظر : مقدمة انجلز للطبعة الالمانية من كتاب ماركس « بؤس الفلسفة » ، ١٨٨٤ . وانظر : ماركس « نظريات حول فائض القيمة » .

٥ ـ انظر « بؤس الفلسفة » ، ١٨٤٧ .

٦ ـ انظر : مقدمة انجلز للطبعة الالمانية من بؤس الفلسفة .

البرجوازية [٧] ، بل إن المبدا الماركسي حول **القيمة وفائض القيمة** ليس إلا الثمرة النهائية لبروتسيس مفاهيمية كان قد اتمّها تقريباً ، من حيث المضمون ، الاقتصاديون البرجوازيون الكلاسيكيون [٨] . فبعد وفاة ماركس مباشرة ، اعرب فريدريك انجلز بكامل الوضوح [٩] ، (كما إن كتاب « نظريات فائض القيمة » الذي نشر بعد وفاته يثبت ذلك كلياً) إن ماركس لم يؤيد اطلاقاً ، طيلة حياته ، الرأي القائل بان المضامين الجديدة لنظريته الاشتراكية والشيوعية يمكن ان تستقى ، كمجرد نتائج منطقية ، من النظريات البرجوازية حتى العظم ، التي استخلصها كيني ، سميث وريكاردو . فما الذي حدث والحال هذه [١٠] ان يكتسب الاقتصاد السياسي أهمية أساسية في تكـوّن النظرية المادية الجديدةللمجتمع،وهي أهمية ظلت قائمة فيما بعد حتى عندما انضجماركسنظريته؟هذا بحد ذاتهيثبت مرة اخرى تفوق وجهة النظر **المادية** ، لقد ظل ماركس بمنأى عن تلك النظرة السطحية حيث ظن كثير من المفكرين الثوريين ، في عصره وفي الوقت الحاضر ، انهم يستطيعون بمعرفتهم الجديدة ، أو بحسن نواياهم ، أن يتجاهلوا تلك الحقائق الموضوعية كالتي يعالجها العلم الاقتصادي : الاسس الجوهرية لكل العلاقات الاجتماعية القائمة . إن الطبقة العاملة الحديثة تنطلق حتماً ، في حركتها المستقلة ، من نتائج الحركة البرجوازية الثورية السابقة تاريخياً على حركتها ، والبروليتاريا تتقدم كعدو للنمط الاقتصادي الجديد، وللبرجوازية التي خلقته ، وعليها ان تنفصل عن الدولة البرجوازية ومؤسساتها وأفكارها ، قبل أن تنقض البروليتاريا عليها لتسحقها في معركة حاسمة . وكذلك على البروليتاريا أن تنطلق،في إعدادها لنظريتها الثورية الخاصة والمنسجمة مع هدفها النهائي ، من النتائج التي توصل اليها البحث الاقتصادي البرجوازي . كما لا يمكنها ان تقفز ، في نظريتها المادية الخاصة ، عن أشكال العلم الاقتصادي المحددة القائمة تاريخياً في الحقبة الراهنة

---

٧ ـ انظر بين مراجع اخرى : « بؤس الفلسفة » ١٨٤٧ ، « نقد الاقتصاد السياسي » ١٨٥٩ ، وملاحظات ماركس حول « الاقتصاد عموما » ، ٨١ ـ ١٨٨٢ ، الذي نشر منه معهد ماركس ـ انجلز اجزاء كملحق لرأس المال ، برلين وفيينا ، ١٩٣٢ ، ص ٨٤١ وما بعدها .

٨ ـ انظر « رأس المال » المجلد الثالث . انظر ايضا رسائل ماركس الى انجلز بتاريخ ٢٤ ـ ٨ ـ ١٨٦٧ و ٨ ـ ١ ـ ١٨٦٨ .

٩ ـ انظر مقدمة الطبعة الالمانية من « بؤس الفلسفة » ، ١٨٨٤ ، ومقدمة المجلد الثاني من « رأس المال » ، ١٨٨٥ .

١٠ ـ اي استحالة استقاء الاشتراكية والشيوعية من قوانين الاقتصاد البرجوازي ، الذي هو اساسا اقتصاد السوق . بينما في الاشتراكية السوق يلغى والبضائع تكف عن كونها قيمة تبادلية لتصبح قيما استعمالية وحسب . (المترجم)

كذلك لا يمكنها ، في ممارستها الثورية الخاصة ، أن تهمل وجود نمط الانتـــاج الرأسمالي الحديث. ليس بغير نشاط نظري وعملي دؤوب يستمر وقتاً طويلاً ويجتاز عدة مراحـل وسيطة ، تستطيـع البروليتاريا أن تحقق التغيير الفعلي لشروط الانتاج المادي القائمـــة ، وبالتالي ، أن تتجاوز نهائياً أشكال الوعي الاجتماعية التي تنتمي على نحو وثيق ، في الوقت الحاضر ، إلى تلك الشروط .

قبل ان يطبق ماركس بزمن طويل ، نتيجة مبدئه المادي هذه،على العلم الاقتصادي، فان ماركس الشاب كان قد استخدمها ، على صعيد آخر ، في المعارك التي دارت رحاها في الاربعينات ، بين مختلف فرق الهيجليين الشباب ، حول قيمة « الفلسفة » (الفلسفة الهيجلية) بالنسبة للثورة السياسية الوشيكة . ماركس الذي كان نقدياً إزاء الفلسفة واجه برؤاه المادية موقف الحزب الفلسفي الذي كان يريد استقاء الثورة مباشرة من المبادىء الفلسفية واذن بدون قطيعة نظرية مع الفلسفة ، كما عارض موقف الحزب الثاني الذي كان يريد ان يدير ظهره للفلسفة مباشرة (واذن بدون مواجهة مع هذه الاخيرة). كما فعل في نقده السابق [11] للفلسفة ، كذلك الآن في نقده للاقتصاد السياسي ، بـــدا ماركس وكأنه ينادي على الريكارديين الاشتراكيين ، الخ ، الذين أرادوا استقاء الاشتراكية من الاقتصاد البرجوازي باعتبارها نتيجته المباشرة ، قائلاً : « **انكم لا تستطيعون تحقيق الاقتصاد السياسي** (نظرياً) **دون الغائه** (ممارسةً) » ،وينادي على الحزب الآخر، حزب المؤرخين « الصرف » ، السوسيولوجيين « الصرف » ، الفعلجيين (*) activists الثوريين « الصرف » الذين كانوا جميعاً لا يقرأون حسابـاً للاقتصاد ، قائلا : « **انكم لا تستطيعون الغاء الاقتصاد السياسي** (ممارسةً) **دون تحقيقه** (نظرياً) » [12].

---

١١ ـ لقد وجه ماركس نيران نقده الثوري ضد الحزبين الهيجليين : الحزب العملي ، الذي قـاده فيورباخ ، والذي كان يريد تحقيق الثورة مديرا ظهره للفلسفة ، والحزب الثاني وهو الحزب النظري الذي قاده برونو باور والذي كان يعتقد انه كان يستطيع تحقيـــق الفلسفة بدون الغائها . (المترجم)

١٢ ـ انظر : ماركس « مدخل الى نقد فلسفة الحق عند هيجل » ، وانظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٠ ، ص ٩٣ .

★ اي الذين يهيمون بـ « الممارسة » دون اكتراث بـ « النظرية » وعلى حسابها طبعا . (المترجم)

الفصل الثاني

تطور الاقتصاد السياسي

إن الاقتصاد السياسي في القرن١٩ع بدأ في الاضمحلال انطلاقاًمن نقطة ما في تطوره ، اي مع الاقتصاديين « المبتذلين » وفي نهاية المطاف ، اصبح الاقتصاد السياسي ، عند الممثلين الراهنين للاقتصاد « الخالص » وليس « السياسي او « الاجتماعي » عموماً ، مختزلاً لفرع متخصص لم يعد يقوم مقام اي من الاهتمامات الكبرى للمجتمع . تاريخياً ، ظهر الاقتصاد السياسي كجزء لا يتجزأ من علم المجتمع المدني الجديد ، الذي خلقته البرجوازية في نضالها الثوري لتوطيد مجتمعها الجديد . لقد شكل تتمة واقعية للانقلاب الفلسفي ، السياسي ، الحقوقي ، الاخلاقي ، الجمالي والسيكولوجي العظيم ، الذي عبّر من خلاله للمرة الاولى ، اثناء فترة ما يسمى « الانوار » ، الممثلون الادبولوجيون للطبقة البرجوازية الناهضة ، عن الوعي البرجوازي الجديد الذي رادف التبدلات التي حدثت في الشروط الفعلية للحياة. اثناء هذه المرحلة المبكرة للتطور، كان علم « الاقتصاد السياسي » الجديد ، حتى في شكله النظري الصرف ، وفيما بعد في انظمة الفيزيوقراطيين العظيمة الاولى ، يلتحم مع مجمل العلم الاجتماعي البرجوازي الجديد ضمن وحدة طبيعيةبسيطة [1] . صحيح ان آدم سميث كان يريد ان يفصل على نحو صارم بحوثه حول « طبيعة واسباب ثروة الامم » عن « نظرية المشاعر الاخلاقية » ، رغم ان مؤلفه الاقتصادي واصل احتواء الشروط الاجتماعية الخاصة بالنظام البرجوازي الجديد ، هذه الشروط الناتجة عن القيمة

١ ـ انظر ، مثلا ، كيني « القانون الطبيعي » (ديار ، باريس ، ١٨٤٦) ، لخصها ماركس من وجهة النظر هذه في ملاحظات ٤٥ ـ ١٨٤٦ ·

التبادلية وتقسيم العمل . وهذه هي الحال ايضاً بالنسبة لريكاردو الذي ، رغم تشريحه (تشريحاً حقيقياً للمجتمع المدني) للاسس المادية للتنظيم الاجتماعي ، فان هيكله العظمي ظل ، على نحو من الانحاء ، على ارتباط عضوي بمجمل الحياة الاجتماعية ، تحت شكل تجريدي على الاقل . لكن عند هؤلاء المؤلفين حيث وصل الاقتصاد البرجوازي ، في بداية القرن ١٩ع ، الى أوجه ، فإن الاعراض الاولى لانكماش الحقل النظري كانت قد ظهرت . وبالضبط عبر هذه الظاهرة التي تؤكد نفسها دوماً مزيداً من التأكيد بعد ريكاردو ، ظهرت النتائج الاديولوجية الحقيقية لهذا التغيير الفعلي ، الذي تحت تأثيرة ضيّعت اكثر فاكثر علاقات الانتاج البرجوازية وظائفها في تنمية وتطوير قوى الانتاج ، التي أدتها في البداية بحمية لا تضاهى ، وبدأت من الان فصاعداً تعرقل ازدهار القوى المنتجة ، فضلاً عن الحفاظ عليها في حدود المستوى الذي بلغته في الوقت الحاضر .

رغم هذه الانقطاعات العابره ، فان هذا التغير في الوظيفة الاجتماعية العملية لعلاقات الانتاج البرجوازية ، لم يكف منذ ذلك الحين عن تأكيد نفسه بشكل متسع اكثر فاكثر . على الصعيد الاقتصادي ، يجد تعبيره في تلك الزلازل المتكررة دوريا التي تطرأ على جميع احجام الانتاج الراسمالي القائمة ، والتي كانت قد اتخذت طابع الازمات الدورية . هذه الظاهرة ، منذ حدوث اول ازمة اقتصادية في التاريخ المعاصر ، ازمة عام ١٨٢٥ ، اتخذت ابعاداً اكثر امتداداً بما لا يقاس واشكالاً اكثر حدة بما لا يُقدَّر ، مهددةً في نقاط اوجها وجود المجتمع البرجوازي برمته . يتجلى ذلك تحت شكل اجتماعي فوري في نضال **الطبقة البروليتارية** التي مرت مسيرتها خلال نفس الفترة بخط متصاعد ، متفق أجمالاً ، لكن ليس في جميع النقاط ، مع الخط البياني الذي اتبعه التطور الاقتصادي (حيث نشاهد مراحل التوسع والازدهار الراسماليين تتزامن مع انحسار وازمات الحركة البروليتارية) . ان تاريخ المئة سنة الاخيرة اظهر بأن هجمات العمال ضد راس المال ، هذه الهجمات التي رُدَّت دائماً ، لكنها أستؤنفت دون ملل ولا كلل ، والتي بعد كل هزيمة قد اعقبتها فترة طويلة الى حد ما من القمع الوحشي ، هذه الهجمات كانت هي العنصر الذي لم يُهزم لحركة كانت دائماً تُهزم ، وهكذا ظلت على قيد الحياة بعد السحق الوحشي للمنظمات العمالية القائمة . لقد اظهر كيف ان ، عبر هذه المعارك وهذا الاخفاق، مقاومة العمال ، المشتتة والبدائية الى حد ما في البداية ، قد ازدادت تدريجياً الى درجة

إتخاذ شكل حركة جماهيرية ، متزايدة العدد دوماً ، ودوماً اكثر فعالية واكثر تهديداً ، لحرب تدور رحاها على جبهات عديدة في آن واحـــد ، بل حرب فعلية بين الطبقات الظالمة والمظلومة ، حرب لم تعد الحروب القومية والامبريالية بـين الدول والمعسكرات الدولية الراسمالية تستطيع ان تزيغها بشكل دائم عن اهدافها الخاصة . ان الحـــرب العالمية الاولى ، ١٩١٤ - ١٩١٨ ، والموجة الاولى من الثـــورة البروليتارية العالمية التي اطلقتها الحرب ، واخيراً الانهيار الذي ، بعد العودة الظاهرية للتوازن الراسمالي ، قـــد دفع نظام الانتاج الى ازمة تجاوزت في هولها كل ما كان معروفاً حتى ذلك الحين ، قـــد تحدّت جميعاً تلك الشروط الأولية عينها التي بنى على اساسها الاقتصاديون البرجوازيون ، واذيالهم الاشتراكيون المعتدلون - اثناء الاوقـات « الهادئة » في هذاالتطور الهائج - « دحضهم التاريخي للنبؤآت الماركسية » . بل ان الصدمة الاولى عقبتها هزات اقوى . فالازمة الاقتصادية المطوّلة والسلسلة الجديدة من الحروب والحـروب الاهلية التي كانت تنهي لحظات الصعود الهامة والقصيرة العمر ، التي نتجت خلال العشرينات من الاستعادة الظاهرية الاولى للتوازن الراسمالي ما بعد الحرب ، قد عكستا مرة اخرى الغياب المطلق لقوى ملتحمة ومتماسكة ضمـن النظام الاقتصادي الحالي ، واخـيراً ، بـــددت اوهام « التفنيد » التاريخي لنبؤآت ماركس وذلك - كما يؤكدون - بفضـل الالغـــاء التام للازمات في ظل « الراسمالية المنظمة » ولكل التناحرات الطبقية في ظل « الدولـــة الديموقراطية » ، أو في ظل ما هو احدث : « **الدولة التوتاليتارية** » الفاشية او النازية . بل ان اشياء ، مثل **الماكينات والنقود** ، التي كانت الطبقة المالكة تعتبرها جيدة ونافعة بلا شك ، قد تفسخت وتحولت من قوى انتاجية تنتج الثروة الاجتماعية إلى قوى تدمر الحياة الاجتماعية . إن التبدل في شروط المجتمع المادية يستتبع التبـــدل في بنيته الفوقية السياسية والفكرية . فالاشكال الديموقـــراطية للدولـة ، والافكار الليبرالية التي رافقت الطور الصاعد للانتاج السلعي الراسمالي ، قد بدأت تترنح وتتداعى في كل مكان . وبينما حالة الطوارىء والحكم العرفي هما القاعدة ، فان الحرب والحرب الاهلية قـــد اصبحتا الشكل « السوي » لبقاء النظام القائم .

ان احدى النتائج الثانوية لهذه التصفية الشاملة للوظيفة* الايجابية الاجتماعية لعلاقـات الانتاج البرجوازية ، انما هي الاضمحلال التدريجي للفكر الموسوعي ، هذه السمة البارزة للاقتصاد السياسي ، في مرحلته المبكرة ، عندما كان يحتضن بمجمـل التقـدم الاجتماعي

للمجتمع . ولا يمكننا ، إلا من وجهة نظر صورية ، ان نأخذ نظام ريكاردو الاقتصادي على انه خطوة الى الامام بالقياس الى نظام آدم سميث . ففي حين ان آدم سميث ، باعطائه بُعداً ملحمياً لافكاره ، غير عابىء بالتناقضات المنطقية ، قد جعل من الاقتصاد السياسي كلية ضخمة ، فان ريكاردو اخضع منطقياً مجمل النظام البرجوازي الى مبدأ **فريد** ، ناسباً كل قوانينه الاقتصادية الى تعريف القيمة بلغة وقت العمل . ان الارتياح النظري الذي تعطيه قراءة كتاب ريكاردو « **مبادىء** » (لا سيما الفصلين الاولين اللذين يتضمنان عملياً ، كما اوضح ماركس ، مجمل الكتاب) ، ليس بامكانه ان يخفي إن الأصالة والدرجة القصوى من تركيز وتماسك الافكار الاساسية والبساطة والعمق والجدة والاكتناز [٢] ، التي تميز الكتاب ، تجد عديلها ونقيضها في اختزال الحقل النظري وفي بداية تحجر فكري واضح . ان التعميم الوحيد الذي استهدفه ريكاردو ليس إلا تعميم الشكل العلمي ؛ اذ ان مؤلفه ، خلافاً لمؤلف آدم سميث **النظام الصناعي** ، لم يعد يستطيع تحقيق مهمة اجتماعية شاملة . فقد اقتصرت وظيفته التاريخية على تلخيص الانجازات الايجابية العظيمة لحقبة العلم الاقتصادي البرجوازي الكلاسيكية ، متوجاً على الصعيد الصوري ايضاً تطوراً مكتملاً هو نفسه .

وهكذا ، بينما كان انعطاف ريكاردو نحو الصورية **formalism** ضرورياً تاريخياً ، وبالتالي مبرراً نظرياً ، فان تعديل الاقتصاد السياسي في اتجاه صوري ، هذا التعديل الذي كان يتحقق تدريجياً في الفترة اللاحقة لم يستعد اياً من المزايا النظرية العظيمة التي يفتخر بها الشكوكيون والهازئون **cynics** من انصار علم الاقتصاد « الصرف » الحالي ، الذين هم وبكل اعتزاز لا يفكرون حتى بالاحتجاج عندما يؤاخذون على الغياب الكامل لامكانية التطبيق العملي لعلمهم « المعدّل » على الصعيد النظري ، (متبعين في ذلك المثل السيء بهذا الخصوص لبعض الرياضيين ، المنطقيين والفيزيائيين الحديثين ، لكن دون أن يستطيعوا لحظة البقاء على مستوى منجزات هذه الفروع العلمية . لقد كانوا يريدون أن يتابعوا ، في ميدان لا يمتاز ، من ناحية اخرى ، باي نقاء خاص ، عمل العلم « الصرف » ، لا لأجل أية غاية مفيدة ، وانما فقط لـ « عظمة الله المجيدة ») .

إن ماركس قد برهن في عصره – كما إن الاقتصاديين الماركسيين واصلوا ذلك

---

٢ – انظر « نظريات فائض القيمة » ، المجلد الثاني ، ص ٨ .

حتى يومنا هذا ، لكن مع قدرة نظرية أقل دون ريب – (انظر مثلا جون ستراتشي)۔ على إن الاقتصاد البرجوازي ، في الحقبة حيث ، نتيجةً لتغير الوظيفة الاجتماعية لشروط الانتاج ، قد أضاع ميله إلى الشمولية totality الاجتماعية ، التي تميز بها في البدء ، واضاع ايضاً ، بدون رجعة ، طابعه العلمي الذي كان له حتى ذلك الحين : صفاءه روحه المنطقي وخصوبته . « انفجرت الازمة الحاسمة في ١٨٣٠ »[٣] . ومنذ ذلك الحين فصاعداً ، أصبح اي تطور تاريخي حتى للاقتصاد السياسي للمجتمع البرجوازي يستبعد كل تقدم حقيقي للاقتصاد السياسي بصفته علماً اجتماعياً .

استعادت الماركسية ، بوعي وعلى مستوى ارقى ، الارتباط بين الاقتصاد والعلم العام للمجتمع ، الذي تطور عفوياً وبلا وعي مع الكلاسيكيين البرجوازيين في مرحلة مبكرة. ولهذا السبب **الواحد الوحيد** ، اكتسب الاقتصاد السياسي ايّما اهمية ولهذا احتل مكانه الهام في نظرية ماركس الاجتماعية . ولهذ االسبب ايضاً ، يبدو من العبث أن نرى أناساً كثيرين يجهدون عقولهم متسائلين لِمَ لم يعر ماركس ابداً أي إنتباه ، ولو طفيف ، إلى ذلك « المنطلق الجديد » الذي من المفترض ان يكون قد أرساه ، منذ منتصف القرن ١٩ع ، علم اقتصادي جديد كل الجدّة ، انطلاقاً من النظرية الذاتية ونظرية المنفعة المسماة بـ « الهامشية » . بيد انه ينبغي التذكير بأن ماركس لم يكن ابداً يجهل اي كلمة جديدة ولا اعمال جيفونز Jevons مثلا . وهكذا فقد تعرّف بكل الاسهامات التي كانت تلقي ضوءاً ما – حقيقياً او زائفاً – على هذه المسألة الاقتصادية الاجتماعية أو تلك ، وحتى لو كان اسهام آخر تلميذ للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، شرط ان يكون هذا الاسهام جديداً . وكما سنرى ، فإن ماركس قد اهتم في آخر حياته اهتماماً جدياً بمدرسة اخرى ، هذه المدرسة التي بتقدمها الى حد ما على الهامشيين وبانطلاقها جزئياً من « القيمة التبادلية » ، كانت قد حاولت اعطاء انطلاقة جديدة للعلم الاقتصادي . (المقصود هنا هو « المدرسة التاريخية » وسليلها النظري « اشتراكية الجامعيين » «socialism de la chaire» من رودبرتس حتى أدولف فاجنر) . بالعكس ، فانه احتقر افكار اناس كانوا بالتأكيد ما زالوا يصفون علمهم بـ « الاقتصاد » ، لكن لم تعد لهم نقاط مشتركة مع الباحثين الذين كانوا من أجل توضيح الاسس المادية للحياة الاجتماعية ، يلجأون إلى التحليل التجريبي والتاريخي ، الذي كان الهدف والوسيلة الجوهريتين

---

٣ – انظر « تعقيب » ، ١٨٧٣ .

للاقتصاد السياسي الكلاسيكي . كما انه لم يهتم بما يدعى العلوم الاضافية التي تعالج الوقائع الطبيعية أو التكنيكية ، الغير هامة ، بالنسبة للتبدل التاريخي للمجتمع ولتطوره . إن مذهباً اقتصاديا لامبالياً تجاه نتائجه الاجتماعية ، لم يكن ليثير اهتمام ماركس إلا إذا كانت له فيما بعد ، على الرغم من اهتماماته « النظرية » الصرف ، تطبيقات عملية ، وبالتالي يجد ، مثل مذهب دوهرنج « الاشتراكي » في السبعينات ، مؤيدين له ضمن صفوف الحركة العمالية . على أية حال ، فيما يخص نظرية المنفعة الهامشية ، فان ذلك لم يظهر في حياة ماركس . فقط بعد موته حدث ذلك ، عندما حاول برنارد شو وانصاره أن يقيموا ، والكلمة لانجلز ، نوعاً مستساغاً من الاشتراكية « المبتذلة » ، على اساس « القيمة الاستعمالية ونظرية المنفعة لدى جيفونز ومنجر Menger » ، لكي « يشيدوا على هذه الصخرة كنيسة المستقبل الفابية » . حدث ذلك حين كان انجلز بصدد طبع الكتاب الثالث لـ **راس المال** ، وعندئذ خص هذا الاتجاه النظري ببضع سطور مليئة بالاحتقار [٤] .

٤ ــ انظر مقدمة انجلز لـ « رأس المال » المجلد الثالث ، ١٨٩٤ .

الفصل الثالث

نقد الاقتصاد السياسي

كما أدركت البرجوازية الثورية ، بواسطة العلم الجديد كل الجدة ،**الاقتصاد السياسي**، المبادىء المميزة لنمط الانتاج الجديد الذي تخلص من العراقيل الاقطاعية ، فكذلك طوّرت الطبقة البروليتارية في مسيرتها نحو نسف نمط الانتاج البرجوازي ، وعيها الطبقي بواسطة **نقد الاقتصاد السياسي** . وهذا النقد ليس نقداً ، من الداخل ، يتناول النتائج الخاصة التي وصل إليها الاقتصاد البرجوازي على أساس الاقتصاد البرجوازي نفسه . انه أساساً ، نقد يتناول الشروط الاولية الجوهرية لـ « الاقتصاد السياسي » ، ويرتكز على وجهة النظر الجديدة لطبقة اجتماعية تتجاوز ، نظرياً وعملياً ، الاقتصاد البرجوازي . انه يفحص الميول المتأصلة في الانتاج السلعي الرأسمالي ، التي، في مجرى تطورها،تجعل الصراع الطبقي البروليتاري،لاسقاط نمط الانتاج البرجوازيو الانتقال إلى علاقات انتاج جديدة أرقى نوعياً للمجتمع الاشتراكي والشيوعي ، تجعل ذلك ضرورياً موضوعياً وممكناً ذاتياً .

وهذا ما حصل في الحقبة التي بدأ فيها نهوض الاقتصاد الاسياسي ، فكل طور من أطوار التطور يتعرض لـ « نقد » الطور التالي له دواليك. وفي هذه الحالة أيضاً ، لم يكن للنقد معنى محض نظري بل كان مرتبطاً بمعارضة تاريخية فعلية ، وهكذا « نقد » الفيزيوقراطيون النظام المركانتالي ، ونقد آدم سميث الفيزيوقراطيين ، ثم نقد ريكاردو آدم سميث . فكل طور جديد من هذا النقد النظري ، كان يترافق مع طور جديد في التطور التاريخي الفعلي لنمط الانتاج الرأسمالي . رغم كل هذا ، ظل الموضوع التاريخي

والنظري لعلم الاقتصاد دائماً هو نفسه . إن الطبقة البرجوازية في الصراع الثوري الذي خاضته ضد الاشكال البالية لنمط الانتاج الاقطاعي ، استطاعت ان تطرح بسذاجة علاقة مساواة بين المصلحة الخاصة التي لها في انعتاقها وتوسعها وبين التقدم الاجتماعي بصورة عامة . وحتى بعد هزيمة الاقطاعية ، وطالما التناحرات الطبقية الجديدة ، المنحدرة من المجتمع البرجوازي نفسه ، ظلت في حيز القوة ولم تصبح موجودة بالفعل ، فإن البرجوازية استطاعت ، لوقت طويل ، أن تعتبر نفسها عن حسن نية الممثل العملي للمصلحة العامة . بل إن الاقتصاد السياسي ، خلال هذا الطور من الصراع الطبقي غير المتطور ، كان يسعى جاهداً ليساهم ، باقصى ما يمكن من الانصاف ، في حل المشاكل الاقتصادية الجديدة التي كان يطرحها ظهور الطبقة العاملة في مادة البحث الاقتصادي .

غير إن هذا الوضع ، قد تبدل كلياً بفعل التطور التاريخي الجديد الذي أخذ مجراه اثر الازمة الاقتصادية لعام ١٨٢٥ ، وأثر التبدلات السياسية الكبيرة لعام ١٨٣٠ . ومنذ ذلك الحين لم تعد الشروط الجديدة ، التي أرسيت ضمن المجتمع البرجوازي ، تسمح بقيام تحليل متجرد impartial للبنية الاقتصادية التي تشكل أساس تلك الشروط ، بواسطة المفاهيم التي اعدتها البرجوازية . ولم يكن القيام بتحليل علمي دقيق للتطور الاجتماعي ممكناً إلا من وجهة نظر الطبقة التي مهمتها التاريخية هي تثوير نمط الانتاج ، والغاء الطبقات الغاءً نهائياً وتاماً [١] .

إن نظام ريكاردو النظري يسجّل نقطة الانعطاف هذه .

إن تجرُّد الفاحص العلمي الاصيل الذي احتفظ به بالقياس إلى التطور الذي اتبعه بعده الاقتصاد البرجوازي ، هذا الممثل الاخير للاقتصاد السياسي الكلاسيكي (ريكاردو) ، قد فاجأ في آخر المطاف معاصريه ، كما ان نقاوة نظامه بدت لهم امراً خارقاً للعادة . قال لورد بروغام Lord Brougham : « يبدو ريكاردو و كأنه نزل من كوكب آخر » . إن هذا المصرفي الانجليزي في بداية القرن ١٩ ع ، الذي لا يتجاوز اطلاقاً الحدود البرجوازية الضيقة [٢] ، قد عرض بكامل الوضوح ، في نظامه ، لا فقط التناقضات المتأصلة في نمط الانتاج البرجوازي وعلى رأسها التناحر الطبقي ، بل أيضاً سماته المتناغمة والتقدمية . وما هو أكثر خصوصية ، انه أزاح النقاب عن التعارض

---

١ ـ انظر ماركس « تعقيب » ١٨٧٣ .

٢ ـ ان « متوازيات السيد اوين » Owen تظهر وكأنها الشكل الوحيد من المجتمع ، الذي عرفه خارج نطاق المجتمع البرجوازي » (ماركس : نقد الاقتصاد السياسي) .

المحتوم الناشيء بين الطبقتين الصناعيتين. لقد حدد كـ « مهمة جوهرية للاقتصاد السياسي » إقامة نسب توزيع النتاج الاجمالي للمجتمع على كل من الطبقات الاجتماعية الثلاثة: ملاكي الأراضي العقاريين ، مالكي رأس المال والكادحين الذين لا ملكية لهم [٣] . وهكذا ، فقد جعل « عن وعي من تناحر الطبقات ومن التعارض بين الاجور والأرباح ، والربح والريع العقاري نقطة انطلاق بحوثه » ،على حد قول ماركس [٤] . إن نظامه الاقتصادي يقع بالضبط على التخوم التي في مجرى التطور البرجوازي ، تفصل المرحلة الثورية للهجوم من المرحلة التقريظية للدفاع . وهكذا فهو يحتل مكانة مماثلة لمكانة نظام هيجل الفلسفي (الذي تأثر به مباشرة) .

ان موقع ريكاردو في تاريخ العلم الاقتصادي ، يماثل بالضبط ذلك الموقع الذي شغله هيجل في تاريخ الفكر السياسي ، تماماً مثلما تماشى في المرحلة السابقة نظام آدم سميث الاقتصادي مع فلسفة كانط . إن العلم البرجوازي اكتسب خلال لحظة قصيرة ، الملكة الفذة لنقد نفسه ، قبل أن تختفي ، لمرحلة تاريخية كاملة ، من وجوده كل « فلسفة » ، وبنفس الطريقة كل نظرية اقتصادية حقيقية . إن النقد العلمي للنظام الرأسمالي القائم ، الذي يتخلل نظام ريكاردو الاقتصادي ، يتجاوز تعليقات الاقتصاديين المبكرين العرَضية حول الجوانب الكريهة للشروط البرجوازية الجديدة . نجد هنا إن تفوق نقد ريكاردو على نقد رواده يتضح وضوح النهار . إن قضاياه النقديه لا تتجاوز فحسب النقد السابق باجمعه ، من حيث قوة تعميمها الجارفة ومن حيث منطق محاكمتها الصلب . بل يظهر فرق أكثر حسماً في شروطها الاولية بالذات ، نعني في واقع انها لم تعد قائمة على الايمان الساذج بالكمال الجوهرني أو بقابلية الاكتمال اللامحدودة للنظام الجديد ، هذا الايمان الذي ساد بين اقتصاديي الفترة السابقة ، وبين الفلاسفة أيضاً .

كان الاقتصاد السياسي ، في فترته الأولى، مشبعاً بمثل هذا التفاؤل ومثل هذه الثقة في المستقبل إلى درجة أنه استطاع أن يسمح لنفسه بالاعتراف بالثمن الذي كان عليه أن يدفعه لقاء حسنات الانتاج البرجوازي الجديد . « ولا للحظة واحدة ، خدع نفسه حول آلام مخاض الثروة ، لكن ما جدوى النواح بوجه الضرورة التاريخية ؟ »[٥]. حتى إن آدم

---

٣ ـ انظر مقدمة الطبعة الاولى من كتاب ريكاردو « مبادىء الاقتصاد السياسي والضريبة الجمركية » ، ١٨١٧ .

٤ ـ انظر ماركس « تعقيب » ١٨٧٣ ، وانظر ايضا رسالة ماركس الى فيديماير بتاريخ ٥/٣/٥٢

٥ ـ انظر « رأس المال » ، المجلد الاول ، ص ٥٥٨ .

سميث ، في استقصائه لافضل الطرق الممكنة لانماء ثروة المجتمع العامة بقصد رفع مستوى الجماهير الشعبية ، قد توصل بسهولة كاملة إلى إبقاء كفتي الميزان متعادلتين بين مصالح البرجوازية ومصالح العمال (لصبها جميعاً في اتجاه النضال ضد الريع العقاري) . بل انه ناهض ميل البرجوازية الحديثة النعمة ـ في حالات كانت في هذه الحقبة ما زالت استثنائية ـ إلى احتكار المزايا المكتسبة في معركة مشتركة ، ولم يتردد في ان يضع في المقدمة مصالح « الشريحة السفلى » المسحوقة من قبل « الشريحتين الآخريتين » ، « الشرائح العليا » (الريع العقاري والربح الرأسمالي) . وبذلك عرَّض للخطر ، لكنه بالاحرى وثّق الوحدة الظاهرية للطبقتين الصناعيتين ، اللتين كانتا في ذلك الحين ، ما تزالا منهمكتين في الغاء آخر امتيازات الارستقراطية العقارية ، المترسبة . بيد إن ريكاردو واجه وضعاً مختلفاً ، عندما لم يؤيد ، في فصل تكميلي مكرس لـ « آثار الصناعة الميكانيكية على مختلف الطبقات » ، النظرة الايجابية حول نتائج الصناعة الميكانيكية ، هذه النظرة التي عبر عنها في الفصول السابقة من مؤلفه ، لكنها التي تبينت له ، في الوقت ذاته ، على يد سيسموندي ، انها مغلوطة نظرياً وعملياً . وبينما شدد حينئذ النبرة على « الخير العام » الذي يجب بالضرورة أن تخلقه « هذه القوى الخرساء التي هي دائماً نتاج أقل أهمية من عمل الذين يحركونها»(٦) ، فانه الآن يعيد النظر بعناية في موقفه المبكر . إن تمعنا أكثر واقعية في « تأثير الصناعة الميكانيكية على مصالح طبقات المجتمع المختلفة ، قاده إلى نتيجة وهي :

« ان الرأي الذي يراود الطبقة الكادحة ، والقائل بأن استخدام الصناعة الميكانيكية غالبا ما يؤذي مصالحهم ، لا يرتكز على الوهم او على الغلط ، بل انه مطابق بدقة لمبادىء « الاقتصاد السياسي » الصحيحة » (٧) .

لا عجب ، إذا اتهمه ، فيما بعد ، حماة الرأسمالية العلميون ـ الزائفون على هذا الاساس بانه أبو الشيوعية . في عام ١٨٤٨ ، قال اقتصادي اميركي بارز :

« ان نظام ريكاردو هو نظام تنافر وتنازع ... انه يرمي الى ان يبذر العداوة بين الطبقات والامم ... ان كتابه هو موجز رائع

---

٦ ـ انظر « مبادىء الاقتصاد السياسي » ، الفصل الاول ، ص ٥ .
٧ ـ المرجع السابق .

للديماغوجي الذي يريد الاستيلاء على السلطة مـن خـــلال تمردات الفلاحين ، الحرب والنهب ٠ » (٨) ٠

إن جميع تطورات « الاقتصاد السياسي » انطلاقاً من ريكاردو ، تشهد على واقع إن الصراع التاريخي الناشب بين الطبقة الصناعية التقدمية وقوى القمع الاقطاعي المعيقة قد خلى المكان لصراع ثوري جديد نشأ ضمن المجتمع البرجوازي بـــين الطبقتين المتحدتين فيما مضى ، اللتين انتجتهما الصناعة الحديثة نفسها – البرجوازية السائدة والبروليتاريا المسحوقة والمتمردة .

إن أولى المدارس المتنوعة التي عكفت على استخلاص النتائج العلمية للاقتصـــاد السياسي الكلاسيكي في ظل شروط القرن ١٩ ع التاريخية المتبدلة ، قـد انبثقت مباشرة بعد موت ريكاردو . حاولت هذه المدرسة منذ البداية ، كما أظهرنا اعلاه ، أن تستخدم النظرية الريكاردية كسلاح ضد نظام المجتمع الاقتصادي القائم ، وبالتالي أن تستقي نتائج مضادة – للبرجوازية من المبادىء البرجوازية . بيد إن أغلب الناطقين بلسان هذه المدرسة أرضوا انفسهم باذاعة انتصار المبادىء الريكاردية على الاقتصاد ما قبـــل الريكاردي برمته ، في سلسلة من المحاورات الكبيرة ، التي تجلى معظمها في مقـــالات استعراضية مبعثرة ، ابحاث عرضية وكراريس ، والتي اعيـــد اكتشافها ، بعد طول نسيان ، واستردت اهميتها التاريخية ، بفضل جهود ماركس بالدرجة الاولى [٩] . إن هذا الفاصل السجالي الاخير ، الذي يسبق الانهيار النهائي للروح القتالية في النظريـــة الاقتصادية البرجوازية – مناوشة تذكرنا ، كما قال ماركس ، بـ « حركة الاختمار » «sturm and Drang» ، التي تلت ، في فرنسا ، موت كيني ، لكن كما يـذكرنا صيف القديس مارتن بالربيـع – [١٠] قد غطى تقريباً العقد الممتد من ١٨٢٠ إلى ١٨٣٠ وبعد ذلك،بدأ يتجرجر في تجليات أضعف فأضعف حتى بدايـــة تطبيق تشريع Robert Peel (١٨٤٦) المتعلق بالتبادل الحر ، وحتى اندلاع ثورة جديدة على مستوى القارة . إن نظرية ريكاردو خلال هذه المدة – هذهالنظرية التي طوعها ، كما قد رأينا ، الاشتراكيون الريكارديون ، الذين بذلوا قصاراهم لـكي يستخلصوا نتائج

---

٨ – انظر كتاب كاري Carey : « الماضي ، الحاضر والمستقبـــل » ، فيـلادلفيا ، ١٨٤٨ ، وانظر ايضا الشتيمة المتأخرة لـ « ريكاردو ، اليهودي والماركسي » على يد وزيـــر الاعلام الالماني ، غوبلز ، في مؤتمر الحزب الاشتراكي الوطني في نورمبرغ ، ١٩٣٦ ٠

٩ – انظر الشرح التفصيلي لهذه المدرسة كلها في « نظريات حول فائض القيمة » ، المجلد الثالث٠

١٠ – انظر « تعقيب » ، ١٨٧٣ ٠

معادية للبرجوازية من الاقتصاد البرجوازي ومبادئه – لم تُستخدم كسلاح ضد البنى الاقتصادية القائمة إلا في حالات استثنائية .

هناك اتجاه آخر ، هذا الاتجاه الذي وصفه ماركس بانه « اقتصادي مبتذل » ، قد جمع عدداً من الكلاسيكيين الذين اكتفوا بترويج المكسب النظري لاستاذهم بعد أن اضعفوا من تماسكه والذين انتهى بهم الامر إلى القضاء عليه كلياً . (وأفضل ما في هذه المدرسة كان ناشر مؤلفات ريكاردو ، ماك كلوش ، «الساخرالممتاز»). بينما سعى الاقتصاد الكلاسيكي إلى اكتشاف العلاقات الداخلية لنمط الانتاج البرجوازي الحديث ، وبنفس الضربة خلق المقدمات الضرورية لاعطاء وصف شامل عنه ، فإن التحليل العلمي قد تم استبداله في كل مكان بالتأمل المفهومي المحض . إن اعادة الانتاج البسيطة تلك، للشروط الخارجية المعطاة ، هذه الاعادة التي كانت بالنسبةللكلاسيكيين مجرد أحد مكوّنات نظريتهم – عنصرها « المبتذل » – قد أرسيت نهائياً الآن ككيان منفصل . وبقدر ما كانت التناحرات الفعلية تنمو في الحياة الاجتماعية ، فان العلم الاجتماعي كان هو نفسه قد شرع في وصف هذه التناحرات ، وأكثر من ذلك ، فقد أخذ يواجه تناحراته الخاصة تحت شكل إلى حد ما اقتصادي ، طوبوي ، نقدي أو ثوري (عند سيسموندي ، أوين ، فوريه وسان سيمون) ،أما الاقتصاد المبتذل فقد انحدر عامداً إلى التقريظ. وبقدر ما كانت معالم الصراع الطبقي الحادة تؤكد ذاتها في التطور الفعلي للمجتمع الرأسمالي ، بقدر ما كان الاقتصاديون ينكبون على تزييف الحقائق ، وفي النهاية ، على محاولات تنفي كلياً وجود هذه التناحرات .وكلما تفاقم « الشقاق بين الطبقات » ، فانهم كانوا يضاعفون جهودهم لكي يطردوا من كتاباتهم النظريةهذه المسألة المحرجة . بل لقد حاولوا جاهدين أن يطهرّوا المفاهيم الكلاسيكية من الشوائب التي أدخلها اسلافهم في الاقتصاد السياسي . وهكذا، أصبح الاقتصاديون البرجوازيون عاجزين حتى عن التدوين الامين للحقائق الموضوعية الخارجية . وعبر تضافر جميع هذه الحواجز المنتصبة ذاتياً ، أصبحت نظرية القرن ١٩ع الاقتصادية « المبتذلة » أفقر فافقر من حيث المحتوى النظري . على أية حال ، هناك فرق ملحوظ بين المرحلة المبكرة ، عندما« بسّط » ساي Say آدم سميث ، وبين المرحلة المتأخرة ، عندما « بسط » ماك كلوش ، باستيه Bastiat وآخرون ، ريكاردو . ففي الحالة الأولى « كان « المبسّطون » قد وجدوا مادتهم الاقتصادية ولمّا تنجز بعد ، وهكذا كانوا مرغمين على أن يساهموا ، ولو بدرجة

دائماً متناقصة ، في حل المشاكل الاقتصادية الفعلية . أما في الحالة الثانية ، فانهم اسقطوا من حسابهم كل مجهود نظري مستقل وشغلوا أنفسهم بانتحال مذاهب ريكاردو وتشذيبها من جوانبها الكريهة unpleasant ، تحت ضجيج وعجيج المماحكات [١١] .

إن نتائج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي التي عجز الريكارديون الاشتراكيون عن استخلاصها لعدم كفاية وسائلهم النظرية والتي حاد عنها عمداً الاقتصاديون « المبتذلون » إنما صاغها ، بعد خمسين عاماً ، اتجاه ثالث . وهكذا ، فإن ماركس في **رأس المال** قد أكمل ونقد في وقت معاً ، اكمالاً ونقداً فعليين ، العلم الاقتصادي ، هذه المهمة التي عجز عن المضي بها حتى نهايتها الاقتصاديون البرجوازيون . هذا النقد الجديد سجل أكثر من مجرد انتقال من طور أقل تطوراً إلى طور أكثر تطوراً في تاريخ العلم الاقتصادي. إن الامر يتعلق جيداً **بتحول في موضوع** علم الاقتصاد بتغير الطبقة التي كانت حتى ذلك الحين « موضوع الاقتصاد السياسي » . وعلى حين كان النقد السابق يستهدف عملياً « تطوير » نمط الانتاج البرجوازي ، فإن النقد الماركسي يرمي ، بالعكس، إلى تدميره تدميراً تاماً [١٢] . وهذا هو السبب الجوهري الذي دعا ماركس إلى وصف مؤلفه الاقتصادي الاساسي ، **رأس المال** ، بانه « نقد الاقتصاد السياسي » . « **فنقد** »الاقتصاد السياسي هو ، إذن ، نظرية لثورة قادمة ، الثورة البروليتارية .

لم يكن ماركس وانجلز الوحيدين اللذين استخدما كلمة « النقد » بهذا المعنى التاريخي العريض، بل أيضاً كل الهيجليين الثوريين في الاربعينات والخمسينات من القرن الماضي[١٣]

---

١١ ـ انظر ماركس : « نظريات حول فائض القيمة » .

١٢ ـ لاجل قضية اكثر بلاغة للمسألة التي نناقشها في هذا الفصل ، انظر روزا لوكسمبورغ في « نوي زايت » : « ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، بمنطق لا يضاهى ، نتج اخيرا ، في كل مكان ، في شكل نقد ذاتي ، اعني ، نقد النظام البرجوازي . قدم ريكاردو ، في انجلترا، نقطة الانطلاق المباشرة لمدرسة كاملة من الاشتراكيين الانجليز (تومبسون ، جراي ، براي وآخرين) . في فرنسا ، تبع سيسموندي مباشرة ساي ، « المبسط » الاول للاقتصاديين الكلاسيكيين . في المانيا ، نجد لتونا تعاطفات اشتراكية عند رو ، الذي تبعه رودبرتس وثيونن . اتم ماركس تحويل الاقتصاد السياسي الى نقيضه : تحليل اشتراكي للرأسمالية.»

١٣ ـ انظر كتابات روج ، برونو باوير ، فيورباخ وغيرهم من الهجليين اليساريين ، الذين استخدموا عموما مصطلح « النقد » في عناوين كتبهم ، الواحد يدخل تحسينات على الآخر عبر تباينات جديدة ابدا . ونشير من بين كتابات ماركس وانجلز المبكرة الى : ماركس : « نقد » فلسفة الحق عند هيجل ، انجلز : خطوط تمهيدية « لنقد » الاقتصاد القومي (كلاهما يوجد في المجلد الاول والوحيد من الحوليات الالمانية الفرنسية ، التي نشرها روج وماركس ←

غير إن المصطلح طواه النسيان خلال فترة الانحطاط الكئيبة التي دشنها انهيار الحركة الشارتية وانتصار الثورة المضادة في كل اوروبا، هذا الانتصار الذي عقب هزيمة بروليتاريا باريس في حزيران ١٨٤٨ . وبنفس الضربة ، فمع آخر بقايا الاتجاه العملي – الثوري ، للبرجوازية ، طوى النسيان الاتجاه «النقدي» في النظرية البرجوازية أيضاً. ماركس وانجلز كانا الوحيدين ـ بعد انهيار الامل الذي داعبهما هما أيضاً في وقت ما، أمل أن تبلغ الثورة البرجوازية مباشرة أوجها في الثورة البروليتارية – اللذين انقذا هذا « النقد » الثوري ، كما انقذا كثيراً من مكاسب الحركة الثورية البرجوازية ، بنظريتهما المادية للثورة البروليتارية [١٤] .

في باريس ، ١٨٤٤) ، « نحو « نقد » الاقتصاد القومي » ، « العائلة المقدسة : نقد الانتقاد النقدي » (كراسة كتبها ماركس وانجلز ضد برونو باوير واتباعه ، فرانكفورت ، ١٨٤٥)، « الاديولوجيا الالمانية : « نقد » الفلسفة الالمانية الجديدة كما يمثلها فيورباخ ، باوير وشتيرنر ، والاشتراكية الالمانية وسائر انبيائها » (مخطوطة كتبها ماركس وانجلز ١٨٤٥ ـ ١٨٤٦) .

١٤ ـ انظر ماركس ـ نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩ ، و « رأس المال » : نقد الاقتصاد السياسي، ١٨٦٧ .

الفصل الرابع

النقد العلمي والنقد الفلسفي

في سبيل نقد الاقتصاد السياسي ، انطلق ماركس من وجهة نظر ثورية. بالرغم من انه ، حتى بعد أن تراءى له ، خلال نقده لهيجل ، اهمية هذا العلم كوسيلة للقدرة في « تشريح المجتمع المدني » ، كان عليه ان يمر بوقت طويل قبل الانتقال من المفهوم الثوري **بشكل عام** إلى وجهة نظر بروليتارية واشتراكية **بشكل خاص** ، ومن موقع المثالية الفلسفية إلى موقع المادية العلمية .

في مدخله لنقد فلسفة الحق عند هيجل ، حيث ألمع ماركس للمرة الاولى إلى وجهة البروليتاريا الطبيعية نحو الثورة الاجتماعية ، فقد كان ما زال يعتبر إن اقتصاد الانجليز والفرنسيين السياسي هو تقدم في حد ذاته ثوري . وبمناسبة التباين القائم بين الشكل الحديث ، الذي يتركز في ربط علاقة بين « الصناعة ، عالم الثروة عموماً » و « عالم السياسة » ، وبين الشكل الرجعي الذي بدأ تحته هذا « المشكل الرئيسي في العصور الحديثة » ، يثير اهتمام الالمان ، ألم يكتب : « بينما تسمى المشكلة في فرنسا والمانيا « الاقتصاد السياسي » ، أو الثروة التي يتحكم فيها المجتمع ، ففي المانيا ما زالت تسمى « الاقتصاد القومي » ، او سلطة الملكية الخاصة على القومية »[1] . واذا ما طبقنا على ماركس المصطلحات التي كان له ، بعد وقت قصير ، أن يطبقها على وجهة نظر شبيهة ،

---

١ ـ انظر « مدخل الى نقد فلسفة الحق عند هيجل » ، ١٨٤٤ ، ولاجل استباق مبكر لوجهة النظر النقدية اللاحقة ،انظر مقالة انجلز « خطوط اولية في نقد الاقتصاد السياسي » ، ١٨٤٤ .

فانه يمكننا القول إن ماركس ، خلال هذه الفترة القصيرة الاولى ، قد نقد السياسة من وجهة نظر الاقتصاد وحده ، لكنه لم يكن قد وسّع بعد نقده الثوري ليشمل الاساس الاقتصادي عينه ؛ أو انه ، حتى الان ، قد « نقد الاقتصاد السياسي من وجهة نظر الاقتصاد السياسي » وحسب .

بيد إن ماركس ، بعد وقت قصير ، أنّب الاشتراكي برودون (مع اعترافه كلياً حينئذ بأن برودون ثوري بروليتاري) لانه نقد الاقتصاد السياسي في مؤلفه : « **ما هي الملكية ؟** » ، « فقط من وجهة نظر الاقتصاد السياسي » . فبرودون ، اذن ، قد تمّ تجاوزه علمياً « بنقد الاقتصاد السياسي ، بما في ذلك الاقتصاد السياسي كما يظهر في مفهوم برودون » . اما بالنسبة لماركس ، فانه منذ الان قد تبنى وجهة نظر تتجاوز راديكالياً الاقتصاد السياسي . إن **المخطوطات الاقتصادية ـ الفلسفية** التي يعود تاريخها إلى هذه الفترة ، والمقاطع الاقتصادية الواردة في مؤلف فلسفي رئيسي [٢] كتب في نفس الفترة ، قد استبقت تقريباً كل النتائج النقدية والثورية التي تجسدت لاحقاً في **راس المال** . بيد إن هذا الانتقال إلى الاقتصاد اكتسى حينئذ شكلا ما زال من حيث الجوهر فلسفياً . إن ماركس لم يتردد ، عند مواجهته لمفهوم الاقتصاد بمفاهيم الفلسفة الهيجلية في أن يكتب : « إن هيجل يقف من وجهة نظر الاقتصاد السياسي » واستمر نقده للاقتصاد السياسي يظهر كمسيرة متصلة (منعطفة نحو المادية) للمعركة القديمة ، معركة الفلسفة المثالية من أجل « الغاء الاغتراب في حد ذاته » . فقد حسم مثلا الظاهرة الاجتماعية ـ الاقتصادية ، التي حلها فيما بعد بطريقة عقلانية في تعريته النقدية لـ **وثنية السلع** ، عن طريق إشارة إلى المصطلح الهيجلي الاكثر رواجاً آنذاك : « اغتراب ـ الذات الانساني » . ولخّص نقده لبرودون ، في هذه الحقبة ، في هذه الصيغة : « لا ينفي برودون الاغتراب الاقتصادي إلا ضمن حدود الاغتراب الاقتصادي » (العائلة المقدسة) . ما زال هناك بون شاسع بين هذا الشكل الفلسفي للانتقال إلى الاقتصاد السياسي ، وبين وجهة النظر المادية العلمية ، التي سيذهب ماركس انطلاقاً منها ، في المرحلة التالية ، إلى ما هو أبعد فعلياً من حدود الاقتصاد السياسي .

خلال هذه الفترة ، عملياً ، بواسطة مجمل نقد ما بعد الهيجليانية Hegelianism ،

---

٢ ـ انظر ماركس وانجلز « العائلة المقدسة » ، ١٨٤٥ .

استطاع ماركس أن يتغلب نهائياً على بقايا الفلسفة المثالية عنده . تطوره توافق مع تطور انجلز . ومن لقاء الرجلين ولد تعاون سيدوم حتى موت ماركس.وكثمرة أولى لتعاونهما المشترك ، ظهر ذلك النقد الضخم لاصدقائهما القدامى من اليسار الهيجـلي (فيورباخ بورنوباوير ، شتيرنر) وللعقول (الفلسفية) وللاتجاه المسمى بـ « الاشتراكية الالمانية » أو « الاشتراكية الصحيحة » . وهكذا ، انفصلا نهائياً عن ما اسماه ماركس فيما بعـد « وعيهما الفلسفي السابق » (مقدمة ١٨٥٩).من وجهة النظر هذه ، المتغيرة كلياً، نقد ماركس الآن بقسوة الطريقة التي وسع بهـا برودون ، في غضون ذلك ، نقده الفلسفي السابق للاقتصاد السياسي [٣] . لقد بين إن برودون أبعد ما يكون عن معالجة المقولات الاقتصادية كتعبير نظري عن علاقات انتاج اجتماعية تتناسب مع مرحلة محددة مـن تطور الانتاج المادي ، وإنما كـ « أفكار أزلية » ، وبالتالي « يسقط في خطأ الاقتصاديين البرجوازيين » . [٤] اقتصر ماركس على نقد « **المضمون الاقتصادي** » لكتاب برودون، هذا المضمون الذي عارض به برودون الشكل الهجين للاقتصاد البرجوازي ، بيد انه مرتبط بافتراضـات theorems نقدية منتمية بذاتها للشكل المكتمل للاقتصاد المذكور ، أي لقانون القيمة الريكاردي [٥] . لم يعد ماركس يأخذ على برودون ، كما في السابق ، كونه لم يرتفع (فلسفياً) إلى مستوى الاقتصاد السياسي . انه يأخذ عليه الآن اقتسامه « لأوهام الفلسفية التأملية » وبالبقاء خارج المجال الفعلي (العلمي) للاقتصاد .

ابتداءً من هذه اللحظة أخذ ماركس يصوغ باستقلال **نظريته الاقتصادية النقدية** ، المرصودة لكي تكون قاعدة انطلاق النظرية المادية لفعل البروليتاريا الثوري والتي ظهر تعبيرها الايجابي الاول في المحاضرات التي ألقاها ماركس في « حلقة العمال الالمان » في بروكسل ١٨٤٧ ، وموضوعها العمل المأجور ورأس المال ، والتي نشرت فيما بعد ، بشكل منقح ، في صحيفته الثورية خـلال ثورة ١٨٤٨ (راينيشه تسايتونج) ،

---

٣ ـ انظر « بؤس الفلسفة » ، رد على كتاب السيد برودون « فلسفة البؤس » ، ١٨٤٧ ، الفصل الثاني ، « ميتافيزيك الاقتصاد السياسي » . وانظر ايضا رسالة ماركس الـى انينكوف بتاريخ ٢٨ ـ ١٢ ـ ١٨٤٦ ، التي تعالج نفس المسألة .

٤ ـ انظر رسالة ماركس الى رئيس تحرير صحيفة « الاشتراكي الديمقراطي » ، بتاريخ ٢٤ ـ ١ ـ ١٨٦٥ .

٥ ـ انظر ملاحظة ريازانوف حول الترجمة الالمانية لرسالة ماركس الى انينكوف في «نوي زايت»، ٣٠ ، ص ٨٢٢ .

تكشف لنا بنية ومضمون هـــذا النص ، إننا هنـــا أمام بداية ، ما زالت بالتأكيد ملأى بالثغرات ، للعرض الشامل لـ « الشروط الاقتصادية التي هي وراء كل الحروب الطبقية والصراعات القومية في عصرنا الحاضر » . هـــذه القضية ستظهر فيما بعد في **راس المال** ، بعد تطويرها وتوسيعها وإعادة صياغتها مرات كثيرة [٦] . إن الفرق الاكثر بروزاً بين الكتابين هو إن ماركس ، في مؤلفه الاول ، لمّا ينطلق بعد من تحليل « السلع » بوجه عام ، وانما من سلعة خاصة : **العمل المأجور** ، ومن تناحـــر الطبقتين الرئيسيتين في المجتمع الراسمالي الحديث ، هذا التناحر الذي ينبثق مباشرة من ظهور تلك السلعة . واكثر من ذلك ، نجد هنا صياغة — بقـــوة ضاربة لا تضاهى ولم تضاهى حتى في كتابات ماركس اللاحقة — لتعريف راس المال ، لا كعلاقـــة بـــين **الانسان والطبيعة** ، وانما **كعلاقة اجتماعية بين الانسان والانسان مرتكزة على علاقة بين الانسان والطبيعة** — كشكل تاريخي خصوصي مـــن العلاقـــة الاجتماعية التي تنشأ وتضمحل مع نشوء واضمحلال المجتمع الصناعي الحديث أو « المجتمع الراسمالي » [٧] .

إن استكمال هذا العرض العلمي الاول لنقد ماركس الثوري للاقتصاد السياسي ، انما قوطع باندلاع ثورة شباط ، تماماً كما قوطع ، في حقبة لاحقة من التاريخ العالمي ، تقديم لينين لـــ « التصور الماركسي للدولة ومهام البروليتاريا في الثـــورة » بانـــدلاع ثورة اكتـــوبر [٨] .

لم يستطع ماركس الذي شارك في ثورة ٤٨ — ٤٩ ، إلا انطلاقاً من ١٨٥٠ ، أن « يستأنف من بدايتها » مجموع بحوثه الاقتصادية وأن يحدد نهائياً نظريته المادية . هذه النظرية هي نتيجة للاقتصاد السياسي ولنقد الاقتصاد السياسي في وقت معاً . انهـــا

---

٦ — انظر المقالة الافتتاحية لراينيشه تسايتونج ، ٤ — ٤ — ٤٩ ، حيث رســـم ماركس المواضيع التي ينبغـــي مناقشتها في المقالات اللاحقة ، وبالتالي ، في نفس الوقت ، المجال العام لمؤلفه الاقتصادي المخطط . هذه المقالة اضيفت كمدخل عام الى الكراسة اعاد انجلز فيها نشـــر المقالات الماركسيانية تحت عنوان « العمل المأجور ورأس المال » ، ١٨٩١

٧ — انظر مقدمة ١٨٥٩ .

٨ — انظر لينين « تعقيب على «الدولة والثورة» » ، ١٩١٧ ، والملاحظة الختامية التي هي مميزة لكلا المؤلفين (ماركس ولينين) — « ان تطبيق « خبرة الثورة » اطيب [illegible] عنها » .

تُسقط قناع المفاهيم والمبادىء العامة لتظهرها كما هي : تعبيراً « متوثناً » للعــلاقات الاجتماعية القائمة وللقوانين التي اكتسبت شرعية تاريخية وحسب ، صالحة لحقبة معينة من التشكيلة الاجتماعية ــ الاقتصادية . انها تلقي ضوءاً عــلى البروتسيس التاريخي الذي تحولت تحت تأثيره علاقات الانتاج البرجوازية ، التي يقدمها الاقتصاد السياسي كاشكال لتطور القوى المنتجة ، إلى عقبات لهذا التطور ، وتبشّر بتغيير هذه العلاقات بالثورة الاجتماعية للطبقة البروليتارية . إن **راس المال** ، مفهوماً بهذا المعنى ، يبــدو لا كآخر كتاب هام للاقتصاد « البرجوازي » الكلاسيكي وحسب ، بل ايضاً ، بصفته كتاباً تندمج فيه النظرية الاقتصادية البرجوازية المطورة إلى آخر نتائجها بالنقد الثوري البروليتاري لهذه النظرية نفسها ، كأول كتاب هام لعلم البروليتاريا الاجتماعي الثوري .

الفصل الخامس

مظهران للمادية الثورية في نظرية ماركس الاقتصادية

تاريخ النقد الماركسياني للاقتصاد السياسي الذي اعطينا ملامحه يمكننا من أن نكتشف بسهولة ، فضلاً عن الخط المركزي الذي سار عليه النضج التدريجي للمفهوم النقدي الثوري ، الخط الآخر الذي يبدو هو نفسه ، في بعض جوانبه ، يسير في اتجاه معاكس للأول . في الواقع كلما كانت نظريته الاجتماعية تنمو في اتجاه المادية ، كلما شدد ماركس النبرة على النظرية **الاقتصادية** ، بالمعنى الحصري للكلمة . ويبدو كما لو إن ماركس ، خلال دراسته الاعمق للمواد الضخمة التي راكمتها المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية – والتي استهان بها تلاميذ هذه المدرسة – هذه المواد التي وجدها مكدسة في أقبية المتحف البريطاني ، قد كان يعي دائماً وبشكل متزايد اهمية النظرية الاقتصادية تحت شكلها الذي قد غداتقليدياً ، هذا الشكل الذي اسهم كبار الكلاسيكيين البرجوازيين ، خاصة الفيزيوقراطيون ، آدم سميث وريكاردو ، في اعطائه لها ، بالنسبة للطبقة الجديدة الثورية ، بالنسبة للنظرية المادية بصرامة وبالنسبة للقلب العملي للمجتمع البرجوازي . بعد هزيمة عمال باريس في ١٨٤٨ ، أعقب الفترة السابقة للنمو الثوري المتصاعد حقبة مشؤومة من القمع والركود ، فرضت بطريقة محض خارجية على الباحث المادي فترة طويلة من التفرغ للقيام بدراساته الاقتصادية [١] . بيد ان القمع العنيف لجميع محاولات الفعل الثوري العملي وخنق الحماس

١ – تلميح لتلك الحقبة من الهدوء ، في ملاحظة هامشية برأس المال ، تلك الحقبة حيث عناصر الالهاء الوحيدة كانت الاصداء التي اثارها تمرد التايينج والتكالب على استحضار الارواح وعلى الموائد الدائرة التي تنقل حديث الارواح ، الذي استولى على الجمهور . جاء في هذه الملاحظة : « يذكر المرء كيف ان الصين والموائد قد بدأت ترقص عندما كان باقي العالم يبدو هامدا – لتشجيع الآخرين » .

الثوري الذي اعقب ذلك ، لم يكونا من الممكن ألا يتركا آثارهما أيضاً على نظرية ماركس الاقتصادية ، التي اكتسبت الآن لوناً موضوعياً مغالياً coleration objectiviste .
وبدا إن مرحلة نمو جديدة قد انفتحت أبوابها أمام الراسمالية إثر اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا واستراليا – اكتشافات جذبت إليها الأعضاء الاكثر نشاطاً من بين الطبقة العاملة وبالتالي أصابت بالشلل ، فيما بعد ، حتى أضعف المحاولات لاستعادة الحيوية ضمن الحركة الاوروبية الثورية . وقد انعكست تلك التغيرات التاريخية بمجملها على التطور اللاحق لنظرية ماركس الثورية . فأصبحت الثورة الاجتماعية البروليتارية تقدّم منذ الآن ، بصورة رئيسية ، كتطور ضروري للمجتمع ، كنتيجة محتومة لقانون يقضي « بان الانتاج الرأسمالي يولد هو نفسه نفيه الخاص ، كالقضاء المحتوم الذي ينظم تحولات الطبيعة »[٢] ، ولهذا السبب لم يسلم ماركس نفسه إلى ما يسمى الميل القدري الذي « اكتشفه » مراراً ، في جمل ماركس ، النقاد البرجوازيون اللاحقون وحلفاؤهم الاصلاحيون ضمن الحركة العمالية . إن فحصاً أدق يكشف لنا إن ماركس ، حتى في تلك الفترة المظلمة بالنسبة لحركة البروليتاريا[٣] ولحياته الشخصية نفسها ، ظل بعيداً كل البعد عن أية قدرية . لقد كان الأمر يتعلق بالاحرى **بنموذج للفعل الثوري المتحول بوضوح** ، الذي كانت هذه المرحلة من التطور الجديد للنظرية الماركسية ترسم ملامحه الكبرى للحركة العمالية الاشتراكية . أما مسألة ما إذا كان مثل هذا التحول قد أدى إلى تقوية أو أضعاف الممارسة الثورية ، فينبغي أن نبحث عن جواب لها في الملابسات الراهنة (وهذا يعني الفترة التاريخية الراهنة برمتها) . ونكتفي بالقول هنا بان هذا الشكل الجديد للنظرية الثورية المادية – والاهمية المتزايدة التي بدأ العلم الاقتصادي يكتسبها في صلب النظرية الماركسيانية للثورة –[٤] ، قد نتج من وضع تاريخي خاص وتطلب سلوكاً معيناً ينسجم مع ذلك الوضع الخاص. في نظرة ماركس الجديدة الصاحية تبدو النظرية الاقتصادية ، وكأنها تشير إلى طريق جديد أمام العمال ، الذين كانوا قد اجتازوا فترة حماسهم « الطوبوي » الأول ونشاطهم الذي يتميز بالعفوية والهجوم . هذا

---

٢ – انظر فصل « الميل التاريخي للتراكم الرأسمالي » في « رأس المال » .

٣ – انظر الوصف المؤثر لهذه الشروط في « الخطاب الافتتاحي لجمعية العمال الاممية » ، ١٨٦٤ .

٤ – انظر الملاحظة الهامة التي وضعها انجلز عند مراجعته لكتاب ماركس « نقد الاقتصاد السياسي » ، في صحيفة المهاجرين الصادرة في لندن «Das Volk» العدد ١٤ ، بتاريخ ٦ – ٨ – ١٨٥٩ : « ان مجمل الوجود النظري للحزب البروليتاري الالماني ، انبثق من دراسة الاقتصاد السياسي ... » .

الطريق الجديد هو بالتأكيد طويل ومليء بالتعرجات ، لكن من شأنه أن يسمح بالاعداد والتنظيم المقبلين للمعارك الطبقية الحاسمة بحظوظ للنصر أكثر ارتفاعاً – وليس بقناعة كاملة في النصر ، بطبيعة الحال – من الهجومات الضارية للمرحلة السابقة .

ليست هذه المرة الاولى التي نرى فيها ، في تطور مجمل الحركة الثورية ، أولاً الطبقة البرجوازية ضدالاقطاعية ،ثم الطبقة البروليتارية ضد البرجوازية ،مثل هذا الطور الصاحي « الثاني » يعقب طوراً أولياً ساده الشغف والاوهام . وأكثر من ذلك ، فان الشكل الجديد للنظرية الماركسيانية الذي ولد في هذه الحقبة تقريباً اشتمل ، فضلاً عن الوضع الذي نشأ عن هزيمة ١٨٤٨ ، كل التجربة المكتسبة عبر الثورات الاوروبية الحديثة . على صورة الثورة الفرنسية التي عرفت بعد الطور الاول المتحمس في ١٧٨٩ طوراً ثانياً «صاحياً» ★ ، نظام الجمعية التأسيسية convention (الذي مجده دوماً ماركس ، انجلز ولينين كنموذج للفطنة والحيوية السياسية) ، فمن الممكن ، في منظور أكثر إتساعاً ، تصور تعاقب مماثل فيما يخص الحركة البروليتارية ، هذه الحركة التي أخذت المكان من الحركة البرجوازية منتقلة إلى الطور « الثاني » ، الاكثر واقعية ، لثورة « دائمة » . لقد عرض ماركس نفسه هذه الافكار ، تحت الانطباع الذي ما زال حاراً جداً لهزيمة العمال الكارثية ، مقدماً هذه الهزيمة كمرحلة انتقال ضرورية ، من أجل فعل ثوري أكثر راديكالية ، وبهذا المعنى ، فإنه قد عارض « الثورة البرجوازية في القرن ١٨ ع » بـ « الثورة البروليتارية في القرن ١٩ ع » ، الثورة البرجوازية التي استيقظت يومئذ من نشوتها المثالية القصيرة بوعكة لازمتها طويلاً ، لا كحركة تحركها النشوة والاوهام ، بل كحركة صاحية ومادية تمكنت من تحقيق مضمونها الخاص . ومن البداية ، وجدت النظرية الماركسية للحركة العمالية الحديثة نفسها على هذا النحو مشبعة ، لا بالتجربة العملية لهزيمتها الخاصة (« ليس كالهزيمة معلماً للجيوش ») وحسب ،بل أيضاً بالمذهب الذي لم يكن الماركسيون بعيدين عن معاملته كتجربة كانت بمثابة تجربتهم الخاصة ،تجربة الطور الثاني ، الطور اليعقوبي للثورة البرجوازية . لكن فضلاً عن أنه (المذهب) قد حمل وسم هذا « الصحو » الاكثر عمومية الذي تكفل منظرو الثورة المضادة الفرنسيون باعلانه ، بمجرد ما انتهت الثورة في بلادهم ، ولم يلبث الرومانيتكيون الالمان أن اقتدوا بهم في ذلك .

★ الصاحي (sobriety) : متخلص من الاوهام .

إن هذه الفكرة قد اثرت في ماركس بقوة عبر قراءته لهيجل . ولجميع هـذه الاسباب تكتسي النظرية المادية و « الاقتصادية » للثورة التي تصورهـا ماركس ، بالقياس إلى النظريات الثورية الاخرى ، طابع نظريـة **للطور الثاني من الثورة البروليتارية**[5] .

ولنفس هذه الأسباب،وجدت الماركسية مثل هذا الاستقبال في جميع البلدان التي توجد في شروط تاريخية مناسبة ، وحيث أصبحت النظرية الثورية السائدة في الحركة العمالية . حتى في **روسيا** ، حيث كان للماركسية الثورية أن تصبح لأول مرة عاملاً صانعاً للتاريخ العالمي ، كان هناك ظروف تاريخية شبيهة رافقت استقبالهـا . إن المبدأ الاشتراكي الديموقراطي ، أي « الماركسي » ، قد كانت بداية ترويجه في روسيا منذ ١٨٨٢ ، عندما اصدر بليخانوف كراسه «الاشتراكية والنضال السياسي»، حسب شهادة أفضـل خبير موثوق به في هذه المسألة ، ريازانوف . إن كراس بليخانوف هذا، حسب عبارة ريازانوف، « قـد فتح للحركة الثورية **المهزومة** (حركة الشعبويين) سبيلا جديداً تستطيع من خلاله أن تضمن لقضيتها **نصراً بطيئاً ولكن مؤكداً** » ، لقد ألقى هذا الكراس الأضواء على الواقع الروسي نفسه ، على البروتيس الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي « سيقوض بصورة بطيئة ، لكن لا مناص منها ، النظام القديم » ، والذي ستسدد عبره الطبقة العامـلة الروسية ، « في خضم تطور تاريخي يتقدم بصلابة تعادل صلابة تطور الراسمالية نفسها » ستسدد « ضربة قاتلة للحكم الروسي المطلق » ، وعندئذ « ستنضم ، كعضو كامل العضوية إلى صفوف الجيش البروليتاري الاممي »[6] .

وبطريقة شبيهة ، ماركس وخاصة انجلز ، خلال العشر سنوات الاخيرة من حياته ، عبرا في عدة مناسبات ، عن الفكرة القائلة بأن هناك علاقة ما من جهة بين درجة «نضج» الحركة العمالية لمختلف البلدان الراسمالية ، وقابليتها الكبيرة إلى هذا الحـد أو ذاك لتبني النظرية الاقتصادية والمادية الماركسيانية ، ومن جهة اخرى بـين الخبرة التي اكتسبها كل فرع وطني من فروع العمال المعنيين خلال طور سابق من الاوهام « الطوبوية » والفعـل الثوري المباشر .

---

٥ ـ انظر الفقرات الاولى من كتاب ماركس « الثامن عشر من برومير · لويس بونابرت » ، الذي نشر في مجلة « الثورة » ، نيويورك ، ١٨٥٢ ·

٦ ـ انظر القضية التي وضعها ريازانوف في **مقدمته** للطبعة الالمانية من كتاب بليخانوف «القضايا الاساسية في الماركسية » ، ١٩٢٩ ·

هذا الافتراض القائل بطورين محددين ، أحدهما « طوبوي » والآخر « علمي » ، على كل حركة عمالية حديثة أن تمر بهما في تطورها التاريخي ، انما حدده فريدريك انجلز في كراسته الشهيرة « تطور الاشتراكية من « طوبوية » إلى « علم »[٧] ، أي تطور الحركة العمالية من مرحلتها قبل الماركسية إلى مرحلتها الماركسية . ومنذ صدوره لاول مرة في فرنسا ، في ١٨٨٠ ، انتشر هذا الكراس تحت هذا العنوان وتحت عناوين اخرى مختلفة بطبعات كبيرة في العالم كله . وأصبح هاماً ، بالنسبة لمختلف **الحركات الديموقراطية** الثورية التي سبقت الحرب العالمية ، بقدر ما كانت أهمية **البيان الشيوعي** في ١٨٤٨ ، **نداء ومقررات جمعية العمال الاممية** في ١٨٦٤ ، وكراس لينين « **الدولة والثورة** » في ١٩١٧ ، بالنسبة لأطوار تاريخية اخرى من الحركة العمالية المعاصرة .

ومهما كانت الأسباب ، فمن الأكيد إن ماركس ، خلال تطوره اللاحق ، صب اهتمامه أكثر فأكثر على نتائج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي العلمية ، وهذا لا فقط بطريقة نقدية ، بل أيضاً ايجابية . في الواقع ، ليس فقط في الكتابين الثاني والثالث من « **راس المال** » (اللذين أصدرهما انجلز بعد وفاة ماركس) وفي نظرية فائض القيمة ، هذا الكتاب الآخر الذي صدر بعد موت ماركس ، وأنتشل هو الآخر من مخطوطاته والذي شكل على نحوما الكتاب الرابع من **راس المال**، بل أيضاً في الكتاب الاول الذي أصدره ماركس نفسه ، يصف ماركس التطور الفعلي لنمط الانتاج الرأسمالي بمساعدة المقولات الاقتصادية حتى تلك التي تضمنتها ضمنياً أعمال الكلاسيكيين البرجوازيين . وحول أكثر من نقطة يبدو إن « النقد » الماركسياني لم يعد يتجه ضد مفاهيم الكلاسيكيين العلمية ، وإنما فقط ضد تلك المفاهيم السطحية والتبريرية والتقريظية للاقتصاد « المبتذل » لما بعد الكلاسيكيين ، هذه المفاهيم الفجة التي بقدر ما سجلت تقهقراً ، كانت تستخدم لتمويه الوقائع . إلا إن هذا ليس ، بحال من الاحوال ، الدلالة الحقيقية لنظرية ماركس الاقتصادية والاجتماعية . فمن السهل ان نلقي ضوءاً على بعض القضايا الملتبسة [٨] عن طريق الرجوع إلى بعض مقاطع الفصل الاول من « رأس المال » ، الذي بسط فيه ماركس ، بدقة ما بعدها دقة ، الفرق بين نظريته الاقتصادية النقدية والمذاهب التي عرضها حتى أعظم مفكري حقبة الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكية واكثرهم تقدماً [٩] .

---

٧ ـ المقصود كتاب انجلز « الاشتراكية الطوبوية والاشتراكية العلمية » .

٨ ـ انظر رأس المال ، المجلد الثالث ص ٣٦٦ ، و«نظريات حول فائض القيمة»، المجلد الثالث ، ص ٧١ ـ ٧٢ .

٩ ـ انظر رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٤٦ وما بعدها ، حواشي ٣١ ـ ٣٣ .

الفصل السادس

نظرية راس المال الاقتصادية

في تقـــديمنا لنظرية **راس المال** الاقتصادية ، سنقصر انفسنا على نتيجة واحدة او اثنتين من نتائج النظرية الماركسية ، هما على درجة بالغة من التجريد في الظاهر وصعبتان على الفهم حسب رأي رائج حتى يومنا هذا . وتتضمنان ، في رأينا ، النـــواة الثورية للنظرية الماركسية ومن ثم اهميتها الاساسية . وهذا هو ما يفسر ، في الواقع ، لِمَ اكتسبت (واحتفظت)مبادىء ماركس ، لمدة قرن تقريباً ، بدعم ملايين العمال الثوريين النشيط في جميع انحاء العالم ، ولِمَ تنتزع حتى اليوم ، من أعداء الحـــركة الطبقية البروليتارية اللدودين ، تقديراً غير إرادي ، منذ أن إتخذوا لانفسهم علناً كهدف لجهـودهم الرجعية والمضادة للثورة : « **الحرب ضد الماركسية** » .

أظهر ماركس نفسه ، في رسالة كتبها إلى انجلز فور صـــدور **راس المال** ، إن « العناصر الثلاثة الجديدة اساساً » لنظريته هي الآتية :

(١) بالنقيض من جميـــع الابحاث الاقتصادية الس[illegible] . الـتـي عالجت ، منذ البداية ، الاجزاء الخاصة لفائض القي[illegible]ـي اشكالهـــا الثابتة من الريع العقاري ، الربح ، والفائدة ، كأشياء معطاة ـ حللت اولا الشكل العام لفائض القيمة ، الـذي لا تزال جميـع تلك العناصر متضمنه فيه ضمن وحدة غ[illegible]ـجزأة تشبه المكونات غيـــر المتبلورة لمحلول كيميائي ٠ ★

★ وفي النص الفرنسي ، وردت هذه الجملة كالتالي : « ٠٠٠ الشكل العام لفائض القيمة حيث كـل ذلـك مـا زال موجودا في حـــالة غيـر [illegible]تميزة ، في حـــالة انحلال Dissolution ان صح القول ٠ »

(٢) ان جميع الاقتصاديين ، دون استثناء ، قد اغفلوا الحقيقة البسيطة القائلة بانه اذا كانت سلعة ما هي في وقت واحد مجموع « القيمة الاستعمالية » و «القيمة التبادلية» ، فان العمل الضروري لانتاج تلك السلعة يجب ان يمتلك نفس الطابع المزدوج ، وبالمقابل فان مجرد التحليل الذي يستهدف بكل بساطة « العمل لا اكثر ولا اقل» كما مارسه سميث ، ريكاردو ، الخ · ، يجب بالضرورة ان يصطدم بمشاكل مستعصية على الحل · وهذا هو ، في الحقيقة ، السر الكامل للمفهوم النقدي ·

(٣) للمرة الاولى ، تظهر الاجور على انها شكل غريب Phénoménale لا عقلاني لعلاقة اخرى تختبىء خلف هذا الشكل ، وهذا تحت شكلي الاجرة : الاجرة حسب الساعة والاجرة حسب القطعة · » (١) ·

لا نستطيع تهويل اهمية هذه الاكتشافات فيما يتعلق بما اسميناه آنفاً النواة الثورية للنظرية الماركسية : التحويل النقدي للاقتصاد إلى مصاف علم تاريخي واجتماعي مباشر ، يعالج تطور الانتاج المادي وتطور الصراع الطبقي . ينبغي عند الحديث عن هذه « العناصر الثلاثة الجديدة » ، الاشارة إلى إن الامر لا يتعلق ابداً بهذا الصدد بتفجير شكل العلم الاقتصادي ، بل فقط ، دافعاً التطور النظري إلى نقطة أعلى ، بالقاء ضوء على التناقض بين شكل مقولات ومبادىء اقتصادية ، وبين مضمون وقائع ُقدمَّت حتى ذلك الحين تحت هذا الشكل . هذا هو في التحليل النهائي « سر » التصور النقدي الذي لا ينفصم للنظرية الاقتصادية الماركسيانية . حتى عندما يبدو ماركس انه ببساطة وسَّع عمل الاقتصاديين الكلاسيكيين الكبار — مجتهداً في غربلته ، في تعميمه ، في تعميقه وفي استخلاص النتائج الضرورية منه — ، فان تحليلاته تخضع دائماً لغاية نقدية محددة . هذه التحليلات أستخدمت في الواقع لدفع المفاهيم والافتراضات التقليدية إلى النقطة التي يغدو معها الواقع العملي الذي اكتشفوه ، اي الواقع الاجتماعي التاريخي ، جلياً ويمكن استيعابه تحت زاوية النقد . هذه المهمة ُتنجز بطرق عدة ، إما أن الرصد يغيِّر هدفه والمنتوج المنجز ينتقل إلى العمل الذي أستخدم في انتاجه ، أو ينتقل من دائرة تبادل السلع إلى دائرة **الانتاج والعلاقات الاجتماعية** التي تتحكم فيه ، وإما أن — وذلك بواسطة ما يبدو للوهلة الاولى مجرد تغيير في المصطلحات — الفكره الجاهزة في الاقتصاد القائلة بان الأجرة

---

١ ـ انظر رسالة ماركس الى انجلز بتاريخ ٨ ـ ١ ـ ١٩٦٨ ·

ليست شيئاً آخر غير « سعر العمل » ، تصبح موضوعاً لتحديد اكثر دقة ، ومنذ ذلك الحين تغدو الأجرة « سعر قوة العمل » ، التي باعها العامل إلى المقاول الراسمالي .

وهكذا فان التعريف الماركسي للقيمة بلغة العمل يختلف عن التعريف الكلاسيكي ، لا من حيث شكله المفاهيمي وحسب ، بل ايضاً من حيث ارتباطه الوثيق مع الشروط الاجتماعية الاساسية . وبالمثل ، فان التقدم الذي حققه المذهب الماركسي حول « فائض القيمة » ، يعتبر جديداً لا لشيء سوى لانه ، كما أقر ماركس نفسه ، يتميز بتركيبته الاكثر شمولية ، التي استطاع بها ماركس ان يختزل ، إلى قاسم مشترك ، مختلف ظواهر الربح ، الفائدة ، والريع العقاري ، كما وضعها الاقتصاديون الكلاسيكيون . كما إن التعريف الماركسي الجديد للاجور ، لا كـ « سعر العمل » وانما كـ « سعر قوة العمل » لا يعادل اكتشافاً علمياً رئيسياً ، طالما إن أفضل الكتاب الكلاسيكيين قد استخدموا — وفي الحقيقة إن ماركس نفسه في فترته المبكرة قد استخدم — التعبير السابق بنفس المعنى تماماً ، الذي وجد تعبيره لاحقاً ، وعلى نحو اكثر اكتمالاً ، في الوصف الاكثر إعداداً [٢] .

في الواقع ، إن مجمل التحسينات التي ادخلتها الماركسية على النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، بالاضافة إلى هذين التعبيرين التقنيين الواضحين ، تكتسب اهمية لا بسبب تقدمها الصوري الصرف على المفاهيم الكلاسيكية ، وانما لانها نقلت على نحو محدد الفكر الاقتصادي من مجال تبادل السلع وما يولده من مفاهيم حقوقية واخلاقية لـ « الصواب » و « الخطأ » ، إلى مجال الانتاج المادي مأخوذاً بكامل دلالته الاجتماعية . مثلا ، إن المفهوم الاقتصادي لـ **فائض القيمة** الذي يوجد في شكل البضائع والنقود ويتنافس من أجله مدّعوه المتزاحمون ، قد تحول الان إلى مفهوم **فائض العمل** الذي يقوم به العمال الحقيقيون في المصنع تحت السيطرة الاجتماعية التي يمارسها عليهم المالك الراسمالي للمصنع . واكثر من ذلك ، إن « عقد العمل الحر » الذي يعمل على اساسه العامل المأجور الحديث ، قد انكشف الان ، بتبديل ظاهري للمصطلح ، كبيع حقيقي لقوة عمل العامل المأجور

---

٢ ـ انظر ماركس « العمل المأجور ورأس المال » ، ١٨٤٨ ، المعادل التام للمصطلحات التي يستخدمها ماركس في فترته المبكرة واللاحقة انما تبرهنه بوضوح حقيقة ان انجلز في طبعاته اللاحقة كان قادرا على ان يعوض مصطلح « سعر قوة العمل » في جميع الحالات ، حيث استخدم ماركس اصلا مصطلح « سعر العمل » دون اي تغيير في المحاكمة الفعلية .

إلى الراسمالي ، مقابل الاجور ، وبالتالي ، كقمع واستغلال اجتماعيين للطبقة الكادحة المستمرة في البقاء ضمن مجتمع تحكمه زعماً « الحرية » والديموقراطية .

بدأ ماركس التطوير النظري للمقولات الاقتصادية من تلك النقطة حيث انتهى الاقتصاديون السياسيون الكلاسيكيون ، اي انطلاقاً من الاكتشافات العلمية الكبرى : بتحليل « القيمة » المرتكزة على التمييز بين « القيمة الاستعمالية » و « القيمة التبادلية » ، وباختزال « القيمة » إلى « عمل » . إن هذين الاكتشافين العلميين لآخر مرحلة من مراحل الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي ، كما عرضا آنذاك ، كان احدهما محكوماً عليه بان يبقى عقيما كل العقم ، بينما لم يؤدِ الآخر إلا إلى دفع العلم الاقتصادي إلى مزيد من تدقيق Refine نظامه المفاهيمي في اتجاه متحيز وشكلي ، هذين الاكتشافين انما ماركس هو الذي استغلهما بعمق ليصل على هـذا النحو إلى « النقطة التي يدور حولها الاقتصاد السياسي » (راس المال) وليصوغ مفهومه الجديد الذي اصبح له منذ ذلك الحين أن يؤدي دوره كمحور لفهم جديد يتناول مجمل النظام المفاهيمي للاقتصاد السياسي.

لننتقل الان إلى « العنصرين الآخرين الجديدين كل الجدة » ، اللذين اشرنا اليهما آنفاً : التوحيـد الكامل **لمذهب فائض القيمة** ، الذي استبق الكلاسيكيون وخصومهم الاشتراكيون الأول منذ زمن بعيد إلى إدراك مضمونه وإلى اختزال « عقـد العمل المتفاوض عليه بحرية » إلى شراء وبيع « سلعة قوة العمل » . هذان المفهومان مدينان بالدرجة الاولى بقوة تأثيرهما على الواقـع إلى الانتقال الحاسم من حقـل تبادل السلع — والمفاهيم القانونية والاخلاقية لـ « العدالة » ولـ « الظلم » التي تجد فيها مصدرها — إلى حقل الانتاج المادي ، المُدْرَك بكـل اهميته الاجتماعية ، اي إلى تحويل المفهوم الاقتصادي لفائض القيمة ، الموجود في شكل نقود وسلع والذي تتنافس من أجله فـرق اجتماعية خصيمة على امتلاكه ، إلى مفهـوم لفائض العمل Surplus Labour الذي يقدمه العمال الحقيقيون في المعمل الراسمالي ، في إطار علاقات السيطرة والقمع التي تحكم المعمل الراسمالي .

إن التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ، بالشكل المجرد الذي ابرزه به الاقتصاديون البرجوازيون (وقد كان ارسطو في الواقع قد طبقه سابقاً على الانتاج السلعي في المجتمع القديم) لم يستطع حقاً أن يكون نقطة انطلاق لتحليل مـادي للانتاج السلعي

البرجوازي باعتباره شكلا اجتماعياً خاصاً للانتاج . وقد كان ايضاً ناقصاً من وجهة نظر نظرية . فمفهوم القيمة الاستعمالية لم يطرحه جميع الاقتصاديين إلا من حيث الشكل كشرط مسبّق ، كمقدمة للقيمة التبادلية ، وبالتالي أصبحت القيمة الاستعمالية مُبعدة ، والمقولة الاقتصادية الوحيدة التي ظلت قائمة منذ ذلك الحين هي القيمة التبادلية [٣] .

كما رأينا في فصل سابق ، يتعلق الأمر عند ماركس ـ في الاقتصاد ـ لا بالقيمة الاستعمالية عموماً ، بل **بالقيمة الاستعمالية للسلعة** . بيد إن هذه القيمة الاستعمالية المتأصلة في السلع المنتجة في المجتمع الراسمالي الحديث ، لا تشكل هكذا ، بكل بساطة ، مقدمة Premise « اكسترا ـ اقتصادية » لـ « قيمتها » (السلع) . انها أحد عناصر القيمة ، وهي بحد ذاتها مقولة اقتصادية (وبالنتيجة ، مقولة تاريخية واجتماعية ايضاً ، على غرار السلعة والقيمة التبادلية) . واقع إن شيئاً يقدم منفعة ما لشخص ما ، لمنتجه مثلا ، ما زال لا يعطينا بعد التعريف الاقتصادي للقيمة الاستعمالية . ولا ينطبق التعريف الاقتصادي للقيمة الاستعمالية كميزة للسلعة على الشيء ، حتى يقدم هذا الشيء منفعة اجتماعية ما (اي منفعة « بالنسبة للآخرين ») [٤].

وكما إن القيمة الاستعمالية للسلعة تتحدد اقتصادياً كـ « **قيمة استعمالية اجتماعية** » (قيمة استعمالية « للآخرين ») ، كذلك فإن العمل الخصوصي النافع ، الذي ينتج هذه السلعة التبادلية ، يتحدد بنفس الضربة كـ « **عمل اجتماعي** » (عمل « للآخرين ») . ومنذ ذلك الحين ، فإن « **العمل المنتج للسلع** » ، كما يراه ماركس ، يظهر كعمل اجتماعي ذي طابع مزدوج [٥] . فمن جهة ، يمتلك ، على غرار العمل في مراحل اخرى من التطور

---

٣ ـ انظر الفقرات الثلاثة الاولى من كتاب ريكاردو « مبادىء » ، الفقرة الاولى تقدم الفرق بين: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية على سبيل استشهاد بسميث ، الثانية تؤكد القيمة الاستعمالية كافتراض جوهري على الاطلاق للقيمة التبادلية ، على حين ان الفقرة الثالثة تطرحه جانبا من كل فحص لاحق ٠

٤ ـ انظر « رأس المال » ، المجلد الاول ص ٧ ٠ ولمزيد من العرض الاكثر تفصيلا لنظرة ماركس حول هذه المسألة، انظر سجاله ضد رودبرتس وادولف واجنر في وثائق عام ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ ، تحت عنوان « الاقتصاد بوجه عام » في اوراق ماركس (المنشورة كملحق لطبعة « رأس المال » الصادرة عن معهد ماركس ـ انجلز ـ لينين ، ١٩٣٢ ، ص ٨٤١ وما بعدها ،خاصةص ٨٤٦ ـ ٨٥٣) ٠ كانت هذه آخر كلمة لماركس حول الاقتصاد ٠

٥ ـ انظر « رأس المال » المجلد الاول ، الفصل الثاني « الطابع المزدوج للعمل المنتج للسلع » ٠

التاريخي للانتاج ، **طابعاً اجتماعياً عاماً** من حيث انه « عمل خصوصي نافع » ، مرصود لانتاج نوع محدد من القيمة الاستعمالية الاجتماعية . ومن جهة اخرى ، يمتلك **طابعاً تاريخياً خصوصياً** من حيث انه « عمل اجتماعي عام » ، مرصود لانتاج كمية محددة من القيمة التبادلية . إن القدرة المتأصلة في العمل الاجتماعي ، قدرة أن ينتج اشياء محددة نافعة للناس (وهذا شرط عام لـ « التبادل العضوي » بين الطبيعة والانسان) ، تتجلى في انتاج قيمة وفائض قيمة مخصصتين للراسمالي . (وهذه ميزة خاصة تنبع من الشكل الخاص للتنظيم الاجتماعي للعمل ، في اطار نمط الانتاج الراسمالي ، في الحقبة التاريخية الراهنة) . إن اندماج هذين الطابعين الاجتماعيين للسلع التي انتجها العمل ، يظهر في « شكل قيمة » منتوج العمل ، او في « **شكل السلعة** » .

عند هذا التعديل النقدي وحده ، تغدو **نظرية قيمة العمل** نقطة انطلاق ملائمة لنظرية اقتصادية ، لا تعتبر العمل صورياً وفي أحد مظاهره فحسب ، وانما تجعل من العمل ، في كامل تحققه المادي ، الموضوع الاساسي لبحثها . عندما كان الاقتصاديون البرجوازيون يتكلمون عن العمل كمصدر للثروة وعندما كانوا يعودون بـ « القيمة » إلى العمل ، فانهم كانوا ، على نحو مماثل ، يرون في « العمل » اشكالاً مختلفة من العمل الفعلي ، لكن ذلك كان فقط حيث البروتسيس ، الذي تحت مفعوله كانت المقولات التجريدية للاقتصاد السياسي مفصولة عن مضمونها المادي ، لم يكن قد إكتمل بعد،ولذا فان مقولاته ظلت مائعة وغير محددة . وهكذا نجح المركانتاليون ، الفيزيوقراطيون ، الخ. ، في إعلان إن مصدر الثروة الحقيقي يكمن في العمل المبذول في الصناعات التصديرية ، التجارة والنقل البحري ، وفي الزراعة ، الخ . حتى اننا لنجد ، عند آدم سميث الذي انجز تقدماً حاسما : الانتقال من فروع العمل المختلفة إلى الشكل العام للعمل المنتج للسلع ، إن هذا المظهر المشخص مستمر ، جنباً إلى جنب مع التعريف الجديد والاكثر صورية الذي يظهر ايضاً في نظامه والذي كان له فيما بعد أن يصبح التعريف الحصري للقيمة في مؤلف ريكاردو ، والذي بمقتضاه يتحدد العمل ككيان مجرد ومحض كمي . بل إن آدم سميث اعلن ، في نفس الوقت وبلامعقولية ، إن هذا الشكل المجرد للعمل ، الذي حدده بصواب كقيمة تبادلية منتجة للعمل ، هو المصدر الوحيد ، لا للقيمة (القيمة التبادلية) وحسب ، بل ايضاً لثروة المجتمع المادية ، أو للقيمة الاستعمالية .

هذا المذهب ، الذي لا تزال مواقعه صلبة في الاشتراكية « المبتذلة » ، والذي ينسبه

جوراً النقاد البرجوازيون إلى الاشتراكية العلمية ، انما هـــو ، حسب ماركس ، زائف اقتصادياً . بقدر ما يُعتبر « العمل » ، في طابعه الخصوصي ، كعمل نافع ، وبالمثــل ، بقدر ما تُعتبر « الثروة » ، في شكلها المادي ، موضوعاً نافعاً ، فالعمل ليس المصـــدر الوحيد للثروة . (ولو كان الامر كذلك ، لـكان من الصعب أن نعلل واقع إن الاشخاص الفقراء ، في المجتمع الراسمالي الحــالي ، هم بالضبط اولئك الذين يمتلكون ، تحت تصرفهم حصراً ، ذلك المصدر الفريد للثروة برمتها ، بل وسيكون أكثر صعوبة أن نعلل واقــع انهم يظلون عاطلين عن العمل وفقراء ، بدلاً من أن يغتنوا بعملهم) . لكن هـــذه اللامعقولية النظرية لنظرية آدم سميث الاقتصادية ، تبرهن بالضبط على إن الواقـــع المشخص للعمل الانساني ما زال لم يختفِ بعد تماماً من فكر سميث . فعندما كان يثني على الفضائل الخلاقة لـ « العمل » ، لم يكن يفكر بالعمل القسري الذي يقوم بــه العامل المأجور الحديث ، هذا العمل الذي يظهر في قيمة السلع وينتج ربحاً راسمالياً ، بقدر مــا كان يفكر بضرورة العمل الانساني الطبيعية العامة ، التي تنتج اشياء نافعة وجميلة . وبالمثل فان تمجيده الساذج لـ « تقسيم العمل » في المانيفاتورات الكبيرة — وهو يعني بهذا المصطلح مجمل الانتاج الراسمالي الحديث — قلما ينطبق على الشكل الغير مكتمل إلى أبعـد الحدود لتقسيم العمل في صلب المجتمع الراسمالي الراهن (الذي ينشأ مــن خلال الانتاج السلعي والتبادل السلعي) ، بقدر ما ينطبق على الشكل العام للعمل الانساني [٦] . إن ما هو هام في تناقضات آدم سميث ، كما لاحظ ذلك ماركس فيما بعد ، هي انها تنطــوي على مشاكل لا يحلها سميث بالتأكيد ، ولكنه يزيح النقاب عنها بمناقضة نفسه بنفسه (نظريات فائض القيمة) .

بالانتقال من سميث إلى ريكاردو ، أصبح الاقتصاد السياسي اكثر تماسكاً — وأصبح أكثر تحيُّزاً . حتى اليوم ، لا ينكر الاقتصاديون البرجوازيون وجود طابــع مزدوج — القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية — متأصل في عنصر الثراء البرجوازي : « السلعة » . لكن في نظرهم ، القيمة التبادلية هي وحدها التي تشكل « القيمة » الاقتصادية حقــاً . وبينما ينغمسون في تعريفهم « الاقتصادي » للقيمة بواسطة العمل ، يظهرون وكأنهم قــد أصيبوا بالعمى حيال صفة العمل الاخرى التي ، على الأقــل بدون وعي ، أدخلها

٦ ـ انظر « بؤس الفلسفة » (الجزء الثاني) والمجلد الاول من « رأس المال » ، خاصة الحواشي والفقرات الواردة في مؤلفات سميث وفيرجسون .

الاقتصاديون القدامى في حسابهم ، اي حيال العمل باعتباره نشاطاً خصوصياً نافعاً ، يخلق منتوجاً ذا منفعة لا جدال فيها . رغم انهم كانوا لا يفصلون ايضاً لاول وهلة وبوعي هذين المفهومين للعمل المنتج للسلعة ، المتداخلين على نحو لا مفر منه عند اقتصاديي الجيل السابق فانهم كانوا يعرّفون العمل آخذين بعين الاعتبار هذين المظهرين (القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية) . سيلاحظ ماركس : « إن الاقتصاد السياسي لم يميّز ابداً لا بوضوح ولا بصراحة بين العمل الممثّل في القيمة ونفس العمل بصفته متمثلا في القيمة الاستعمالية للمنتوج » (راس المال) .

أعاد ماركس، في شكل جديد وحقيقي، إدخال العمل المشخص إلى الاقتصاد السياسي. انه لا يعالج « العمل » على غرار اقتصاديي المدرسة القديمة الذين استخدموا مفهوماً ملتبساً ومتذبذباً للعمل المنتج للسلعة ، أو في صيغة اخرى العمل الحر مادياً ، عمل المعلم الحرفي ، الذي كان يسيطر على وسائل انتاجه والذي كان يبادل ، بكامل قيمتيها ، منتوج عمله بصفته سلعة مقابل سلعة من نوع آخر ، أو مقابل منتوج ينتمي إلى شكل مماثل من العمل الحر والمستقل . كلا . لقد عالج ماركس العمل بشكله المعاصر المحدد وغير الملتبس كـ **عمل ينتج سلعاً للآخرين** ، اي كعمل يتلقى صورياً كامل قيمته لكنه يُستغل فعلياً ؛ صورياً حر وفعلياً مستعبد ؛ صورياً معزول وفعليا اجتماعي ، عمل بروليتاري ، عمل عامل مأجور مفصول عن وسائل الانتاج ويجد وسائل عمله ، وبالنتيجة ، الطابع الاجتماعي لعمله الخاص – اي القوة المنتجة لعمله المضاعفة بألف بفضل التقسيم الاجتماعي للعمل – مضادةً له في شكل « **راس مال** » . لم يعد الاقتصاد السياسي الآن علماً يبحث في السلع ، كما لم يعد علماً يبحث في العمل إلا على نحو غير مباشر ، متصوراً فضلا عن ذلك على نمط مجرد ومتحيز . انه يصبح علماً مباشراً للعمل ، للقوى الانتاجية لهذا العمل ، لنموها ومن ثم استعبادها بالاشكال الثابتة لعلاقات الانتاج السائدة في المجتمع البرجوازي الحالي ، واخيراً ، لتحرر قوى الانتاج هذه بفعل نشاط الطبقة البروليتارية الثوري . حسبنا أن نلقي نظرة خاطفة على الكتاب الاول من **راس المال** ، لنقتنع بان هذا العلم للاقتصاد السياسي قد غيّر كلياً طابعه .

لاول وهلة ، التحليل الدقيق لمعظم المقولات الاقتصادية العامة (« السلعة » ، « النقود » و « تحول النقود إلى راس مال ») في الفصول الاولى من مؤلف ماركس ، لا

يلتصق إلا ظاهرياً بـ « هذا المجال الصاخب لتبادل السلع ، أو للتداول حيث كل شيء يجري على السطح وامام انظار الجميع » . في الحقيقة ، إن التحليل الماركسي ، من الجملة الافتتاحية حتى النتيجة النهائية ، يساعد على جعل مقولات الاقتصاديين البرجوازيين المجردة والمعقدة للغاية شفافة ، وعلى إماطة اللثام عن « طابعها الوثني » وسبر غور الطابع الاجتماعي الخصوصي للانتاج السلعي البرجوازي ، هذا الطابع الذي يتخفى وراء تلك المقولات . ويصبح هذا التحليل بالغ الشفافية حين يعالج ، في اجزائه اللاحقة ، بيع وشراء سلعة تتميز بتركيب خاص جداً : قوة العمل . وفي النهاية ، ينتقل من مجال تبادل السلع إلى مجال مختلف كلياً ، إلى « المخبر السري للانتاج ، الذي تواجهنا على اعتابه هذه العبارة : ممنوع الدخول لمن ليس له شغل » (نظريات فائض القيمة) . من الان فصاعداً، يشكل **بروتسيس العمل** ، أو ، ما هو عند ماركس ليس غير اسم آخر لنفس الشيء ، **الانتاج المادي** ، المدرك في تطوره الطبيعي والتاريخي معاً ، اي الاقتصادي والاجتماعي في وقت معاً ، موضوع **راس المال** . وهذا لا ينطبق وحسب على الفصول ٧ ، ١٠ ، ١٣، ١٤ ، ١٥ ، الخ. ، التي هي مكرسة خصيصاً لتحليل العمل والتي تؤلف كمياً نصف المجلد الاول ، بل ايضاً على مجمل الكتاب ، كما يتكشف لنا عند القيام بفحص أدق[٧] . وكما إن « **لوياثان** » Leviathan ليس غير العنوان الأسمي لمؤلف هوبس السياسي ، كذلك فإن « **راس المال** »ليس غير الموضوع الأسمي لنظرية ماركس الاقتصادية الجديدة . موضوع هذه النظرية ليس إلا العمل ، العمل في شكله الاقتصادي الحالي الذي يستعبده به راس المال ، وفي ارتقائه ، بفضل صراع البروليتاريا الثوري ، نحو شكل جديد ومتحرر ، مباشرةً (اي بدون فترة الانتقال إياها) اجتماعي واشتراكي .

---

٧ ـ انظر « رأس المال » المجلد الثالث ، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧ .

الفصل السابع

وثنية السلــع

مثلما إن الاستكمال النظري للمقولات الاقتصادية أنجـــز على أساس مفهوم قيمة السلعة ، فكذلك ما أسميناه بـ « نقد الاقتصاد السياسي » ، أو بالمعنى الدقيق للكلمة ، انتقال المقولات السابق ذكرها إلى الارتباطات الاجتماعية ـ التاريخية التي تكمن وراءَها، يدور حول « القيمة » . إن الاقتصاد السياسي الذي رأى في الانتاج السلعي البرجوازي نظاماً اقتصادياً مطابقاً للطبيعة والعقل ، صالحاً لكل العصور ، وفيه تحقق اخيراً مصير النوع الانساني ، قد اختزل ، لتتويـــج مذهبه ، جميـع المفاهيم الاقتصادية إلى مفهوم « القيمة » ، وجميـع القوانين الاقتصادية إلى « قانون القيمة » . لقد حدد القيمة التبادلية للسلع ، التي تظهر في شراء وبيـع منتجات العمل ، بأنها « مقدار معين (او كمية محددة quantum) من القيمة » مستقلة عن نوع خاص مـــن المنفعة المتأصلة في السلع (« القيمة الاستعمالية ») ولا تعتمد إلا على وقت العمل المبذول في انتاجها . من وجهة نظر جـوهرية ، رغم المظهر المتناقض غالباً الذي يكتسيه هذا التحديد ، ظـــل الاقتصاديون البرجوازيون أوفياء له . وعلى اية حال فانهم لم يتجاوزوه ابداً ، حتى إن أفضلهم واكثرهم تماسكاً ، هؤلاء الذين كانوا يعون تماماً المضمون الاقتصادي الفعلي للقيمة ولمقدار معين من القيمة (ولم يروا في « القيمة » فقط شكلا اجتماعياً تعسفياً ، كما كان يفعل بعض المفكرين السطحيين) قد اخذوا كواقع بديهي ولا يستحق المناقشة ، الوضع الذي بفضله يكون العمل ممثلاً في القيمة وكميات العمل النسبية ، المقاسة بوقت العمل ، تكون ممثلة في علاقة القيمة إلى المنتوج .

إن تعميما أبعد للمقولات التي كان يعتبرها الكلاسيكيون البرجوازيون ككلمة اخيرة في مادة التعميم ، و ، بنفس الضربة ، تجاوزها كمقولات اقتصادية ، لم يصبح ممكناً إلا عندما خطا العلم خطوة جديدة إلى الامام ، مخلفاً وراءه الافـــق الضيق – في النظرية وايضـــاً ، اتجاهياً tendanciellement ، في الممارسة – للاقتصاد السياسي . في نظرية ماركس النقدية ، تكف المقولة الاكثر عمومية عن كونها « القيمة » أو « مقـــداراً معيناً من القيمة » مُعيَّراً بوقت العمل . وانما تصبح منذ الان شكل العمل المنتج للسلع ، شكل **قيمة منتوج العمل** أو **شكل السلعة** نفسها .

هذا الشكل الاساسي الاكثر تجريداً لنمط الانتاج البرجـــوازي ، الذي هو ، في المفهوم الضيق للنظرية الاقتصادية ، فعلياً حد متطرف **nec plus ultra** مـــن التعميم ، يشكل بالعكس ، من وجهة نظر النقد الماركسياني ، السمة الخصوصية المميزة تاريخياً لهذا النمط من الانتاج بصفته نموذجاً خاصاً من الانتاج الاجتماعي – والحديث بهذا الصدد عن الطابع الاجتماعي هو حديث ايضا عن الطابع الطبقي – . إن الانتقال من هذه الطريقة في الرؤيا إلى الطريقة الاخرى ، انما نجده منجزاً بوضوح في الفصل الاول من المجلد الاول لـ « **راس المال** » ، هـــذا الفصل الذي يكتسب اهمية حاسمة بالنسبة للموقف الذي اتخذه ماركس ضد الاقتصاد البرجوازي برمته ، والذي يحمـــل عنواناً ’لغزيّاً إلى حد ما : « **الطابع الوثني للسلعة وسره** »[1] .

---

١ – انظر « رأس المال » ، المجلد الاول – ان مفهوم ماركس النهائي لهذه المسألة ليس مشروحا الا على نحو غير مكتمل ، في الفقرتين الاخريين اللتين يمكن الاشارة اليهما فـــي نص « رأس المال » ، في الفصل ٤٨ من الكتاب الثالث من رأس المال وفي الفصل ٧ ، ١ مـــن « نظريات القيمة » . ومن الافضل هنا ، كما في حالات اخرى كثيرة ، ان نكتفي بالمجلد الاول من «رأس المال» ، الذي اعده ماركس نفسه للطبع ، بالاضافة الى المجلد الثاني ، الذي اصدره انجلز اعتمادا على المخطوطات التي تركها ماركس ، كعرض اصيل كـــل الاصالة لوجهة النظـــر الماركسية. اما المؤلفات الاخرى التي تعتبر كاستمرار لـــ « رأس المال» (اي ، المجلد الثالث الذي اصدره انجلز، و «نظريات فائض القيمة» الذي اصدره كاوتسكي) فلا ينبغي اعتبارها الا كما هي فعلا، اي لا يمكن بحال من الاحوال اخذها على انها تحل محل القضايا الواردة في المجلدين الاول والثاني ، وهذه الصياغات هي ، في الواقع ، مستخلصة من «المخطوطات» المبكرة. واكثر من ذلك ، فالمواد التي استخدمها انجلز وكاوتسكي ، هذه المواد التي تركها ماركس كمسودات وملاحظات تمهيدية، لا تحوي غالبا هذه الفقرات الجوهرية التي تبين التاثير العملي للتحاليل النظرية السابقة ، التي احتفظ بها ماركس للمراجعة النهائية للبرهنة على

إن « الطابع الوثني » للسلعة ، مختزلاً إلى ابسط اشكاله ، يكمن في واقع إن عمل الانسان اليدوي يتلبس نوعية مميزة تؤثر بطريقة اساسية على السلوك الفعلي للافراد المعنيين . انه لابعد ما يكون عن امتلاك سبب « طبيعي » (كما اعتقد الاقتصاديون المبكرون) بل يستمد جذوره من الشروط الخصوصية لنمط الانتاج البرجوازي . هذه الخاصية الغامضة ، متأصلة في منتجات العمل حالما لا يعود انتاجها معداً للاستعمال المباشر وانما لبيعها كـ « سلع » ، يسميها الاقتصاديون « قيمة » المنتوج . إن قيمة السلع لا تنشأ من مادة هذا المنتوج ولا من منفعتها الخاصة ، ولا حتى من الخصال الخاصة بالعمل المبذول في انتاجها . إن علاقات القيمة ، التي تظهر في تبادل منتجات العمل كـ « سلع »، ليست جوهرياً علاقات بين الاشياء ، وانما هي علاقة اجتماعية اساسية تقوم بين البشر الذين يتعاونون في انتاج تلك الاشياء . إن المجتمع البرجوازي هو بالضبط ذلك الشكل من الحياة الاجتماعية ، حيث لا تصبح فيه العلاقات الاساسية القائمة بين **البشر** في اطار الانتاج الاجتماعي لوسائل عيشهم ، معروفةً لهم إلا بعد حدوثها ، وحتى عندئذ ، لا يعرفونها إلا بطريقة مقلوبة : على شكل علاقات بين **الاشياء** . إن اعضاء المجتمع الحديث « المتمدن » ، باعتمادهم في نشاطهم الواعي على مثل هذه التصورات الخيالية، انما يعيشون حقاً تحت سيطرة ما صنعته ايديهم ، مثلما كان المتوحشون يعيشون تحت سيطرة اوثانهم . إن **السلع** ، ومن ثم ، على نحو اكثر وضوحاً وبروزاً ،نوع السلعة الخاص الذي يؤدي وظيفته كوسيط عام للتبادل ، اعني ، **النقد** ، مثل جميع الاشكال الاخرى الاساسية للانتاج السلعي الراسمالي ، المستقاة منها ، مثل راس المال ، العمل المأجور الخ. تشكل جميعاً امثلة لهذا الشكل الوثني الذي تكتسيه علاقات الانتاج الاجتماعية في

النتائج العملية لتحليله النظري . (انظر مراسلات انجلز في « مقدمة » رأس المال ، المجلد الثالث) . ان التنقيحات التي قررها ماركس في آخر لحظة تكتسي اهمية كبيرة بقدر ما ، خاصة في الموضوعات التي نعالجها هنا ، ظل فكره خاضعا لتغييرات متكررة . مثلما فعل، في « نقد الاقتصاد السياسي » لعام ١٨٥٩ في لحظة التوقيع على بروفات طبع الكتاب ، تنبه الى اضافة الفصل الاول حول « السلعة » ، الذي استخدمه فيما بعد كنموذج للفصل الاول من **رأس المال** ، الى المسودة الاصلية ، التي كان يمكن الا تشتمل بدون هذه الاضافة الا على بضع جمل تحوم بايجاز حول الموضوع مثبتة في فصل ملحق حول « القيمة ». وبنفس الطريقة ايضا ، فان ماركس لم يقرر ، الا بعد الانتهاء من تبييض **رأس المال** ، اخذ التأملات المشتتة ، التي كرسها في **نقد الاقتصاد السياسي** ١٨٥٩ ، للموضوع الجديد ، موضوع « تضليل السلعة » الذي يظهر في القيمة التبادلية ، من اجل توسيعها لابعاد النص الذي خاض فيه ببحث مستقل في « الطابع الوثني للسلعة وسره » ، الذي به ينتهي الفصل الاول من المجلد الاولمن « رأس المال » .

الحقبة الراهنة . ما يسميه ماركس في هذه الصفحات من **راس المال** « وثنية عالم السلع » ما هو إلا تعبير علمي يستخدمه لتعيين الظاهرة التي كان قد وصفها سابقاً ، في فترته الهيجلية – الفيورباخية ، بـ « الاغتراب في ذاته »[٢] ، والتي كانت قد شكلت ، في الاطار الهيجلي ، الاساس الحقيقي لهذه الكارثة الخاصة التي ، في نقطة ما من تطورها ، اصابت « الفكرة » الفلسفية[٣] .

بيد إن ماركس ، منذ ذلك الحين ، أكد على نحو اكثر وضوحاً من فيورباخ والهيجليين اليساريين المتفلسفين حول « اغتراب الذات » ، إن مختلف الاشكال التي تسقط ، في صلب المجتمع الراهن ، في هذه المقولة الفلسفية ، « ملكية ، راس مال ، نقود عمل مأجور الخ. » ، ليست ابداً « مجرد ابتداع من الخيال » بل اشياء « عملية جدا ومادية جداً »[٤] . فيما يتعلق مثلا بنتائج هذا الاغتراب لـ « الذات » الذي يأخذ في

---

٢ – ان التطبيق الاول الواضح للمفهوم الفلسفي لـ « الاغتراب » ، على النقد ، السلعة ، القرض ، الخ. ،انما قام به ماركس في « ملاحظات ١٨٤٤ » غير المنشورة ، عندما قرأ مؤلف جيمس مل ، وفي « المخطوطات الاقتصادية والفلسفية » المكتوبة في نفس الفترة . من بين اسطع القضايا في تلك المخطوطات المبكرة ، نجد الاكتشاف القائل ان الاغتراب ، حرمان العامل ، لا ينشأ وحسب من علاقته مع منتجات عمله ، بل يوجد ايضا في فعل الانتاج ، في داخل النشاط الانتاجي نفسه . ومن جهة اخرى ، كان ماركس يعي تماما انه حتى اشكال التنظيم الرأسمالي البالغة النمو في الظاهر ، مثل انظمة القرض والبنوك ، التي رفعها انصار سان سيمون وغيرهم من الاشتراكيين الطوبويين الى مرتبة المثال في تلك الحقبة ، رائين فيها « الغاء تدريجيا لانفصال الانسان عن مآثره ، لانفصال رأس المال عن العمل ، لانفصال الملكية الخاصة عن النقود ، والنقود عن الانسان » ، ليست ، في الحقيقة ، الا اغترابا ذاتيا بعيد الحدود وحتى اكثر عارا ، من حيث ان عناصرها لم تعد السلعة ، المعدن ، الورق ، الخ. ، وانما الوجود المعنوي ، الوجود الاجتماعي ، صميمية القلب الانساني نفسه ، وتحت مظهر ثقة الانسان بالانسان – اقصى درجة من انعدام الثقة و « اغترابا تاما » . حوالي نفس الوقت اشار ماركس ، من اجل ان يستخدم ذلك يوما ، الى صيغة جديرة بالاهمية استخدمها الاشتراكي الطوبوي بيكوير Pecqueur – بمناسبة الفضيلة السحرية للخصوبة التي تنقل الى العنصر الميت للمادة بالعمل ، اي ، بالانسان القيمة » .

هذه الاشارة الى الشكل الخاص للوثنية العامة المرتبطة بجميع السلع ، فيما يتعلق بهذه السلعة الخاصة جدا ، المسماة « قوة العمل » ، تمثل الاشارة الاولى الدقيقة للارتباط القائم بين ما اسماه ماركس لاحقا « الطابع الوثني للسلعة » وبين مذهبه حول « فائض القيمة » .

٣ – انظر هيجل : « فينومونولوجيا الروح » ، وانظر تحليلها النقدي الذي اعطاه اياها ماركس.

٤ – انظر ماركس : « العائلة المقدسة » .

المجتمع البرجوازي مظهر تناقض الذين يملكون والذين لا يملكون شيئاً ، لا نستطيع أن نتحدث عن مقولة محض تصورية . « **اللاملكية هي الروحانية** الاكثر يأساً ، اللاواقع الكلي للانسان ، الواقع الكامل للاإنساني ، امتلاك جد ايجابي ، واقع امتلاك الجوع ، البرد ، المرض ، الجرائم ، الذل ، البلادة ، امتـــلاك كل ما ليس انسانياً وكل ما ليس طبيعياً »[٥] . وبالنقيض مـــن الجدل « المثالي » لهيجل الذي لم يحاول الغاء الشكل الموضوعي لاغتراب الانسان الذاتي إلا على صعيد خيالي ، « الغاء موضوعيته » ، أعلن ماركس ، الجدلي المادي ، القصور التام الذي يكتنف الجهد الفكري الخالص للقضاء على الاشكال الفعلية لاغتراب الذات المتأصل في النظام القائم حالياً ، والذي ليست المفاهيم « المغتربة » للاقتصاديين البرجوازيين غير احدى تعبيراته . فمن الضروري ، لأجل تحقيق هذه الغاية ، أن نلغي ، قبل كل شيء ، شروطه الفعلية الاساسية بالجهد العملي لفعـــل اجتماعي[٦] . ولقد سمى ماركس باسمها القوة الاجتماعية التي ستحقق هذا الفعـــل الثوري : « العمال الشيوعيون في معامل مانشستر وليون » و « الجمعيات » التي أسسوها بانفسهم .

الفرق الاكثر اهمية في المضمون بين النقد الفلسفي لـــ « اغـــتراب الذات » الاقتصادي والعرض العلمي لنفس هذا المشكل الذي قام به ماركس فيما بعد في **راس المال** (وقبل ذلك في **نقد الاقتصاد السياسي** ، ١٨٥٩) ، هو انه في نقـــده الاقتصادي اعطى ماركس دلالة اكثر عمقاً واكثر عمومية للطابع الوثني للسلعة . كما كانت « القيمة » عند الكلاسيكيين ، هذه القيمة التي تظهر في السلعة ، هي اصـــل جميع المقولات الاقتصادية الاخرى لعلمهم ، كذلك أرجع ماركس الآن الطابع الوهمي لجميع المقولات الاقتصادية الاخرى إلى الطابع الوثني للسلعة . رغم إن الشكل الاكثر بروزاً لـــ « اغتراب الذات » – حرمان الناس المباشر من ذاتهم في اطار العلاقات بين « العمل المأجور وراس المال » – قد احتفظ حتى في هذه اللحظة باهمية حاسمة فيما يتعلق بالهجوم العملي على النظام القائم ، فان وثنية سلعة قوة – العمل ظلت في هذه المرحلة معتبرةً ،

---

٥ – انظر المرجع السابق .

٦ – ان كتابات ماركس لعام ١٨٤٤ الواردة في هذا الفصل تستبق – فيما يتعلـــق بالاستخدام الاقتصادي لمصطلح « الاغتراب الذاتي » – ذلك النقد الاعم الذي وجهه ماركس وانجلـــز بعد سنتين ، في عرضهما النقدي لـــ «**الاديولوجيا الالمانية**» ، ضد كل تطبيق **تصوري** للمصطلح .

لاسباب نظرية ، كشكل منحدر بكل بساطة من وثنية اكثر عمومية متضمّن في شكل السلعة نفسها .

وهكذا فان النقد الماركسي للنظام القائم يتحول من هجمة خاصة على نمط الانتاج الراسمالي إلى هجمة شمولية على نمط الانتاج والتشكيلة الاجتماعية البرجوازية التي هو اساسها. بكشف النقاب عن **جميع** المقولات الاقتصادية وإظهار انها مجرد فروع لوثن واحد كبير، تجاوز ماركس جميع الاشكال والاطوار السابقة للنظرية الاقتصادية والفكر الاجتماعي البرجوازي . إن الاقتصاد السياسي نفسه ، خلال فترة تطوره الاخيرة ، قد صوّب بنفسه بعض المفاهيم الوثنية ، مثل مفهوم انصار « النظام النقدي » الذين « لم يدركوا إن الذهب والفضة يمثلان ، بصفتها عملة ، علاقة انتاج اجتماعية » ، او مثل الوهم الفيزيوقراطي القائل بان **الريع العقاري** ينتج من الارض لا من المجتمع — ، وتجاوزها بواسطة نقد العلاقات موضوع التهمة . لقد عاد ، في أعلى نقطة من تطوره بلغها مع ريكاردو ، بـ « **الفائدة** » و « **الريع العقاري** » إلى وظيفة ربح متوسط ، « بحيث انها يسقطان في فائض القيمة » [٧] . على اية حال ، لقد بقي الاقتصاديون الكلاسيكيون ، حتى اكثرهم تقدماً ، تحت نفوذ ذلك الوثن نفسه الذي كانوا قد ازالوه تماماً ، في السابق ، بتحليلهم النظري الخاص أو ارتدوا اليه لانهم لم ينجحوا ابداً في توسيع تحليلهم النقدي ليشمل ذلك الشكل الاساسي العام الذي يظهر في **شكل قيمة** منتجات العمل وفي **شكل السلعة** نفسها . إن البراعة النظرية الكبيرة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد كبت هنا عند حدودها التاريخية . « إن شكل القيمة الذي يكتسيه منتوج العمل هو الشكل الاكثر تجريداً ، لكنه ايضاً الشكل الاكثر عمومية لنمط الانتاج البرجوازي ، الذي ، من جراء ذلك ، يتميز تاريخياً كنوع خاص من الانتاج الاجتماعي ومن ثم التاريخي . ما أنْ نرتكب خطأ اعتبار هدا الشكل كشكل ابدي وطبيعي ، فان شكله الخصوصي ومن ثم شكل السلعة ، الذي يظهر في اشكال اكثر تطوراً ، شكل النقد ، شكل راس المال ، الخ. ، يفلت بالضرورة منا »[٨] . لقد كان ماركس اول منْ قدم ، بواسطة النقد ، هذا الطابع الاساسي لنمط الانتاج البرجوازي باعتباره شكلا خاصاً للعلاقات الاجتماعية ، هذا الشكل الذي ظهر انطلاقاً من درجة معينة في التطور التاريخي للانتاج

---

٧ ــ انظر رأس المال ، المجلد الثالث ، ونظريات فائض القيمة ، المجلد الثالث .

٨ ــ انظر رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٤٧ ــ ٤٨ ، حاشية ٣٢ .

المادي والذي ، بالنسبة للوعي البرجوازي ، واذن ايضاً لشكل هـــذا الوعي العلمي ، الاقتصاد السياسي ، فانه ينعكس لكن مقلوباً في علاقات قيم السلعة بالنسبة إلى بعضها البعض . وهكذا فان التعرية النظرية لـ « الطابع الوثني للسلعة وسره » ليست **لب النقد الماركسي للاقتصاد السياسي** فحسب ، بل انها في نفس الوقت جوهر نظرية **راس المال** الاقتصادية وأوضح وأدق صياغة لوجهة النظر النظرية والتاريخية المتأصلة في العلم المادي للمجتمع .

إن الفضح النظري للمظهر الوثني للانتاج السلعي يمتلك اهمية كبرى بالنسبة للنضال العملي الذي يخوضه اولئك الذين هم مظلومون في المجتمع الحـــالي والذين ، كطبقة ، يتمردون ضد هذا الظلم . بالنظر إلى « النوايا الطيبة » والاعلانات الوجيزة التي يرددها دوماً الناطقون الرسميون بلسان الاقتصاد والسياسة الحاليين ، والتي تقول بأن « **العامل لن يكون بعد اليوم مجرد أداة تجارية** » [٩] ، فان القضية الاساسية حول الحقيقة القائلة بأن **العامل هو أداة تجارية ويبقى كذلك** في ظل الشروط الحالية ، تصبـــح عصياناً مكشوفاً ضد المصلحة الكبرى للطبقة الحاكمة : مصلحتها في الحفاظ على عذرية القناع الوثني وعلى الشروط الفعلية الاساسية معاً . انها تعيد بعنف تحميل الطبقة البرجوازية السائدة مسؤولية جميع اصناف الفساد والبشاعة التي ُنقلت ، بفضل الحيلة « الوثنية » للاقتصاد البرجوازي ، من ملكوت النشاط الانساني إلى مجال ما يسمى العـــلاقات الثابتة ، المضبوطة طبيعياً ، بين الاشياء . ولهذا السبب وحده ، فان أي تيار نظري يرمي إلى نقد لامنحاز للمقولات الاقتصادية السائدة ، والتيار العملي الموازي الذي يستهدف تغيير النظام الاجتماعي الذي تشكل تلك المقولات تعبيراً اديولوجياً عنه ، انما تناهضهما القوة الساحقة للطبقات التي يمنحها النظام الاجتماعي الحالي امتيازات معينة والتي لهـــا مصلحة في الحفاظ عليه . إن التحطيم النهائي لوثنية السلعة الراسمالية عن طريق تنظيم اجتماعي مباشر للعمل ، يصبح من مهام النضال الطبقي البروليتاري الثـــوري . إن إحدى التعابير النظرية عن هذا النضال ، وإحدى أدواته في نفس الوقت ، هـــو **النقـــد الثوري للاقتصاد السياسي** .

---

٩ ـ انظر مثلا « معاهدة فرسباي » ، البند ٤٢٧ حيث ، عند تحريض «فيدرالية العمل الاميركية»، ُقبل هذا المبدأ صوريا كأول « المبادىء الثمانية لتنظيم شروط العمل » ، هذه المبادىء التي تجسدت في قوانين « عصبة الامم » المشكلة آنذاك .

الفصل الثامن

قانون القيمة

في صلب نمط الانتاج البرجوازي ، تتم الجمعنة Socialization الفعلية للعمل، التي تظهر في قيمة السلع ، بدون إرادة ومعرفة منتجي السلع الفرديين . الانتاج السلعي البرجوازي هو ، اذن ، في آن معاً ، انتاج خاص واجتماعي ، منتظم وغير منتظم . ويبدو كما لو انه ، بفضل مرسوم خفي من « الله » (« العناية الإلهية » ، « المصادفة ») ، يحدد سلفاً ، من وراء ظهر الجميع ، أية انواع من الاشياء النافعة اجتماعياً ينبغي انتاجها في كل فرع من فروع الانتاج ، وبأية مقادير . لكن « المنتج » الراسمالي الفردي لا يعلم إلا فيما بعد ما إذا كان – وإلى أي مدى – قد تصرف انسجاماً مع تلك القاعدة المجهولة منه : « الخطة » الاقتصادية للعقل الراسمالي – ، انه يتعلم من خلال نوعية سلعته القابلة للبيع أو غير القابلة للبيع ، من خلال تذبذبات سعر السوق ، من خلال الافلاس والأزمة . لقد استخدم الاقتصاديون البرحوازيون مراراً صوراً مشابهة لتعيين هذا الترابط الذي لم يكتشفوا ابداً لغزه . وكما تحدث آدم سميث عن « يد خفية » تقود التاجر الفرد إلى أن يضع قبالته هدفاً لم يكن جزءاً من نيته [1] ، كذلك اشار اقتصاديون آخرون قبله وبعده إلى « لعبة المنافسة الحرة » ، إلى « آلية السوق » ، أو إلى « قانون القيمة » ، الذي سينطبق على حركات الانتاج وتداول السلع بنفس الطريقة التي ينطبق بها قانون الجاذبيه على سقوط الاجسام . في الواقع ، إن المفهوم القائل بانتظام اوتوماتيكي يشمل مجمل الانتاج الصناعي ، ويخلقه مجرد تبادل السلع بين منتجي السلع المنعزلين كلياً ، على

---

١ – انظر « ثروة الامم » ، الكتاب الرابع ، الفصل الثاني .

نطاق قومي وعالمي ، هذا المفهوم لم يكن اكثر من « **نموذج مثالي** » ، حتى في تلك الفترات المبكرة ، عندما استوقف لأول مرة انظار الاقتصاديين الكلاسيكيين . إذ انه لم يتحقق ابداً على نحو كامل في الانتاج الراسمالي الفعلي .

وبرغم ذلك ، يوجد في الانتاج السلعى البرجوازي قانون غير مكتوب للقيمة ، اي **لتبادل السلع المتساوية** ، قانون طبيعي ليس ابدياً ولا دائماً بل هو **«قانون اجتماعي»** متغير صالح لحقبة تاريخية محددة . لقد أظهر ماركس ، في معالجته لـ « **ما يسمى التراكم البدائي لراس المال** » ، الجهد الهائل الذي كانت تتطلبه ولادة هذا القانون الاساسي لنمط الانتاج البرجوازي الحديث وولادة « القوانين الابدية للطبيعة » المتولدة منه ، كاشفاً بذلك النقاب عن تعاقب الجرائم الدموية والاعمال العنيفة ، التي ولدت في خضمها ، في التاريخ الفعلي ، الاسس الفعلية للقوانين الطبيعية المزعومة . (اغتصاب العمال من وسائل انتاجهم المادية يشكل أساس البروتسيس كله) . وبطريقة مماثلة ، برهن ماركس داعماً قوله بتفاصيل قوية كيف إن قانون القيمة ، حتى في إطار انتاج سلعي متطور ، لا يُترجم في الوقائع إلا عبر سلسلة متتالية من الاحتكاكات ، من الذبذبات ، من الازمات والانهيارات . ويقول إن السبب في ذلك هو انه « في علاقات التبادل بين مختلف منتجات العمل ، هذه العلاقات العرَضيَّة والمتقلبة باستمرار ، فإن وقت العمل الضروري اجتماعياً لانتاج تلك المنتجات يؤكد نفسه بقوة كقانون طبيعي منظَّم ، **تماماً مثلما يشعر اي احد من الناس بقانون الجاذبية عندما ينهار بيته على رأسه** »[٢] .

وهكذا ، بواسطة وهم عجيب – بالتأكيد قديم قدم الراسمالية نفسها ، هذا الوهم الذي ما زال مستمراً بعناد ، رغم التفنيد النظري وفشل جميع المشاريع التي وُضعت موضع التطبيق لتحقيقه – بذلت المدارس المتتابعة للاشتراكيين الطوبويين ، ثم « للمصلحين البرجوازيين » أو الاشتراكيين (وفي يومنا هذا ، تحت تأثير الوضع الحرج للنظام الراسمالي بمجمله ، يبذل ايضاً الاقتصاديون ورجال الدولة الراسماليون انفسهم) جهوداً لتلطيف القصور الخاص لتنظيم العمل الاجتماعي في الاطار البدائي للانتاج السلعي « الحر » ، بفضل « شكل تنظيم للراسمالية » أفضل .

---

٢ – انظر « رأس المال » ، ص ٤٠

وبالتالي ، هناك فرق في الدرجة بين « التدخلات » العديدة تقريباً للدولة البرجوازية المبكرة في « لعبة المنافسة الحرة » ، وبين التتابع السريع ، بصورة متزايدة ، للتدابير المرصودة إلى حد ما ، هذه التدابير التي يُراد من خلالها اليوم في كل مكان ـ في البلدان الراسمالية ، في البلدان التوتاليتارية وفي البلدان التي لا تزال محكومة ديمـوقراطياً ـ « اكمال ، تصحيح وتوجيه » هذا الشكل من التعاون بين المنتجين الراسماليين المعزولين ، الذي لا يتحقق إلا موضوعياً ، وبتبادل السلع ، هذا الشكل الذي رأى فيه الكلاسيكيون البرجوازيون وماركس « نموذجاً مثالياً » (لم يكتمل ابداً نهائياً في الواقع المعاش) ، عندما كانوا يتحدثون عن الانتاج الراسمالي . مثل هذه التدابير تؤدي في أفضل الاحوال إلى أن تلطّف مؤقتاً أو حتى إلى أن تقنّع وحسب بعض النتائج الخطيرة لفوضى الانتاج الراسمالي . لكن هذه التدابير لا تؤثر في شيء على غياب المخطط الذي يسير ، في الاقتصاد الرأسمالي ، جنباً إلى جنب مع الشكل الوثني للانتاج السلعي . بالعكس ، فانهم لم يفعلوا سوى تخريب الشكل الوحيد الذي كان الانتاج الراسمالي بفضله حتى ذلك الحين « مخططاً » ، « مشتركاً » ، و « تنظيم العمل » الوحيد الممكن، وباختصار حطموا الاسس نفسها التي يقوم عليها المجتمع الراسمالي .

هذا التحطيم المتزايد لاسسها الخاصة ، انما يفرضه على الراسمالية اليوم ، تطـور موضوعي للاتجاهات المتأصلة فيها . إن الامر بهذا الصدد لا يتعلق ابداً بانتصار سيحرز عليه مرحلة بعد اخرى منتجو السلع المعزولون ، في صراعهم الحيواني من أجل العيش ، بفضل العقل الجماعي لراسماليين الذي تجسده الدولة و « الرأي العام » . وابعد من ذلك ، إن هذا التهديم هو ثمرة التراكم المتنامي دون انقطاع لراس المال وتركزه عن طريق الميول الاحتكارية المتنامية للاتحادات الصناعية والمالية الكبرى ، وعن طريق الاتجاهات التي لا تقل تزايداً ، هذه الاتجاهات التي ترغم الدولة على إنقاذ «المجتمع عموماً» بتعويم المشاريع المهدده بالانهيار بسبب الازمة الاقتصادية ، ودعم الانتاج المرصود مباشرة أو لا للحرب برؤوس الاموال الهائلة ، هذا الانتاج الحربي يتعزز دائماً على هذا النحو بشكل متزايد على حساب الصناعات غير الحربية .

إن البرجوازية ، في محاولتها لأن تنجو من الازمات الدورية التي تهدد اكثر فاكثر وجود المجتمع البرجوازي ، وفي مسعاها اليائس لأن تتغلب على الازمة الحادة القائمة في مجمل الانتاج الراسمالي ، انما هي مرغمة ، بفضل « تدخلات » جديدة وعميقة باستمرار في القوانين الداخلية لنمط انتاجها الخاص ، وبفضل تغيرات متعاظمة في تنظيمها الاجتماعي

والسياسي الخاص ، على أن تحضّر أزمات أكثر عنفاً وأكثر شمولاً في نفس الوقت ، وعلى أن تنقص وسائل التغلب على أزمات المستقبل . إن البرجوازية ، بتنظيمها للسلام ، تعد للحـــرب .

إن لاجدوى أية محاولة لمعالجة « مفاسد التنافس » ضمـــن اشكال الانتاج والتوزيع القائمة ، تصبح أكثر فأكثر وضوحاً عندما ننتقل مـــن الشكل الاولي لـ « السلعة » إلى الشكل الاكثر تطوراً : « العامل الذي تحول إلى سلعة » ، أو من الطابع التاريخي العام للانتاج البرجوازي إلى **طابعه الطبقي** المتأصل .

كما إن « بنوك التبادل » ، « الشهادات العمالية » الطوبوية وبعض المساعي الاخـــرى لتنظيم الانتاج السلعي ، تتكرر في « البرامج التخطيطية » الفاترة التي يقيمها اليـــوم الاقتصاديون المذعورون والراسماليون الكبار « ذوي العقل الجماعي » ، كذلك فإن المحاولات الصعبة الاولى التي قام بها عمـــال باريس المتمردون لينتزعوا مـــن الحكومة « الثورية » لعام ١٨٤٨ شكلا ما لتحقيق مطلب العمال : « الحق في العمل » ، يـــتردد صداها في مختلف التدابير التي تحاول بها البلدان الديموقراطية والفاشية أن تتخلص مـــن خطر **البطالة** المتزايد عن طريق تنظيم تعسفي نوعاً ما لسوق العمل . وكما إن الماركسية في الحالة الاولى ، أجابت « المخططين » الراسماليين بأن التنظيم الوحيـــد للانتاج ، الذي ينسجم مع الانتاج السلعي ، هو قانون القيمة ، كذلك فإن النقد المادي الصاحي للبرامج التي تهدف نحو مداواة النقص الصارخ لـ « سوق العمل » ، الحر ، على نحو من الانحاء، من الانتظام العام ، يجب أن ينطلق من الشرط الاولي القائل بأن تحويل العـــمال إلى سلعـــة قابلة للبيـــع ما هو إلا تكملة ضرورية لذلك « التحويـــل » الآخر الذي يرتكز عليه كل الانتاج الراسمالي الحديث ، تاريخياً وفي وجوده الفعلي عـــلى السواء : تحويـــل أدوات ومنتوجات العمال إلى « راس المال » الذي يملكه غير العاملين . في الواقع ، إن المحاولات الاكثر « نبلا » لمعالجة الطاعون الحديث للبطالة الواسعة قـــد أدت حتى الآن وبشكل ثابت إلى فشل ذريـــع . هناك تقدم ظاهري أكثر منه حقيقي في البرامـــج الضخمة التي يقدمها الحكام الراسماليون اليوم إلى الاعـــداد المتنامية من العاطلين ، بالقياس إلى تلك الاوقات ، المنسية الان تقريباً ، عندما كانت « أحصنة الشغل » العـــلاج الوحيـــد الذي تنبأ به الناطقون الاكثر « احساناً » بلسان البرجوازية . واليوم كما من قبل ، فإن النتيجة النهائية للمحاولات التي تستهدف إبادة الشكل القديم الذي تكررت به البطالة دورياً في

المدار الصناعي ، والشكل الجديد « البنيوي » ، « التكنولوجي » ، « المزمن » الذي جاءَت به لتبقى ، هي هذا الشكل المتنكر أو ذاك لتلك الخدمة الاجبارية التي يتكشف طابعها الحقيقي في معسكرات العمل ومعسكرات الاعتقال في المانيا « الاشتراكية القومية » [٣] . خلف هذه العلاجات « السوية » التي طُرحت في اوقات السلم ، يقف هناك ، كسهم اخير ، التشغيل الواسع النطاق الذي تطرحه حرب جديدة ، وقد استبقه على نحو جزئي امتداد لم يسبق له مثيل للصناعات الحربية المباشرة وغير المباشرة في البلدان الفاشية وفي بريطانيا الديموقراطية والولايات المتحدة « المسالمة » . إن أفضل شكل لـ « الاشغال العامة » في ظل الشروط الراسمالية هو دوماً ، كما لاحظ بكل صواب احد نقاد « البرنامج الجديد » لروزفلت ، **الحرب** نفسها التي تمتاز على جميع التدابير الاخرى لـ « خلق العمل » ، بمزية لا مثيل لها ، بمزية انها لن تسبِّب ابداً تخمة غير مرغوب فيها للسوق ، لانها تحطم السلع التي تنتجها في آن واحد مع انتاجها وتحطم عرَضيّاً جزءاً كبيراً من العمال « الزائدين » انفسهم [٤] . ومع كل هذا ، وطالما ظلت منتوجات العمل مصنوعة باعتبارها سلعاً ، فاننا نشاهد جميع المقولات الوثنية للاقتصاد السياسي : سلعة ، نقد ، راس مال ، عمل مأجور ، تقلُّب في انخفاض وارتفاع القيمة الاجمالية للانتاج وللتصدير ، مردود المشاريع ، القرض الخ. ، وباختصار كل ما أسماه ماركس ، خلال الطور الفلسفي ، « اغتراب الذات » وخلال طوره النقدي والعلمي ، « وثنية السلعة » ، نشاهدها تستمر ، حتى في الاقتصاد الموجَّه الراهن . ومن جراء ذلك فان « القانون الاجتماعي الطبيعي لا يناله أدنى تغير » .

الاهمية الايجابية لكل المحاولات ، التي تقام على أساس الشروط الراسمالية القائمة ، لخلق ما يسمى (نور بلا بريق ![*] Lucus a non lucendo) « راسمالية منظمة » ، تكمن في حقل آخر يختلف كل الاختلاف عن ذلك الحقل الذي افترضه متعهدوه الاديولوجيون – هذة المحاولات تبرهن في الواقع على إن علاقات الانتاج الراسمالية قد

---

٣ – انظر ملاحظات انجلز في رسالة الى برنشتاين ، بتاريخ ٢٣ – ٥ – ١٨٨٤ . تظهر هذه الرسالة كاستباق نبوي للتحقيق الرأسمالي النهائي لـ « الحق في العمل » في السجون النازية ، في معسكرات العمل ، وفي اشكال اخرى من العمل الاجباري غير المدفوع الاجر .

٤ – انظر : ستولبرج وفينتون : « العواقب الاقتصادية للبرنامج الجديد » ، ١٩٣٥ .

★ اصطلاح لاتيني يستخدم للدلالة على ضرب من الاستدلال العقلي او الاشتقاق غير المنطقي او العبثي (المحال) .

غدت منذ الآن عقبات ، وإن التوافق بين المشاريع والتروستات المعزولة يولد إختلالاً بنيوياً متزايداً للانتاج الراسمالي بجمله ، وإن هذا التطور يؤدي اخيراً إلى تحضير بعض العناصر الشكلية التي يمكن أن تستخدم لانشاء تنظيم اجتماعي حقاً للانتاج الاجتماعي في اليوم الذي تُسقط فيه البروليتاريا الثورية كلياً نمط الانتاج البرجوازي ، وحيث تكون تلك العناصر قد تخلصت من الملامح الوثنية المتأصله فيها اليوم بشكل محتوم (فكرة « التخطيط » ، مثلا) .

وفي انتظار ذلك ، فكما إن التنظيم الاجتماعي الناقص للانتاج المادي سيستمر في واقع المجتمع البرجوازي الراهن ، فكذلك سيستمر ايضاً الشكل « المقلوب » الذي الذي تنعكس في ظله العلاقات الاجتماعية في وعي الناس المعنيين ، بواسطة « علاقات قيمة » لسلع ، « للقيمة » ، « للنقود » ، الخ. ، بينما تستمر إعادة انتاجها ، تحت شكل مكتمل إلى حد ما ، في مقولات العلم الاقتصادي . إن الالغاء الشامل لانتاج السلع بالشتركة(*) المباشرة للعمل هي وحدها التي ستزيل ، بنفس الضربة ، المظهر الوثني للقيمة . « إن الحياة الاجتماعية التي يشكل قاعدتها الانتاج المادي والعلاقات التي يستلزمها ، لن تتخلص من الضباب الصوفي الذي يحجب مظهرها إلا عندما تتجلى فيها مأثرة الناس المتحدين بحرية ، المتصرفين بوعي والذين اصبحوا اسياد حركتهم الاجتماعية ، لكن هذا يتطلب جملة شروط مادية للحياة لا يمكن هي نفسها أن تكون إلا نتاج تطور طويل ومؤلم » (راس المال) .

★ الشتركة Socialization : نسبة الى الاشتراكية .

الفصل التاسع

تفسير خاطىء للقيمة وفائض القيمة

إن نقد الاقتصاد السياسي ، في نفس الوقت الذي يزيح فيه الحجاب عن الطابع الوثني المتأصل في كل سلعة ، يعرّي الشكل الاكثر بروزاً الذي تكتسيه هذه الوثنية في إطار تحويل العامل إلى سلعة . إنه ، بابرازه الطابع الاجتماعي والتاريخي لنمط الانتاج البرجوازي ، يكشف بالدرجة الاولى عن **طابعه الطبقي** .

منذ أن عمّ الانتاج السلعي ، الذي يمكن للانسان أن يلحظ ايضاً بعض تجلياته المتفرّقة في مراحل سابقة من التطور التاريخي (في صلب الانتاج القديم ، حوالي حقبة ارسطو مثلا) — اي منذ أن أقيم نظام اجتماعي ، أصبحت المنتوجات تأخذ في ظله عموماً شكل السلع — ، ظهرت ايضاً سلعة من نوع خاص في الاشياء المصنوعة ، المباعة والمستخدمة باعتبارها سلعاً ، اي : قوة عمل المنتجين المباشرين الذين يبيعون انفسهم بانفسهم إرباً إرباً ،مقابل أجرة. إن سيادة الانتاج السلعي المعممة توافقت في الزمن والوقائع مع سيادة الانتاج السلعي الراسمالي . لقد دُشنت تاريخياً بفصل الفلاحين والعمال المنتجين للسلع عن وسائل انتاجهم المادية وتحويل وسائل الانتاج التي يملكها الذي يعمل إلى « راس مال » يملكه الذي لا يعمل .

في ظل هذا النظام ، أعتبر العامل ، بفضل مجرد وهم حقوقي ، مسيطراً « بحرية » على قوة عمله ، إما بشكل فردي وإما في إطار تجمُّع يضم مالكي سلعة ـ قوة العمل (النقابات). المساومة (المارشانداج) الفردية والجماعية ، التي اعطاها بيع قوة العمل ، تخضع هي

نفسها ، كلياً ، لعالم المظهر الـوثني . في حقبة المقاول (صاحب المشروع) الراسمالي ، مالك وسائل الانتاج ، كان العمال المأجورون ، غير المالكين الذين يبيعون كافراد قـوة عملهم بـ « عقد نوقش بحرية » ، من وجهة النظر الاجتماعية ، باعتبارهم طبقة ، من البداية وإلى الابد ، ملكيةً للطبقة التي تملك وسائل العمل المادية .

إن كامل الحقيقة يختلف اذن عمّا أوضحه ماركس في **البيان الشيوعي** ، ١٨٤٨ . إذا ظل صحيحاً أن « البرجوازية قد أذابت الكرامة الشخصية في القيمة التبادلية » ، فانها بالرغم من ذلك لم تستبدل بفعل الواقع نفسه ipso facto اشكال استغلال القرون الوسطى التقي ، الفروسي والحانوتي ، بـ « استغلال صريح » وواضح جداً . إذ انها لم تفعل سوى أن استبدلت الاستغلال ، المجمَّل بالاوهام الدينية والسياسية ، بشكل آخر من **الاستغلال المقنع** ، الذي هو اكثر تهذيباً في شكله واكثر صعوبةً في فضحه . بينما كانت علاقات السيطرة والاستعباد في الحقب السابقة ، هذه السيطرة ، التي كان معترفاً بها علنياً ، تظهر كحوافز مباشرة للانتاج ، فان صنع منتجات العمل يُستخدم ، في الحقبة البرجوازية لـ « حرية التجارة » ، بالعكس ، كغطاء لعلاقات اضطهاد واستغلال مستمرة تحت شكل متغير (راس المال) . إن الاقتصاد السياسي ليس شيئاً آخر غير المظهر العلمي الذي يأخذه تقنُّع هذا النظام الاستغلالي . وبهذا ندرك الاهمية الفريدة في كشف المظهر الوثني للانتاج السلعي ، فيما يتعلق بالنضال العملي الذي تخوضه الطبقة المسحوقة ، والثائرة ضد اضطهادها ، في صلب المجتمع القائم . توجد قطيعة كاملة بين الوضع الفعلي ، حيث يستمر واقع إن **العامل هو مجرد سلعة تجارية** ، وبين الاديولوجيا ، حيث تستمر بنفس الاصرار التصريحات الانشائية القائلة بأنه **لا ينبغي أن يعتبر العامل كمجرد سلعة تجارية** . إبراز هذه القطيعة الكاملة هو عمل تمردي ضد المصلحة العمليه للطبقة السائدة في الحفاظ على هذا الوضع ومصلحتها النظرية في المحافظة على هـذا المظهر الوثني الذي بفضله تنتقل مسؤولية التبذير والاهوالُ التي تسببها اليوم ازمات كارثية ، في المرحلة التي قـد بلغها تطور القوى المنتجة ، من مجال الفعل الانساني إلى مجال العلاقات المزعومة طبيعيةً ودائمة بـين الطبقات . هذا السبب وحده يجعل كل إتجاه هادف الى نقـد المقولات الاقتصادية السائدة ، إنْ لم يسقط في المسبّقات البرجـوازية ، — والاتجاهات العملية المناسبة التي تسعى الى تغيير النظام الاجتماعي الذي تعبر عنه هـذه المقولات — يصطدم لاول وهلة بالقوة الهائلة للطبقات المحظوظة بفضل النظام القائم والتي لها مصلحة بديهية في

الحفاظ عليه . إجتثاث وثنية السلعة إجتثاثاً راديكالياً ، بواسطة التنظيم الاجتماعي المباشر للعمل ، هذه هي منذ الآن مهمة صراع البروليتاريا الطبقي الثوري . إن النقد الماركسي للاقتصاد هو ، في آن معاً ، إحدى ادوات هذا الصراع وتعبيره النظري .

ما أن تتحقق هذه النقطة ، فان المعنى التاريخي والاجتماعي لمذهب **القيمة وفائض القيمة** يمكن أن يظهر عندئذ بكل عمقه ومداه . إن وجـود « مساواة » متأصلة في شتى انواع العمل النوعي ، باعتبارها نتفاً كمية من كمية اجمالية لـ « العمل عموماً » ، هي الفكرة الكامنة في التصور الاقتصادي لـ « العمل عموماً » . لكن هذه « المساواة » لا تمت بصلة لشرط طبيعي للانتاج السلعي . انها ، بالعكس تماماً ، لا تنشأ إلا في التبادل والانتـاج العام للمنتوجات المرتبطة بالحاجات الاستهلاكية ، بصفتها ، عموماً ، سلعاً . إن «المساواة» في الواقع لا تتجلى في **اي مكان كما تتجلى في « قيمة » السلع** . إن اختزال « القيمة » ، عند الاقتصاديين الكلاسيكيين (رغم انهم كانوا غير واعين بذلك) ، إلى كمية « العمـل » المدموجة في السلعة ، كان مؤسساً لا على قانون « طبيعي » ، بـل على مقدمات من طبيعة تاريخية واجتماعية . إن النظرية الاقتصادية لـ « قيمة العمل » كانت تتناسب مع مـرحلة معينة من الانتاج الاجتماعي ، حيث العمل الانساني قد كف منذ زمن بعيد عـن كونه مرتبطاً ، على نحو « عضوي » إنْ صح القول ، بافراد أو بجماعات صغيرة من المنتجين — وهذا ليس كمقوله وحسب ، بل وفي الواقع ايضاً — ، وحيث ، بعد تصفية نظام الطوائف الحرفية الضيق ، تحت شعار « حرية التجارة » البرجوازية ، يغدو كل عمل خاص من الآن فصاعداً ، وحسب القانون ، **معادلاً** لكل عمل آخر خاص .

إذا كان من الصحيح ان جزءاً من التصور الأديولوجي (المنحدر من تبادل السلع نفسه) مستمر في المساواة « الطبيعية » العزيزة على قلوب الاقتصاديين البرجوازيين الاوائل ، فان التطور الذي اعطاه ماركس بنقده للنظـرية الكلاسيكية لقيمة العمل ، لم يتأذ في مطلق الاحوال باعتراض خصومه البرجوازيين الساذج ، الذين ظلوا منذ قـرن تقريباً يقولون بان « المقدمات » النظرية الموضوعية للقيمة « لا أساس لها » ، لتعذر قـراءة حساب لعدم المساواة الفعلية لانواع شتى من العمل . عندما يحـاول من جهتهم بعض المدافعين عن الماركسية ، ذوي النوايا الحسنة ، إصلاح هذا « الخلل » المزعـوم ، محاولين تقديم العمل النافع ، الداخل في كل منتوج عمل ، ككمية قابلة للقياس بمعنى عـلوم

الطبيعة ، فانهم لا يقدمون – شأن كثير من هذه المناقشات التي اثارتها الماركسية – إلا مشهداً كئيباً سبق لكانط ان تحدث عنه : « بينما احد الناس يمسك غربالاً تحت التيس ، فان الآخر يحاول حلبه » . إن اختلاف المنزلة ، المفترض وجوده في صلب المجتمع البرجوازي الراهن بين شتى انواع العمل ، يقوم حسب نظرية ماركس النقدية ، جزئياً « على محض اوهام أو على الاقل على فوارق قد كفت منذ زمن بعيد عن كونها حقيقية ولم تعد تعيش إلا بفضل تقليد اجتماعي »[1] . بيد انه بغض النظر عن هذه المسألة ، فان شتى انواع العمل الموظفة في انتاج الاشياء النافعة تختلف عملياً في إطار سيطرة قانون القيمة . هذا التنوع للاعمال النافعة هو شرط ضروري قبْليّاً لتبادل السلع وللتقسيم الاجتماعي للعمل المتفرع عنها . فقط على أساس النظام « الطبيعي » للتقسيم النوعي للعمل، المتولد من تنوع الحاجات الاجتماعية ومن ضروب العمل النافع الضروري لارضائها ، يمكن للفارق النوعي بين الاعمال النافعة ، في إطار تبادل منتجات العمل وقد اصبحت سلعاً ، أن يخلي مكانه بطريقة سويّة للفارق الكمي الكامن في مختلف انواع العمل النافع بقدر ما تظهر انواع العمل هذه كعدد من الكسور لكمية اجمالية من العمل الاجتماعي المبذول في انتاج جميع المنتجات المستهلكة في وقت معين وضمن مجتمع معين . هذا هو بالضبط النظام الذي عبّر عنه على الصعيد النظري قانون القيمة الذي صاغه الكلاسيكيون[2] . وفيما بعد ، إتهم بعض التلاميذ الذين لم يعتادوا جرأة الفكر العلمي ، بمختلف النبرات ، الاقتصاد الكلاسيكي والماركسية بإقتراف « تجريد عنيف » ، لاختزال علاقات قيمة السلع فيما بينها لكميات العمل الذي اشتملت عليه ، مفترضيْن (الاقتصاد الكلاسيكي والماركسية) التعادل فيما ليس متعادلاً . ينبغي أن نذكر بهذا الصدد بان هذا « التجريد العنيف » ، لا ينتج من التعريفات النظرية للاقتصاد السياسي ، وانما من الطابع الفعلي للانتاج السلعي الراسمالي . **إن السلعة مولود جديد** . وفي مواجهة ذلك ، فان واقع إن مبدأ تبادل كميات متساوية يتحقق عملياً ، لا في كل حالة خاصة ، بل على أساس معدّل تقريبي ، يظهر كعيب في البناء ليس بالخطير نسبياً .

ومهما تكن جميع الآراء المناقضة السائدة في هذا المعسكر أو ذاك ، فان نيّة ماركس لم تكن ابداً الانطلاق من تصور عام للقيمة ، معروض في المجلد الاول من **رأس المال** ،

---

١ – أنظر رأس المال ، ص ٣٠٧ ، حاشية ، ١ ، الطبعة العربية .
٢ – المرجع السابق .

للوصول في النهاية ، بإدخاله فيه على التعاقب تحديدات متقاربة أكثر فأكثر ، لهـذا التحديد المباشر لسعر السلع،هذا التحديد الذي كدّ والراس **Walras** وباريتو **Pareto** ذهنيهما فيما بعد لاختراع انظمة كذا مليون من المعادلات **N millions of equations**، حيث يكفي إدخال **الكذا N** مليون من الثوابت المطلوبة ، للحصول ، بدقة رياضية ،على سعر سلعة محددة في وقت محدد . بسبب تفسير خاطىء ، لنتائج كارثية ، لنظرية ماركس الاقتصادية ، نشب بعد صدور المجلد الثاني والثالث من **راس المال** ، جدال دوجماتي تماماً ولمدة ١٥ عاماً بين نقاد ماركس البرجوازيين والماركسيين الارثوذكسيين حـول مسألة ما إذا كانت ، وبأي معنى ، موضوعات المجلد الثالث الخاصة بتشكل معدل الربـح العام (معـدل الربح الوسطي) وتحول القيمة إلى « سعر الانتاج » ، الذي يمشي معها حذوك النعل بالنعل ، متلائمةً مـع التعريف العام للقيمة الذي ورد في المجلد الاول . كما تبيّن المراسلات والمخطوطات التي نشرت فيما بعد ، كان ماركس ، قبـل ظهور المجلد الاول بوقت طويل ، قد طرح مبدئياً إن « سعر انتاج » السلـع المنتجة برساميل ذات تركيب عضوي مختلف لا يمكن ان تكون متماثلة ، لا في حالات خاصة ولا بصورة عامة ، مـع « قيم » ها كما يحددها « قانون القيمة » [٣] . إن الاهمية الخاصة التي لهذا القانون في إطار النظرية الماركسية لا تمت ، اذن ، بصلة للتحديد المباشر لسعر السلع بقيمها . إن هـذا المشكل سوف لن يكون أقرب إلى الحل لمجرد الاشارة للدور الذي لعبه قانون القيمة في **التطور العام لاسعار السلع** ، العامل الحاسم لهذا التطور ليس إلا انتاجية العمل الاجتماعي المتزايدة دوماً ، تحت تأثير التراكم التدريجي لراس المال والانخفاض المتواصل لقيم السلـع الناتج عن ذلك . بالعكس ، ينبغي الانطلاق من واقع إن المقدمات الفعلية لـ « قانـون القيمة » يمكن ان تحتفظ بصلاحيتها حتى في حالة مـا إذا كان الاتجاه المتعاظم ، في صلب الانتاج الراسمالي المعاصر ، إلى تحديد الاسعار من قبل سلطات احتكارية أو إدارية وليس من قبل السوق كما في السابق ، قد يضعف دائماً اكثر هذا التوسط الوظيفي للقيمة وينتهي إلى تعطيله الكلي . إن الاهمية الحقة ، التاريخية والاجتماعية ، لقانون القيمة لا تظهـر إلا من اللحظة التي يُجرد فيها هذا القانون الاساسي من المظهر الوثني الذي كان متأصلا فيه في العرض الذي أعطاه له مكتشفوه الاوائل في القرنين ١٧ع و ١٨ع . لم يعد لهـذا القانون أي علاقة بالاسس التاريخية والاجتماعية للتصورات ، المفصولة كلياً مـن الظواهـر

---

٣ ـ أنظر رسالة ماركس الى انجلز بتاريخ ٢٧ ـ ٧ ـ ١٨٦٧ .

الاقتصادية ، التي كونّها الاقتصاديون المبتذلون بسبب قانون القيمة ، الذي لم يبقَ له من معنى عندهم إلا لـ « حساب القيمة » ، أي لتكوين قاعدة نظرية تمكّن عملياً رجل الاعمال من حساب ارباحه الخاصة ورجل الدولة البرجوازي من التخطيط للتدابير التي ينبغي إتخاذها لتأمين حسن سير آليات mechanisms خلق فائض القيمة الراسمالي. نظرية القيمة ، كما يستخدمها ماركس في كل المجلدات الثلاث من **راس المال** ، لها ، بالعكس من ذلك ، هدف علمي نهائي هو « كشف القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث » (وهذا يعني في نفس الوقت قانون نموه التاريخي)[٤] . عبّر الماركسي لينين بوضوح أتم عن نفس الفكرة ، عندما قال بان « الهدف المباشر » للبحث الماركسي يكمن في « إزاحة النقاب عن جميع اشكال التناحر والاستغلال القائمة في المجتمع الراسمالي الحالي ليساعد البروليتاريا على التخلص منها »[٥] .

وبنفس الطريقة ، فان مذهب فائض القيمة ، المعتبر عادةً كعنصر اشتراكي صريح للنظرية الاقتصادية الماركسية ، ليس ، في شكله المكتمل عند ماركس ، لا مجرد عملية حسابية بسيطة مرصودة للبرهنة ، بالارقام ، على إن الراسماليين يخادعون العمال ، ولا درساً اخلاقياً مأخوذاً من الاقتصاد من أجل دعوة الراسمالي لكي يعيد الجزء الذي احتكره من « المنتوج الكامل للعمل » . مذهب ماركس ، باعتباره « **نظرية اقتصادية** » ينطلق من المبدأ المناقض على طول الخط ، الذي يرى إن الصناعي الراسمالي يحصل « بشكل طبيعي » على قوة عمل العامل بفضل تبادل شريف يحصل بمقتضاه العامل مع أجره على المعادل الكامل لـ «السلعة» التي باعها للراسمالي. إذا كان الراسمالي يجني فعلياً فائدة من هذه المعاملة ، فانه يجنيها لا بفضل الاقتصاد السياسي ، بل بفضل وضعه الاجتماعي المحظوظ كمالك لوسائل الانتاج المادية ، هذا الوضع الذي يمكنه من أن يستغل في مشروعه من أجل انتاج السلع ، **القيمة الاستعمالية** الخاصة لقوة عمل اشتراها بـ « قيمة » ها الاقتصادية (القيمة التبادلية) . بين قيمة السلع الجديدة التي انتجها استغلال قوة العمل في المصنع الراسمالي ، وبين الاسعار المدفوعة ثمناً لبائعي قوة العمل هذه ، لا توجد اطلاقاً ، بالنسبة لماركس ، أي علاقة يمكن اكتشافها بتحليل اقتصادي أو عقلاني . إن مقدار

---

٤ ـ أنظر مقدمة الطبعة الاولى من « رأس المال » ، ١٨٦٧ .

٥ ـ أنظر لينين : « من هم أصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين الديموقراطيين ، ١٨٩٤، المؤلفات الكاملة ، الجزء الاول (الروسية) .

القيمة ، في نمط الانتاج الراسمالي ، التي انتجها العمال في شكل منتجات عملهم ، متجاوزاً معادل اجورهم ، أو كمية « **فائض العمل** » الذي بذلوه في انتاج « فائض القيمة » هـذا ؛ والعلاقة الكمية بين فائض العمل هـذا والعمل الضروري ، أي « **معدل فائض القيمة** » أو « **معدل الاستغلال** » ، المعمول به لوقت معين وفي بلد معين ، لا علاقة لها اذن بتاتاً بنتيجة أي حساب اقتصادي . إن مقدار القيمة هو نتيجة لصراع بين الطبقات الاجتماعية يكتسب اشكالاً متزايدة الحدة ، وينتهي إلى أن ينصب في ثورة صريحة ، بالضبط لأن الآلية الاقتصادية للانتاج الراسمالي لا تفرض أي حد موضوعي على ترفيع معدل فائض القيمة ، في إطار تراكم دائماً متزايد لراس المال ، في احد قطبي المجتمع ، وبالمقابل تراكم البؤس في القطب الآخر .

الفصل العاشر

« العقـد الاجتماعي »

فقط عندما تلقى الاضواء على المظهر الوثني للانتاج السلعي – والتناحر الطبقي الناجم عنه – يكتسب التصور الجديد لـ « المجتمع المدني » ، الذي قدمه الناطقون الاديولوجيون باسم البرجوازية ، كل اهميته . إذا كان ممثلو المبدأ البرجوازي قـد وصلوا إلى فكـرة « المجتمع المدني » الذي ، بالعكس من الدولة وباقي البنية الفوقية ، يشمل قبـل كل شيء الشروط المادية للحياة السائدة في صلب المجتمع الجديد المنتج للسلع ، فانهم مع ذلك كانوا أبعد ما يكون عن امتلاك التصور الواضح للطابع التاريخي والاجتماعي لهـذه الشروط « المادية » [١] . وفضلا عن ذلك ، فان البلبلة كانت سائدة على صعيد آخـر في الفكر الاجتماعي البرجوازي ، وذلك منذ عصر رواده الاوائل (ابن خلدون العربي وثم فيكو الايطالي [٢]) إلى عصر ازدهاره الكلاسيكي (مع « انجليز وفرنسيي القرن ١٨ع ») . في حين أنه اتضح إن المنظـرين البرجوازيين كانوا قادرين على تميز « المجتمع المدني » الذي اكتشفوه ، من الشكل الاقطاعي للدولة ، فانهم ، بالمقابل ، ماثلوه ببساطة مـع الدولة البرجوازية الجديدة. لقد كانوا يعنون بمجتمع مدني أو بدولة كليةً من العلاقات الاجتماعية ،

---

١ ـ أنظر ماركس ، الاديولوجيا الالمانية : « المجتمع المـدني كمجتمع مدني لا ينمـو الا مـع البورجوازية ، بيد أن التنظيم الاجتماعي المنحدر مباشرة من الانتاج ومن التجارة ، والذي شكل في كل العصور أساس الدولة وباقي البنية الفوقية المثالية ، كان باستمرار يدعى بنفس الاسم . » ، (ص ص ١٠٤ ـ ١٠٥) .

٢ ـ Vico (١٦٦٨ ـ ١٧٤٤) فيلسوف ايطالي كان يرى في تاريخ كل شعب ثلاثة اطوار : الطور الالهي ، الطور البطولي ، والطور الانساني .

اتفق على شكلها افراد يملكون ملكة التفكير بـ « عقد » ، وهو عقد قد أبرم إما بانسجام كامل وبحرية كاملة (حسب انصار النظرية الجديدة الاكثر سطحية) وإما على أساس الغلبة وحق الاقوى (كما دافع عن ذلك الممثلون الاكثر عمقاً لنظرية الحق الطبيعي : هوبس ، روسو وهيجل) .

بالعكس ، حسب نظرية ماركس الجديدة (التي لها من الاهمية بالنسبة للحركة العمالية المعاصرة ما كان لنظرية « العقد الاجتماعي » ، التي أكملها روسو ، من الاهمية بالنسبة للحقبة السابقة) ، فان العلاقات الاجتماعية ، التي هي أساس المجتمع البرجوازي الراهن والتي تمتلك كتعبير « مقلوب على رأسه » وكتنكر مُشَيِّء – réificateur . – ، مقولات الاقتصاد السياسي ، هي (هذه العلاقات) من نوع مختلف كل الاختلاف عن النوع الذي ارتآه منظرو العقد الاجتماعي البرجوازيون . إزاحة النقاب عن الطابع الوثني للسلعة ينطوي على حل عقلاني وتجريبي لمشكل لم يجرأ المفكرون الاجتماعيون للقرن ١٨ع حتى على طرحه ولم يُعالج إلا معالجه صوفية إلى هذا الحد أو ذاك من مختلف مدارس الطور اللاحق البرجوازية (الرومانطيقيون ، المدرسة التاريخية ، انصار النظرية « العضوية » للدولة ، هيجل) . الطريقة التي سعى بها هيجل ، بعد أن القى الاضواء على التناقض الظاهر الموجود بين واقع أن التاريخ من صنع البشر بينما لا يتحرك ابداً حسب خطة من إعداد هؤلاء البشر انفسهم ، لا إلى رفع هذا التناقض بل إلى دفعه جدلياً حتى نهايته القصوى (متمنياً أن يراه ينهار من تلقاء ذاته !) ، كانت ايضاً احدى الوسائل التي استخدمها ماركس لكشف « السر » المختفي داخل شكل السلعة . على غرار هيجل القائل بان « نتيجة افعال البشر عموماً هي ، في التاريخ الكوني ، مغايرة تماماً لما جعلوا نصب اعينهم تحقيقه ، لما يريدونه ويعرفونه فوراً ؛ انهم يسعون إلى إرضاء مصالحهم ، لكنهم يحققون بذلك شيئاً آخر بعيداً عن مصالحهم ، شيئاً آخر يشكل ، بدون ريب ، جزءاً من مصالحهم ، لكنهم لم يكونوا واعين له ولم يفكروا فيه » (هيجل : فلسفة تاريخ العالم) ، فإن ماركس ألح على التناقض الموجود في واقع أن الناس ، بتبادلهم منتوجات عملهم ، كسلع وحسب علاقات محددة من القيمة ، وبانتاجهم لها من أجل هذا التبادل فقط ، لا يحققون بذلك إلا تقسيما للعمل نوعياً وكمياً ، هذا التقسيم الذي يظهر لهم بعد مضي الوقت كشيء خارجي في شكل قيمة المنتوجات المتبادلة وعلاقات قيمة

البضاعة : « انهم يفعلون ذلك دون أن يدروا » [٣] . لقد شدد ماركس النبرة على ما لهذه الصيغة من لامعقولية بإشارته مرارا إلى أن اللامعقولية المطلقة ، التي تعبر عنها مقولات الاقتصاد السياسي الوثنية ، ليست إلا التجلي الضروري للاّمعقولية الفعلية التي ينطوي عليها نمط الانتاج الراسمالي نفسه ، وانه ـ اذن ـ في العلاقات الاقتصادية لقيمة السلع فيما بينها ، « **تظهر كما هي في الواقع** » العلاقات الاجتماعية بين منتجي السلع المعزولين و كذلك تظهر لهـم .

بيد إن جميع هـذه المفارقات ليست بالنسبة لماركس إلا وسيلة لإرغام قرائه ، المشبعين بالتصورات البرجوازية ، على اكتشاف « سر » في شيء يبدو لأول وهلة بدون سر ، ومعروفاً حتى الابتذال : السلعة وشكلها . لا يكشف ماركس هذا السر بفضل شعوذة فلسفية من الطراز الهيجلي ، بل بفضل التحليل العقلاني التجريبي لظاهرة تاريخية ولوقائع اجتماعية فعليه تنضوي تحتها . بالنسبة لانبياء القرن ١٨ع ، الذين واصل سميث وريكاردو إداء رسالتهم ، نقطة الانطلاق « الطبيعية » لكل حياة اجتماعية كانت **الفرد** الحر ، المنعتق من التبعية الاقطاعية ومن الخضوع الخانق للشروط الفيزيائية والجغرافية ، البتي أعاقت جميعاً تطوره في الحقب السالفة . قاعدة التصور الجديد للمجتمع هـي ، اذن ، **ارتباط اجتماعي** خصوصي ، وهو معطى للفرد بدون علمه وخارج إرادته . المواطن الفردي ، في المنظور البرجوازي ، يتصـور الاشياء والقـوى « الاقتصادية » كعوامـل خارجة عنه ، يستخدمها لتحقيق اهدافه الخاصة ولكنها إلى حد ما تضع العراقيل امام نشاطه الحر تماماً في جوانبه الاخرى . يقول هذا التصور الجديد إن الافراد يتصرفون فـوراً في شروط اجتماعية محـددة ناتجة عن مرحلة التطور الراهن التي بلغها **الانتاج المادي** [٤] . من الطبيعي ان هذه العلاقات الاجتماعية وتطورها التاريخي قد صنعها الناس انفسهم في معمعان نشاطهم المتحد ؛ بيد انها بالنسبة للافراد المعزولين تبدو معطاة عـلى نحو نهائي ولا رجعة فيه ، وبصفتها تلك ، « موضوعية » تماماً كما هي عند هيجل . بيـد إن الامر بهذا الصدد لم يعد يتعلق بتنفيذ ارادة سلطة فوق ارادة البشر ، مثل عقل هيجل المطلق ـ « الماكر والقوي ايضاً » ـ ، والذي « يصل إلى غاياته » بتركه الناس « يرهق بعضهم بعضا في متابعة غاياتهم الخاصة » ، وهكذا يصل إليها بدون تدخل مباشر [٥] .

---

٣ ـ رأس المال .

٤ ـ أفضل عرض لهذا الارتباط هو العرض الذي قام به ماركس في **المدخل** ١٨٥٧ .

٥ ـ أنظر : هيجل ، **الانسكلوبيديا** ، المجلد الاول ، ص ٢٠٩ (بالالمانية) .

هذه الرؤيا هي اجمالا تبرير فلسفي للفكرة البرجوازية الاكثر ابتذالا التي كانت، فكـرة حسنات المنافسة الحرة . وبالمقابل ، فان مبدأ ماركس النقـدي يرى إن سر الاسرار المزعوم هذا ليس له من غاية إلا تغطية **القصور** الصارخ للنمط الراسمالي الراهـن لتنظيم الانتاج ، هذا القصور الذي ينكشف على حقيقته بمقارنته بذلك الشكل الأرقى لتنظيم الانتاج ، الشتركة المباشرة للعمل (سلطة المنتجين المباشرين المباشرة) ، الذي لم يعـد اليوم نتاج للخيال ، بل هو نتاج تطور تاريخي موضوعي وهدف فعلي يقترب منه العمال تدريجياً بواسطة صراعهم الطبقي الثوري . يكتشف الانسان من أول نظرة إن صيغ الاقتصاد السياسي « تنتمي لشكيل اجتماعي في ظله يتحكم الانتاج وعلاقات الانتاج في الانسان بدلاً من أن يتحكم الانسان فيها »[٦] . مثل المجتمع البرجوازي الرفيعة هذه التي هي ، مثلا ، الفرد الحر والمالك لحق تقرير مصيره ، الحرية ، المساواة لجميع المواطنين في ممارسة حقوقهم وللجميع امام القانون ، تكشف مذ ظهرت عن انها ليست إلا **تصورات إضافية لوثنية السلعة** . كل هذا الثناء الواسع الذي يُكال للشكل الاساسي لوثن ـ السلعة ، هذا الثناء الذي لعب في وقت ما دور الحافز للتقدم المادي ، لم يعـد اليوم إلا تعبيراً ادبولوجياً عن طراز خاص من علاقات الانتاج التي تفسخت تفسخاً ملحوظاً اكثر فأكثر ولم تعد تصنع غير تعويق ازدهار القوى المنتجة . إن وهم حقبتنا الكبير ، الذي يريد من المجتمع الراسمالي أن يكوّن مجتمع افراد احرار مالكين لحق تقرير مصيرهم في الحياة اليومية ، لا يمكن المحافظة عليه إلا شريطة كبت المضمون الفعلي ، للعلاقات الاجتماعية المميزة للنظام القائم حالياً وعالمياً ، في العقـل الباطن . نتيجة للمسخ الوثني للعلاقات الاجتماعية ، التي قامت بين طبقة الراسماليين وطبقة العمال، نتيجة البيع « الحر » لـ « سلعة قوة العمل » لمالكي « راس المال » ، ونتيجة لهذا المسخ فقط بات ممكناً ، في هذا المجتمع ، الحديث عن الحرية والمساواة . القانون البرجوازي ، كما قال اناطـول فرانس ، : « يحرّم بمهابة متساوية على الاغنياء والفقراء النوم تحت الجسور »

٦ ـ أنظر **رأس المال** ، المجلد الاول (بلياد ، ١ ، ص ص ٦١٥ ـ ٦١٦) .

الفصل الحادي عشر

الاهداف النهائية لنقد ماركس للاقتصاد السياسي (*)

لقد ُجرِّد الاقتصاد السياسي ، بفضل النقد الماركسي ، من إدعاءَاته المتهورة وأزيح النقاب عن حدوده التاريخية والاجتماعية . لقد ُحوِّل (وفي هـذا يكمن « الانعطاف الكوبرنيكي » **للنقد** الماركسي **للاقتصاد السياسي**) مـن علم مطلق ولامشروط زمنياً إلى علم مشروط تاريخياً واجتماعياً . الاقتصاد السياسي ، بالنسبة لماركس ، هو علـم برجوازي ينبثق من الشكل التاريخي الخاص لنمط الانتاج البرجوازي وهو المتمِّم الاديولوجي لهذا النمط . من هذا التصور النقدي للاقتصاد السياسي ، ينتج تغير جـذري في نمط صحة جميع مقولاته وموضوعاته . من جهة ، بسبب الطابع الوثني الذي يشدّ نفسه إلى جميع المقولات الاقتصادية ، ابتداءً من المقولات الاساسية : السلعة والنقود ، لا تنطبق هـذه المقولات على أي موضـوع حقيقي ومعطى مباشرة ؛ « المواضيع » المفترضة للتحليل الاقتصادي هي نفسها ليست شيئاً آخر غير تعابير متنكرة مادياً للعلاقات المحـددة التي يدخل فيها البشر بين بعضهم البعض ، في الانتاج الاجتماعي لوسائل عيشهم . ومـن جهة اخرى ، فإن هذه المقولات الاقتصادية ، بالرغم مـن طابعها الوثني ، أو ربما بسببه ، تكوِّن الشكل الضروري القاضي بأن هذه الحالة الخاصة التاريخية والانتقالية تاريخياً في وقت معاً من « العلاقات الاجتماعية غير الكاملة » ، التي تتميز بهـا العلاقات الانتاجية

★ غير المؤلف لاحقا في النسخة الالمانية عنوان هذا الفصل فاصبح « نتائج ومنظورات » . (المترجمان)

البرجوازية ، تنعكس في الوعي الاجتماعي لهذه الحقبة . على حد تعريف ماركس : « مقولات الاقتصاد البرجوازي هي صور للعقل ذات حقيقة موضوعية اجتماعياً بالقدر الذي تعكس فيه علاقات اجتماعية واقعية ، ولكن هذه العلاقات لا تنتمي إلا إلى تلك الحقبة التاريخية المحددة للانتاج ، حيث انتاج السلع فيها هو نمط الانتاج الاجتماعي »[1] . وكما سنبيّن فيما بعد في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، فهي ترتبط بالضرورة بنمط الانتاج البرجوازي و « القوانين الاجتماعية » التي تنطبق على هذا الاخير . طالما هذا الاساس المادي للمجتمع البرجوازي القائم يُهاجَم ويهز فحسب ، ولم يُطاح به تماماً من خلال النضال البروليتاري الثوري ، كذلك فإن صور العقل الضاربة عميقاً بجذورها الاجتماعية في الحقبة البرجوازية ، يمكن فقط نقدها ، لا إستبدالها نهائياً بالنظرية الثورية للبروليتاريا . إن نقد الاقتصاد السياسي ، الذي بدأه ماركس في **راس المال** ، لا يمكن اذن ، إكماله إلا بالثورة البروليتارية ، أي بتغيير فعلي لنمط الانتاج البرجوازي الحالي ولأشكال الوعي التي تنتمي إليه . وفقط بعد الانجاز الكامل لهذه الثورة ، وبينما يبدأ تطور المجتمع الشيوعي ، فإن جميع اصناف « وثنية الانتاج السلعي » ومجمل العلم « الوثني » للاقتصاد السياسي ، ستدمج نهائياً في نظرية وممارسة اجتماعيتين مباشرتين للمنتجين المتحدين[2] .

حتى ذلك الوقت ، فإن القضايا والتصورات ، التي انتهى إليها الاقتصاد السياسي بعد فحص علمي للاسس المادية لنظام المجتمع الحالي ، بوسائل تناسب الحقبة ، ظلت ، بالرغم من مظهرها الوثني ، أداةً ضرورية للنظرية المادية للمجتمع ، التي تنقد على صعيد النمط التاريخي والاجتماعي ، تصورات الاقتصاد البرجوازي انطلاقاً من وجهة نظر ثورية لطبقة اجتماعية جديدة . وعلى الرغم من نقده الثوري للاقتصاد السياسي السابق برمته ، ظل ماركس ، في عمله النظري ، اولاً وقبل كل شيء ، على صعيد البحث الاقتصادي . انه لم يبدد الاقتصاد في التاريخ ، السوسيولوجيا وفي الطوبويات ، وانما ، بالعكس ، كثّف الشكل العام وغير المحدد ، الذي يميز تقليدياً الدراسات التاريخية والنظرية للمجتمع ، في تحليل مادي للاسس الاقتصادية للمجتمع البرجوازي . وكلما كان يتقدم

---

١ ـ أنظر « رأس المال » ، الطبعة العربية ، ص ١٢٩ ـ ١٣٠ .

٢ ـ أنظر ماركس : ملاحظات هامشية حول برنامج حزب العمل الالماني ، ١٨٧٧ (نقد برنامج جوتا) .

أكثر في هذا الطريق ، كلما أناط اهمية ، اهمية استثنائية ، للنتائج التي قد توصّل إليها الاقتصاد السياسي في التحليل الدقيق لنمط الانتاج البرجوازي ، والتي لم تعد تتطلب إلا أن يُدفع بها إلى آخر نتائجها المنطقية وأن تمارس في اتجاه نقدي حازم . كما انه لم يشأ أن يتركها إلى التلاميذ الصغار للاقتصاديين الكلاسيكيين الكبار ، هؤلاء التلاميذ الذين أساءَوا تفسيرها بغية أن يقدموا تبريراً اجتماعياً للنظام الراسمالي القائم .

هذا الموقف الايجابي ، الذي اتخذه ماركس إزاءَ العلم الاقتصادي ، لهو واضح عندما نقارنه بالموقف الذي اتخذه تجاه جميع التصورات التي تتجلى في صلب العلم البرجوازي ، وإلى حد معين ، ضمن العلم الاشتراكي في عصره .

لقد سجّل ماركس ، بالرغم من نقده التاريخي لـ « قوانين الطبيعة الابدية » ، العزيزة على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، عداءً أكثر حدة تجاه ما يسمى « المدرسة التاريخية » للاقتصاد المبتذل ، التي كانت تستهدف بحلها لجميع المفاهيم الاقتصادية المحددة ، انتحار الاقتصاد كعلم .

وايضاً عارض خلال فترته الفلسفية الاولى ، الاسلوب الادبولوجي لمفكرين ، مثل برونو باوير ، شتيرنر وفيورباخ ، وكشف ، خلف المقولات الفكرية لـ « اغتراب الذات » الوجود الفعلي تماماً **لقمع واستغلال الطبقة العاملة** . لقد ألح على الحقيقة القائله بان « اغتراب الذات » الفعلي للعامل المأجور الذي يبيع قوة عمله الخاصة إلى المالك الراسمالي لوسائل الانتاج ، لا يمكن إلغاءَه بالتأمل الفلسفي ، وانما بالممارسة الثورية فقط . كما كافح بنفس الجدة ، في فترتة اللاحقة ، تلك النظرية « السوسيولوجية » السطحية التي ، بالنقيض من « الواقعية الاقتصادية » للكلاسيكيين ، « لم ترَ في القيمة شيئاً آخر غير شكل متعارف عليه ، إن لم يكن شبحاً لهذا الشكل »[3] . (وبالمناسبة يمكن أن نضيف إن هذه الملاحظة الموجزة التي كرسها ماركس ، قبل اربعين سنة ، للنظرات التي كانت تحملها في ذلك الوقت قلة من المؤيدين المتأخرين لـ « نظام الردة Restoration المركانتالي » ، ما زالت جدُّ راهنة ، ولعلها راهنة اليوم أكثر من أي وقت مضى ، كنقد استباقي للاقتراحات النظرية والمشاريع العملية التي نثرها العملاء العصريون لـ

٣ ـ رأس المال ، ص ٤٧ ـ ٤٨ ، حاشية ٣٢ .

« نظرية النقود » ولـ « اصلاح القرض » ، الذين ، بطريقة مماثلة ، ينظـرون إلى أسعار السلع ، وبصورة خاصة إلى « النقود » ، كاشكال تعسفية ، اصطلاحية و «مطواعة») .
وعلى حين لم يتخاصم ماركس وانجلز مع انصار العنف الثوري العمليين ، امثال بلانكي ، فانهما أشارا ، في كل مناسبة ممكنة ، إلى الغياب الكامل للمضمون الفعـلي في مـا يسمى « نظريات العنف » [٤] السوسيولوجية . ولم ينخدعا بصخب هؤلاء الحواريين «التقدميين» ، أنصاف « الاشتراكيين » ، الذين ، **باحتقارهم للاقتصاد** ، باستثناء بضع « قوانين اقتصادية طبيعية عامة جداً وثابتة » ، حاولوا أن يردوا ميلاد ، تحـول وتطور الاشكال الفعلية للانتاج وللعلاقات الطبقية ، إلى العنف الصرف والسياسة ، الخ. ، لـكي يلجأوا في نهاية المطاف ، امام هذا العنف « الخام » ، إلى القوة المنظـّمة للعقل ، للعـدالة الانسانية وإلى محاكم اخرى لامادية هي الاخرى وعارية من كل طابع طبقي . بالعكس من هؤلاء الناس الذين كانوا يحتقرون الاقتصاد باسم « السوسيولوجيا » ، حكم ماركس وانجلز دائماً لصالح هذا العلم الاكثر عمقاً والاغنى بالمضامين والذي موضوعه المجتمع البرجـوازي ، ونواتـه المفهوم الاقتصادي لـ « القيمة » والتحاليل التي أقامها الكلاسيكيون على هذا المفهوم .

اخيراً ، فان ماركس وانجلز ، اللذين أعدّا اشتراكيتهما « المـادية » و « العلمية » على نقيض مباشر من الاشتراكية « المذهبية » و « الطوبوية » لطور التطور السابق للحـركة العمالية ، ظلا طوال حياتهـما عدوين لدودين لجميع الوان الانشاء « الخيالي » المحض إلى درجة انهما منحا ، لهذا السبب الوحيـد ، اهمية جـد عظيمة للبحث الاقتصادي ، الذي تقوم معرفته على الأقل على وقائع تاريخية لا جـدال فيها واجتماعية ، لا على أي مواجهة نقدية للشكل الراهن للانتاج بشكل مستقبلي لا يوجد بعد إلا في فكر أحد المصلحين .

لا وجود لتناقض بين هذا الاحتقار المعلن لالوان الانشاء الفكري وبين الطريقة التي أظهر بها ماركس التعارض بين الانتاج السلعي الراهن وبين اشكال اخرى مـن الانتاج الاجتماعي ، تنتمي للماضي أو يمكن تصورها في المستقبل ، في إطار عرض يهـدف إلى استخلاص موقفه النظري . وهذا ينطبق ، قبل كل شيء ، على اربع فقرات قصيرة مـن الفصل الذي يعالج « **الطابع الوثني للسلعة وسره** » ، والذي يعيد فيه ماركس بالتتالي إلى

---

٤ ــ أنظر ، مثلا ، المقاطع الاستنكارية الثلاثة تحت هذا العنوان في كتاب انجلز «انتي دوهرنج»، ١٨٧٨ .

الذاكرة، لكي يبدد « كل السر الذي يكتنف عالم السلع، كل السحر الذي يحلل بهالته منتجات العمل في نظام يرتكز على الانتاج السلعي » ، اربع انماط مختلفة من الانتاج الاجتماعي : نمط روبنسون كروزو (ساكن الجزيرة الوحيد) ، نمط الانتاج الاقطاعي في العصور الوسطى ، الصناعة الريفية والبطريقية لعائلة مزارعة ، واخيراً ، « لكي يبدل » ، جامعة من البشر الاحرار يعملون بوسائل انتاج مشتركة ، باذلين بوعي قوى عملهم الفردية الكثيرة كقوة عمل اجتماعية متآلفة . وبالمثل ، ان الوصف التفصيلي الذي اعطاه ماركس لهيئة انتاجية بسيطة جداً ، واحد من الجماعات الهندية الصغيرة البدائية ، حيث « العمل مقسَّم اجتماعياً ، دون أن تتحول ، من أجل ذلك ، منتجات العمل إلى سلع » ؛ هذا التعريف الذي ، من حيثيات اخرى ، يكتسي اهمية قصوى من أجل الادراك السليم للنظرية الماركسية بمجموعها ، لا يساعد ، في إطار العرض النظري للتصورات الاساسية **لراس المال** ، إلا على إبراز التعارض القائم بين **تقسيم العمل في صلب المانيفاكتورة وبين تقسيم العمل في صلب المجتمع** (هذا التقسيم الذي يولده تبادل السلع) .

إن جميع هذه المقارنات ، التي هي عكساً للدقة التي عرف بها ماركس كثيراً وغالباً ، أقامها هنا أغلب الاحيان بعبارات عامة وغامضة بما فيه الكفاية ، تهدف دائماً إلى غاية وحيدة ، نفس الغاية التي تهدف اليها ، بطريقة اخرى ، المقارنة التي يقيمها ماركس بين « وثنية السلعة » وهذا « العالم الديني الذي ليس إلا انعكاساً للعالم الحقيقي » (راس المال) . هذه الغاية ، هي أن نضع تحت الاضواء الكاشفة « العبث » absurdity الذي هو ، في المجتمع البرجوازي المعاصر ، متأصل لا في المقولات الاقتصادية وحسب ، بل ايضاً وخصوصاً في الشروط الفعلية للشكل الاجتماعي الخصوصي الذي تعبر عنه هذه المقولات . ممارسة نقد حقيقي للدين ، مثل ممارسة نقد للاقتصاد السياسي ، يجب ، حسب ماركس ، أن تستخدم منهجاً علمياً لا يكتفي بـ « العثور ، بواسطة التحليل ، على النواة الارضية لتصورات الدين الضبابية » ، بل بالعكس يرينا « كيف ان الشروط الفعلية للحياة تكتسي شيئاً فشيئاً شكلاً اثيرياً » . إن **النقد المادي للدين** يعي واقع أن الانعكاس الاديولوجي للعالم الواقعي في الدين لا يمكن إزالته كلياً إلى أن تقدم الشروط العملية اليومية للكائنات الانسانية المعنية كشفاً مستمراً ذا علاقات مفهومة ومعقولة بالكامل ، بين الانسان والطبيعة وبين الانسان والانسان . وبالمثل ، فان البروتسيس الحياتي للمجتمع، أي الانتاج المادي ، لا يُنزع غشاؤه الصوفي حتى يصبح نتيجةً للنشاط الواعي بذاته

للبشر المتحدين بحرية [5] . هذا هو المنهج الذي يتضمنه « نقد الاقتصاد السياسي » ، هذا المنهج الذي يجعل ماركس به الشكل الوثني للمقولات الاقتصادية ، الضروره التاريخية والعقلانية النظرية المؤقتة لهذه المقولات ، مفهوماً ، ويضع به ما تحمله من ايجابيات ، على صعيد المعرفة ، في خدمة التقصي المادي لتطور المجتمع المعاصر .

فقط في بعض الفقرات المقتضبة والعظيمة من **راس المال** ، قطع ماركس بوضوح وحسم ، بعد أن استخلص النتائج النهائية للموضوعات التي بشّر بها الكلاسيكيون ، مع الاقتصاد السياسي ، وانتقل من التحليل والنقد الاقتصاديين إلى التحليل التاريخي والاجتماعي لنمط الانتاج البرجوازي مباشرةً وإلى التناحر الفعلي وصراع الطبقات الاجتماعية ، هذا التناحر الذي يتخفى وراءَ هاتين المقولتين الاقتصاديتين : « راس المال » و « العمل المأجور » [6] . مثلما فعل خاصة في فقرتين من الفصل العاشر من المجلد الاول ، بعد أن أظهر إن حدود يوم العمل هي ، من وجهة نظر اقتصادية ، غير محددة وغير قابلة للتحديد ، قدم ماركس « تنظيم يوم العمل كحصيلة لصراع بين طبقتين اجتماعيتين » ، وفي النهاية دعا العمال إلى « أن يكونوا رأساً واحداً وقلباً واحداً دفاعاً عن انفسهم ضد الافعى التي تقض مضاجعهم وذلك بتوحيد قواهم ، عبر فعلهم كطبقة » [7] .

كما أوضح ذلك ايضاً ، بالدرجة الاولى ، في الفصل قبل الاخير الشهير من المجلد الاول المكرس لـ « **ما يسمى التراكم البدائي لراس المال** » . إذا كان كل ما يمكن أن يقال عن أصل راس المال ، قد قيل بواسطة النقد الاقتصادي للقيمة والعمل ، لفائض القيمة وفائض العمل ، لإعادة الانتاج وللتراكم ، سواء منه تراكم الرساميل الفردية أو الراسمال الاجمالي ، فإنه تبقى هناك بقية ما زالت تنتظر أن تُحل بسؤال : من أين أتى ، قبل أي انتاج راسمالي ، راس المال الاول ؟ [8] ، من أين نشأت العلاقة الراسمالية الاولى بين الراسمالي المستغِل والعامل المأجور المستغَل ؟ من أين انحدر « **مصاص الدماء** » الذي يمتص جماهير

---

٥ ـ أنظر « رأس المال » ، المجلد الاول ، ص ٤٦ ·

٦ ـ أنظر « مدخل » الى طبعة « رأس المال » التي اصدرها المؤلف ، ١٩٣٢ ، ص ١٩ وما بعدها·

٧ ـ أنظر رأس المال ، المجلد الاول ، ص ١٩٦ ، ٢٦٢ ـ ٢٦٦ ·

٨ ـ المرجع السابق ·

المجتمع الحديث الكادحة والذي لن يتركها من قبضته « ما بقيت لديها عضلة وعصب ونقطة دم تُستغل ؟ » [٩] . هذا السؤال الذي لم يُجب عليه الاقتصاديون البرجوازيون ، وحقاً تتعذر الاجابة عليه اقتصادياً — انما قد تقصاه ماركس مراراً في العرض السابق وتناوله الآن في نهاية هذا الفصل الذي هو بمثابة خلاصة للكتاب كله ، على أساس ألا يُعالج اطلاقاً بعد الآن كمسألة اقتصادية . بدلاً من ذلك ، فإن المشكلة تتوضح كلياً بتقصٍ تاريخي مباشر ، وتُحل عملياً لا نظرياً .

إن « **الاتجاه التاريخي للتراكم الراسمالي** » ، كما شرحه المثل الكلاسيكي للانتاج الراسمالي في انجلترا ، يؤدي إلى نتيجة تتطلب ، بالرغم من انها تولدت بـ « حتمية بروتسيس طبيعي » من التطور الموضوعي للراسمالية نفسها ، فعلاً اجتماعياً عملياً لتظهر إلى الحياة . « الساعة الاخيرة للملكية الخاصة الراسمالية تدق . ونازعو الملكية تُنتزع ملكيتهم » (راس المال ، المجلد الاول) . كما يتضح من مراسلات ماركس — انجلز ، فإن التحليل والنقد النظريين لراس المال ، المنجزين في المجلدات الثلاث ، ينبغي عليهما في فكر ماركس أن يؤديا إلى انتشار الصراع الطبقي الثوري [١٠] .

بيد إن ماركس لم يهجر كلياً النظرية الاقتصادية ، حتى عند هذه النقاط القصوى ، حيث يتكشف المبدأ الثوري للنظرية بصورة محددة في « **راس المال** » . لقد وسَّع حقل التطبيق النقدي للمذهب الاقتصادي. نفس الحدود الاجتماعية والتاريخية للوعي البرجوازي التي تستبعد أن يستخدم علم البروليتاريا الاجتماعي المقولات الوثنية للاقتصاد السياسي دون إدخال النقد ، كانت نتيجتها إن بعض المشاكل **الهامشية والنهائية** ، المكتشفة الآن من وجهة نظر الطبقة البروليتارية ، تتجاوز إلى حد بعيد أفق الاقتصادي البرجوازي ، بحيث لم يعد بالامكان تناولها ، ناهيك عن حلها ، في إطار العلم الاقتصادي . إن المقولات

٩ ـ المرجع السابق ، ٢٦٥ ـ ٦٦ ومقالة انجلز العام ١٨٥٠ .

١٠ ـ انظر رسالة ماركس الى انجلز بتاريخ ٣٠ ـ ٤ ـ ١٨٦٨ ، والخطوط الاولية التي وضعت بهدف استكمال الفصل النهائي ، حول **الطبقات** ، والتي لم يستخلص منها سوى صفحات قليلة في المخطوطات الماركسية ، كما رسم الامر انجلز في مقدمته للمجلد الثالث من « رأس المال » .

التي أوضح بها الاقتصاديون الكلاسيكيون الاسس المادية للمجتمع البرجـوازي الذي كان حينئذ في أوج نموه ، قد كانت كافية علمياً بالنسبة للعصر . وبعد تعديلها نقدياً ، فانهـا تمثل حتى في الوقت الحاضر ، ضمن حقول محدودة ولفترات قصيرة ، أداة ثمينة للتحليل العلمي لفروع محددة من نمط الانتاج البرجوازي . على أية حال ، انها تظهـر غير صالحة بالنسبة لفحص أكثر إتساعاً يشمل التطور التاريخي الكلي للانتاج السلعي البرجوازي ، بما فيه نشوئه واضمحلاله ، وانتقاله الثوري إلى تنظيم اجتماعي مباشر للانتاج . وكما أكد ماركس وانجلز في فترتها اللاحقة ، فان تلك المقولات هي حتى أبعـد ما تـكون ملائمة **لتاريخ مادي شامل المجتمع الانساني** ، يغطي الماضي حتى العصور البدائية والمستقبل حتى المجتمع الشيوعي الكامل التطور .

الجُزء الثالِث

التاريخ

الفصل الاول

الطبيعة والمجتمع

غطى ماركس ، بمساعدة المبدأ المادي الجديد للبحث الاجتماعي الثوري ، النقـــدي والعملي في وقت معاً ، الذي أقام أسسه ، حقلاً تجريبياً مشتملا على مجمل ظواهر ، عالجتها حتى ذلك الحـين ، عدة فروع علمية ، قديمة وجديدة . من جهة لم يعـــترف بوجود أي مجالات « عليا » لحياة « روحية » مزعومة ، تستطيع الافلات مـن الضرورات المادية الفظة للمجالات التاريخية والاجتماعية . إن جميع التصورات الحقوقية ، السياسية ، الدينية ، الفلسفية والفنية – ومجمل ما يسمى « وعي » الانسان وجميع أقنعته الفلسفية ، مثـــل المصطلحات الهيجلية عن « الروح الموضـــوعي » و « المطلق » ، الافكار ، المفاهـيم الكانطية لـ « العقل الشامل » و « الوعي العام » ، « الفكرة » الفلسفية عموماً ، وكافـة المقولات الفلسفية والعلمية حتى أكثرها شمولاً – تشكل في نظره « اشكالاً مـــن الوعي الاجتماعي » ، نتاجات مؤقتة لنمو مستمر ، مواصفات لحقبـة تاريخية محـــددة ولنظام اجتماعي – اقتصادي معـــين . على جميع « العلاقات الحقوقية وجميع اشكال الدولة » ، ينطبق المبدأ المادي الجديد القائل بأنه لا تلك العلاقات ولا تلك الاشكال يمكن « أن تفسِّر نفسَها بنفسها (كما يعتقد فقه القضاء الدوجماتي والنظرية الايجابية للدولة وغيرها) ، ولا الفلسفة يمكن أن تُفسَّر « انطلاقاً مـــن ما يسمى النمو العام للروح الانساني » (كما اعتقد ذلك الفلاسفة) ، بل بالعكس تجد جميعاً جذورها في الشروط المادية للمجتمـــع البرجوازي المعاصر . وعلى جميع اشكال الوعي الاجتماعي ، ينطبق الطباق المحلول الذي صاغه ماركس بالنقيض من المثالية الفلسفية لكانط ، هيجل فيختة ، ومن مادية فيورباخ

الطبيعية المحضة : « ليس وعي البشر هو الذي يحدد حياتهم ، وانما **حياتهم الاجتماعية** ، على العكس من ذلك ، هي التي تحدد وعيهم »[1] .

ومن جهة اخرى ، شمل ماركس ايضاً ، في صيغته المادية ، الاساس الطبيعي لكافة الظواهر التاريخية والاجتماعية ، ولهذه الغاية ، شرح حتى الطبيعة نفسها بمقولات تاريخية واجتماعية دقيقة : « الصناعة » ، « الاقتصاد » أو « الانتاج المادي » . وبالرغم من الاعتراف مرة وإلى الابد «بأسبقية الطبيعة الخارجية» ، فان ماركس لا يعيّن ابداً كسبب للتطور التاريخي للمجتمع ، عوامل طبيعية اكسترا تاريخية واكسترا اجتماعية [*] ، مثل الطقس ، العرق ، الصراع من أجل البقاء ، قوى الانسان الفيزيقية والعقلية الخ ، وانما يعين « طبيعةً » قد « تعدلت » هي نفسها ببروتسيس تاريخي واجتماعي ، أو ، بصورة أكثر تمييزاً ، بتطور **الانتاج المادي** المشروط تاريخياً واجتماعياً . إن الفيلسوف المادي ، بليخانوف ، الذي أراد دعم تصوره المعاكس ، احتج خاصة بأن « هيجل قد أبرز في **فلسفة التاريخ** ، الدور الهام الذي لعبته الاسس الجغرافية للتاريخ العالمي »[2] . لم يرَ بليخانوف إن التقدم العلمي الذي سجلته مادية ماركس التاريخية والاجتماعية بالقياس إلى مثالية هيجل ومادية فيورباخ وبالقياس أيضاً إلى المادية البرجوازية في القرنين ١٧ع و ١٨ع ، يمكن أن يعود إلى **الفارق** التالي : ماركس يتصور « المادة » نفسها بشروط تاريخية ، على حين إن جميع اسلافه الفلسفيين ، من المعسكرين المثالي والمادي **معاً** ، قد تصوروا « المادة » كطبيعة جامدة ، ميتة أو ، في احسن الاحوال ، كطبيعة متحركة بيولوجياً فقط . في الواقع ، إذا كانت « الطبيعة الفيزيائية تمارس حقاً تأثيراً مباشراً على التاريخ العالمي »[3] ، حسب هيجل ، فإن ماركس قد انطلق بادىء ذي بدء من وجهة نظر مختلفة كل الاختلاف : الطبيعة الفيزيائية بالنسبة له لا تتدخل مباشرةً في التاريخ . انها تفعل ذلك بطريقة غير مباشرة ، أي بواسطة بروتسيس من الانتاج المادي ، تجري لا

---

١ ـ الكلمات المشدد عليها اعلاه ، تبين الفرق بين منحى ماركس الاجتماعي والصيغة الطبيعية المتضمنة في مؤلف فورباخ : « اطروحات تمهيدية لاصلاح الفلسفة » ، ١٨٤٢ : الفكر يأتي من الكينونة ، لكن الكينونة لا تأتي من الفكر » .

★ اكسترا : خارج التاريخ وخارج المجتمع .

٢ ـ انظر بليخانوف : « المشاكل الاساسية للماركسية » .

٣ ـ أنظر هيجل : « فلسفة التاريخ » : المدخل العام ، والمدخل الخاص : « الارتباط الطبيعي او الاساس الجغرافي للتاريخ العالمي » .

بين الانسان والطبيعة فقط ، وانما أيضاً بين الانسان والبشر[٤] . أو ، إذا استخدمنا مصطلحاً مفهوماً حتى من الفلاسفة ، : في الاطار الاجتماعي الصارم للعلم الماركسياني ، هذه « **الطبيعة** » « الصرف » ، والمفترضة كشرط أولي لكل النشاط الانساني (الطبيعة الاقتصادية الطابعة) انما تحل محلها في كل مكان « **طبيعة** » عُدلت بصفتها، مادة اجتماعية ، بتوسط النشاط الاجتماعي الانساني ، وبالتالي تكون في نفس الوقت قابلة لتغير جديد وتحول جديد بهذا النشاط ذاته ، وباختصار ، عن طريق الطبيعة **كانتاج مادي** (أو الطبيعة الاقتصادية المطبوعة)[٥] .

هذه الطبيعة « الاجتماعية » تمتلك بصفتها تلك طابعاً تاريخياً خصوصياً يتباين بتباين الحقب المختلفة . وكطبيعة تاريخية واجتماعية ، تمتلك ، ايضاً وقبل كل شيء وفي جميع الحالات ، طابعاً طبقياً . وعلى سبيل المثال ، كما أكد ماركس في سجاله ضد فيورباخ ، فان حدثاً طبيعياً جداً بالنسبة لاوروبي عصري ، أن يرى كرزة تنبت في حديقة ، ليس طبيعياً جداً كما يظهر لان الكرزة قد نقلت إلى اوروبا بواسطة التجارة من بضعة قرون فقط . ولنفس السبب ، ليست البطاطا طعاماً « قدمته الطبيعة » لفقراء اوروبا المعاصرة، أو بالاحرى ، هو كذلك بمعنى إن الغش الحديث للمواد الغذائية هو « منتوج طبيعي » لنمط الانتاج الراسمالي الحديث (راس المال) . إن الكوخ ، الذي يخصصه المجتمع البرجوازي للفقير ، هو حتى أقل من ملجأ « طبيعي » ، كملجأ الحيوان المتوحش ، أو ساكن الكهوف البدائي ، هذا « العنصر الطبيعي الذي يتقدم له لكي يتمتع به ويحميه » وحيث يستطيع أن يتحرك فيه براحة مثل السمك في الماء . انه ليس منزلاً يسمح له بان يشعر انه في بيته ، وانما هو منزل المالك العقاري الذي سيطرده منه إن لم يدفع الإيجار . إن المثل الانجليزي ، « بيت المرء قصره » ، الذي يعود أصله إلى عالم إعادة الانتاج البسيط للسلع ، لم يعد ينطبق على الاحياء البائسة أو بالأصح الثكنات الكبرى في مدننا الكبيرة كما لا ينطبق على اكواخ العمال الزراعيين الانجليز في ١٨٦٠ ، كما هي موصوفة في **راس المال** . إن « الجوع » الحديث ، « الذي يزول باللحم المطبوخ ، المأكول بالشوكة والسكين » ، لهو تاريخياً مختلف تماماً عن ذلك الجوع الذي « ابتلع اللحم النيء

---

٤ ـ انظر « العائلة المقدسة » ، و « العمل المأجور ورأس المال » .

٥ ـ انظر ، لمزيد من الشرح الاكثر تفصيلا ، مخطوطات ماركس الاقتصادية ـ الفلسفية لعام ١٨٤٤ و « الايديولوجيا الالمانية » .

بمساعدة اليد والظفر والسن » (مدخل ١٨٥٧) . كما إن الحقب « الطبيعية » للمجاعة التي عرفتها القطعان البشرية البدائية ، مثل سوء التغذية الذي لا يقل « طبيعية » ، الذي انتجه « فائض السكان النسبي » ، والبطالة الواسعة ، اللذان اعطتهما الصناعة الحديثة في جميع البلدان الراسمالية ، أو حالة المجاعة التي نجدها احياناً قد أصبحت بمثابة مؤسسة في بلدان أو في قارات بكاملها ، تمثل شيئاً آخر غير الانطباع « المرعب » للجوع ، مهما كان شديداً ، الذي يثيره انقطاع عرَضي تماما وعابر للتموين بالمواد الغذائية عند الاغنياء .

ولا واحدة من هذه الاوضاع ، كما تبدو في المجتمع البرجوازي الحالي ، أو في أي حقبة كانت ، قريبة أو بعيدة ، من التطور الاجتماعي ، أسبابها « طبيعية » محضة . انها محددة بالشروط التاريخية القائمة للانتاج المادي ، ويمكن تغييرها عملياً بتغيير تلك الشروط . ويحدث هذا بتأثير بروتسيس تدريجي ، هذا البروتسيس الذي يمكن أن يقصر أو يطول في الزمن ، لكنه لا يصطدم في أي مكان بحاجز لا يمكن تخطيه ، من خلال بروتسيس موضوعي يشكل في نفس الوقت صراعاً بين الطبقات الاجتماعية .

وجهة النظر هذه ، التي يمتلكها علم اجتماعي دقيق ، أي علم **تاريخي وعملي** ، قد سادت منذ البداية نظام مفاهيم من طراز كلي جديد ، أنشأه ماركس وانجلز عبر سعير سجالهما ضد جميع تيارات الفكر المثالية والمادية في عصرهما . إن وجود الانسان الفيزيائي ، ومحيطه الذي لا يقل فيزيائية والتطور الموضوعي لهذه الشروط الطبيعية في فترات واسعة من « الزمن الكوزمولوجي » ، هذا التطور المستقل عن التطور المختلف كل الاختلاف للاشكال الاجتماعية الذي ينجزه نشاط الانسان في « الزمن التاريخي » ، كل هذه « الشروط الأولية الفعلية للتاريخ والمجتمع تخدم ايضاً المقدمات الفعلية والعلمية لهذا النظام » . بيد إنها ليست نقطة انطلاقه .

هذا التأكيد لم ينقضه ، بل على العكس أكده بوضوح أكثر مقطع ماركس الذي يعرض فيه نظريته ، خاصة ما يتعلق منها بمفاهيم مثل تصور « النمو الطبيعي » لأشكال اجتماعية . إن مفهوم « **النمو الطبيعي** » كما يُطبق على الاشكال التاريخية ، يمتلك لدى ماركس مدلولاً يختلف كل الاختلاف عما كان يمتلكه لدى مؤرخي « المدرسة الرومانطيقية » وشعرائها وفلاسفتها الذين ، عبر معارضة واعية للحقبة السالفة من

«الانوار» في القرن ١٨ع،مجدوا كل شيء «ينمو طبيعياً». عكساً لذلك،استخدم ماركس المصطلح بمعنى **سلبي** لتمييز تلك الشروط والعلاقات والارتباطات الاجتماعية التي لم تكن قد أخضعت بعد إلى النشاط الانساني الواعي. بهذا المعنى تحدث ماركس في نقده لـ **الاديولوجيا الالمانية** وبعد عشرين سنة في **راس المال**، عن اشكال «ناتجة عن نمو طبيعي» لتقسيم العمل (« naturwuechsige ») ، عن ارتباط عالمي النطاق بين الافراد، عن نمو لأشكال الدولة، عن الشروط الحقوقية، عن اشكال لغوية وعن فروقات نوعية مثل التباينات العرقية. في جميع هذه الحالات، فان الشكل «النامي طبيعياً» للعلاقة الاجتماعية يناقض تلك الاشكال الاخرى، هذه الاشكال التي صاغها الناس بطريقة واعية وإرادية إلى حد ما، هذا الشكل الذي اكتسته هذه العلاقة فيما بعد (أو ستكتسيها في المستقبل) في مجرى النمو الاجتماعي. وهكذا، فان الاشكال «النامية طبيعياً» توصف ايجابياً، بنفس الضربة، كنقط انطلاق، هي نفسها تاريخية، لتطور مدعو إلى الاستمرار وفي إطاره يمكن لهذه الاشكال، على نحو مقصود إلى حد ما، إما أن يعاد انتاجها بدون تغيير وإما أن تُحوَّل بمقدار يكثر أو يقل أو أن تتغير تغييراً كلياً عند اللزوم. وهكذا فهي ليست اشكالاً ابدية للحياة الاجتماعية عامة، وانما يمكن أن يطيح بها الافراد المتحدون في نشاط هادف، نشاط سيجردها نهائياً من سمتها الفجة الراهنة والقمعية التي «نمت طبيعياً». وهكذا يرى المرء ما هي النتائج الهائلة لهذه الفكرة، لا فقط على توسيع الحقل النظري للبحث الاجتماعي، بل ايضاً على الاتجاهات الاشتراكية والشيوعية العملية التي هي، عند ماركس، مرتبطة بهذا البحث.

ونفس الشيء يسري بالنسبة للتصور الآخر المرتبط ظاهرياً بالطبيعة، الذي ناقشناه سابقاً عند تعاملنا مع القانون الاقتصادي للقيمة والذي لا يأخذ كل دلالته إلا هنا : أي تصور «**القوانين الاجتماعية للطبيعة**». وهنا علينا مرة اخرى أن نتعامل مع مصطلح يتحدد في بادىء الأمر على نحو سلبي فقط [٦] . إن القوانين الاقتصادية السائدة في نمط الانتاج الراسمالي لا تمتلك، ضمن العلم المادي الجديد للمجتمع، ذلك المدلول الايجابي

---

٦ - انظر التعريف الذي اعطاه انجلز في «خطوط اولية في نقد الاقتصاد القومي» ١٨٤٤، والذي استشهد به ماركس باستحسان في «رأس المال»، المجلد الاول، ص ٤١، ٤٢، حاشية ٢٨ : «كيف لنا ان نعتبر القانون الذي لا يرسي نفسه الا من خلال الثورات الدورية؟ حسنا، انه قانون للطبيعة ينتج عن لا وعي الناس المعنيين».

والنهائي الذي تمتلكه « قوانين الطبيعة » الفعلية بالنسبة للفيزيائيين[٧] ، والذي ، حسب الاقتصاديين البرجوازيين الاوائل ، يميز أيضاً تلك القوانين « الطبيعية » التي اكتشفوها هم انفسهم ، قوانين نمط الحياة البرجوازي الجديد الذي تخلص من العوائق الاصطناعية للاقطاعية القروسطية . انها لأقل مما دعاه ماركس وانجلز في فترتها الفلسفية المبكرة ، « قانون الروح » بالنقيض من « قانون الطبيعة الخالص »[٨] ومما يتكرر في كتاباتها اللاحقة عندما يتحدثان عن « قفزة من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية »[٩] التي تنبثق ثورياً عن مملكة الضرورة[١٠] . وبدقة أكثر ، تماماً من التعريف السلبي القائل بأن « قوانين الطبيعة » المزعومة للاقتصاديين البرجوازيين هي في الواقع ليست قوانين للطبيعة اطلاقاً ، تُستقى الدلالة الايجابية لمفهوم القوانين « الاجتماعية » الطبيعية في العلم النقدي الثوري لماركس . إن البرهنة القائلة بان الشروط العامة للمجتمع البرجوازي ، التي أعلنها الاقتصاديون البرجوازيون كقوانين ، هي مقتصرة على حقبة تاريخية محددة ، تتضمن انه في التطور المقبل للمجتمع ، يمكن لجميع تلك القوانين الظاهرة أن تُلغى بالفعل الاجتماعي الواعي للطبقة التي تضطهدها حالياً تلك القوانين ، وتُستبدل بشكل آخر من الحياة الاجتماعية الأكثر رقياً والأكثر حرية .

وعلى هذا الصعيد ايضاً ، نرى إن المفهوم الذي أقامه ماركس لا يستهدف ابداً توسيع مجال الضرورات المفترضة طبيعية للحياة الاجتماعية . بل على العكس من ذلك ، إن لهذا المفهوم هدفاً نظرياً وعملياً هو أن يحول لمصلحة المجتمع الحد الفاصل بين مملكة ما هو اجتماعي ومملكة ما هو طبيعي . إن الضرورات الابدية المزعومة لـ « مملكة الطبيعة التي يشير اليها الاقتصاديون البرجوازيون لتبرير دوام نظام الانتاج الراسمالي الذي بعد أن كان ضرورة اجتماعية في السابق ، غدا اليوم أكثر فاكثر اصطناعياً ، يقوم أكثر فأكثر على العسف والعنف ، وفي نفس الوقت يعيق أكثر فأكثر تطور المجتمع ويحطم الحياة الانسانية ، هذه الضرورات ليس لها اذن وبكل تأكيد أية علاقة تذكر مع هذه الشروط الأولية لكل تطور يعترف به العلم الماركسياني كما هو فعلا . وهذا الاعتراف

---

٧ ـ انظر رسالة ماركس الى كوجلمان بتاريخ ١١ـ٧ـ١٨٦٨ .
٨ ـ انظر انجلز « خطوط اولية في نقد الاقتصاد السياسي » .
٩ ـ انظر انجلز « انتي دوهرنج » ، ١٨٧٨ .
١٠ ـ انظر ماركس ، رأس المال » ، المجلد الثالث ، ص ٣٥٥ .

نفسه ينطبق على زمن معين وحسب . فمن وجهة نظر المبدأ التاريخي والاجتماعي للعلم الماركسياني ، ليس هناك حداً مطلقاً وثابتاً مرة والى الابد يكون من المستحيل أن نكتشف فيما وراءه يوماً ، على الصعيد النظري ، أنّ أساساً « طبيعياً » في الظاهر للحياة الاجتماعية ليس في الحقيقة شيئاً آخر سوى شكل تاريخي وقابل للتحويل تاريخياً ، اذن شكل من شأنه أن يُعدل عملياً ، وعند الاقتضاء ، يُقلب رأساً على عقب . « حتى التباينات « الطبيعية » للانواع الانسانية ، مثل الفروقات في العرق ، الخ. ، يمكن ويجب أن تلغى في البروتسيس التاريخي » .

كما هو الامر مع كافة التجديدات المجسدة في النظرية المادية الجديدة ، فإن توسيع ماركس المنهجي للمجتمع على حساب الطبيعة انما يقام البرهان عليه بصورة رئيسية في ميدان العلم الاقتصادي . إن النقد الماركسياني للطابع الوثني للسلعة ولكافة المقولات الاقتصادية يدحض مرة وإلى الابد تلك الافكار الضبابية التي نسب بها الاقتصاديون الظواهر الاقتصادية إلى سبب فيزيائي فوري ، سواء أكان قوة خارجية ما للطبيعة ، أم الوضع الفيزيائي للانسان ، أم في النهاية صفاته السيكولوجية « الفطرية » المزعومة . ليس هناك قبل كل شيء « أساس طبيعي (فوري) لفائض القيمة » . إن الدلالة الوحيدة التي يمكن أن تعطى للشروط الفيزيائية في نشوء وتطور الظاهرة الاجتماعية – الاقتصادية لاستغلال العمال المأجورين المجردين من الملكية ، من طرف الراسماليين المالكين ، هي دلالة حد أو حاجز طبيعي يعين النقاط التي يتوقف عندها وقت العمل الضروري لحفظ وإعادة انتاج العامل ، وبالتالي « يمكن أن يبدأ العمل للآخرين » . « **بقدر ما تتقدم الصناعة ، بقدر ما تتقهقر تلك الحدود الطبيعية** »[11] .

ونفس الشيء ينطبق على « الاساس الطبيعي (المزعوم) للدولة » ، الذي تصر عليه مدرسة كاملة من السوسيولوجيين البرجوازيين الحديثين . إن الظاهرة السياسية للدولة أقل ما تنتج في الواقع من الشروط الفيزيائية الثابتة ، شأنها شأن الظاهرة الاقتصادية لفائض القيمة ، التي تعتمد عليها كشكل ثانوي ومشتق . تماماً كما إن الاشياء النافعة بالنسبة للحاجات الانسانية ، التي ينتجها العمل الانساني هي « سلع » ، والذهب والفضة

---

١١ – انظر « رأس المال » ، المجلد الاول ، ص ٤٧٥ – ٤٧٩ .

« نقد » ، تحت شروط اجتماعية محددة وحسب ، لا بفعل أي صفات فيزيائية متأصلة ، كذلك الفرد أو العرق الضعيف هو عبد القوي فيزيائياً ، لا بفعل أيه ضرورة ابدية، وانما من خلال مصادفة الظروف المؤقتة . إن الطبقة التي ، تحت الشروط الاجتماعية السائدة في الحقبة الراهنة ، تنتج الثروة الاجتماعية برمتها ، قد فُصلت ، عبر بروتسيس تاريخي محدد ، عن وسائل الانتاج المادية ، وهي الآن تُستغل وتُحكم بيد الطبقة التي ، من خلال نفس البروتسيس التاريخي ، قد احتكرت لنفسها وسائل الانتاج الاجتماعي كـ « راس مال » . إن النظرية « الطبيعية » ، في الظاهر ، التي تنسب مثل هذه الحقائق الاجتماعية والسياسية المعاشة إلى « أوامر الطبيعة » ، ليست غير شكل معلمن secularized لتلك النظريات الأقدم التي استمدت نفس الحقائق من « أوامر الله » أو ، لذلك السبب ، من عوامل وسيطة مثل التفتح الفلسفي لفكرة ابدية ، أو لعقل ابدي أو للانسانية نفسها .

الفصل الثاني

التصور المادي للتاريخ

منذ اوائل ١٨٤٣ ، أصبح من الواضح بالنسبة لماركس إن الاقتصاد السياسي هــو مفتاح كل العلوم الاجتماعية . وفي السنوات التالية ، عنــدما كان لاجئاً سياسياً في باريس وبروكسل ، وخلال زيارة اولى للندن ومانشستر من تمــوز إلى آب ١٨٤٥ ، أتم ماركس القسم الأول الهام من تلك المهمة الهرقلية التي كان عليه ، بعد انقطاع قصير في ١٨٤٨ ـ ١٨٥٠ ، أن يكرس لها طاقاته طيلة حياته . وفي معـــرض الحديث عن تلك الفترة في **مقدمته** لـ « **نقد** الاقتصاد السياسي » ، ١٨٥٩ ، لخص ماركس النتائج العامة التي توصل اليهــا :

تقوم بين الناس ، في الانتاج الاجتماعي لحياتهم ، صلات معينة ضرورية مستقلة عن ارادتهم ، وهي علاقات انتاج تقابل درجة معينــة من درجات نمو قواهم الانتاجية المادية ، ويؤلف مجموع هذه العلاقات الانتاجية البنية الاقتصادية للمجتمع وهــي القاعــدة المشخصة التي تقوم فوقها بنية فوقية حقوقية وسياسية والتي تقابلها اشكال معينة من الوعي الاجتماعي · ان نمط انتاج الحياة المــادية يشترط بروتسيس الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة ·

فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجــودهم ، بل ان وجــودهم الاجتماعي ، هو الذي يحدد وعيهم · وتتناقض قوى المجتمع الانتاجية المادية ، في مرحلة معينة من نموها ، مع علاقات الانتاج القائمة او مع علاقات الملكية التي ترعرعت في صميمهــا حتى ذلك الحين ، وهــذه

العلاقات الاخيرة ليست سوى التعبير الحقوقي عن علاقات الانتاج· وتتحول هذه العلاقات من اشكال لنمو القوى الانتاجية الى عوائق في وجه هذه القوى·وعند ذلك يفتتح عهد من الثورة الاجتماعية ويزعزع التغير في القاعدة الاقتصادية البنية الفوقية الضخمة زعزعة متفاوتة السرعة ·

وعندما ننظر في مثل هذه الانقلابات ، فيجب ان نعتبر امرين · يوجد الانقلاب المادي لشروط الانتاج الاقتصادية ـ وهو ما يمكن ان نلمسه بصورة علمية صارمة · لكن توجد ايضا الاشكال الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية ، اي ، باختصار الاشكال الايديولوجية التي يعي ضمنها الناس هذا الصراع ويخوضونه حتى النهاية · وكما اننا لا نستطيع ان نحكم على فرد من خلال الفكرة التي يكوّنهاعن نفسه ، كذلك لا نستطيع ان نحكم ايضا على حقبة ثورة من خلال وعيها لذاتها · بل يجب، على العكس من ذلك ، تفسير هذا الوعي بتناقضات الحياة المادية ، بالصراع القائم بين القوى الانتاجية الاجتماعية وعلاقات الانتاج · ان تشكيلا اجتماعيا معينا لا يزول قط قبل ان تنمو كل القوى الانتاجية التي يتسع لاحتوائها ، ولا تحل قط محل هذا التشكل علاقات انتاج جديدة ارقى ما لم تنضج شروط الوجود المادي لهذه العلاقات في صميم المجتمع القديم نفسه ومن اجل ذلك لا تطرح الانسانية على نفسها الا المشاكل القادرة على حلها، ذلك انه اذا نظرنا الى الامر عن كثب سنجد دائما ان المشكل نفسه لا يظهر الا عندما تتوفر الشروط المادية لحله ، أو عندما تكون ، على الاقل ، على اهبة التوفر · وفي الخطوط الكبرى ، تظهر انماط الانتاج، الآسيوي والقديم (١) والاقطاعي والبورجوازي الحديث ، كحقب نمو متصاعد للتشكيل الاجتماعي الاقتصادي ، وعلاقات الانتاج البرجوازية هي آخر شكل تناحري لبروتسيس الانتاج الاجتماعي وهو ليس شكلا تناحريا بمعنى التناحر الفردي وانما بمعنى التناحر الذي يولد من

---

١ ـ يعارض ماركس جدليا ، نمط الانتاج الآسيوي الذي تمتلك فيه الدولة وسائل الانتاج الاساسية ، خاصة الارض المزروعة ولا يكون فيه للملكية الخاصة اذا وجدت الا دور هامشي، بنمط الانتاج القديم القائم على التعارض بين المدينة والريف وعلى التعارض بين الملكية العامة والملكية الخاصة ، وعلى التعارض بين المواطن والعبد وبين نمط الانتاج الجرماني ، المتميز بسيطرة الجماعة العائلية الصغيرة المالكة، والمتميز بتفوق الريف على المدينة · هذان التشكيلان الاجتماعو ـ اقتصاديان هما في الاصل ، احداهما انبثقت من علاقات الانتاج الاستعبادية والاخرى من علاقات الانتاج الاقطاعية ، وتتميزان اذن من التشكيلة الآسيوية بواقع انفجار الجماعة القبلية كما وجدت عند السلتيين وعند الهندوس · لقد تحدث ماركس بصدد المجتمعات الآسيوية عن الاستعباد لكنه « استعباد عام » ، اي خضوع الجماعات الزراعية في مجموعها للدولة · (المترجم)

شروط الحياة الاجتماعية للافراد ، الا ان القوى الانتاجية التي تنمو في صميم المجتمع البرجوازي تخلق ، في نفس الوقت ، الشروط المادية لحل هذا التناحر ، ومع هذا التشكل الاجتماعي ينتهي ما قبل تاريخ المجتمع الانساني » (٢) .

إن الموضوعات السابقة التي عرضها ماركس ، بعد ١٥ عاماً من الدراسات ، كالمبادىء المختبرة بعناية لبحثه المادي حول المجتمع ، تلقي ضوءاً واضحاً على الارتباط الذي يقيمه التصور المادي للتاريخ ، بين شروط الحياة الاجتماعية ، تطورها التاريخي ، وبين قلبها العملي .

يظهر هذا الارتباط أولاً كـَ :

ارتباط ستاتيكي (*)

يصل معاً الفئات المختلفة التي تقف ، إذا جاز القول ، بعضها فوق بعض في تشكيل اجتماعي ـ اقتصادي معين . ُقدِّم هذا الارتباط أولاً كـ « اجماع » consensus ، ثم كتشابه في « البنية » : علاقة بين « القاعدة » و « البناء الفوقي » ، واخيراً كـ « تناسب » بين اشكال التنظيم الاجتماعي التي ، في حقبة تاريخية محددة ، تنبثق مباشرة من الانتاج المادي وبين الاشكال التي تنشأ من مختلف النشاطات الاجتماعية ، السياسية والفكرية الاخرى .

بيد إن هذا الارتباط الستاتيكي ظاهرياً يشكل مجرد حالة خاصة من :

الارتباط الديناميكي

الذي ترتبط من خلاله جميع مجالات وفروع الحياة الاجتماعية في نموها . في مختلف الاطوار لنشوء ، نهوض وسقوط تشكيل اجتماعي ـ اقتصادي معين واستبداله الثوري

---

٢ ـ انظر « نقد الاقتصاد السياسي » ، الطبعة العربية ، ص ٢٥ ـ ٢٦ .

★ هامد ، سكوني .

بعلاقات انتاج جديدة أرقى لتشكيل اجتماعي أبعد نمواً ، فإن هذا الارتباط الخاص بين جميع الشروط الاجتماعية ، الذي ظهر في البداية ، من وجهة نظر ستاتيكية ، كـ « اجماع »[٣] ، يتحول عند نقطة معينة من « إجماع » متناغم إلى « تنافر » . (إذا أردنا استخدام الصيغة الهيجلية : يحتوي « التناسب » في حد ذاته على « التناقض » الذي يجعل تطوره علاقات الانتاج ، واكثر من ذلك ، العلاقات الحقوقية ، اشكال الدولة والاديولوجيات المرتكزة عليها ، تتحول في الإبان من اشكال لنمو القوى المنتجة إلى عوائق رهيبة لهذا النمو نفسه) .

لكن هذا الارتباط الديناميكي للتطور الاجتماعي ما زال ليس الشكل النهائي للارتباط المادي الذي يشكل موضوع البحث المادي . الموضوعات الماركسية التي تهمنا في هذا الفصل لا تقدم بإعتراف ماركس نفسه إلا « خيط هداية » يستخدم لدفع دراسة الاقتصاد السياسي إلى أعلى نقطة « حيث ينبغي البحث عن تشريح المجتمع المدني » . النمو التاريخي للمجتمع يُعرض هنا بصورة رئيسية كبروتسيس موضوعي . والتاريخ هنا مرتبط بالتطور الموضوعي لقوى الانتاج المادية ، هذه القوى تتناسب في البداية مع علاقات الانتاج القائمة ثم تتناقض معها ، هذه العلاقات التي تتحول عندئذ من عوامل تطور إلى عوائق . في الصيغة الماركسيانية ، « موضوع » هذا التطور لم يُذكر ابداً بالاسم . إذا كانت علاقات الانتاج لجميع الاشكال الاقتصادية للمجتمع التي وجدت حتى الآن ، قد شُخصت فيها كاشكال « تناحرية » لبروتسيس الانتاج الاجتماعي ، فإن التعريف الأدق الذي يجعل من هذا التناحر تناحراً وصراعاً طبقياً ، لا يُعطى هنا . أما قلب الطبقة المسحوقة للنظام القائم ، فانه يتخذ ، دائماً حسب الصيغة ، مظهر « حقبة من الثورة الاجتماعية » ، يترافق فيها تغيير القاعدة الاقتصادية بقلب راديكالي لبنية المجتمع الفوقية . في هذه الحقبة يعي الناس الصراع الذي يعيشونه ، ويصفّونه بالقوة . وعندئذ تطرح الانسانيه على نفسها المشاكل القادرة على حلها ، المشاكل التي وعتها الحقبة الثورية نفسها[٤] . إن هدف التطور بمجمله لم يحدد بطريقة عينية وعملية ، كانتقال إلى المجتمع

---

٣ ـ هكذا يصفها سبنسر ، مثلا ، في كتابه « مبادىء السوسيولوجيا » .

٤ ـ انظر ، مثلا ، « العائلة المقدسة » : « **التاريخ لا يفعل شيئا ، ولا يمتلك ثروة هائلة ، ولا يخوض المعارك ! انه بالعكس الانسان ، الانسان الحي الفعلي ـ هو الذي يفعل كل هذا ، يمتلك كل هذا ويخوض جميع هذه المعارك ، ليس التاريخ هو الذي يستخدم الانسان ، كوسيلة لتحقيق غاياته، كما لو كان فردا مستقلا ، ليس التاريخ الا نشاط الانسان الذي يتابع تحقيق غاياته الخاصة** » .

الاشتراكي والشيوعي ، بل ظل تجريدياً : يتعلق الامر بنهاية « ما قبل تاريخ المجتمع الانساني » .

لإدراك ما يعني « البحث الاجتماعي » المادي إدراكاً كاملا ، ينبغي أن نكمّل هذه الصياغة التجريدية بالتحديدات الاكثر تطوراً التي أعطاها ماركس وانجلز ، في أوقات وملابسات اخرى ، لمبدئها المادي ، الذي عارضا بـه مختلف التصورات التي كان عليهما أن يحارباها .

وهكذا فإن الصيغة الموضوعية في « مقدمة » **نقد الاقتصاد السياسي** ، القائلة :

> **ان تاريخ المجتمع هو تاريخ انتاجه المادي وتاريخ التناقضات بين القوى المنتجة المادية وعلاقات الانتاج التيولدها ويحلها بالتعاقب في مجرى تطوره ،**

انما تكملها الصيغة الذاتية في **البيان الشيوعي** ، القائلة :

> **ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن الا تاريخ الصراع بين الطبقات .**

الصيغة الذاتية توضح وتتمم الصيغة الموضوعية . إنها تسمي بالاسم الطبقة التي ، بفضل نشاطها العملي ، تقود التطور الموضوعي إلى ساحل النجاة . إن نفس علاقات الانتاج التي تعيق نمو قوى الانتاج (في الوقت الحاضر ، **راس المال والعمل المأجور**) ، هـي أيضاً أغلال الجماهير الكادحة . إن العمال المسحوقين الذين يحطمون ، في الصراع الطبقي الثوري ، أغلالهم ، يحررون ، في الوقت ذاته ، الانتاج . ذات التاريخ الفاعلة ، في العصر الحالي ، هي البروليتاريا .

القضايا النظرية ، المقدّمة في إطار التصور المادي للمجتمع ، لا تكتسب كل خصوبتها إلا إذا أخذت على الدوام بعين الاعتبار **الارتباط العملي** الموحِّد لمختلف مظاهر الحياة الاجتماعية مع بروتسيس التطور . في هذا الإطار ، **الحقيقة النظرية** القائلة بان الشروط الحقوقية واشكال الدولة لم تعد تقدم ، حسب مبدأ ماركس المادي موضوعاً للتصور بشكل مستقل ، تبعاً للصفات المتأصلة فيها أو التي ربما تنتج من مبدأ أعلى غير مـادي ، بل ، بالعكس ، تضرب بجذورها في الشروط المادية للمجتمع البرجوازي القائم ، هـي

مرتبطة بالحقيقة العملية القائلة بانه ، بعد الغاء جميع امتيازات الفئات العليا من المجتمع الاقطاعي ، فان اللامساواة التي ألغيت في مجال الحقوق والدولة ، تظل قائمة في صلب المجتمع المذكور عبر تناحر الطبقات المنحدر من شروط الحياة المادية . إن ماركس لا فقط يجلي بشكل جذري هذا الوضع برده إلى الحياة الاجتماعية للبشر اشكال الوعي الحقوقي والسياسي ، وأيضاً اشكال الوعي الديني ، الفني والفلسفي ، الاكثر بعداً عن الأساس الاقتصادي ، بل أيضاً يبدد ، بنفس الضربة ، ستار الضباب الاديولوجي الذي يحول بمساعدته مقرظو الدولة الديموقراطية الحديثة ، إنتباه البروليتاريا لمنعها من رؤية موقعها الفعلي كطبقة مقموعة ومستغلة اقتصادياً ، ومن إتخاذ التدابير الملائمة لتغييره . هذا الإيضاح الجلي يهدف أيضاً إلى حماية ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، الطبقة الثورية من الاوهام الجديدة ، التي أخفت معها ، في الحقب السابقة ، الاحزاب الثورية عن نفسها المضمون الفعلي للصراعات التي كانت منهمكة في مشروع تصفيتها بالقوة . ولهذا السبب ، غرس ماركس في عقول العمال الفكرة المادية القائلة بان تحررهم من الشكل الخاص للقمع والاستغلال ، الذي يعانونه في الحقبة الراهنة ، لا يمكن أن يأتي من مجرد تغير في الشروط السياسية ، الحقوقية والثقافية القائمة ، بل إن هذا التحرر لا يمكن أن يكون إلا من صنع العمال انفسهم ونتيجة لثورة اجتماعية تطيح بالأساس الاقتصادي للمجتمع البرجوازي القائم .

الفصل الثالث

صلاحية خصوصية

يترافق تحويل نمط الانتاج بتغيير مماثل في المنظومة القائمة من التوسطات بين القاعدة المادية وبنيتها الفوقية السياسية والحقوقية وأيضاً بتغيير اشكال الوعي الاجتماعي المتناسبة معه . وبالتالي فالقضايا العامة لنظرية المجتمع المادية نتائج تختلف باختلاف الحقبة التي تطبق عليها . وهذا يمس علاقات مثل علاقات الاقتصاد بالسياسة أو الاقتصاد بالاديولوجيا ، وتصورات مثل تصور الطبقات والصراع الطبقي [1] ، بله ايضاً **قوانين التطور** المنقولة من تشكيل اجتماعي – اقتصادي إلى آخر [2] . هذه القضايا ، بالشكل المحدد الذي طرحها به ماركس ، ليست صالحة بالمعنى الدقيق إلا للشكل الخاص للمجتمع الراهن (البرجوازي) .

ذلك انه فيما يخص المجتمع البرجوازي الحاضر ليس إلا ، حيث بلغ الفصل بين مجالات **الاقتصاد و السياسة** سدرة منتهاه وحيث العمال بصفتهم مواطنين احرار ومتساوون في الحقوق ، يكتسب البرهان العلمي على إن العمال ما زالوا غير احرار في المجال الاقتصادي،

---

١ ـ انظر رأس المال : الكتاب الاول ص ٦٢٠ . وايضا البيان الشيوعي .

٢ ـ انظر رسالة ماركس التي وجهها في نهاية ١٨٧٧ الى رئيس تحرير مجلة أتتشستفني زابسكي حيث اشار فيها ، ردا على مقال السوسيولوج الروسي ميخايلوفسكي ، الى الطابع التاريخي الخصوصي للتراكم البدائي لرأس المال، كما شرحه في نهاية المجلد الاول من **رأس المال** ، ولـ « الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي » الذي استقاه منه (المجلد الثاني ص ١٥٥٢) (دائما الاشارة الى طبعة بلياد) .

قيمة اكتشاف نظري . يزيل هذا البرهان الحجاب عن العلاقة المادية الموجــودة ، في المجتمع البرجوازي بين « الشكل السياسي الخصوصي » للمجتمع وبين « علاقات السيادة والخضوع كما تنتج مباشرة عن الانتاج وتؤثر بدورها عليه تأثيراً حاسماً »[٣] ، كما يبرهن لطبقة العمال الاجراء على إن أعظم وسيلة للقضاء سواء على الشكل الخاص من الاستعباد الذي ينتجه شكل علاقات الانتاج الراهن للبروليتاريا ، أو على عوائق ازدهار القــوى المنتجة وعلى تخريبها ، هذه العوائق وهذا التخريب الناتجان ، على الصعيد الاجتماعي ، عن علاقات الانتاج هذه ، هي النشاط الثوري الاقتصادي والسياسي في آن معاً .

وبالمقابل ، فان كشف هذه العلاقة ، تحت الشكل الخاص الذي اعطاها إياه ماركس في **راس المال** ، ليست له أدنى نتيجة بالنسبة **للمجتمع القروسطي** ، حيث كانت السياسة مندمجة بالاقتصاد وحيث القنانة واشكال التبعية الشخصية الاخرى تشكل قاعدة الانتاج الاجتماعي المعلنة دون مواربة . واذن فإن الانسان لا يستطيـع أن يقول إن علاقة السيادة والخضوع بين البشر تختفي تحت إخضاع المنتجين لشروط انتاج معينة إخضاعاً فــورياً ومزعوماً بانه منحدر من الطبيعة ذاتها لبروتسيس الانتاج . بل بالعكس فان « السيادة » الفعلية لشروط الانتاج على المنتجين هي التي تُخفى هنا بعلاقات السيادة والخضــوع الشخصية ، التي تبدو في نظر الجميع كحوافز فورية لبروتسيس الانتاج[٤]. فحيثما استولت البرجوازية على السلطة ، في إطار نضالها الثوري ضد النظام الاقطاعي ، فانهـا تكفلت بان تكشف وتحطم راديكالياً العلاقات القروسطية والبطريقية المثلى . « لقــد مزقت البرجوازية بدون رحمة العلاقات الزاهية التي تشد الانسان إلى سيــده الطبيعي ، لكي لا تترك من علاقة بين الانسان والانسان إلا علاقة المصلحة العارية كلياً والدفع الناجز الذي لا يتأثر بالعواطف » . وهكذا فبإختزالها إلى عــدم ، جميع التصورات وجميع الشروط التي كانت في الحقبة السالفة تعوق ازدهار الانتاج ، حلت نظرياً وعملياً ، على مــدى حقبــة تاريخية ، مشكلة علاقة الاقتصاد بالسياسة . لم يتضح ، إلا إثر تطور نمط الانتاج الراسمالي وتطور المجتمع البرجوازي الذي نتج منه ، إن الحرية والمساواة — المفترض انهما منحتا لـ « الجميع » عوضاً عن الاوهام الدينية القديمة والسياسية ، المفتضحة الآن ، وعن اللامساواة الاقطاعية التي هي من نصيب جماهير الشعب الكادح الغفيرة — ، لم تكــونا إلا

٣ — **راس المال** ، المجلد الثالث ، ص ١٧٠ وما بعدها .
٤ — **راس المال** ، المجلد الثالث ، ص ٢٠٨ .

شكلا جديداً من التمويه ، الذي لم يعد شخصياً بل بات مادياً ، لعلاقات القمع والاستغلال . الرسالة الخاصة للنظرية النقدية الماركسيانية هي التعرية على الصعيد النظري لـ « مجرد تغيير الشكل الذي تقنّع به الرق »[٥] ، تماماً كما إن رسالتها على الصعيد العملي، صراع البروليتاريا الطبقي الثوري في الحقبة الحاضرة ، هي القضاء على الشكل الجديد للخضوع وتحرير قوى الانتاج المادية للمجتمع من العوائق الجديدة ، المرتبطة بهذا الشكل البرجوازي للخضوع .

تطرأ على ارتباط المجال الاقتصادي والسياسي ، في إطار التصور المادي للتاريخ ، تغييرات هائلة جداً ما أن يتعلق الامر باشكال تنظيم اجتماعي عتيق ، سواء منها ما لا وجود فيه لهذا الارتباط أو — كما في حالة مجتمعات بدائية حقاً — تلك التي لا يمكن بصددها أن نتحدث عن تنظيم سياسي حقيقي ، مماثل لـ « الدولة » الراهنة . وهكذا قدمت البنية الاقتصادية للمجتمع الآسيوي لماركس ، في **راس المال** ، مثلاً لهيئة منتجة بسيطة ممثلة بالجماعة الريفية البدائية المتبقية في الهند ، التي هي ، بمعنى من المعاني ، « مفتاح ثبات المجتمعات الآسيوية ، هذا الثبات الذي يشكل مفارقة عجيبة مع الانحلال وإعادة البناء الدائمين للدول الآسيوية والتغييرات العنيفة لأسرها المالكة »[٦] . لكن في هذه الحالة تتوقف علاقة المجال الاقتصادي بالمجال السياسي عن توضيح ما هو مطلوب منها بالضبط أن توضحه في إطار التصور الماركسياني للمجتمع : تغير وتطور تاريخيان . الثبات L'immutabilité (الركود) النسبي للقاعدة الاقتصادية يقرأ حساباً فقط للطابع الراكد أساساً المتأصل في بنية المجتمع الآسيوي وللامكانية المجردة التي تنتج عنه ، امكانية تكرار « حركات لا جدوى منها على السطح السياسي »[٧] . تغيرات البنية الفوقية تتأتى ، في هذه الحالة ، لا من تحويل البنية الاقتصادية ، بل بالعكس تماماً « فبنية العناصر الاقتصادية الاساسية للمجتمع تظل بمنجى من جميع اضطرابات المنطقة السياسية »[٨] .

كما إن صيغة **البيان الشيوعي** القائلة : « تاريخ كل مجتمع حتى اليوم هو تاريخ صراع

---

٥ — رأس المال ، المجلد الاول ، ص ١١٧ .
٦ — رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٩٠١ .
٧ — انظر رسالة ماركس الى انجلز ١٤—٦—١٨٥٣ . (المراسلات ص ٦٥) .
٨ — انظر رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٩٠١ .

الطبقات » ، لا يمكن أن تطبق تطبيقاً صحيحاً إلا على التطور التاريخي الذي بدأ مع انحلال مجتمع ما قبل التاريخ . وكما أشار انجلز لاحقاً في **البيان الشيوعي** بوضوح ، فان هذه الصيغة لا تخص لا « أصل العائلة ، الملكية الخاصة والدولة » ، ولا ، بنفس الضربة ، تنظيم المجتمع البدائي الذي ما زال يجهل الانقسام الطبقي .

عندما يتعلق الامر **باشكال مقبلة للتنظيم الاجتماعي** ، فان علاقة الاقتصاد بالسياسة والتناحرات بالصراع الطبقي ، تكتسي اشكالاً جديدة ومتغيرة كما كانت حالة المجتمعات التي سبقت المجتمع البرجوازي . في المرحلة الاولى من المجتمع الشيوعي ، الذي يظهر تواً في إثر الثورة البروليتارية ، والذي ما زالت بنيته الاقتصادية تقوم في جزء منها يكبر أو يصغر على الانتاج البضاعي ، يتواصل فيه التناحر والصراع الطبقي بل ويتخذان شكلها السياسي الاكثر بروزاً تحت ديكتاتورية البروليتاريا . وبالعكس من ذلك ، فان جميع التناحرات ، في المجتمع الشيوعي المتطور ، المنحدرة من شروط الحياة الاجتماعية للافراد ، تنتهي في نفس الوقت مع انتهاء بقايا البنية الاقتصادية الحاضرة ، بنية المجتمع البرجوازي ، واذن باختفاء « السلعة » ، « القيمة » ، « النقود » تختفي « الدولة » ويختفي « القانون » [٩] . يظل الانتاج المادي ، في هذا الطور من التطور الاجتماعي للانسانية ، أساس جميع العلاقات بين البشر الذين شرعوا ينتجون متعاونين تعاوناً حراً .

> **« الحرية ، في هذا المجال ، لا يمكن ان ترتكز الا على التالي : المنتجون المتحدون ـ الانسان وقد اصبح اجتماعيا حقا ـ ينظمون تنظيما عقلانيا تبادلهم العضوي مع الطبيعة ويخضعونها الى رقابتهم المشتركة بدلا من ان تكون محكومة بالقوة العمياء لذلك التبادل ، وهم ينجزون هذا التبادل ببذل اقل جهد ممكن وفي اكثر الشروط كرامة ومطابقة لطبيعتهم الانسانية ٠ لكن تحكم الضرورة يظل مع ذلك ٠ فقط عند اجتياز تحكم الضرورة يبدأ تفتح السلطان الانساني الذي هو غاية نفسه ، يبدأ ملكوت الحرية الحق الذي لا يستطيع ان يزهر مع ذلك ٠٠ الا بقيامه على تحكم الضرورة » ٠ (١٠)**

يتضح مما مر إن مبدأ ماركس المادي ليس صالحاً للمجتمعات السالفة للمجتمع

---

٩ ـ انظر مقدمة ماركس : مقدمة نقد الاقتصاد السياسي ١٨٥٩ ٠ ولفحص اكثر عمقا لجميع هذه المسائل انظر « نقد هامشي » (ماركس) لبرنامج الحزب الشيوعي الالماني ، ١٨٧٥ ٠

١٠ ـ انظر رأس المال ، المجلد الثالث ، ص ١٩٨ ومابعدها ٠

البرجوازي أو التالية له (المجتمع القادم) إلا بمعناه الاعم وشرط أن يحور تبعاً للمسافة التاريخية التي تفصل المجتمع البرجوازي عن المجتمع موضوع الدرس . لكن الفكـــرة الاساسية في نظرية المجتمع المادية ، هذه الفكرة القائلة بأن نمط انتاج الحياة المادية يتحكم في الحياة الاجتماعية ، السياسية والفكرية بصورة عامة ، تنطبق عـــلى جميع الحقب التاريخية للتشكيل الاجتماعو – اقتصادي . لقد رد ماركس ، هازئاً ، الموضوعة القائلة بان تصور العلاقة النظرية والعملية للاقتصادي ، للسياسي والحقوقي ، الخ ، قد يكون « صحيحاً بالنسبة للعالم الحديث ، الذي تسيطر عليه المصالح المادية ، لا بالنسبة للعصور الوسطى حيث سادت الكثلكة ، ولا بالنسبة لاثينا أو رومـا حيث سـادت السياسة »[١١] . إذا كانت الكنيسة في العصور الوسطى والدولة في العصور القديمة قد لعبتا دوراً أعظم وأكثر استقلالاً في الظاهر ، فان هذا الحدث يتطلب هو ايضاً أن يفسر تفسيراً مادياً ، انطلاقاً من اشكال الانتاج المادية الخاصة بالحقبة المعنية وبالشروط الاساسية للحياة الاجتماعية الناجمة عنها .

بيد إن هذه العلاقة المادية ، إذا كانت دائماً موجودة ، فانها تكتسي بالنسبة لكل حقبة تاريخية شكلا خصوصياً مختلفاً . الصيغ التي استخلصها ماركس من تحليل المجتمع البرجوازي يمكن ، بعد إدخال التغييرات الضرورية عليها ، أن تستخـــدم في الدراسة العلمية لا لحقب خلت من زمان بعيد وحسب ، بل ايضاً – مع التصرف بالحذر الضروري في مثل هذه الحالة وعلى أساس المبدأ المادي ، البعيد عن كل طوبوية – للتعريف سلفاً ببعض العناصر الاساسية للتشكيل الاجتماعو-اقتصادي القادم . لكن لايستطيع المرء أن يستخلص منها شيئاً ما حول الاشكال المحددة للعلاقة بين البنية الاقتصادية للمجتمع الراهن وبروتسيس التطور والحياة الاجتماعية التي تتحكم فيها إلا بأقصى الصعوبة . المبدأ المادي الجديد الذي أدخله ماركس في البحث الاجتماعي ، يظـل اذن ، رغم شمولية محتواه ، مرتبطاً أساساً بالاطار الراهن للتشكيل الاجتماعو – اقتصادي . ليس إلا ، في الشروط الخاصة بحقبة تاريخية ما حيث ، من جهة ، الانتاج المادي قد غدا ، موضوعياً ، اجتماعياً بنسب لم يسبق لها مثيل (الحقبة التي تخلق « الفردانية » كاديولوجية هي في الحقيقة « تماماً الحقبة التي بلغت فيها العلاقات الاجتماعية (. . .) اعظم درجـة مـن

---

١١ – انظر **رأس المال** ، المجلد الاول ، ص ٦١٦ – ٦١٧ .

تطورها [١٢]) ، وحيث ، من جهة اخرى ، الانتاج المادي قد تم فصله كلياً من حيث الشكل من المجالات الاخرى للحياة الاجتماعية ، هنا ليس إلا ، يمكن للعلاقات المنحدرة مباشرة من الانتاج المادي نفسه ، وللارتباط الموجود بين هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج والشروط السياسية ، الحقوقية وغيرها من شروط الحياة الاجتماعية ، أن تصبح موضوع تحليل نقدي . في هذه الحقبة ، وفي هذه الحقبة فقط – وهي آخر حقبة زمنياً وتتميز من جميع الحقب التي سبقتها بهذه السمة الخاصة : « هي انها جعلت التناحر الطبقي اكثر بساطة » [١٣] ، يستطيع البحث الاجتماعي المادي أن يظهر ، في القمع الاقتصادي الذي يخضع طبقة البروليتاريين المأجورين ، الشكل الراديكالي للقمع الاجتماعي ، ويعلن بان تصفية هذا القمع الاقتصادي هي أعظم وسيلة للخلاص من كل قمع وكل استغلال .

---

١٢ – انظر المدخل ١٨٥٧ .

١٣ – انظر **البيان الشيوعي** .

الفصل الرابع

المادية الفلسفية

لم يعتبر ماركس وانجلز ابداً مبدأهما الجديد في البحث الاقتصادي والاجتماعي على انه أكثر من منحىً علمي جديد نحو فحص تجريبي دقيق للتطور التاريخي لنمط الانتاج الراسمالي الحديث . أشار ماركس اليه في ١٨٥٩ كـ « نتيجة عامة » توصل إليها خلال الفترة الاولى من بحثه الاقتصادي ، وعندما أُكتسبت ، لعبت دور « خيط هداية » لدراساته اللاحقة [١] . بعد عشرين سنة ، دحض ماركس الاستنتاج الخاطىء للسوسيولوجي الروسي ميخايلوفسكي الذي أساء تفسير الوصف العام لـ « الاتجاه التاريخي للتراكم الراسمالي » في كتاب ماركس **راس المال** ، كمبدأ « اكسترا تاريخي » ، يمكن تطبيقه بدون سابق تقصٍ للوقائع التاريخية الفعلية ، على أي حقبة اخرى ، وفي الحقيقة ، على مجمل تاريخ المجتمع الانساني . أشار ماركس إلى أن ذلك الوصف ، بالرغم من شكله العام ، كان مجرد « خلاصة » للمواد التي أُستقصيت بالتفصيل في الفصول السابقة وهكذا لم يكن أكثر من مخطط تاريخي لنشوء الراسمالية في اوروبا [٢] . إن المبدأ النقدي والمادي الذي استخلصه ماركس على قاعدة الشكل التاريخي المحدد للمجتمع البرجوازي ، خلال التطور اللاحق للماركسية ، قد تحول إلى مبدأ دوجماتي ، قابل للتطبيق قبّلياً ، وبنفس

---

١ ـ انظر مقدمة ١٨٥٩ .

٢ ـ انظر رسالة ماركس الى محرر صحيفة « أتتشستفيني زابسكي » المكتوبة في نهاية ١٨٧٧ ـ نشرت لاول مرة بالروسية في صحيفة « فيستنك نارودني فولي » ، ١٨٦٨ ، واعيدت ترجمتها الى الالمانية في ١٨٨٧ لصحيفة « فولك تسايتونج » الصادرة في نيويورك. وقد اتخذت هذه الترجمة منذ ذلك الحين مكان « المخطوطة » الاصلية الضائعة .

الطريقة ، على أي حقبة تاريخية اخرى من التشكيل الاقتصادي ـ الاجتماعي . بالتأكيد لم يكن ابداً عن مسعى واعٍ أن فريدريك انجلز ، حتى على حياة ماركس ، أعطى للمرة الاولى لهذا المبدأ الجديد اسم « التصور المادي للتاريخ » ، الذي سيصبح قريباً معترفاً به عالمياً بهذا الاسم (انتي دوهرنج) . وبذلك ، أراد انجلز أن يلح على التباين الذي يفصل المبدأ الماركسي ، الذي يصر على تحليل العلاقات التاريخية ، من « التصور المثالي القديم للتاريخ » ، الذي « لم يكن يعرف الصراعات الطبقية القائمة على مصالح مادية ولا حتى المصالح المادية عموماً » ، وحيث « الانتاج ، مثل جميع العلاقات الاقتصادية ، لا يظهر إلا بصورة عرضية ، وكعنصر خاضع لـ « تاريخ الحضارة » » (انتي دوهرنج) . لم يُستخدم اسم « التصور المادي للتاريخ » ابداً من قبل ماركس نفسه ، الذي كان مكتفياً تماماً بان يصفه كـ « منهج مادي واذن علمي » [٣] .

تماماً مثل أي علم طبيعي واجتماعي تجريبي آخر ، لا تستطيع النظرية الماركسية أن تنطلق من مبدأ مستبق ودوجماتي ؛ بل هي لأبعد ما تكون عن ذلك ، لأن علم ماركس « نقدي » اكثر منه ايجابي . انه ينقد نظرياً مذاهب العلم الاجتماعي البرجوازي التي لم تعد حصينة ، تماماً مثلما استهدف نقد الطبقة العاملة الثوري العملي ، خلال نفس الفترة ، اشكال المجتمع البرجوازي القائمة التي أصبحت غير حصينة في الحقبة الراهنة من التطور التاريخي .

حتى عندما ينطلق ماركس من ذلك الموقع النقدي الخالص ، فانه لا يطرح أي موضوعات عامة فيما يتعلق بالطبيعة الجوهرية للمجتمع برمته ، لكنه يصف فحسب الشروط الخاصة والاتجاهات التطورية المتأصلة في الشكل التاريخي للمجتمع البرجوازي المعاصر .

بيد إن تلاميذ ماركس هم الذين جردوا صيغ التصور المادي للتاريخ وللمجتمع من صلاحيتها الخصوصية specific validity ، أو فصلوها عموماً عن كل ممارسة تاريخية ، بينما لم يستخدمها ماركس وانجلز بالمعنى الحصري إلا للتحليل التجريبي للمجتمع البرجوازي ، محترزين من جعلها تعاني من التحويرات المناسبة لمجتمع حقب اخرى .

---

١ ـ انظر « رأس المال » ، المجلد الاول ، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ ، حاشية ٨٩ .

وبنفس الضربة ، حول التلاميذ « المادية التاريخية » إلى نظرية عامة ، اجتماعو ـ فلسفية وسوسيولوجية . من هذا التصور الخاطىء ، لم يتبقَ سوى خطوة واحدة نحو الفكرة القائلة بان العلم التاريخي والاقتصادي لماركس يجب أن يرتكز على « فلسفة مادية » كلية الشمول ، تعانق الطبيعة والمجتمع معاً ، أو تفسيراً فلسفياً عاماً للكون . وهكذا فإن الاشكال العلمية التي اتخذتها النواة والمضمون الواقعي لمادية القرن ١٨ع الفلسفية في مادية ماركس ، قد أُعيدت إلى مستوى ما شجبه ماركس عن صواب ذات مرة كـ « جمل فلسفية للماديين حول المادة » (الاديولوجيا الالمانية) .

إن علم ماركس المادي ، باعتباره نمط بحث تجريبي ونقدي لأشكال تاريخية محددة من المجتمع ، لا يحتاج إلى أية دعائم فلسفية . هذه النقطة الاكثر أهمية المستخلصة من مادية ماركس التاريخية ، قد ضيَّعها فيما بعد حتى تلاميذ ماركس « الارثوذكسيين » ، اولئك الذين حاربوا هم انفسهم ، بكل ما أُوتيوا من قوة ، كل المحاولات المتأخرة التي بدأها النقاد اللاحقون ، ضمن المعسكر الماركسي وخارجه ، لكي « يحرّفوا الماركسية » بإقامتها ، بشكل أو بآخر ، على فلسفة غير مادية معاصرة . ففي جهودهم الحثيثة لرد الاعتبار إلى نظرية ماركس الاصيلة وحمايتها مما اعتبروه بتمام الصحة كتلطيف غير مرغوب فيه للفكر الماركسي الاصيل ، تغاضوا عن الحقيقة القائلة بان هذا الشكل الارقى تطوراً من العلم المادي المجسد في نمط التقصي الماركسياني للمجتمع ، لا يتجاوز كل الفلسفة المثالية وحسب ، بل أيضاً كل الفكر الفلسفي أياً كان . لقد أرادوا أن يقووا الطابع المادي للعلم الماركبي عن طريق إعطائه تأويلاً فلسفياً مادياً . ولم يفعلوا في الواقع سوى أن أعادوا ، دونما حاجة ، إدخال تخلفهم الفلسفي الخاص إلى نظرية كان ماركس قد حوّلها سابقاً بوعي وتدريجياً من فلسفة إلى علم حق . لقد كان المصير التاريخي للارثوذكسية الماركسية أن تلاميذها ، بينما كانوا يصدون هجمات « التحريفية المثالية » ، قد توصلوا في النهاية ، فيما يخص جميع المواضيع الهامة ، إلى نفس التصور الذي انطلق منه خصومهم . وعلى سبيل المثال ، فإن الممثل البارز لهذه المدرسة ، المادي الفلسفي والماركسي الارثوذكسي ، بليخانوف ، قد عثر اخيراً ، في كل تفتيشه اللاهف على تلك « الفلسفة المادية » التي يمكن أن تكون الاساس الحقيقي للماركسية ، على فكرة تقديم

الماركسية كـ « شكل من فلسفة سبينوزا ، خلصه فيورباخ من إضافاته اللاهوتية »[٤].

إذا كان كل من الاتجاهين اللذين توزع عليهما انصار التفسير الفلسفي للماركسية قد انتهيا كلاهما إلى ربط نظرية ماركس المادية إلى نظام فلسفي ، أي مثالي ، فما زال هناك فرق هائل بينهما ، تاريخياً ونظرياً . إن ربط ماركس بسبينوزا يعني إقامة علاقة وثيقة بين الماركسية وفلسفة برجوازية لم تعرف بعد التناحر بين البرجوازية والبروليتاريا والتي ، فضلا عن الفلسفة المثالية المقبلة ، تضم بذرة نمط التفكير المادي المقبل . وبالمقابل ، فإن اولئك المرتجلين الفلسفيين الحديثين ، الذين أرادوا أن يملأوا ثغرة مفترضة في نظام ماركس بفلسفة كانط ، ماخ ، ديتزجن أو بأي نوع آخر من الفلسفة غير المادية ، يتجاهلون كلياً إن مجمل الوضع التاريخي والنظري قد تغير تغيراً كلياً [٥] . السبب الوحيد في أن الفيلسوفين الماديين ، ماركس وانجلز (وهما بهذا الصدد أكثر منطقية من فيورباخ وهس Hess ، اللذين تقدما عليهما في هذا الطريق في البدء) ، تخليا ، عند نقطة معينة من تطورهما ، عن كل فلسفة ، حتى الفلسفة المادية ، يكمن في واقع انهما أرادا أن يتقدما خطوة أبعد ويتجاوزا مادية الفلسفة بعلم وممارسة ، مباشرةً ماديين[٦] . وهذا لم يمنعهما فيما بعد ابداً من أن يعارضا ، في عملها العلمي الخاص ، كلّ وجهة نظر **غير مادية** ، مهما كان اللباس التنكري الذي تظهر فيه . من بين التصورات « غير المادية » أو « المادية على نحو غامض » ، صنّفا الوضعية الحديثة (التي مثلها كونت وآخرون) التي تبدو على السطح على انها متصلة أوثق الصلة بماديتها الفلسفية ، وذلك الموقف « اللاأدري » الذي استقاه العلماء الحديثون من فلسفة هيوم ، والذي كان يبشر به توماس هكسلي في انجلترا ، على ايام ماركس وانجلز [٧] . هذه المعركة ضد جميع ظلال المثالية الفلسفية

---

٤ ـ انظر ، بليخانوف « القضايا الاساسية في الماركسية » الطبعة الروسية عام ١٩٠٨ ، الطبعة الالمانية ١٩١٠ و ١٩٢٩) ونقيضا من ذلك المفهوم المغلوط عن الماركسية ، انظر قضايا ماركس وانجلز الخاصة في « العائلة المقدسة » و « الايديولوجيا الالمانية » .

٥ ـ انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٠ ، ص ٢١ و ٥٣ وحاشية ٨ .

٦ ـ انظر ماركس وانجلز « الايديولوجيا الالمانية » ، ١٨٤٥ ـ ١٨٤٦ ، انظر ايضا موضوعة ماركس اللاحقة في « مقدمة » ١٨٥٩ ، القائلة انه هو وانجلز ، في ذلك العمل المبكر ، « صاغا معا التناقض بين وجهة نظرهما واديولوجيا الفلسفة الالمانية ، وقد صفيا حسابهما في الواقع ، مع وعيهما الفلسفي السابق » . لاجل شرح اوفى ، انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، ص ٦٧ وما بعدها ، وص ٨ وما بعدها .

٧ ـ انظر رسالة ماركس الى انجلز بتاريخ ١٢ ـ ١٢ ـ ١٨٦٦ .

اصبحت حتى اكثر اهمية في الفترة التي تليت مباشرة وفاة ماركس ، عندما « عرفت الفلسفة الكلاسيكية الالمانية في الخارج نوعاً من البعث ، بالدرجة الاولى في انجلترا وسكندينافيا ، وايضاً في المانيا » [٨] . وهذا هو السبب في انه حتى فريدريك انجلز ، الماركسي ذي التفكير التجريبي والعلمي تماماً ، عاد إلى التذكير بالمناقشات التي نسيت منذ زمن بعيد في فترة المادية الفلسفية لشبابه ، وشغل نفسه بان يستخلص ضد التيارات المثالية الجديدة التي كانت تكتسب بسرعة ارضيتها بين مختلف مدارس الفلسفة البرجوازية المعاصرة، القرابة الثابتة بين نمط التفكير المادي الخاص بالماركسية وبين تصور عام للعالم وبالتالي ، بطريقة ما ، مادي بالمعنى الفلسفي . ولنفس السبب السياسي ، في فترة تاريخية لاحقة ، خاض لينين معارك فلسفية ضد « تحريف » فلسفي آخر للمفهوم المادي للعالم الذي هو مرتبط حسب لينين ، بشكل لا ينفصم ، بالمادية التاريخية . لا نريد في هذا الإطار لا أن نتساءل عن مدى صحة حجج لينين ضد « الماخية » و « التجريبية النقدية » الخ ، ولا أن نتساءل عما اذا كانت هذه الحجج اكثر تطوراً وافضل انطباقاً على الحقبة من حجج خصوم لينين ، في هذا الجدال المحتدم حول المنهج العلمي . إن المسألة التاريخية ، مسألة معرفة إلى أي مدى هذا الاتجاه التاريخي (الملحوظ بالدرجة الاولى لا عند لينين بل سلفاً عند بليخانوف وبنفس الطريقة) ، الذي يشدد النبرة على الملامح المشتركة بين المادية البرجوازية القديمة والمادية البروليتارية الجديدة ، يرتبط بخصوصية مناسبة للاتجاه الذي يمثله التيار الماركسي الارثوذكسي في ممارسة الثورة الروسيه (انظر بهذا الصدد كتاب انطون بانكوك Pannekock : « **لينين فيلسوفاً** » Lénine philosophe) ، لم تعد تهمنا هنا . وبهذا الصدد فاننا نحتفظ بواقع إن لينين من السطر الاول إلى السطر الاخير قد أعطى هدفاً عملياً ، هدفاً سياساً لهذا السجال الفلسفي شكلياً في جميع نقاطه . وهكذا ، كان يريد إنقاذ وحدة الحزب البلشفي وديناميكه الثوري ، اللذين كانت تهددهما معارضة ولدت في صفوف الحزب البلشفي نفسه واعتمدت على الافكار الفلسفية لماخ وافناريوس . وما أن حقق لينين هذا الهدف السياسي حتى اعتبر النقاش منتهياً نهائياً . بنفس الطريقة التي كان بها عند ماركس نفسه ، وفيما بعد عند انجلز ولينين ، فإن الاتجاه المتضمن في المادية الفلسفية القديمة ، المتغذي بعلوم الطبيعة ، قد ظل حياً في التقاليد الماركسية للحركة العمالية الثورية ، ومترافقاً مع مبدأ

---

٨ ـ انظر مدخل انجلز الى « لودفيج فيورباخ ونهاية الفلسفة الالمانية الكلاسيكية » ، ١٨٨٨ ٠
٩ ـ انظر « الماركسية والفلسفة » ، ص ٢٧ وما بعدها ٠

المادية التاريخية الجديد ، وايضاً ، على الاقل جزئياً ، مع عناصر تصورات العالم الاكثر قدماً مثل « روح الانوار » ، الشكوكية ، الإلحادية ، الداروينية وبعض المعتقدات العامة في الحسنات اللانهائية التي ينتجها تقدم علوم الطبيعة والتكنيك . وبهذا المعنى ، فان العقلانية والطبيعية وماديه القرن ١٨ع قد مارست ، فضلا على النظرية الماركسية ، تأثيراً عميقاً ودائماً على تطور وعي الطبقة الثورية داخل الحركة العمالية الحديثة . إذا كانت هناك صلة ما بين الماركسية وبعض الاتجاهات الاخرى للمادية المتصلبة ، ظهرت قبلها وبعدها ، لا يمكن أن يحوم حولها الشك ، فان ذلك لا ينطبق عندما يتعلق الامر بالتأكيد ، الرائج والقائل بان مادية ماركس التاريخية قد تكون منحدرة مباشرة من شكل سابق للمادية الفلسفية ، مثلاً للمادية الثورية البرجوازية للقرن ١٨ع ، أو من النقد المادي للدين الذي انجزه الهيجلي اليساري ، فيورباخ ، واستمرت خاضعة لذلك خضوعها لمقدمتها الاولى .

الفصل الخامس

فيــورباخ

شاطر ماركس كلياً ، لوقت معين ، الحماس الهائل الذي عمّ ، خـلال الاربعينات ، مجمل مدرسة الهيجليين اليساريين ، بالنسبة لرسالة فيورباخ المادية [1] . ولعل التأثير الذي مارسته هذه التجربة على نظريته ، يمكن مقارنته على أحسن وجه بتأثير هيوم على كانط، كما لخصه هذا الاخير في الصيغة القائلة بان « هيوم أيقظني من السبات الدوجماتي » . ومـع ذلك، هناك فرق هام من حيث الدرجة التي استجاب بها ماركس من جهة ، والهيجليون الآخرون بما فيهم انجلز من جهة اخرى ، إلى الشكل الخاص مـــن المادية الذي مثله فيورباخ . لاعجب إن فريدريك انجلز ، الذي عانى كثيراً في طفولته مـن النفاق التقوي Pietistic الذي كان منتشراً بكثرة في وادي فوبر ووصل إلى المادية الفلسفية عـبر الدين ، انطلاقاً من الهيجلي دافيد فريدريك شتراوس ونقده للاناجيل ، لينتقل عندئذ من التلميذ إلى المعلم ، وفي النهاية من هيجل إلى فيورباخ ، مكتشفاً وراء صيغ هيجـل المثالية بذور معتقد إلحادي ومادي مختلف كل الاختلاف ، قد تأثر فيما بعد على نحو حاسم بالمادية المعلنة التي طور فيورباخ فيها تلك البذور [2] . ومن غير شك ، كان الامر يختلف بالنسبة

---

١ ـ انظر شهادة انجلز الاخيرة في مقالته حول فيورباخ ، ١٨٨٨ .

٢ ـ انظر المراجع المفصلة في كتاب جوستاف ماير « فريدريك انجلز » ، ١٩٣٣ . انظر ايضـا الدراسة المؤخرة التي قام بها رينهارت سيجر حول « فريدريك انجلـــز ، التطور الديني لتقوي متأخر واشتراكي مبكـر » (المسيحيـة والاشتـراكية ، دراسـات ومصادر ، اصدار ارنست بارنيكول ، ١٩٣٥) .

لماركس . فقد تربى في عائلة متحررة وتوصل إلى وجهة نظره المادية النهائية عبر طريق أطول وأبعد : من خلال دراسة لديموقريط وابيقور ، ولماديي القرنين ١٧ع و ١٨ع ، واخيراً من خلال مراجعة نقدية وشاملة لفلسفة هيجل المثالية . ولذلك فإن تقدمه نحو المادية كان ، حقاً ، من البداية وخلال جميع اطواره ، تقدماً نحو السياسة المادية الثورية [٣] . كان يتصرف كمادي ثوري بهذا المعنى السياسي ، ومن الزمن الذي كان فيه ما زال يستخدم لغة هيجلية ، كان يشجب « المادية الكريهة » **لجريدة الدولة البروسية** ، التي دعت المشرّع ، عندما كان الديت (المجلس النيابي) الريناني يناقش مشروع قانون لقمع جمع الحطب ، « في قمعه لسرقة الاخشاب ، إلى أن لا يفكر إلا بالغابة ، وإلى أن يحل هذه المهمة المادية المحضة بوسائل غير سياسية ، أي بدون أية علاقة مع العقل وأخلاقية الدولة » [٤] . كان ماركس ناقداً مادياً لكل ما هو قائم من اشكال تحقق فكرة الدولة ، عندما أخذ على هيجل انه « انطلق من الدولة لجعل الانسان شكلاً ذاتياً للدولة » بدلاً من أن ينطلق ، « بمعنى الديموقراطية الحديثة » ، من الانسان لجعل الدولة شكلا موضوعياً للانسان. لقد أضاف مبكراً إلى وصف هذه « الديموقراطية » باعتبارها « شكل الدولة العام الذي يكون المبدأ **الصوري** فيه ، في نفس الوقت ، المبدأ **المادي** ، هذه الصيغة : « أدرك الفرنسي الحديث ذلك فقال بان على الدولة السياسية أن تختفي في الديموقراطية الحقيقية » .

لكل هذه الاسباب ، فإن القطيعة المادية مع كل المثالية اللاهوتية والفلسفية التي أحدثها فيورباخ في كتابه **جوهر المسيحية** ، ١٨٤١ ، وحتى على نحو اكثر قوة ، في **اطروحات تمهيدية حول اصلاح الفلسفة** ، ١٨٤٢ ، لم تمارس على ماركس ذلك التأثير الحاسم الذي مارسته على انجلز ، وحتى بصورة اكثر ثباتاً ، على شتراوس ، برونو باوير ، الخ ، الذين ، طيلة حياتهم ، لم يتجاوزوا طور النقد الديني . وهكذا يتضح المعنى الحقيقي للجملة التي وصف بها ماركس ، في ١٨٤٣ ، نقد الدين بانه « الشرط الأولي لكل

---

٣ ـ انظر اطروحة ماركس حول « الفرق بين فلسفة الطبيعة عند ديموقريط وابيقور » ، ١٨٤١ والتقرير المفصل حول تقدم دراساته الفلسفية ، الذي اعطاه ماركس الشاب الى والده في رسالة بتاريخ ١٠ ـ ١١ ـ ١٨٣٧ .

٤ ـ انظر مقالة ماركس « حول مناقشات مجلس الراينلاند السادس » في « راينيشه تسايتونج » بتاريخ ٣ ـ ١١ ـ ١٨٤٢ ، عدد ٣٠٧ .

نقـد » [٥] . هذه الجملة التي يُستشهد بها غالباً ، كانت تمتلك ، عندما صاغها ماركس في ظل الشروط السائدة في بروسيا بعد تغير الحكومة ، بالاضافة إلى دلالتها النظرية العامة ، دلالةً سياسية محددة . لقد أعلن ماركس هجوم المفكرين الاحرار البرجوازيين ضد السياسة الدينية الرجعية للحكومة الجديدة ، على أنه الطور الاول من تلك « الحركة السياسية » التي بدأت في ١٨٤٠ وكان لها أن تؤدي إلى ثورة ١٨٤٨ . ولنفس السبب ، فان النقد المقتصر على الدين فقد دلالته الايجابية التي حملها لوقت معين ، حالما قارب ذلك الطور الاول نهايته بفعل « الافكار الاشتراكية المتداولة في المانيا منذ ١٨٤٣ » . بينما في الطور الاول ، لعب « نقد الدين » دور غشاء يخفي وراءه الاهداف السياسية للحركة الثورية المتنامية بسرعة في بداية الاربعينات ، فان تلك الحركة قد بلغت الآن نقطة أصبح معها ، بالنسبة لماركس ، حتى الصراع السياسي مجرد غشاء شفاف يخفي وراءه الصراع الاجتماعي . كان ماركس قد أعلن من قبل ، في الواقع ، في الجملة عينها التي يتحدث بها عن نقد الدين كـ « شرط أولي لكل نقد » ، إن « مهمة نقد الدين في المانيا قد انتهت من حيث الاساس » . صحيح انه هو وانجلز ، بعد سنة واحدة ، أعادا تأكيد انتماءَهما إلى « الانسانية الحقيقية » لفيورباخ [٦] . لقد فعلا ذلك – وخاصة انجلز – للاحتفاظ بحليف ضروري في منظور النضال الثوري الوشيك . لقد وجد ماركس نفسه ، كما تكشف عن ذلك ملاحظة في **العائلة المقدسة** تستهدف صراحة برونو باوير ، لكنها موجهة في الواقع ضد فيورباخ ، حول نقص المادية الطبيعية naturalist المحضة اللاتاريخية والاقتصادية » ، التي كان يمثلها فيورباخ آنذاك وفي جميع الاوقات اللاحقة ، وجد ماركس ، منذ ذلك الحين ، في فكره الحقيقي ، أنه قد تجاوز بعيداً فيورباخ . كما انها لم يستثنيا فيورباخ من الهجوم النهائي الذي شنّاه خلال السنوات التالية ضد جميع الهيجليين اليساريين الذين ظلوا اوفياء للفكر الفلسفي . في ذلك الوقت أصبح ماركس تعباً من « أي نقد للدين لا يتجاوز مجاله الضيق » [٧] . أي انه خلف وراءه النقد الديني وانتقل من « الشرط الأولي » إلى نتائجه السياسية والاجتماعية ، من « نقد السماء » إلى « نقد الارض » ، من « نقد الدين » إلى « نقد الحق » ، من « نقد اللاهوت » إلى « نقد السياسة » ، ومن ذلك كله ، في مرحلة لاحقة ، إلى نقد اكثر الاشكال أرضيةً التي

---

٥ – انظر ماركس ، « مدخل الى نقد فلسفة الحق عند هيجل » ، ١٨٤٣ .
٦ – انظر ماركس وانجلز « العائلة المقدسة » ، ١٨٤٤ .
٧ – انظر « الايديولوجيا الالمانية » ١٨٤٥ – ١٨٤٦ .

يتخذها الانعكاس الديني للعالم الحقيقي في المجال الاقتصادي وبالتحديد في « الطابع الوثني لعالم البضاعة » ، ومقولات الاقتصاد السياسي المستقاة من هذا الطابع .

هذا العالم الاخير في الذكر ، العالم العملي ، الاجتماعي التاريخي للانسان ، كانت المادية الفيورباخية مشبعة جداً بالطبيعة لكي تستطيع أن تعطيه تحليلا مادياً دقيقاً [٨] . لقد تصور فيورباخ الكائن الانساني بطريقة وحيدة الجانب كـ « كيان مجرد متأصل في الفرد المنعزل » . ولم يصفه ، مثل ماركس ، كـ « مجموع العلاقات الاجتماعية » [٩] . لقد تصور العالم ، الواقع الملموس والمحسوس ، « في شكل **موضوع** أو تأمل فحسب » . على أية حال ، كان من المهم أساساً بالنسبة للمادية التاريخية أن تفهم الواقع الاجتماعي المعطى وتطوره من وجهة نظر ذاتية ايضاً ، كـ « نشاط انساني حسي ، أي كممارسة » ، وبالتالي أن تتصور النشاط الانساني ذاته كـ « نشاط موضوعي » [١٠] . إن المادية الطبيعية لفيورباخ ، التي « أقصت البروتسيس التاريخي » ، كانت عاجزة عن تحقيق تلك المهمة الاكثر اهمية ، نقد الدين ، حتى في مجالها الخاص المميز والمحدود . إن « المادية التاريخية » هي وحدها التي تسمح بفهم « نمط فعل الانسان تلقاء الطبيعة ، الانتاج المباشر لحياته المادية وبالتالي أصل العلاقات الاجتماعية والافكار والتصورات الفكرية » ، التي تنشأ من الاسس المادية لكل تنظيم اجتماعي خصوصي ، وتسمح ايضاً باستخراج تفسير مادي للتصورات الدينية من هذه القاعدة الاجتماعية التاريخو – اقتصادية (واذن ليست طبيعية وبيولوجية وحسب) .

« تاريخ الدين نفسه ، اذا تجاهل المرء هذه القاعدة المادية ، هو غير نقدي . انه في الواقع لاسهل بكثير ان نجد عن طريق التحليل ، المضمون والنواة الارضية لتصورات الدين الضبابية ، من ان نظهر بطريقة معاكسة كيف ان الشروط الفعلية للحياة تكتسي شيئا فشيئا شكلا اثيريا . هذا هو المنهج المادي الوحيد واذن العلمي » (١١).

---

٨ – انظر رسالة ماركس الى روج بتاريخ ١٣ – ٣ – ١٨٤٣ : « ان حكم فيورباخ غير مرضيه ، في رأيي ، فقط في هذه الناحية ، حيث يعود كثيرا الى الطبيعة وقليلا الى السياسة » .

٩ – انظر الاطروحة السادسة من اطروحات ماركس حول فيورباخ ، ١٨٤٥ ، التي نشرها انجلز بعد وفاة ماركس كملحق لكتابه حول فيورباخ ، ١٨٨٨ .

١٠ – المرجع السابق ، الاطروحة الاولى .

١١ – انظر « رأس المال » ص ٣٣٥ – ٣٣٦ ، حاشية ٨٩ .

وعلى حين إن « عبادة فيوباخ » ، التي شاطرها ماركس لفترة قصيرة للغاية مع الهيجليين الشبان الآخرين ، لم تترك اجمالاً أي أثر عميق على نظريته المادية [١٢] ، فانه كان اكثر تأثراً وانطباعاً بذلك الشكل المبكر من المادية البرجوازية التي كان قد دشنها « الانجليز والفرنسيون » في مجرى القرنين ١٧ع و ١٨ع . إن موقف ماركس وانجلز تلقاء الاطوار المختلفة للفكر الاجتماعي والاقتصادي البرجوازي التي عالجناها في الجزئين الاول والثاني من هذا الكتاب ، يكرر نفسه بالضبط في موقفهما تلقاء الاطوار التاريخية المختلفة للمادية البرجوازية . لقد طرحا جانباً بكامل الازدراء ذلك « الشكل الضحل والمبتذل الذي تستمر به اليوم مادية القرن ١٨ع في عقول علماء الطبيعة والاطباء ، والذي بشر به في الخمسينات بوخنر ، فوغت ومولیشوت في جولاتهم الخطابية » [١٣] . وبالعكس فانهما اعتبرا دائماً ماديتهما البروليتارية والثورية الجديدة كاستمرار ايجابي وكمرحلة أرقى تطوراً لتلك المادية البرجوازية الكلاسيكية التي كانت تشكل القوة المحركة للبرجوازية في حقبتها الثورية والتي كانت قد بدأت آنذاك ، في احدى اتجاهاتها ، تصب مباشرة في الاشتراكية والشيوعية [١٤] . على أية حال، هذه العلاقة هي علاقة نسب تاريخي عامة جداً اكثر منها انضواء غير مشروع لمناهج ونتائج محددة . على أساس الحقل الجديد كل الجدة ، الذي افتتحه الآن امتداد المبدأ المادي إلى العلوم التاريخية والاجتماعية ، وفي ظل الشروط التاريخية المتغيرة للقرن ١٩ع ، لم يعد باستطاعة ماركس وانجلز أن يستخدما الاشكال البدائية للمادية البرجوازية في القرن ١٨ع في عملهما النظري ، بالرغم من انهما ظلا يعجبان ويقدران كل التقدير المادية البرجوازية في القرن ١٨ع لاتجاهاتها الثورية المناضلة .

لم يطور الماديون البرجوازيون أية مبادىء سديدة بالنسبة للدراسات التاريخية

---

١٢ ـ انظر ملاحظات ماركس حول هذا الموضوع في « الاديولوجيا الالمانية » ، وفي رسالته الى انجلز بتاريخ ٢٤ ـ ٤ ـ ١٨٦٧ . انظر ايضا رسائل انجلز الى ماركس بتاريخ ١٩ ـ ١٢ ـ ١٨٤٤ ، ١٩ ـ ٨ ـ ١٨٤٦ ، ورسالة في منتصف اوكتوبر ، ١٨٤٦ ، وحكم ماركس النهائي على فيورباخ في رسالته الى محرر صحيفة « الاشتراكي الديموقراطي » ، بتاريخ ٢٤ ـ ١ـ ١٨٦٥ : « بالمقارنة مع هيجل ، فيورباخ مسكين . بالرغم من ذلك ، كان علامة فارقة بعد هيجل لانه اكد نقاط معينة غير سارة بالنسبة للضمير المسيحي وهامة بالنسبة لتقدم النقد، الذي تركه هيجل في شكل صوفي مبهم » .

١٣ ـ انظر انجلز « حول فيورباخ » ، ١٨٨٨ .

١٤ ـ انظر « العائلة المقدسة » ، ص ٣٠٠ ـ ٣١٠ .

والاجتماعية . في الحقيقة ، لقد أعلنوا بشجاعة إن مبدأهم المادي أساسي يشمل جميع حقول الوجود والمعرفة ، ولا شيء عندهم كان ينذر بهذا الموقف الوجل الذي أصبح فيما بعد موقفاً لفلاسفة ماديين مثل فيورباخ ، قبل أن يصبح موقف اختصاصيين في علوم الطبيعة ، يتصرفون كماديين في قطاعات اختصاصهم ، لكن ما أن يخرجوا منها ، حتى يجتنبوا كل الاجتناب هذه المسألة المحرجة ، ويحبون أن يعتبروا انفسهم (حسب تعبير طبقه انجلز على فيورباخ) كـ « ماديين تحت ومثاليين فوق » ، أي انهم يريدون أن يظلوا « مثاليين » على الصعيد العلمي ، التاريخي والاجتماعي . ومع ذلك ، فإن الماديين البرجوازيين ايضاً قد وجهوا في الواقع انتباههم بالدرجة الاولى نحو الحقل الذي جذبهم بالضرورة بسبب اهميته بالنسبة الصناعة الحديثة ، الاساس عينه للمجتمع البرجوازي . بيد انه كلما اخذ التناحر القائم في صلب المجتمع البرجوازي طابعاً ملحوظاً ، وكلما اكتسبت حركة البروليتاريا الطبقية اشكالاً متقدمة ومخيفة ، كلما أُقصيت المادية البرجوازية ، هذا اذا كانت ما زالت على قيد الحياة في تلك الحقبة ، عن الميدان « الاجتماعي » الشائك وقُربّت إلى ميدان علوم الطبيعة « المحايد » . السوسيولوجيا البرجوازية ، في القرنين ١٩ع و ٢٠ع بنسيانها طابعها الثوري عموماً ، نسيت ايضاً مادية طورها الشاب ولم تكن قادرة على أن تعيد انتاجها إلا بالشكل التشنجي والمضاد للثورة، الذي تظهر فيه مثلا في مذهب الاديولوجيات « المادي » الذي بشر به باريتو .

لقد ثوّرت المادية البرجوازية العلوم الطبيعية . وعزمت المادية البروليتارية لماركس وانجلز منذ البداية أن تُخضع العالم التاريخي والاجتماعي إلى نفس المبدأ المادي . وكما شيدت المادية البرجوازية شكلها النظري عبر نقد هجومي ضد البقايا المترسبة من الميتافيزياء اللاهوتية للعصور الوسطى ، هذه الميتافيزياء التي ظلت قائمة في الحقبة البرجوازية واكتست جزئياً مظاهر جديدة ، كذلك أعدت المادية التاريخية والاجتماعية شكلها النظري الجديد عبر مجابهة نقدية مع تلك الميتافيزياء الجديدة التي ضربت بجذورها في غضون ذلك ، في الحقل الذي اهملته المادية القديمة ، أي حقل الظواهر التاريخية والاجتماعية ووجدت خاتمتها المؤقتة في الفلسفة المثالية الالمانية من كانط إلى هيجل [١٥] .

---

١٥ ـ انظر اطروحة ماركس الاولى من « اطروحات حول فيورباخ » ، ١٨٤٥ .

الفصل السادس

من هيجل إلى ماركس (ملكوت المجتمع)

عثر ماركس في الاشكال التأملية المثالية لفلسفة الحق ، التاريخ ، الجمال ، الدين عند هيجل ، الخ ، للمنطق وتاريخ الفلسفة ، بالضبط على ذلك الشيء الذي لم يستطع أن يجده في أي مكان آخر في مجمل العلم والفلسفة الماضيين والمعاصرين ، أعني ، نقطة انطلاق منهجية تساعد على تحليل ما يسمى « الطبيعة الروحية للانسان » على أساس مادي وتجريبي ، أي : مملكة **التاريخ** أو **المجتمع** مقابل مملكة **الطبيعة** . الاهمية الاولى لفلسفة هيجل بالنسبة لعلم ماركس المادي تكمن في واقع انه للمرة الاولى وفي هذا الاطار حدثت مجابهة مجال وتاريخ الطبيعة بمجال وتاريخ المجتمع كحقل بحث واسع ومنظم في حد ذاته ، وهذان المجالان كان لهما نهائياً أن يخضعا معاً ، في الشكل المناسب لخصوصيتها ، إلى نفس مبدأ المعرفة ، لكن بينما سعت الفلسفة المثالية بهذا الصدد إلى إخضاع تحليل الطبيعة لمبدأ مستخلص من العلوم الاجتماعية ، فان ماركس ، الذي تصرف ، كناقد للدولة وللمجتمع وللتاريخ ، انطلق لاول وهلة من المبدأ النقيض ، وهذا حتى قبل أن يعي هذا الفرق وهذه المناقضة ، في مجرى سجاله ضد هيجل . بالنسبة لهذا الاخير كان المبدأ الحاسم من طبيعة روحية ، بينما بالنسبة لماركس كان من طبيعة مادية . لقد انطلق هيجل من « الفكرة » ، بينما انطلق ماركس ، على العكس ، من دراسة العالم العملي ، التاريخي والاجتماعي ، مصمما على أن يكتشف ايضاً هذا العالم المسمى بـ « عالم الروح » الذي كان يُعالج حتى ذلك الحين كعالم على حدة يختلف جوهرياً عن الطبيعة الفيزيائية . وثابر في هذا الطريق بنفس « الدقة » التي ظل يطبقها لعدة قرون العلماء الكبار في دراستهم لاكتشاف اسرار الطبيعة المادية . وعلى أساس هذا ، نفذ البرنامج الذي صاغه

للمرة الاولى كطالب عمره ١٩ سنة حيث كان ، وهـــو ما زال يستلهم « مثاليه كانط وفيخته » ، يستعد للانتقال إلى فلسفة هيجل . لقــد اعترف كارل ماركس الشاب لأبوه القلق انه قد اعتزم الآن « أن يغطس في البحر مرة اخرى » ، لكن هذه المـــرة « بنية واضحة هي تبيان إن طبيعة الروح ضـرورية ، مشخصة ومتكيفة تكيفاً صارماً مـــع الطبيعة الفيزيائية »[1] . لقد أدخل هيجل ، رغم كل التضليل المتعلق بالتاريخ والمجتمـع و « الروح » المزعوم ، شيئاً ما أقــرب إلى موقف العالِم التجريبي الذي يستهدف وصفاً وتعريفاً مضبوطين للروابط القائمة حقاً والقابلة للتحقق منها ، اكـثر مما كان ملحوظاً حتى ذلك الوقت عند الفلاسفة المثاليين ، الملتزمين بالنظرية « العضوية » للدولة ، وعند مجمل ما يسمى « المدرسة التاريخية » . هذا هو السبب الذي جـــذب بوضوح ماركس الشاب إلى الانضواء ، رغم تحفظات سليمة ، تحت لواء الفلسفة الهيجلية ، لفترة طـويلة من حياته . لكن ما جذبه إلى هيجل كان فقط المفكر الاجتماعي الذي يحـركه روح العلوم والطبيعة الذي اعتقد ماركس انـــه اكتشفه تحت التنكر المضلل للفلسفة الهيجلية . وترك هيجل فوراً عندما شعر انه قادر على أن يتمثل ، بطريقة مباشرة وعقلانية ، تلك الروابط المادية بين البشر والاشياء ، وبين البشر والبشر ، التي كانت قد شكلت المضمون النظري الفعلي لآثار هيجل ، حيث ظلت هذه الروابط ، مع ذلك ، مختبئةً خلف ارتباط تأملي ظاهرياً المفاهيم . أن المساهمة الفعلية التي قام بها هيجل في حقل معاينة المجتمع المادية ، كانت انه أدرك هذا الارتباط المادي تحت شكل مثالي ، وجعله موضوعاً لعرض فلسفي ـ علمي . وفي هذا يكمن اسهامه الذي لا جدال فيه في التحليل المادي للمجتمع.

إن نظام هيجل الفلسفي هو التتويج الاخير ، والاعداد الاكثر اكتمالاً لهـذا « النظام الطبيعي لعلوم الروح » ، الذي احتل في النهاية ، خلال النضالات العملية والنظرية للقرون السابقة ، مكانة النظام اللاهوتي الميتافيزيقي الخـاص بالعصور الوسطى . ونستطيع أن نجد آثاره في أي مكان من **المخطط المادي للمجتمع** . بمعنى شامل ، رغم انـه مثالي وليس مادياً ، مـــيَّز هيجل (وبذلك ترجم إلى رطانتِه الفلسفية « العميقة » الاكتشافات التجريبية للانجليز والفرنسيين في القرنين ١٧ع و ١٨ع) بين مملكتي الواقع ، أي « عـالم الروح » أو « التاريخ » باعتباره احـد حقول الواقع ، من العالم الخارجي أو « الطبيعة »

---

١ ـ انظر رسالة ماركس الى والده بتاريـخ ١٠ ـ ١١ ـ ١٨٣٧ .

باعتباره الحقل الآخر للواقع . وهو ايضاً قد قسّم العالم التاريخي إلى فئات مراتبية محددة . ففوق عالم « الروح الموضوعي » (العائلة ، المجتمع المدني ، الدولة) يرتفع عالم « الروح المطلق » (الدين ، الفلسفة ، الفن)[٢] . وهو ايضاً قد تصور هذا العالم ، المنقسم على نفسه (المغترب) كعالم في بروتسيس نمو . إن هيجل قد وضع ، سواء فيما يتعلق بالنمو المادي الفعلي أو بالتكييف المادي الفعلي للفئات العليا بالفئات الدنيا ، نمواً غير زماني وخيالي وتحديداً فكرياً لا يقل خيالية متجه في اتجاه معاكس : من الأعلى إلى الأدنى . بيد انه هو ايضاً الذي عرض « جدلياً » هذاالنمو على انه بروتسيس « متناقض » ، يستمد قوته المحركة من نفي كل وضع ؛ والتناحر الناتج من ذلك التناقض يجد نفسه في النهاية قد ارتفع بواسطة نفي النفي إلى « تركيب » synthesis أعلى . هذا الترتيب « الفلسفي » للعالم التاريخي ـ الاجتماعي الذي « كان يمشي على رأسه » ، قد وضعه ماركس على قدميه بفضل « قلب مادي للمثالية الهيجلية » .

بينما تشكل ، في آن معاً ، **فكرة الدولة** عند هيجل التتويج النهائي وكلية الروح الحاضرة في العالم ، هذه الفكرة المتحققة في ذاتها ، وبوعي هذا العالم ، فانها عند ماركس قد أُلغيت بصفتها تلك . بيد انه لا ينبغي خلط « فكرة الدولة » الهيجلية مع تلك الظاهرة الارضية المبتذلة التي هي ، عند هيجل ، ليست غير « الدولة كمجتمع مدني »[٣] . وبهذا الصدد ، فانه يحسن « ألا نفكر في دول خاصة ، في مؤسسات معينة ، بل في **الفكرة** ، ذلك الإله الحقيقي المكتفي بذاته »[٤] .

ما أن خُلع الإله الحقيقي عن العرش ، حتى هوت المملكة كلها . إن جميع الاشكال « العليا » للروح (الدين ، الفن ، الفلسفة) ، شأنها شأن « الدولة » و « القانون » ، قد جرّدت الآن من موقعها الاكسترا ـ انساني وانحطت إلى مرتبة « اشكال من الوعي الاجتماعي » بسيطة ، خاضعة لشروط الحياة المادية . لقد نقد ماركس « مادياً » تلك التجليات الاديولوجية « العليا » للوعي الاجتماعي ، حتى قبل أن يوسع نقده المادي ليشمل الحق والدولة . فقد بدأ هجومه على كل ما هو قائم بنقد مادي للدين ؛ الفن والفلسفة ، وبالتالي نقد في بادىء الامر الدين من وجهة نظر فلسفية ثم الدين والفلسفة من

---

٢ ـ انظر « موسوعة » هيجل ، الجزء الثالث ، القسم ٢ و ٣ .
٣ ـ انظر « موسوعة » هيجل ، القسم ٥٢٣ ، القسم ٢٥٨ ، الملحق .
٤ ـ انظر هيجل : « فلسفة الحق » .

وجهة نظر سياسية[٥]. ما أن اكتشف ماركس، مستخلصاً النتائج النهائية لمبدئه المادي، إن الانتاج المادي يشكل الاساس الفعلي للحق والدولة، حتى غدا بديهياً إن شتى الاديولوجيات « العليا »، التي كان قد أعادها إلى القانون والسياسة، ستُعاد إلى هذا الاساس المادي ذاته.

لقد أحدث ماركس « قلباً » مماثلاً لمفهوم هيجل لـ « تطور » الفكرة اللازمني، مستبدلاً به تطوراً تاريخياً فعلياً للمجتمع، هذا التطور القائم على النمو المتصاعد لنمط الانتاج المادي (القوى المنتجة وعلاقات الانتاج). لقد أُستبدل « التناقض » الهيجلي بصراع الطبقات الاجتماعية، وأُستبدل « النفي » الجدلي بالبروليتاريا، وأُستبدل « التركيب » الجدلي بالثورة البروليتارية وبالانتقال إلى مرحلة أرقى من التطور التاريخي للمجتمع.

٥ ـ انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة »، الطبعة الثانية، ص ١٠٢ وما بعدها.

الفصل السابع

من هيجل إلى ماركس (التطور الاجتماعي)

في حين ان تغيير ترتيب مختلف فئات الواقع الفعلي ، من الآن فصاعداً ، في داخل الرؤيا schéma المادية يبرز بجلاء التباين والتعارض بين هيجل وماركس ، فان صلة نسب قوية استمرت ، حتى بعد القلب المادي للرؤيا الهيجلية ، بين التطور الفعلي للقوى المنتجة ، بمفهوم ماركس ، وتصور التطور المرتبط بال « فكرة » الهيجلية . فالقوى المنتجة المادية التي تكتسي ، في كل مرحلة تاريخية من الانتاج ، اشكال تطور جد محددة (علاقات انتاج) ، ثم تتطور ، عبر الانحلال العنيف لهذه الاشكال ، نحو مرحلة جديدة وعليا ، لا تختلف في شيء ، من الزاوية الشكلية ، عن ال « فكرة » الهيجلية التي « تتخلى عن ذاتها » تحت اشكال محددة لكي تجد في ذاتها مجدداً ، في المرحلة الأرقى التالية مباشرة ، الشكل الراهن لـ « ما ليس إياها » son «altérité» . ومن ذلك أتى الانطباع بان كل شيء يجري كما لو إن ماركس قد نقل ، إلى الواقع الارضي لتطور المجتمع البرجوازي التاريخي ، بعض البقايا من تصوف هيجل الفلسفي . بانتقاله من التطور ـ الذاتي الصوفي للـ « فكرة » إلى تطور المجتمع ، هذا التطور الذي l'auto-développement ينجزه البشر ، احتفظ ماركس ، مع شيء من التعسف ، بشكل التطور المناسب للموضوع objet الصوفي القديم لكي يطبقه ايضاً على الموضوع المادي الجديد للتطور الاجتماعي . في الحقيقة ما حصل هو العكس بالضبط . إن ما يفسر التشابه الشكلي هو انه ، في رؤيا هيجل التطورية ، تم التعبير ، عن الحركة الفعلية لتطور المجتمع الثوري ، باشكال فلسفية مضللة .

وفي الواقع ، نجد نفس الرؤيا schéma حاضرة ، تحت غلاف تضليلي إلى هـذا الحد أو ذاك ، عند جميع فلاسفة هذا الجيل تقريباً ، هذا الجيل الذي كانت تجربة الثورة الفرنسية بالنسبة اليه حاسمة . وهكذا فهي حاضرة عند كانط الذي بلغت عنده فكرة تاريخ كوني من وجهة نظر كوسمو سياسية ذروتها في كونها لكي تمثل « اجماليا كنظام » ما « لا يمكن أن يكون بدون ذلك إلا ركاماً من الفعل الانساني» ، فانها «تكتفي باعتبار الدستور المدني وقوانينه ، من جهة ، والعلاقات العالمية ، مـن جهة اخرى ، بقدر ما يكون الامران ، بما كان ينطويان عليه من خير ، قد أُستخدما في وقت ما لرفع الشعوب (وبنفس الضربة لرفع الفن والعلوم) وتفوقها ، لكن ايضاً بقدر ما يكونان قد ساهما في التعجيل بسقوطها بما هو متأصل في طبيعتها مـن شوائب (بحيث انـه بالرغم من ذلك تبقى دائماً بذرة من النور ، هذه البذرة التي ، عبر كل ثورة متطورة اكـثر ، تكون قد هيأت درجة أعلى من الاكتمال) » .

اخذت فكرة التطور التاريخي اشكالاً مماثلة عند ممجدي الجمعية La Convention الوطنية الفرنسية[1]: من الفيلسوف فيخته إلى الشعراء الفلاسفة الرومانطيقيين هولدرلين ونوفاليس وشلايرماخر . جميع هذه الابداعات الظاهرية للفكر الفلسفي الحر ليست إلى حد ما إلا صدى منفعلاً وغير واع للبروتسيس الثوري في عقل الفلاسفة . وحتى بهـذا الشكل المضلل الذي تم تحته التعبير ، في رؤيا التطور الفلسفي الخاص للحقبة المعنية ، عن المفاهيم الفعلية للثورة ، كان في الإمكان أن تُنسى هذه المفاهيم منذ زمـن بعيد ، لو لم تحفظ في النظرية الثورية للتطور وتُعمق على أساس جديد ومادي ، في شكل عقـلاني ومتمحور حول الممارسة في آن معاً .

إن الاختلاف في المضمون بـين رؤيا الثورة ، التي رسمها الفلاسفة البرجوازيون ، والرؤيا الماركسيانية الجديدة للتطور الثوري ، له من الاهمية اكثر بكثير مما لهذا التشابه الشكلي . تماما على غرار الـ « فكرة » الهيجلية التي تجـد نتيجتها القصوى والنهائية في « الدولة » ، فالرؤيا الكانطية ، رغـم اعـلانها الدور المـزدوج للشروط الاجتماعية في آن معـاً كاشكال للتطـور وكعوائق له ، الثورة وحـدها كفيلة بازالتها ، تحـدد له صراحة كاطار « الدستور المدني وقوانينه » و « العلاقات العالمية » . بالعكس نرى هـذه

[1] ـ الجمعية التأسيسية الثورية (١٧٩٢ ـ ١٧٩٥) التي اعدمت الملك واعلنت الجمهورية .

الازدواجية ، في منظور ماركس ، تضرب بجذورها ابعد واعمق ، حتى تصل إلى **الانتاج المادي** .

لقد توفر لهذه الانعطافة الراديكالية ، التي مثلتها صياغة نظرية للتطور الثوري ، صارمة في ماديتها ، ما فيه الكفاية من العناصر ، اذا لم يكن ذلك في الفلسفة ، فعلى الاقل في الادبيات المبتذلة ، لدى الاقتصاديين ، المؤرخين وعموماً في وعي المعاصرين ، وهذا امر والحق يقال لا غرابة فيه في عصر ما زالت طرية ذكرى بروتسيس التطور الخارق الذي لم يقتصر عمله الموضوعي على مجال الدولة بل امتد ايضاً ليمس كل مجالات المجتمع بما في ذلك الاقتصاد ، والذي وجد تتويجه في الثورة الفرنسية [٢] .

عندما جعل ماركس من التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج التي تناظرها في البداية لكي تدخل معها في صراع فيما بعد ، العامل الذي يحرك التطور التاريخي للمجتمع ، فان هذا الاعتراف الصريح باولوية التقدم الاقتصادي ، ذهب طبعاً إلى ابعد مما تستطيع أن تقبله دون اعتراض البرجوازية في مرحلتها الحاضرة من إرواء الغليل المادي والثقافي . لكنه ، على هذا النحو ، لم يتجاوز من وجهة النظر الشكلية الحلول التي حبذها الرسل الأول للتبادل الحر ، في صراعهم ضد تضييقات نظام الطوائف للعصور الوسطى وضد العوائق الاخرى ذات الاصل الاقطاعي لازدهار القوى المنتجة البرجوازية ، هذه الحلول التي كثفها جواب ، ظل صالحاً طوال حقبة تاريخية كاملة ،

---

٢ ـ انظر الصدى القوي لهذه الظاهرة في كتاب هيجل (الدروس ـ Les Leçons) في الفلسفة والتاريخ المعاصر (١٨٣٠ ـ ٣١) : « فجأة انتصر الفكر ، مفهوم الحق ولم تستطع عمارة البغي القديمة ان تقاومه · وهكذا تقدم الان وتوا دستور في الفكر الحقوقي، وعندئذ اصبح على كل شيء ان يقوم على هذا الدستور منذ ان كانت الشمس في كبد السماء ومنذ ان دارت الافلاك حولها لم نر مثيلا : للانسان ماشيا على رأسه اي معتمدا على الفكرة وصائغا للواقع على مثالها (···) لقد كان ذلك شروقا رائعا للشمس· لقد مجدت جميع الكائنات المفكرة هذه الحقبة · لقد ساد هذه الحقبة انفعال مهيب واستولى على العالم حماس الروح كما لو ان الانسانية قد وصلت في هذه اللحظة فقط الى التصالح الحقيقي بين السماوي والارضي » (الكتاب السابق ذكره ص ٤٠١) انظر ايضا كتابي : « الماركسية والفلسفة » ص ٧٥ ·

جواب تجار ليون إلى كولبير Colbert [٣] الذي سألهم ، كحامٍ لهم ، عن أي نوع من المساعدة يتمنونها على الدولة ، فكان جوابهم : « حرية التجارة ، حرية مرور السلع ، فالعالم يتقدم من تلقاء نفسه » . كما إن صيغة انجلز العجوز ، بالرغم من قربها من نواة التصور الثوري الجديد ، هذه الصيغة القائلة بان « الاتجاه الجديد (. . .) قد اعترف بان في تاريخ تطور العمل يوجد المفتاح الذي يسمح بفهم تاريخ المجتمع برمته » [٤] ، تظل بحد ذاتها على مستوى طريقة الرؤيا الاصلية لاخلاقيين ومفكرين برجوازيين من المجدين للحسنات التي تولدها القدرة الخلاقة واللامحدودة للعمل المتصور بمعناه الحديث في « الصناعة » . والموضوعة التي دافع عنها نفس انجلز ، في نص كرسه للدفاع والبرهنة على التصور المادي للتاريخ مغلباً للدور الحاسم للـ « العمل في تحويل القرد إلى انسان » ، لا تختلف في شيء عن التعريف الشهير – المميز جداً بهذا الصدد لمشاعر رواد حقبة البطولة البرجوازية – الذي عرّف به فرانكلين الانسان بانه : حيوان صانع للادوات . وبهذا الصدد ينبغي التذكير بان احد ابطال الاشتراكية الحديثة مثل سان سيمون كان ما زال يرى « شغيلاً » في الراسمالي الصناعي والتجاري [٥] . إن تغيير الدلالة ، الخاصة بمفهوم « العمل الاجتماعي » تسمح ، منذ أن تطبق على الشروط المشخصة للمجتمع البرجوازي الراهن ولصراع طبقة البروليتاريا ، باعطاء اسس مكينة لهذا التناحر الصريح الناشب بين التصور البرجوازي والتصور البروليتاري ، مما نجد تعبيره المكتمل في **راس المال** ، لكن النصوص الفلسفية – المادية للمرحلة الماركسيانية الاولى كانت ايضاً تحمل دمغة هذا التناحر الطبقي ، ونفس الشيء بالنسبة للصيغة العجيبة القائلة بان الاصل الحقيقي للاضطهاد والاستغلال ينبغي البحث عنه لا في الملكية الخاصة بل في شكل « مغترب » و « مستلب » للعمل نفسه [٦] .

نستطيع أن نقول نفس الشيء في الصيغة ، التي يجدها الوعي البرجوازي اليوم غير

---

٣ – رجل دولة فرنسي (١٦١٩ – ١٦٨٣) .
٤ – انظر انجلز : فيورباخ و... وانظر ماركس : « لن يجد المجتمع توازنه الا عندما يدور حول شمسه ، العمل » (ملحق سنة ١٨٧٥ لوقائع محاكمة شيوعيي كولونيا) .
٥ – استشهد به ماركس في الكتاب الثالث من رأس المال ص ٢٦٤ فرنسي .
٦ – انظر مخطوطات ١٨٤٤ ص ٥٩ ... الطبعة الفرنسية .

مقبولة ، والتي اعطاها ماركس وانجلز لمبدأهما المادي الجديد ، ألا وهي : « تاريخ كل مجتمع حتى يومنا هذا ، هو تاريخ الصراع الطبقي » . حتى هذه الصيغة الفاصلة ، هـذه الصيغة الصدامية للبيان الشيوعي التي قطعت الاواصر بشكل مباشر مع قواعد القدسية للعلم البرجوازي الزاعم بانه « متخلص من الافكار المسبقه والاحكام القيمية المتحيزة » ، لا تنطوي – كما كرر ماركس وانجلز ذلك وشرحاه علانية – على شيء لا يمكن أن يوجد، في شكله العام ، ومعروضاً كحدث اولي ، في الادبيات البرجوازية : في الكتابات التاريخية لمؤلفين مثل تييري Thierry ، جيزو Guizot ، جون واد John Wad ، الخ وفي الآثار الاقتصادية لآدم سميث ، ريكاردو وآخرين . « لست انا الذي » ، على حد قول ماركس في رسالة (٥ / ٣ / ٥٢) إلى صديقه فايد مثيير ، « يعـود له فضل اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ، ولا وجود الصراع الذي تخوضه هذه الطبقات فيه . قبلي بوقت طويل عرض مؤرخون برجوازيون التطور التاريخي لهذا الصـراع الطبقي ، ووصف اقتصاديون برجوازيون تشريحه الاقتصادي » . ولـكي يوضح ماركس اقواله بشكل افضل لاحظ بان البرجـوازية الانجليزية ، عندما كانت تناضل ضد الرسوم على الحبوب، لم تتردد في الحديث عن « صراع الطبقات » بله عن «انقسام طبقي لا يسمح بادنى تصالح » ، واستشهد بنداء انتخابي للمستشار الانجليزي ديسرائلي (١٨٠٤ – ١٨٨١) بتاريخ ١٨٥٢ وبالايضاح الذي قدمته التايمس غداته . وبعد ذلك ببضع سنوات عبر انجلز عن نفس المعنى وبطريقة اكثر حسما : « لم يعد سراً على احـد في انجلترا ، منذ انتصار الصناعة الكبرى ، أي على الاقل منذ معاهدات الصلح لسنة ١٨١٥ ، بان الصراع السياسي كله كان يدور حول طموح طبقتين للسيطرة : الارستقراطية العقارية والبرجوازية . وفي فرنسا لم يصبح وعي هـذ االصراع واضحاً إلا مع عـودة آل بوربون (١٨١٤) . إن مؤرخي حقبة الردّة من تييري إلى جيزو ، مينيي وتيير أشاروا إلى الصراع الطبقي باعتباره المفتاح الذي يمكن الانسان من فهم كل تاريـخ فرنسا ابتداء من العصور الوسطى. وقد أُعترف بالطبقة العاملة ، البروليتاريا ، منذ ١٩٣٠ ، كمحارب ثالث في سبيل السلطة في هذين البلدين . لقد اصبح الموقف من البساطة بحيث انه كان ينبغي إغمـاض العينين قصداً لكي لا يرى البرجوازيون ، في هذا الصراع بين هذه الطبقات الثلاث الكبرى وفي

تضارب مصالحها ، القوة المحركة للتاريخ الحديث ، على الاقل في هذين البلدين الاكثر تقدماً » [٧] . وحسب قول انجلز ، لقد بات منذ هذه اللحظة « واضحاً ايضاً بان الامر يدور ، بالدرجة الاولى ، سواء في الصراع بين الملكية العقارية والبرجوازية ، او في الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا ، حول المصالح الاقتصادية ، التي في سبيل تلبيتها تستخدم السلطة السياسية كمجرد حجاب » [٨] . وبات لا يقل وضوحاً ان التناحر الجديد بين الطبقات الذي ظهر في صلب المجتمع البرجوازي كانت له بالدرجة الاولى « اسباب اقتصادية محضة » وعلى هذا الاساس كان يتطور .

---

٧ ـ انجلز : لودفيج فيورباخ و...

٨ ـ المرجع السابق .

الفصل الثامن

قوى الانتاج وعلاقات الانتاج (التصور)

المفهوم الجوهري للنظرية الماركسيانية الجديدة للتطور، هو تصور القوى المنتجة، الذي هو ايضاً في نظرية ماركس محدد اجتماعياً. إن القوى المحركة للتطور الثوري للمجتمع هي، حسب ماركس، قوى الانتاج الكامنة المتأصلة في عهد معين من التشكيل الاقتصادو – اجتماعي. مثل كافة تعابير العلم الاجتماعي الجديد، فان مفهوم « القوى المنتجة » يتحدد من قبل ماركس، لا على نحو قبْلي، وانما تجريبياً. انه يوصف بتعابير الاقتصاد والتاريخ وبالاستناد إلى نمط خصوصي من الانتاج، وليس بتعابير سوسيولوجيا عامة؛ ليس دوجماتياً وانما نقدياً؛ ليس من وجهة نظر انسجام موطد مسبقاً، وانما من وجهة نظر التعارض الطبقي؛ ليس بهدف المعرفة والتأمل النظريين، وانما بهدف النشاط الاجتماعي أو « الممارسة الثورية ». وهكذا، فإن القوى المنتجة، كما تصورها ماركس، هي اكثر بكثير من مجرد مفهوم فلسفي لـ « المادة ». فمفهوم القوى المنتجة عنده ليس مجرد قلب لـ « الفكرة » المطلقة عند هيجل، التي هي مقدمة ضرورية لكل معرفة من طبيعة تجريبية، ولا قاعدة مادية للتطور الاجتماعي الشامل، متضمنة للبنية الاقتصادية الراهنة للمجتمع (« علاقات الانتاج »). إن القوى المنتجة المادية تشكل، تماماً مثلما تشكل « علاقات الانتاج » التي فيها جميعاً تتجلى وتتطور، الكلية الحقيقية لـ « نمط الانتاج المادي » الحالي، التي يمكن وصفها « بدقة علوم الطبيعة ».

ليس هناك، في هذا التصور الماركسي، أي شيء صوفي او ميتافيزيقي. إن « قوة منتجة » هي قبل شيء ليست شيئاً آخر غير قوة العمل الفعلية للعمال، القوة المجسدة في

هؤلاء البشر الاحياء الذين ، بوسائل انتاج مادية معينة وضمن شكل معين من التعاون الاجتماعي المشروط بتلك الوسائل الانتاجية المادية ، ينتجون من خلال عملهم الوسائل المادية لتلبية حاجات وجودهم الاجتماعية ، هذه الوسائل المادية التي هي ، في الشروط الراسمالية ، ليست شيئاً آخر غير « السلع » . بمعنى ثان وحتى اكثر اهمية ، فان كل ما يزيد التأثير المفيد لقوة العمل الانسانية هذه (وبذلك ، في ظل الشروط الراسمالية ، يزيد حتما في نفس الوقت الربح الذي يجنيه مستغلوها) انما يعني ، حسب ماركس ، « **قوة منتجة** » **اجتماعية جديدة** . في عداد القوى المادية المنتجة ، لا تندرج الطبيعة ، العلم والتكنيك وحسب ، بل ايضاً وحتى بالدرجة الاولى ، يندرج نمط تنظيم المجتمع والقوى الاجتماعية التي خلقها هذا النمط عبر التعاون وتقسيم العمل الصناعي . بهذا المعنى كان آدم سميث قد أكد في مؤلفه الاقتصادي إن تقسيم العمل يسبب « **زيادة مطردة في قوة العمل المنتجة** » في ظل شروط الصناعة الحديثة [1] ، ويمكننا القول دون مبالغة إن التصور الاساسي للقوى المنتجة « الاجتماعية » ، يعود اصله الدقيق إلى ذلك الفكر السميثي (نسبة إلى سميث) [2] ، بالرغم من أن تضمينات المصطلح الجديد لم تكن موصوفة إلا جزئياً وأحادياً من قبل سميث ، ولم تظهر بكامل دلالتها الاقتصادية والاجتماعية إلا في النظرية المادية الجديدة للثورة البروليتارية ، التي وسعت حقل تطبيقها وعمقتها بالنقد .

كما إن النقطة الاكثر اهمية في وجهات نظر ماركس التي استخدمها في **راس المال** لكي يتمم وينقد المفاهيم الاساسية للاقتصاد البرجوازي ، كانت الطابع المزدوج للانتاج المادي باعتباره علاقة « تكنيكية » بين الانسان والطبيعة ، من جهة ، وباعتباره علاقة « اجتماعو - تاريخية » بين الانسان والانسان ، من جهة اخرى ، فكذلك لعبت وجهة النظر هذه دوراً حاسماً في اعداد النظرية الماركسيانية للتطور التاريخي للمجتمع .

« إن انتاج الحياة الانسانية » ، كما اعلن ماركس في عرض مبكر لمبدئه الجديد ، « يظهر اذن مباشرة كعلاقة ذات طابع مزدوج : من جهة ، كعلاقة طبيعية وكعلاقة

---

١ - انظر ادم سميث « ثروة الامم » .

٢ - انظر مقتطفات ماركس من سميث عند اول قراءة لمؤلفه ، في « ملاحظات ١٨٤٤ » غير المنشورة .

اجتماعية من جهة اخرى – اجتماعية بمعنى التعاون بين افراد عديدين ، مهما كانت الظروف التي يتعاونون فيها ، ومهما كانت طريقة تعاونهم ومهما كانت غاية تعاونهم – . ويستتبع هذا إن نمطاً معيناً من الانتاج او طور صناعي معين يتزامن دائماً مع نمط معين من التعاون او مع طور صناعي معين ، **وهذا النمط من التعاون هو بحد ذاته قوة منتجة** »[٣] . وهكذا ، فان النواة الحقيقية في جميع التطويرات اللاحقة لنظرية ماركس الثورية تكمن في الالحاح على هذه « **القوة الكامنة الجديدة للقوة المنتجة** » . وبهذا المعنى ، فان **طبقة العمال الثورية** ، عندما تطرح ارضاً العوائق التي يضعها الانتاج السلعي الراسمالي الراهن في عجلة نهوض القوى المنتجة ، تستطيع في النهاية حتى استبدال الشكل الناقص للتقسيم البرجوازي للعمل بشتركة شيوعية مباشرة للعمل (سلطة المنتجين المباشرين المباشرة) . وبذلك تطلق اطلاقاً كاملاً القوى الجديدة الكامنة الموجودة في حالة ديناميكية في العمل الاجتماعي ، مفهوماً هو بدوره كقوة منتجة مادية[٤].

وهكذا ، ينطبق التصور الماركسي على العمال انفسهم ، الذين ، عبر نشاطهم الثوري كطبقة ، يطلقون اليوم القوى الموجودة بالقوة في العمل الاجتماعي . هذه القوة ستتحقق بالفعل كلياً بالثورة البروليتارية التي ستهشم القيود التي يضعها شكل الانتاج السلعي الراسمالي الحالي على انتاجية المجتمع ، وتوحِّد القوى غير المنسقة ، بشكل تام حتى الآن ، قوى الكادحين المنفردين ، في قوة عمل جماعية منظمة . انها تتحقق جزئياً اليوم في سائر اشكال الصراع الطبقي البروليتاري : الاضراب ، احتلال المعامل والاضراب العام ، فالعمال يقفون يداً واحدة ضد قوى راس المال القمعية . « **من بين جميع ادوات الانتاج ، نجد إن اعظم قدرة انتاجية هي الطبقة الثورية ذاتها** »[٥] .

« التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج » ، باعتباره حافزاً خفياً للتطور التاريخي للانتاج المادي وللتشكيل الاجتماعو – اقتصادي القائم على هذه العلاقات ، ليس اذن إلا تعبيراً موضوعياً لتعيين نفس ما قدمه ماركس في **البيان الشيوعي** وفي امكنة

---

٣ – انظر ماركس : « الايديولوجيا الالمانية » ، ١٨٤٥ – ١٨١٦ .
٤ – انظر ماركس : « العمل المأجور ورأس المال » ، ولشرح اكثر تغطية لهذه النقطة ، انظر « رأس المال » ، المجلد الاول ، الفصل المعنون : « التعاون » .
٥ – انظر ماركس « ضد برودون » (بؤس الفلسفة) .

اخرى كتناحر وصراع بين الطبقات الاجتماعية . وهكذا فان شراح فكر ماركس مخطئون كل الخطأ ، هؤلاء الشراح الذين يفسدون قصداً شروط التناحر بين الطبقات كما طرحها ماركس نفسه وكما طرحها ماركسيون ثوريون مثل لينين ، وتراهم يسعون لأن يجعلوا من هذا التناحر مجرد شكل غريب phénoménal ، مستقى من « جدل » عام يحلق فوق الزمان والمكان ، للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج الكامنة فيه . وهكذا يسقطون في تصور محض ميتافيزيقي بله مجرد مفهوم صوفي متخلف ـ وما اشد تخلفهم ! ـ لا عن مادية ماركس التاريخية وحسب ، بل ايضاً ، وهذا اشد سوءاً ، عن مثالية هيجل التاريخية [٦] .

العلاقة المحددة ، التي اقامها التصور الماركسياني للقوى المنتجة الاجتماعية مع الشكل الراهن للمجتمع البرجوازي ، تظهر بكل ابعادها في اعمال ماركس وانجلز حيث أعدا معاً نظريتهما المادية المضادة لوجهات النظر الادبولوجية للفلسفة الالمانية . كان لجميع الافكار الجديدة ـ فيما بعد ـ أن تكون خلفية بحثها ، كما لو كانت مسلمات بديهية . هذه الافكار التي اعلناها لأول مرة وظلا يبرهنان عليها طوال حياتهما : تطور القوى المنتجة كأساس لتاريخ المجتمع . التناقض بين هذه القوى والشكل الراهن لاستخدامها . تقلب اشكال العلاقات (verkehsformen) (Formes de relations) الحاضرة (اي ، في المصطلح الماركسياني اللاحق ، « علاقات الانتاج ») التي كانت وما بالعهد من قدم اشكال تطور القوى المنتجة ، فغدت الآن عائقاً لازدهارها . والثورة التي ، على أساس هذا التناقض الاساسي و «اشكاله الاضافية باعتبار هذا التناقض تصادم طبقات شتى ، تناقض الوعي ، حرب الافكار ، الخ ، الصراع السياسي الخ ، الخ. » ، تبلغ بالضرورة نقطة الانفجار . « لم تكن تأخذ القوى المنتجة ، في اي حقبة ماضية » ـ كتب ماركس هذا بصدد التصور الجوهري الجديد ـ « هذا الشكل اللامبالي بعلاقات الافراد كافراد » ، هذا الشكل الذي تتجلى تحته في الحقبة الراهنة « كعلاقات مستقلة كلياً ومنفصلة عن الافراد ، كعالم على حدة ، خارج الافراد ، مبرر هذا موجود في واقع إن الافراد ، التي هي قوتهم ، يوجدون كافراد مشتتين ويعارض بعضهم بعضا » . نقف اليوم امام وضع حيث ، « من جهة اتخذت كلية totality القوى المنتجة نوعاً من الحياة الموضوعية »

---

٦ ـ انظر مساهمة المؤلف في المناقشة : « لماذا انا ماركسي ؟ » في مجلـة « مودرن منثلي » ، نيسان ١٩٣٥ .

وحيث ، « من جهة اخرى ، نرى غالبية الافراد يقفون ضد هذه القوى المنتجة ، هؤلاء الافراد الذين انفصلت عنهم هذه القوى ، والذين هم بذلك قد حُرموا من المضمون الفعلي لحياتهم واصبحوا افراداً مجردين لكنهم ، من ثم ، وفي هذه اللحظة فقط ، طرح عليهم الدخول في علاقات مع بعضهم بعضاً باعتبارهم افراداً » . في مرحلة التطور الراهن للمجتمع ، نضجت الشروط إلى درجة « إن الافراد اصبحوا مرغمين على امتلاك كلية القوى المنتجة القائمة ، لا لكي يؤكدوا ذواتهم وحسب ، بل ايضاً لكي يضطلعوا بحياتهم في مطلق الاحوال » ، « امتلاك هذه القوى ليس هو نفسه شيئاً آخر غير تطور الملكات الفردية المتناسبة مع ادوات الانتاج المادية » (الاديولوجيا الالمانية) .

ومذ أن حُدد تصور القوى المنتجة على نحو شديد الدقة ، في بعده الاجتماعو-تاريخي ، فقد قُضي على الفكرة المبسطة اكثر من اللازم والقائلة بانه ينبغي ان يُفهم بـ « التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج » لا أكثر ولا أقل من « التوفيق القاصر بين النتائج التكنيكية وتطبيقها الاجتماعي » . إن التصور الماركسي للقوى المنتجة الاجتماعية لا يمت بصلة نسب إلى التجريدات المثالية لـ « التكنوقراطيين » ، القدماء والجدد ، الذين يتوهمون انهم يستطيعون تقدير القوى المنتجة للمجتمع وقياسها بمساعدة المناهج المستعارة من علوم الطبيعة والتكنولوجيا ، وبمعزل عن ابعادها وشروطها الاجتماعية . لا شك بانه ، بالنسبة لماركس ، يغطي مفهوم القوى المنتجة لا الطبيعة الاجتماعية للعمل والاشكال المحددة لتقسيم العمل وحسب ، بل ايضاً « تطور العمل الذهني ، وخاصة تطور علوم الطبيعة » (راس المال) .

يتجلى ايضاً « الطابع المعوق » لعلاقات الانتاج الراسمالية في واقع إن جزءاً متعاظماً من نتائج هذا العمل الذهني قد بوّرته واحبطته الطبقة البرجوازية التي لا تهتم بالتقدم التكنيكي ، إلا على نحو غير مباشر ، بقدر ما يمكنها من زيادة الارباح التي تعوّل عليها . هذا الخنق للتقدم الممكن الذي يمارسه النظام الراسمالي ما زال احدى الاشكال التي يتجلى فيها النزاع بين نزوع القوى المنتجة نحو التقدم ونزوع علاقات الانتاج نحو الركود . وفضلا عن ذلك ، فان المعارف التكنيكية والعقلية « التكنوقراطية » ، حسب مادية

ماركس التاريخية ، لا يمكن لها ، في مطلق الاحوال ، أن تكنس ، بوسائل فكرية فقط، العقبات التي تقيمها ، في المجتمع الراسمالي الراهن ، القـــوة الصامتة للشروط الاقتصادية والقوى المنظمة في صلب دولة الطبقة التي لها مصلحة في الحفاظ على هــذه الشروط ، في وجـــه كل تغيير أساسي للوضع الراهن . هـــذا التغيير الذي حلم وما زال يحلم به التكنوقراطيون ذوو النوايا الحسنة . وكما قال تروتسكي ، راسما لوحة جـــريئة لمستقبل الولايات المتحدة ، « لا يمكن للتكنوقراطية أن تتحقق إلا في نظـام سوفياتي ، عندما تكون عوائق الملكية الخاصة قد سقطت » (٧)

---

٧ ـ انظر تروتسكي : « مستقبل الاشتراكية في الولايات المتحدة » ، المؤلفات الكاملـــة ، الجزء الثاني ، ص ٥٢٢ (بالالمانية) ·

الفصل التاسع

القوى المنتجة المادية (قانون التقدم)

إن ماركس لم يفعل ، بمضيه على هـذا النحو وبطريقة راديكالية ، منهجية ومتماسكة إلى اقصى ما وصل اليه فكره ، إلا أن ازاح النقاب عـن شكل وجود نمط الانتاج البرجوازي ، الذي يرتبط مصيره بشكل لا ينفصم بمتابعة التراكم الراسمالي . وينتج عـن ذلك ايضاً إن الانتاج الراسمالي مرغم على التقدم وإن هذا التقدم يظهر لا كنتيجة مرغوب فيها وحسب ، بل كشرط ضروري لبقاء نمط الانتاج الراسمالي على قيد الحياة . حتى قبل أن يكتشف ماركس فيما يسمى « القانون الاقتصادي لتراكم راس المـال » السبب المادي للحقيقة التاريخية القائلة بان الانتاج الراسمالي لا يمكن أن يبقى بدون تقـدم مستمر [1] ، كان يعي هذا القانون الاساسي للمجتمع الراسمالي . وفي **البيان الشيوعي** عرض هذا القانون المميز ودور البرجوازية الثوري المترتب عليه :

« ان البرجوازية لا يمكن ان تبقى الا اذا ثوَّرت باستمرار ادوات الانتاج ، اذن علاقات الانتاج ، اذن مجمل العلاقات الاجتماعية . وعلى عكس ذلك ، كانت المحافظة على نمط الانتاج القديم بدون تغيير الشرط الاول لوجود جميع الطبقات الصناعية السابقة . فالانقلاب المتتابع في الانتاج، والتزعزع المتواصل في كل المؤسسات الاجتماعية، وباختصار، عدم الاستقرار وعدم الاطمئنان الدائمين وهذا ما يميز حقبة البرجوازية من جميع الحقب التي سبقتها . ان كل العلاقات الاجتماعية التقليدية

---

١ ـ انظر «رأس المال» ، المجلد الاول ، وترد نظرية التراكم بتفصيل اوسع فـي المجلدين الثاني والثالث .

الراكدة تحت صدئها ، مع مواكبها ، مواكب الافكار والآراء ، التي كانت قديما متجللة بالوقار ، تنحل وتندثر . اما التي تحل محلها فانها تصبح بالية حتى قبل ان تحصل على الوقت الكافي لكي تشيخ . وكل ما كان قائما ، وكل ما كانت له صلة بالامتيازات يتناثر هباء ، وكل ما كان مقدسا اصبح مدنسا . وفي النهاية، اصبح الناس مرغمين على مواجهة شروط حياتهم وعلاقاتهم المتبادلة بعين صاحية » (٢) .

في الطور الصاعد الاول من العهد البرجوازي ، كان هذا القانون لمجتمع يرتكز على نمط الانتاج الراسمالي ، بسذاجة طيبة ، مصاغاً من قبل مؤيديه الادبولوجيين كـ « قانون التقدم » [٣] ، لكن فيما بعد ، لا سيما منذ داروين ، عندما أُستبدل التصور البسيط لـ « التقدم » بالتصور الاكثر اعداداً لـ « التطور » ، فان هذا التغير اتخذ في بادىء الامر مظهر توسيع للحقل الذي طُبق فيه مبدأ التطور . إن تصور **« التطور التدريجي »** الدائم انما رُفع إلى مرتبة مفهوم اساسي للعلم السوسيولوجي . بهذا المعنى ، سعى هربرت سبنسر إلى ان يقدم دراسة السوسيولوجيا كـ « دراسة « التطور » في شكله الاكثر تعقيداً » [٤] .

فيما بعد سخرت السوسيولوجيا البرجوازية ، من اعالي معرفتها العليا ، من هذا الاعتقاد الساذج في التقدم ، الذي تميزت به في بداياتها . إن سبنسر نفسه ، بالرغم من انه كان ما يزال وفياً لفكرة التقدم العام الذي يسبب لا محالة نمواً اخلاقياً للنوع الانساني ، قد صاغ في نفس الوقت التعريف الاكثر حياداً للتطور : كـ « تقدم من شكل بسيط إلى شكل معقد » (انظر : رومني . .) . وأكد هكسلي اللامبالاة الاخلاقية لفكرة التطور ، نظراً لغياب ارتباط ضروري ، بل ايضاً للتناقض القائم بين التقدم الاجتماعو-اقتصادي والتقدم الاخلاقي[٥]. هذه النظرية الاخيرة « التعددية » pluralist

---

١ ـ انظر « البيان الشيوعي » .

٣ ـ انظر بيرول « مقارنة الاقدمين والمحدثين » ، ١٦٨٨ ـ ١٦٩٧ . ولاجل مناقشة حديثة للمسألة التي طرحها لاول مرة ذلك الكتاب ، انظر سوريل « اوهام التقدم » ، ١٩٠٨ .

٤ ـ انظر سبنسر « دراسة السوسيولوجيا » ، ١٨٧٤ ، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ . انظر ايضا م. جينسبرج « مفهوم التدرج في (دراسات السوسيولوجيا) » ، ١٩٣٢ ، و ج. رومني « سوسيولوجيا هربرت سبنسر » ، ١٩٣٤ .

٥ ـ انظر هكسلي « التطور والاخلاق » ، ١٨٩٣ ، ص ٣١ وما بعدها .

اعقبتها شكوكية كاملة في التقدم ، ثم تشاؤم اجتماعي مرتبط بتمجيد العودة إلى الوراء وبالتأملات التجريدية حول « سقوط الغرب » .

كما إن الفكرة الاصلية للتقدم قد عبرت عن الطور الصاعد للانتاج الراسمالي ، فإن طوره الانحطاطي يتجلى في التحول التدريجي لهذه الفكرة إلى تصور تطور « حيادي » و « شكوكي » - « منزّه عن الاحكام القيمية » - ، هذا التصور المتداول بين السوسيولوجيين البرجوازيين المعاصرين . الضرورة الاقتصادية للتراكم المتواصل والمتسارع دوماً لراس المال ، الذي اكتسى في وعي هذه الحقبة الباكرة مظهر تعصب للتقدم ، قد لاشت بالضبط من الوجود ، كما برهن على ذلك ماركس في **راس المال** ، القيمة (التاريخية) والضرورة (السابقة) لنمط الانتاج الراسمالي . بمقدار ما يتتابع نهوض ، انتاج ونمو الرساميل والثروات المتراكمة ، فإن الراسمالي يكف عن كونه تجسيداً بلا قيد او شرط لاتجاه راس المال نحو التراكم . إن مشاعر الضيق عند البرجوازية الراهنة ، بالمقارنة مع نشوة التقدم التي اخذتها سابقاً ، تتعاظم بحجم نفس الانحطاط الذي بلغته .

إن فكرة التقدم التي تخلى عنها العلم البرجوازي ، قد حفظتها حيةً الطبقة التي ، في إطار التطور العملي للعهد الجديد ، تجسد ايضاً الاتجاه نحو التقدم . إن النقد الذي وجهته اشتراكية سان سيمون وفوريه الطوبوية والمتفائلة وشيوعية اوين وماركس المادية ضد الاعتقاد البرجوازي في « التقدم » الذي بشرت به البرجوازية سابقاً ، يشكل **جزئياً** استعادة وتطويراً جديداً للنواة العقلانية لهذه الفكرة البرجوازية المبكرة نفسها . تحقق الاشتراكية ، بشكل متغير وبمقياس ضخم ، مرة اخرى ، تحرر قوى الانتاج المادية من اغلالها ، هذا التحرر الذي حاولت البرجوازية ان تحققه ، في عصرها ، تحت الشكل الذي يناسبها ، لكنها في النهاية حققته بشكل سيء اكثر مما حققته بشكل جيد ، نهوض القوى المنتجة المادية التي خنقها النظام الاقطاعي . لم تعِ الطبقة البرجوازية قانون تطورها إلا بطريقة مُضلّلة ، رافعة تراكم راس المال إلى مرتبة قانون كوني للتقدم . منذ اليوم ، هذا التضليل الاديولوجي الذي فُنّد بوضوح على الصعيد العلمي ، ترك مكانه للنظرية والممارسة الاجتماعيتين الخاصتين بالبروليتاريا ، هذه البروليتاريا التي اضطلعت بمهمة تطوير القوى المنتجة بطريقة هائلة جداً والانتقال بها إلى مرحلة المجتمع الاشتراكي . على الطبقة العاملة ان تحتفظ بالمبدأ البرجوازي (من حيث اصله) للتقدم ، عبر جميع اطوار الصراع الطويل الذي تحاول به ان تحقق تحررها الذاتي وتحقق معه شكلاً جديدا

وارقى من المجتمع . ليس إلا في ذلك الطور من المجتمع الشيوعي المقبل ، عندما يكون قد تم القضاء نهائياً على استعباد الافراد بتقسيم العمل ، وبالنتيجة على التناحر بين العمل الذهني والعمل اليدوي ؛ عندما يكون العمل قد اصبح لا فقط وسيلة للعيش ، بل حاجة الحياة الاولى ونشاطاً عفوياً للانسان ، وعندما ، مع تفتح جميع القدرات الخلاقة للفرد الانساني، تكون القوى المنتجة هي الاخرى قد تطورت ؛ وعندما تتدفق كنهر طام جميع منابع الثروة التعاونية – في تلك اللحظة ، وفي تلك اللحظة فقط ، ستصبح التضحية اللاإنسانية بالاجيال الحاضرة في سبيل اجيال لم تولد بعد ، لا ضرورة لها ، والفكرة الوحيدة الجانب لـ « التقدم » ستجد في النهاية كل جوانبها في **الازدهار الشامل للافـــراد الاحرار في مجتمع حر** [٦] . وعندئذ ، فان الطبقة العاملة الحديثة ستكون قـــد حققت ، بنشاطها الواعي ، الحلم القديم للطبقات المسحوقة في كل العصور ، والذي كان عنـــد ارسطو يغطي بحجاب صوفي الهدف الفعلي لطبقة عبيد الدولة الكادحين : التحرر الذاتي بالثـــورة الاجتماعية [٧] .

حتى بلوغ ذلك الطور ، ستواصل البروليتاريا تقريعها للبرجوازية ، لا لانها وحسب استغلت القـــوى المنتجة في الاطـــار الراسمالي وجعلت البروليتاريا بذلك تتحمل عبء التكاليف والآلام الهائلة ، المرتبطة بهذا النوع من التقدم ، بل لانها ايضاً وخصوصاً حققت هذا التقدم بطريقة غير فعالة اكثر فأكـثر ، ملتزمةً ، بدرجة متزايدة ابـداً ، بتلبية مصالحها الطبقية الضيقة الخاصة بها ، التي اصبحت اكثر فأكثر متعارضة مـــع ازدهار القدرات الانتاجية الاجتماعية ، ومخربةً بوعي وعلى نحو مباشر ، كل نوع مـــن التقـــدم الاجتماعي . النتيجة الاولى للصراع الطبقي البروليتاري هي أن تفرض على البرجـوازية استمرار إدائها ، رغم انفها ، لرسالتها التاريخية (الانتقالية) .

اما البروليتاريا ، فانها تحقق مهمة التقدم ، هذه المهمة التي تضطلع بها وحـــدها ، بنسفها العوائق الرهيبة التي يشكلها اليوم نمط الانتاج الراسمالي ، مستخدمةً وسيلة الثورة الاجتماعية . « العائق الحقيقي للانتاج الراسمالي ، هو راس المـــال نفسه » (راس المال ، الكتاب الثالث)

---

٦ – انظر ماركس : « ملاحظات هامشية حول برنامج حزب العمال الالماني » ، ١٨٧٥ . والجملة الختامية للقسم الثاني من « البيان الشيوعي » ، حول الهدف النهائي : « ويظهـــر مجتمع جديد يكون فيه تفتح كل فرد ونموه الحر شرطا لتفتح الجميع ونموهم الحر » .

٧ – ارسطو : « السياسة » ، ١ .

قبل زمن طويل من اسقاط البروليتاريا للبرجوازية السائدة ، وتشكيل نفسها طبقة سائدة ، وعاملاً معترفاً به للتطور الاجتماعي ، فانها تستبق هذا **التحـــول العظيم للذات التاريخية** بتشكلها طبقة ثورية مستقلة ، بالنمو التدريجي لوعيها الطبقي ، وإشكال تنظيمها الطبقية ، وبالاشكال المتعددة لحرب طبقية فعلية تشنها ضـــد علاقات الانتاج الراسمالية القائمة وبنيتها السياسية الفوقية . ومن وجهة نظرها ، فان التقدم الذي يُفرض آنئذ على البرجوازية ، يكف عن كونه تقدماً برجوازياً ، ويصبح قضية العمال انفسهم . والنمو التقدمي للقوى الانتاجية الاجتماعية يتحول عندئذ إلى **نشاط طبقة البروليتاريا** [8] — هذا النشاط الذي يشتمل ، كطور سوي وضروري ، على القلب الكامل للمجتمع القائم عبر الثورة الاجتماعية .

---

8 ـ انظر « ضد برودون » و « البيان الشيوعي » . انظر ايضا كتابي « قانون العمل » ، برلين ، ١٩٢٢ ، ص ٤٦ وما بعدها .

الفصل العاشر

علاقات الانتاج الاجتماعية

إن الثــورة البرجوازية للحقبة السابقة – التي قدمها الناطقون الادبولوجيون باسمها ، على نحو وحيد الجانب ، كقلب للدولة ، للدستور والقوانين الخاصة ، **وللفكرة** العامــة ، وباختصار **كثورة سياسية** – قد كانت قلباً عميقاً للحياة الاجتماعية والاقتصادية برمتها. إن عمى الثوريين البرجوازيين التاريخي ، (الذي ما زال اليوم ايضاً هـــو عمى المنظرين البرجوازيين للثورة) مصدره قبل كل شيء هـــو انهم كانوا يرون في تغيــير الشروط المتحكمة في الحياة الاقتصادية لا مهمة تُنفذ بإدراك عميق لاسبابها ، بل على الاكــثر نتيجة « طبيعية » للثورة السياسية ، نتيجة مدعوة لكي تنتج عفوياً مـــن ثورة سياسية محققة ، فيما يخصها ، بكامل الوعي .

نظرية **الثورة الاجتماعية** ، المادية الجديدة ، هي في نفس الوقت ، ككل النقـــد البروليتاري للمفاهيم البرجوازية التقليدية للتقدم ، للتطور ، ولثورة سياسية خالصة ، انما ترتكز على اكتشاف ماركس القائـل بان العلاقات الاقتصادية ، التي هي اسس الحياة الاجتماعية ، اي التي تناسب كل مرحلة من نمو القوى المنتجة المادية ، لا تتطـور من تلقاء نفسها ، لا بواسطة تطور اجتماعي تدريجي ، ولا كـ « نتيجة طبيعية » لمجرد ثورة سياسية خالصة ، وانما على البشر أن يغيروا هذه العلاقات ، تماماً كما إن عليهم أن يغـيروا « البناء الفوقي » للعلاقات الحقوقية ، لأشكال الدولة ، لأشكال الوعــي او « الافكار » الاجتماعية التي تقوم على هذه القاعدة . لتحقيق هذا التغيير ، ينبغي القيام بثورة اجـتماعية ، ثورة تجتث راديكالياً جذور النظام القائم وتطيح بنمط الانتاج المادي البرجوازي .

في إطار علاقات انتاج لم تتغير (ابداً او من حيث الجوهر) ، فان الامكانية الوحيدة لـ « التطور » تكمن في تطور « القوى المنتجة » الاجتماعية . إن الشروط المادية لوجود علاقات انتاج جديدة وارقى لتحل محل علاقات الانتاج القائمة بثورة اجتماعية انما تبلغ درجة النضج ضمن احشاء المجتمع القديم . اما علاقات الانتاج التي تتكشف عاجزة عن التطور العفوي ، فانها بالرغم من ذلك تؤدي ، خلال حقبة ما وبدرجة ما ، وظيفة ايجابية في ازدهار الانتاج المادي . وتحت غطائها ، تكتمل القوى الانتاجية القديمة وتلد قوى منتجة جديدة .

إن التطور المستتر ، الكامن بالقوة والديناميكي للانتاج المادي ، عندما يجري ضمن نظام (متغير قليلاً او غير متغير من حيث الجوهر) من علاقات الانتاج ، يشغل الطور الاول من كل حقبة تاريخية . وحالما يبلغ النمو « المتناغم » (أو بالاحرى النمو «المتناغم» خارجياً فحسب ، الذي يحمل في طياته بذور تناحر مقبل) نقطةً معينة ، فانه يفقد حتى ذلك الوجه المتناغم في الظاهر . قال ماركس : « عند درجة معينة من تطورها ، تدخل قوى المجتمع المنتجة المادية في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة التي كانت حتى الآن تتحرك ضمنها . وتتحول هذه العلاقات من اشكال لنمو القوى المنتجة إلى عوائق خطيرة في وجه هذه القوى . ويومئذ ، يفتتح عهد من الثورة الاجتماعية ، ويترافق التغير في القاعدة الاقتصادية بقلب سريع إلى حد ما لكل البنية الفوقية الهائلة »[1] .

هذا التصور الديناميكي **للانتاج المادي** ذاته ، يميز النظرية الماركسيانية للتطور الثوري من كافة النظريات الاخرى الثورية . إن السوسيولوجيين البرجوازيين ، بالرغم من انهم يسرحون ويمرحون في « الديناميكا » و « التطور » ، لا يذهبون اساساً إلى ما هو ابعد من « الستاتيك » الاجتماعي ؛ إنهم عاجزون عن توسيع نظراتهم الستاتيكية إلى الاساس الجوهري المجتمع . إن نمط الانتاج المادي في عهد معين من المجتمع، يشكل في نظرهم وفي كل حقبة ، نظاماً مغلقاً ومشروطاً في جميع نقاطه . وفي هذا النظام ، يُدار الانتاج في اشكال معينة ؛ ومجمل القوى المنتجة القائمة في المجتمع ، تتحقق عملياً في هذه الاشكال . ليس هناك مجال في هذا التصور الستاتيكي لتصور أي رصيد فائض أو غير مستعمل من القدرات الانتاجية التي من الممكن ، عند الاقتضاء ، اضافتها إلى هذه القوى المنتجة

---

١ ـ انظر مقدمة ١٨٥٩ .

النشيطة فعلاً . انهم يأخذون بجدية ما كان قد عُرض كتهمة رهيبة ضد النظام الراسمالي القائم من قبل القائد الاشتراكي الالماني ، اوجست بيبل ، : « بدون ارباح ، فان المداخن لن تدخن » . تبعاً لهذا التصور ، فإن علاقات الانتاج الراسمالية ، مثل علاقات التوزيع المتناسبة معها ، هي بالضبط ضرورية لحسن سير الانتاج ، في الحقبة البرجوازية الراهنة ، بقدر ضرورة الارض ، المواد الخام ، الماكينات و « الايدي » العاملة . لو طُبقت وجهة النظر الستاتيكية هذه تطبيقاً صارماً ، فان واقع إن الانتاج كان قادراً على أن ينمو وأن يبلغ مستواه الحالي ، يصبح من المعجزات . نستطيع أن نعطي لهذه المعجزة تفسيراً جزئياً (وعلمياً ـ زائفاً) ، بتفكيكها إلى مراحل قصيرة أكثر فأكثر ، تأتي لتندرج في تطور تدريجي غير ملموس [٢] . ولكي يتوضح الباقي ، فان على المرء أن يتكل على القوة الخلاقة الما فوق طبيعية للثورة البرجوازية الكبرى الماضية ، التي نسفت ، مرة وإلى الابد ، النظام الاقطاعي العتيق ، الذي لم يعد ، في ذاته ، قابلاً لأي نمو ابعد ، مستبدلة له ، مع نمط الانتاج الراسمالي الراهن ، بشكل انتاج قادر في ذاته على تطور غير محدود .

بتقسيم هذه الكلية ، غير القابلة للقسمة لاول نظرة ، للانتاج المادي إلى علاقات انتاج ثابتة وقوى انتاجية مرنة ، فان ماركس قد الغى ، بضربة واحدة ، هذا الطابع المنغلق ظاهرياً ، الثابت والذي لا يتغير ، المتأصل في الاسس الاقتصادية لمجتمع معين (« نمط انتاج ») . ومذاك لم يعد المطلوب مجرد معرفة ما اذا كان الانتاج يستطيع ان يتخذ مجراه في إطار علاقات الانتاج ، فالمطلوب ، قبل كل شيء ، هو ما اذا كان نمواً ابعد للانتاج يستطيع ان يجري في اطار هذه العلاقات . وفي هذه الزاوية ، فان علاقات الانتاج تغدو الاشكال التي إما انها ما زالت تساعد على نمو القوى المنتجة أو انها قد باتت تعيقها . والعكس بالعكس ، فاننا لن نستطيع ان نقيّم وجود وبعد القوى المنتجة المعاقة بفعل علاقات الانتاج الراهنة تقييما دقيقاً ومضموناً بأي درجة كانت ، رغم جميع عجيب تكنيك المحاسبة ، طالما إن التحطيم الثوري للعوائق الراسمالية القائمة لم يمكننا بعد من استخدامها والسيطرة عليها سيطرة فعلية . على غرار تحولات mutations

---

٢ ـ هذه المغالطة المنطقية انما شجبها هيجل نقديا في « علم المنطق » ، ١ ، ٣٨٣ ـ ٣٨٤ ، شرح ماركس المعادلة بين تغير واقعي وبين عدد لانهائي من التغييرات « الدقيقة الى درجة تمكن من تجاهلها » عن طريق الاشارة الى العذراء الحمقاء التي بررت غلطتها بالقول « ان الطفل كان في البداية صغيرا جدا » .

الحيوانات والنباتات ، التي حلت محل مفاهيم النشوء والارتقاء القـديمة في البيولوجيا الحديثة ، فإن « **التحولات الاجتماعية** » التي تحدث في نمط الانتاج المـادي [٣] ، ليست محـددة على نحو تام ، ولا قابلة للتحديد سلفاً وكما إن التحول يشكل ، مهما كان رأي ارسطو في ذلك ، « قفزة » للطبيعة » ، فان الثورة الاجتماعية ، رغم التحديد المـادي لشروطها المسبقة ولأشكال حدوثها ، تظـل « قفزة » ، ليس من ملكوت الضرورة المطلق إلى ملكوت الحرية المطلق ، وانما « قفزة » من نظام للعلاقات الاجـتماعية التي شاخت من زمان بعيد وتحولت إلى عوائق خطيرة ، إلى نظام مرن لأشكال جـديدة واكثر مرونة من الحياة الاجتماعية ، نظام يتطور هو نفسه في بروتسيس الثورة ، ويفسح مجالاً واسعاً لازدهار القوى المنتجة ولظهور انماط جديدة من النشاط الانساني [٤] .

---

٣ ـ ان مصطلح « التحول » الذي يستخدم بصورة رئيسية اليوم في العلم الطبيعي ، انما طبـق لاول مرة على تلك الاحداث التاريخية والاجتماعية التي ستسمى اليوم ثورة ۰ ان مصطلح « الثورة » لم ينقل الا حديثا من ذلك الحقل ، حيث استخدمه كوبرنيكوس في ١٥٤٣ عـلى نحو اكثر تعبيرا، الى تطبيقه الرئيسي الحالي ۰ ولم يطبق بهذا المعنى حتى نهاية القرن ٤١٧ واكتسب كامل دلالته الحالية مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩ ۰

٤ ـ انظر الجمل الواردة اعلاه في فصل « من الاقتصاد السياسي الى عـلم الاقتصاد » ، مـن انجلز « انتي دوهرنج » ، ومن ماركس « رأس المال » ، المجلد الثالث ۰ انظر ايضا « البيان الشيوعي » ١٨٤٨ ، وماركس « ملاحظات هامشية حول برنامج حـزب العمال الالماني » ، ١٨٧٥ ۰

الفصل الحادي عشر

طورا النظرية الماركسيانية للثورة

إن هذا التعريف الاكثر دقة لمفهوم القوى المنتجة المـادية ، من نتائجه ايضاً ملاشاة ما استطاع ، حتى الان ، أن يعطي للقارىء الانطباع بأن التصور المـاركسياني للثورة ليس خالياً من بعض اللاتماسك . لأن هذه النظرية تقدم الثورة مرة كظاهـرة مشروطة كلياً بالتطور الموضوعي للقوى المنتجة ، ومرة – وعلى نحو قطعي ايضاً – كفعل ملموس جداً لاناس فعليين متحدين في صلب طبقة اجتماعية معينة ، ومنهمكين في حرب ضـد الطبقات الاجتماعية الاخرى ، بكل الفرص وكل المخاطر التي تلازم مثل هذه الممارسة . وكما اشرنا إلى ذلك عندما ناقشنا الطريقة التي شغل بهـا الاقتصاد موقعاً متفوقاً في صلب النظام الماركسياني ، فان التباين بين عرض نظرية ماركس الثورية ، العرض الذي قدمه في طور الشباب والعرض الذي قدمه في طور النضج (بدقة اكثر قبل وبعد السنة الحرجة ١٨٥٠) ، ليس لهما إلا اهمية شكلية محض .

هذا التباين ناتج عن ادراك ما جدّ على الصعيد النظري من تحـول في هذه اللحظة في الوضع التاريخي . من الان فصاعداً ، تبعاً للوضع الجديد ، تحولت النبرة منتقلة من الفعل الثوري المباشر إلى شكل حركة طبقية ، مؤسسة على التطور الموضوعي للاقتصاد ، لم تعد تستهدف الهدف الثوري إلا على نحو غير مباشر . بيد انه سيكون من العبث تماماً أن يتصرف المرء على الطريقة السيكولوجية لعدد من مفسري ماركس ، فيشتم في الالحـاح الشديد على الشروط المادية الضرورية السابقة لفعل فعال ، شيئاً ما يشبه موقف المفـكر

الذي ، بعد أن نضج ، مال إلى الموضوعية العلمية في حالاتها « الصافية » وادار ظهره كلياً لاتجاهاته الثورية السابقة . يكفي للاقتناع بأن هذا الضرب من التفسير لا اساس له ، أن يفحص المرء عن كثب حالة متطرفة كالصيغة المشهورة (هذه الصيغة التي استغلها كل الاستغلال ، ولاهدافهم الخاصة ، نقاد ماركس البرجوازيون) الواردة في مقدمة **نقد الاقتصاد السياسي** ، ١٨٥٩ : « إن تشكيلاً للمجتمع لا يزول **ابداً** قبل أن تكون **جميع** قوى الانتاج التي يتسع لها ، قد تطورت » ؛ وان « علاقات انتاج جديدة وارقى لا تولد **ابدا** قبل أن تكون الشروط المادية لوجودها قد نضجت ضمن احشاء المجتمع القديم نفسه » . هذا التأكيد الذي يتفرد لاول وهلة بطابع التعميم المطلق (**«ابداً»** و **«جميع»** !) لقانون مستقل تماماً عن كل تدخل انساني ، يتميز — لغير صالحه بلا جدال — عن التعبير الاكثر مرونة الذي اعطاه ماركس لنفس الفكرة ، خلال سجاله ضد برودون : « إن تنظيم جميع العناصر الثورية كطبقة يفترض وجود جميع القوى المنتجة التي استطاعت ان تولد في قلب المجتمع القديم ذاته » (بؤس الفلسفة) . رغم كل شيء ، لا يمكن إلا أن نستنتج من هذه الفقرة بوضوح بانه ، في الشكل التجريدي قصداً الذي اعطاه ماركس لحجته في ١٨٥٩ ، لا ينقص إلا واسطة ضرورية . وان الحديث عن نضج الشروط المادية للانتاج ، يعني في كلتا الحالتين بان نتائج هذا النضج هي تسهيل « تنظيم جميع العناصر الثورية كطبقة » وقلب المجتمع القديم بنشاط هذه الطبقة .

وهكذا ، فمنذ الان انتقل مركز الاهتمام من تمرد العمال الذاتي إلى تمرد القوى المنتجة الموضوعي . إن هذا الانتقال في النبرة الشديد الدلالة ، ظهر للمرة الاولى في وثيقة تعود إلى خريف ١٨٥٠ ، حيث عاين ماركس — انجلز عودة الازدهار (بعد ازمة ١٨٤٨ التجارية الكبرى) والنهاية اللاحقة المؤقتة للحركة الثورية: « في غضون هذا الازدهار العام حيث تتفتح القوى الانتاجية للمجتمع البرجوازي بكل الوفرة الممكنة اجمالا في الاطار البرجوازي ، **لا امكان لثورة حقيقية** . مثل هذه الثورة ليست ممكنة إلا في الحقبات التي يتصارع فيها هذان العاملان: القوى المنتجة الحديثة واشكال الانتاج البرجوازية»[1]. الطريقة القطعية التي كنس بها ماركس وانجلز الان الآمال الذاتية والعاطفية في تسريع إرادي لبروتسيس الحركة الثورية معارضين ذلك بنتائج تحليل مادي للوضع الاقتصادي

---

١ — انظر كتاب « في التنظيم الشيوعي » نصوص ماركس — انجلز — يصدر عن دار الطليعة . ترجمة : العفيف الاخضر ، محمد شعيرات .

الموضوعي وبالمنظورات المخلّصة من الاوهام الناتجة عنها ، تتناسب في جميع النقاط مع الموقف الذي اتخذاه عملياً في هذه الفترة ضد مثل هذه التطلعات . وبهذا التحليل الصاحي للوضع الفعلي ، انفصلا انفصالا مشهوداً عن « اوهام الديموقراطية المبتذلة الملتفة في المهجر حول حكومات المستقبل المؤقتة » [٢] ، وعن قادة المهاجرين البرجوازيين الثوريين لعام ١٨٤٨ الذين صنعوا فيما بعد ، وتقريباً بدون استثناء ، سلمهم مع بيسمارك . ولنفس السبب ، خاضا صراعاً انقسامياً مريراً ضد « حزب الفعل » الارادي الذي كان موجوداً في صلب رابطة الشيوعيين التي أعيد تشكيلها في ١٨٥٠ ، هذا الصراع الذي انتهى بانقسام التنظيم وحله النهائي [٣] . بيد انه حتى تحت هذا الشكل الجديد لم تتحول مادية ماركس – انجلز العملية (كما حدث ذلك فيما بعد عند بعض تلاميذهم الاكثر « ارثوذكسية ») إلى تبشير ديني بالتأثير الاعمى للقوى الاقتصادية ، الكفيلة بالقضاء ، عفوياً ودون تدخل انساني ، على النظام الاجتماعي القديم والانتقال إلى المجتمع الجديد . بالعكس فانهما لم يخطئا ابداً بالنظر تأثير ممارسة الطبقة العاملة في الشروط الموضوعية . كان الشكل الجديد للنظرية المادية يتناسب مع الشكل الجديد للصراع الطبقي الذي كان في هذه الحقبة ، ينمو على الاساس الأوسع للحركة العمالية الطبقية التي كانت تناضل جنباً إلى جنب في التنظيمات النقابية والسياسية ، هذه الحركة التي اصبحت مذاك تستهدف الثورة الاجتماعية لا كهدف فوري بل فقط كنتيجة نهائية لفعلها .

وهكذا فان العنصر الذي سيميز الشكل اللاحق للنظرية الماركسيانية ، الالحاح الشديد على المقدمات الموضوعية للثورة البروليتارية الظافرة ، هذه المقدمات التي لا يمكن استبدالها لا بمجرد النية الحسنة ، ولا بالنظرية الصحيحة ولا ايضاً بفعالية منظمة الثوريين ، قد اصبح في هذا المنظور لا قطيعةً مع المواقف الارادية السابقة ، بل بالعكس إعادة توجه ، نظرياً وعملياً في آن معاً ، مكثفاً للدروس الموضوعية التي استخلصها ماركس من تجربة الثورة والثورة المضادة الاوروبيتين في ١٨٤٨ ، لصالح الطور الجديد للحركة العمالية الثورية لعام ١٨٥٠ . وبنفس الطريقة ، وفي ظروف مشابهة ، قام

---

٢ ـ انظر انجلز : مدخل الى طبعة ١٨٩٥ من المقالات التي ساهم هو وماركس بها في « الجريدة الرينانية الجديدة » ... وانظر تحديدا مقدمة « الصراعات الطبقية في فرنسا » .

٣ ـ انظر كتاب « في التنظيم الشيوعي » ـ فصل : « الكشف عن وقائع محاكمة الشيوعيين في كولونيا » .

الماركسي الثوري لينين ، في حقبة تاريخية اخـــرى ، بحصيلة التجارب التكتيكية للثورات الروسية الثلاث في القرن ٢٠ع . بصياغته مـا اسماه « القانون الاساسي لجميع الثورات » ، اوضح للحزب الروسي وللاممية الشروط الموضوعية الضرورية لـ « نضال مباشر ، صريح ، ثوري حقاً للطبقة العاملة » . وعلى غرار ماركس – انجلز في ١٨٥٠ ، عارض لينين على هـذا النحو الاتجاهات الارادية للشيوعيين اليساريين الذين كانوا في عام ١٩٢٠ [٤] ، في وضع متغير موضوعياً ، يريدون الحفاظ على شعارات العمل الثـــوري المباشر ، الذي كان ملائماً لما بعد الحرب الاولى مباشرة . برغم افهام طليعة البروليتاريا الاخطار التي يمثلها التعلق المحافظ بتكتيك العمل الثوري المباشر ، في وضع فقد فيه هذا العمل كل اساس موضوعي ، فانه لا لينين ولا ماركس فكـّرا لحظة واحدة في استبدال الفعل الثوري الحقيقي للطبقة العاملة باعتقاد جبري في عجائب بروتسيس اقتصادي بحض بفضله يحدث ، في يوم ما زال بعيداً ، التحول الثوري بدون اية مخاطرة وبحتمية مطلقة. إن الطبقة التي تجد نفسها ، في خضم التطور التاريخي ، والتي ، بحركتها الذاتية ، تحدد هذا التطور ، عليها أن تبرهن بالوقائع انه بقدر ما تحولت الشروط المـادية إلى عوائق للقوى المنتجة ، فان قـــوى منتجة جديدة قد بلغت طور النضج ضمنها ، مفسحة المجال بذلك لقيام علاقات انتاج ارقى تتناسب مع حقبة جديدة آخـــذة في التقدم للتشكيل الاجتماعو – اقتصادي .

---

٤ ـ لادراك اكثر صحة وعمقا لابعاد السجال بين لينيـــن والشيوعيين الهولنديين اليساريين ، انظر كتاب « الرد على «مرض الطفولة اليساري» » تاليف جورتر ، الذي يصدر قريبا عـــن دار الطليعة .

الفصل الثاني عشر

القاعدة والبناء الفوقي (الاقتصادية)

ما هي العلاقات الخاصة بين « البنية الاقتصادية للمجتمع » وبين « بنائه الفوقي » السياسي والحقوقي ، وبين « الوجود الاجتماعي » و « الوعي الاجتماعي » ؟ بأيه اشكال محددة يتحقق الارتباط المادي بين مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية ؟ فيم يؤثر هذا على الدراسة المادية لمختلف مجالات تشكيل اجتماعو ـ اقتصادي معين ؟

من أجل توضيح ظواهر الحياة الاجتماعية المتنافرة جداً ، وضع ماركس ، هذا المفكر الثوري الذي تخرج من مدرسة هيجل ، التي كانت ، بالنسبة لمجمل الثوريين في الثلاثينات والاربعينات ، المدرسة العظيمة للفكر الفلسفي ، وضع منهجاً في الاستقصاء يربط المعرفة النظرية الاكثر دقة بالمعرفة العملية الاكثر مباشرة . ولسوء الحظ ، فان هذا الاتساع والدقة لفكر ماركس قد صُرف عنها النظر اكثر فاكثر من قبل خصومه وانصاره اللاحقين . وهكذا ، وقع احد الفريقين في غلط اعتبار إن الظواهر ذات الطبيعة الاقتصادية هي وحدها التي تمتلك « اساساً » واقعاً مادياً ، بينا كافة الظواهر الاجتماعية ــ الدولة ، القانون ، اشكال الوعي الاجتماعي ــ امتلكت درجة اقل فاقل من « الواقع » إلى درجة انها ضاعت اخيراً في « الاديولوجيا » الصرف [1] . النتيجة العملية لهذا الاختزال « الاقتصادي » لنظرية ماركس المادية ، هي إن نضال العمال

١ ـ لاجل شرح اكثر تفصيلا انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، ١٩٢٣ ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٠ .

الاقتصادي وحده واشكال الصراع الاجتماعي المنبثقة مباشرة منه ، هو الذي يُعترف به كنشاط بروليتاري وثورى مباشر ، بينما كافة اشكال الصراع ، وخاصه « النشاط السياسي » ، أعتبرت انحرافاً مشؤوماً عن الهدف الثوري الفعلي . منذ حياة ماركس ، كان هذا الاتجاه الاقتصادي ممثلا في صلب الاممية الاولى ، التي كان يقودها ماركس ، بالبرودونيين والباكونيين وفرق اخرى « معادية للسلطة » ، « معادية للسياسة » و « معادية للحزب » حقبتئذ . هذا الصراع المرير بين الاتجاهات الذي خاضته هذه الفرق ضد الاتجاه الماركسي عندئذ ، لم ينته إلا مع طرد البرودونيين والباكونيين وحل الاممية . نجد السليل المباشر للاتجاه المعادي للسياسة والاقتصاد خلال الحقبة اللاحقة ، وفي بلدان مختلفة من العالم ، تحت شكل السنديكاليه الثورية والسنديكالية الفوضوية : هذا الاتجاه ـ الاكثر ضعفاً داخل الحركة العمالية الحديثة من الاتجاه الرئيسي الماركسي ـ كان من سنة ١٩٣١ إلى ١٩٣٨ القوة المحركة للحركة الثورية في اسبانيا [٢] ، لهذه الحركة العظيمة البروليتارية المستقلة الاولى من نوعها منذ ثورة اكتوبر ١٩١٧ .

وبالعكس من ذلك ، فاننا نجد في صلب الحركة الماركسية ، في نشاطها العملي منذ ١٨٧٠ حيث اكتسب النضال السياسي ثم البرلمانية اهمية متزايدة ، أن الاتجاه **الاقتصادي الثوري** لم يعد يلعب إلا دوراً ثانوياً . بيد إن هذا التيار الاخير قد ظل على قيد الحياة ، حتى في هذه الحقبة ، متخذاً مظهر تيار ثانوي جداً ، لم تجد افكاره ابداً مكانا لها في المذهب الرسمي للاحزاب والنقابات الاشتراكية ، والذي مُنع صراحة من الدخول إلى التنظيم الاممي الجديد (الاممية الثانية) . لا نعني هنا تلك المدرسة الاقتصادية ـ الزائفة من الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية والنقابات الالمانية والاوروبية ، التي رفضت فعلياً ان تذهب إلى ما هو ابعد من النضال الاقتصادي المحض ، الرامي لزيادة الاجور والذي لا يخرج من إطار الاقتصاد والدولة البرجوازيين ، ورفضت الاشتراك في النضال السياسي للحركة العمالية ، حتى عندما تكتفي هذه الاخيرة بالمطالبة باصلاحات من طبيعة برجوازية . وهذا ما حدث مثلا في المانيا ، ابان الحملة للحصول على الغاء حق الاقتراع لدافعي الضرائب فقط في بروسيا ، او الحملة للنضال ضد العسكرية التي قادها كارل ليبكنخت ، وهذا ما حدث ايضاً في فرنسا إبان « قضية دريفوس » . إن ممثلي

---

٢ ـ انظر مقالي حول « الثورة الاسبانية » في مجلة « نيو روندشاو » ، برلين ، ١٩٣١ .

هذا الاتجاه كانوا يتصرفون على هذا النحو لا بسبب كراهيتهم للاهداف السياسية المعتدلة للحملات ، بل خوفاً من استعمال هذه الوسائل « الثورية » (الاضراب العام ، مظاهرات الشوارع ، الخ) لتحقيق هذه الاهداف ، لانهم كانوا اساسا معارضين لهذه الوسائل. بالنقيض من ذلك ، لم يكن هذا الاتجاه النقابي ، رغم اديولوجيته « الاقتصادية » ، يعترض على شكل العمل السياسي ، الذي جسده الجناح الاصلاحي الخاضع لقيادة الحزب التي ، في مجال اختيار وسائل نضالها ، تقبع ضمن الوسائل البرجوازية ، البرلمانية وغيرها .

في مواجهة هذه « الاقتصادية » economism الاصلاحية جوهراً والتي اتخذت ، في نهاية القرن الاخير ، بعداً عالمياً تحت شكل « البرنشتاينية » و « التحريفية » واتخذت في روسيا ، تحت شكل اكثر مباشرة ، شكل « الاقتصادية » و « التصفوية » ، في مواجهة كل هذا ، ظهر على الصعيد الاممي اتجاه مضاد . كان لينين ممثل هذا الاتجاه الاكثر حزماً في روسيا ، الذي نادى بمنتهى القوة باخضاع جميع حركات البروليتاريا الثقافية والاديولوجية والاقتصادية للحركة السياسية التي يقودها الحزب . لقد كان اتجاه لينين هو الاتجاه الماركسي « السياسي » قبل كل شيء ، الذي سيشهد فيما بعد انتصاراً ذا اهمية تاريخية لا مثيل لها ، لمبدئه ، إبان الثورة البلشفية لـ ١٩١٧ والذي شهد كذلك التوتاليتارية الناتجة عن هذا المبدأ السياسي ذاته والذي حدد حتى يومنا هذا البنية والتطور الشاملين لروسيا السوفياتية .

الاتجاه الوحيد الذي اوضح ، في صفوف الاشتراكية الديموقراطية الالمانية والاممية لما قبل الحرب الاولى ، الاهمية الحقيقية **للنضال الاقتصادي** ، هذا النضال الذي بانطلاقه من مطالب فورية للعمال ، ينتهي دائماً بالتحول إلى نضال مباشر هدفه الاستيلاء على السلطة الاجتماعية ، والذي دافع في آن معاً عن وجهة نظر **ثورية** اقتصادية ضد الاقتصادية الزائفة الاصلاحية جوهراً وضد الراديكالية الزائفة السياسية حصراً — أي البرجوازية جوهراً — لقيادة الحزب ، هذا الاتجاه كان الجناح الماركسي اليساري الملتف حول روزا لوكسمبورغ . خلال الحرب وخلال الطور الاول من الفعل الثوري المباشر الذي اعقبها ، تحول هذا الاتجاه إلى يسارية شيوعية متطرفة ، معادية بوضوح للبرلمانية والنقابية . شارك هذا الاتجاه ، في البداية ، إلى جنب مختلف التيارات الفوضوية والسنديكالية الثورية ، مشاركة هائلة في تأسيس التنظيم الجديد للطبقة العاملة (الاممية الثالثة) . لكن

فيما بعد ، مع الاستقرار المتعاظم بلا انقطاع للاوضاع الراسمالية ، انحسر هـذا الاتجاه في المرحلة الاولى لكي يُطرد اخيراً من الاممية الثالثة ، بعد صراع اتجاهات مرير خاضه لينين شخصياً حتى النهاية .

كما تبين هذه اللمحة التاريخية الموجزة ، فإن « الاتجاه الاقتصادي » للماركسية لعب ، بالاجمال ، دوراً هاماً في النمو الثوري للحركة العمالية الاوروبية ، يضاهي المساهمة التي قام بها ، خلال نفس الفترة ، « العمال الصناعيون في العالم » ، في النمو الثوري للحرب الطبقية في الولايات المتحدة . وهذا ما كان معترفاً به حتى من قبل ماركسي سياسي من الدرجة الاولى ، مثل لينين ، عندما نظر خلفاً إلى سجاله ضد التشويه الاصلاحي والوسطي للماركسية الثورية وضد « التطرف اليساري » ، فوضّح الطابع الضار لتفسخ الاشتراكية الديموقراطية الالمانية الاصلاحي قائلاً : « الفوضوية غالباً ما كانت نوعاً من العقاب على الخطايا الانتهازية في الحركة العمالية » [٣] . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا الاتجاه الثوري الاقتصادي ، رغم انه ماثل مباشرة على نحو « تجريدي » وشبه صوفي ، التطور الاقتصادي الموضوعي بالصراع الطبقي البروليتاري ، فانه لم يتوقف ابداً عن الحفاظ على علاقة الماركسية بمجموع الحركة الثورية البروليتارية .

---

٢ ـ انظر لينين : « التياسرية ، مرض الشيوعية الطفولي » ، ١٩٢١ .

الفصل الثالث عشر

القاعدة والبناء الفوقي (التأثير المتبادل)

في مقابل الموقف المتطرف الاول ، المرتبط بالاختزال الاقتصادي للمادية الماركسيانية نجد الاتجاه الآخر للماركسية ، هذا الاتجاه الذي سيسمى فيما بعد الاتجاه «السوسيولوجي» والذي ، برفضه الاختزال « الوحيد الجانب » لجميع العلاقات الاجتماعية وتطور الانتاج المادي ، قد حاول أن يستبدل هذا الاختزال بتنسيق لـ « التأثير المتبادل » جيئة وذهابا في جميع الاتجاهات بين مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية ، إنْ لم يكن ايضاً « تكافلا » شاملا بين جميع المجالات الاجتماعية . إن هذا الاتجاه ، بتجاهله على هـذا النحو لأهمية الاقتصاد الخاصة في رؤيا ماركس المادية ، أصبح عليه بذلك أن يستهين بالخصوصية المميزة للمبدأ الجديد . وهكذا يكف التصور المادي للتاريخ عن الظهور كمبدأ علم يعالج جميع الوقائع التاريخية من زاوية علاقاتها الخصوصية بالانتاج المادي . لم يعد هـذا التصور ، في احسن الاحوال ، إلا منهجاً عاماً تجريبياً ووضعياً ، يسعى إلى تحليل الوقائع في سياقها الخاص ، خارج كل « فكرة » مسبقة . وهكذا ، فإن الاقتصاد السياسي بدلاً من أن يستخدم كاساس لدراسة المجتمع ، فإنه يتقلص إلى تطبيق مبادىء تكتسب ، في إطار التصور المادي للتاريخ ، صلاحية عامة للحياة الاجتماعية في مجموعها ، على مجال خاص ومضيّق للحياة الاجتماعية . فضلا عن نظام الاقتصادَ المادي ، الذي عرضه ماركس عرضاً معمقاً في **راس المال** ، فانه توجد ، حسب هذه المدرسة الثانية ، انظمة اخرى جزئية ما زالت تنتظر اكتمالها ، لكنها تشكل ، رغم ذلك ، فروعاً للنظام المادي الشامل ، لا

تقل اهمية عن النظام الاقتصادي ، مثل الانظمة « المـادية » للسياسة ، للحـــق ، للثقافة الخ. [1] .

ومنذئذ ، فإن مادية ماركس الاقتصادية وجدت نفسها مفككة إلى سلسلة من العلوم « السوسيولوجية » المنفصلة والمنسقة séparées et coordonnées ، وبذلك جرّدت من مضمونها النظري المحدد ، فأصيبت وهدم اساسها نفسه : طابعها العملي الثـــوري . ومذاك لم نعد إزاء هجمة صريحة على نمط الانتاج الراسمالي الراهن برمته ، ومـــن ثم على التشكيل الاجتماعو-اقتصادي القائم عليه ، بل اصبحنا إزاء نقد موجه إلى بعض مظاهر النظام الراسمالي : الاقتصاد والدولة البرجوازيين ، نظام التعليم ، الدين ، الفـن ، العــلم واشكال ثقافية اخرى من الحياة البرجوازية وهو نقد لم يعـد بالضرورة يفضي إلى ممارسة ثورية ، لكن يمكن أن يبدد طاقاته ايضاً (وهذا ما حدث في تطوره الفعـلي) في جميع انواع التطلعات الاصلاحية ، التي لا تخرج اساساً من إطار المجتمع البرجـــوازي القائم ودولته [2] .

سنشير هنا ، لكي نرد إلى المبدأ الماركسياني دلالته النظرية-العملية كاملة ، إلى انه لن تجدي فتيلا إرادة تكملة هـــذا المبدأ بادخال « التأثير المتبادل » les «actions réciproques» عليه ، إذ انه قـــد اخذ هذا التأثير بعين الأعتبار عندما تحدث عـن ارتباط الظواهر الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية وظواهر اخرى سميت بالفكرية ، المرتبطة جميعاً ببروتسيس الحياة الاجتماعية برمته . إذا كنا اليـوم نشهد الانطباع الزائف القائل بأن موضوعة أولوية primat الانتاج المـادي (كما يتجلى مغزاها الكامـل على هدى ما طبقت به في الآثار الكاملة لماركس ـ انجلز) هي اليوم ما زالت في حاجـــة إلى هذا الضرب من التعميم و « الاضافة » المتأخرين لكي تصبح صالحة بالتمام والكمال ، فذلك لأن اهمية هذه الموضوعة قد ضُيّعت سلفاً بدون مبرر وهي لا تظهر اساسية حقاً إلا في صياغتها المجردة ، وقد اعتبر ماركس وانجـلز ، في كل ما كتباه ، بديهياً أن « نفس القاعدة الاقتصادية » ـ نفسها من حيث شروطها الرئيسية ـ يمكـن ان تكشف تنوعاً وتفاوتاً لا يحصيان لا سبيل إلى ادراكها بـدون تحليل جميع شروطها المشخصة (البيئة

---

١ ـ راجع بهذا الصدد مقالي حول «التصور المادي للتاريخ» في كتاب « الماركسية والفلسفة » .

٢ ـ انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » .

الطبيعية ، العوامل العرقية ، التأثيرات التاريخية الفاعلة فيها مـن الخارج ، الخ) (راس المال ، الكتاب الثالث ص ١٧٢ ـ فرنسي) .

إن رؤياهما المادية هي ابعد ما تكون عن الاهتمام حصراً بتأثيرات القاعدة الاقتصادية على البناء الفوقي ، وبتأثيرات الحياة الاجتماعية على الوعي ، بـل هي تشمل **بداهة** الاشكال التي تحتها نرى علاقات السيطرة والاستعباد الناجمة مباشرة عن الانتاج المـادي نفسه « تؤثر بدورها على نحو حاسم في الانتاج المادي » . ولم يعالجا الانتاج المسمى بالذهني كمجرد انعكاس للانتاج المادي . بل انهما رصدا ايضاً ، انطلاقاً مـن التصور القائل بأن الانتاج يتنوع تنوعاً خصوصياً تبعاً لكل شكل تاريخي « الاشكال المحددة للانتاج الذهني المناظرة correspondants للانتاج المادي والتفاعل[٣] interaction الذي تتبادله » .

كما انهما ايضاً قـد شددا النبرة ، بصدد المجال الاقتصادي نفسه على الطـريقة التي « تؤثر » بها شروط التوزيع ، التبادل والاستهلاك على الانتاج وعلى « تداخـل الشروط التاريخية العامة في عملية الانتاج » (المدخل) . منذ طورهما الهيجلي ، وبالتالي حتى قبل أن ينضجا تصورهما المادي الخاص ، فانهما كانا أبعد ما يكونان قناعة بالتصورات السائدة يومئذ في الفلسفة ، في العلوم السياسية ، في الاقتصاد ، الخ . . . وهـكذا كانا يرفضان من جهة ، طريقة التجريد « « البدائية » الخالية من التصورات ، التي كان الاقتصاديون يفصلون بها تعسفاً ارتباط الانتاج بالتوزيـع ، بالتداول وبالاستهلاك ، بل اكثر من ذلك ارتباطه بمجالات مثل القانون ، السياسة وأشكال الوعي ، لكي يعود هؤلاء الاقتصاديون متأخرين لإلغاء الفصل الذي خلقوه هم انفسهم بإقامة « علاقات طارئه » بين ظواهـر تشكل كلا عضوياً (رابطين بينها) فقط كما يرتبط موضوع بإنعكاسه » (نفس المصدر) . وبمثل هذا الحزم رفضا ، من جهة اخرى ، الطريقة التي لا تقل عن الاولى قصـوراً والتي أصر بها لا الفلاسفة و « علماء الاشتراكية الظرفاء » ، بل ايضاً عدد عديد من الاقتصاديين البورجوازيين ، على افتراض أن هذه المجالات المختلفة « متماثلة » مباشرة .

فيما يتعلق بعلاقة القاعدة الاقتصادية بالبنية الفوقية وبمختلف قطاعاتها ـ هذه القاعدة وتلك البنية يشكلان معاً كلية تشكيل اجتماعو ـ اقتصادي معين ـ ، فإن وجهة النظر

---

٣ ـ التفاعل هو افضل من ترجمة هذه الكلمة بالتأثير المبادل · ولعل المرجع (المعجم الوسيط) للشيخ عبد الله العلايلي هو اول من ترجمها بذلك ·

الايجابية للمادية التاريخية تطابق بالضبط ما قاله ماركس ، في احدى المقاطـــع النادرة حيث عبر عن مسائل عامة من هذا النوع ، عن مختلف « لحظات » الانتاج المادي .

« النتيجة التي نصل اليها ليست ان الانتاج ، التوزيع ، والتبادل والاستهلاك ، متماثلة ، بل هي انها جميعا « لحظات » من كلية واحدة، واختلافات داخل وحدة ٠ والانتاج بمقدار مـا يتحكم empiète في نفسة ، في حتمية الانتاج المتناقضة ، يتحكم ايضا بـ « اللحظات » الاخرى ٠ على هذا الاساس ، تتجدد انطلاقة البروتسيس في كل مرة (٠٠٠) ٠ ومن هذا ينتج ان شكل انتاج معين يحدد اشكالا معينة من الاستهلاك والتوزيع والتبادل ويحدد كذلك العلاقات المتبادلة السائدة بين مختلف هذه «اللحظات»٠ لا جدال في ان الانتاج ، بشكله المضيق، يتحدد بدوره بـ « اللحظات » الاخرى ٠ وهكذا ، فعندما يتسع السوق، اي يمتد مجال التبادل ، فان الانتاج يزداد حجما ويجري داخله تقسيم وتنوع عميقان ٠ زيادة على ان تغيرا في التوزيع يؤدي الى تغير في الانتاج ، وهذا ما يحدث مثلا عندما يتركز رأس المال او يتغير توزيع السكان بين المدينة والريف ، الخ٠ واخيرا ، فان حاجات الاستهلاك تحدد الانتاج ٠ فهناك اذن تأثير متبادل (تفاعل) بين سائر «اللحظات»٠ وهذا هو شأن اية كلية عضوية كائنة ما كانت » (مدخل ١٨٥٧) ٠

كل هذه التفاعلات ومبدؤها المادي ، كانت بديهية في نظر الباحثين المنحدرين مـــن المدرسة الهيجلية ، مثل ماركس وانجلز اللذين لم يتنبها منذ ذلك الحين وفيما بعد خـلال حقبة طويلة ، بانهما بـ « قلبهما » لمنهج هيجل في اتجاه مادي، لكي يستقيا من الـ «فكرة» جميع الظواهر الاقتصادية ، الاجتماعية ، التاريخية والذهنية ، (استقاءً كان ، عند هيجل يعني شيئاً آخر تماماً غير إعلان وجود علاقة سببية وحيدة الجانب) ، كانا يخاطـــران بمخاطرة أن يساء فهمها . وبعبارة اخرى ، فانه لم يخطر لهما ببال بانه إذا كان من حقهما أن يستقيا الظواهر السياسية من الظواهر الاقتصادية ، واشكال التوزيع مـــن اشكال الانتاج ، فإن السياسة قد تفقد بذلك كل اهمية لتطوير الاقتصاد ويفقـد الانتاج كل اهمية بالنسبة لتقعيد structuration الانتاج ، ومذاك فـان الوسيلة الوحيـدة لإدراك هذه الاهمية هي الإلتجاء إلى « ردود فعل » و « تأثيرات متبادلة » اخرى . وبقطـــع النظر عن جميع الاعتبارات الاخرى ، فان مثل هذا التصور كان يعني إن التطور السياسي

وحده ، بالنسبة لهما ، كان خاضعاً للاقتصاد ، بينما الانقلابات الكبرى في مجال السياسة أو في مجال القانون لا تملك أي تأثير ملحوظ على التطور الاقتصادي . لو كانا فعلا يتصوران هذا التصور ، لكان نشاطهما السياسي والعلمي ، الذي غطى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية وتمحور حول القلب الشامل لنمط الانتاج الراسمالي ، قد ضاع هباء .

في الرسائل التي كتبها انجلز في آخر ايامه (تلك الرسائل الشهيرة التي ، منذ أن نشرها برنشتاين ، وهي تشكل مصدراً يورده « المجددون » التحريفيون أو البرجوازيون لمبدأ ماركس المادي الثوري) ، تحدث كذلك عن مسحة من وحدانية الجانب ، متأصلة في الرؤيا المادية ، لكن هذا النقد المتأخر ليس له اطلاقاً ما يبرره بالنسبة للطريقة التي طبق بها ماركس وانجلز نفسه هذا المبدأ النقدي في مؤلفاتهما النظرية. وبهذا الصدد ، كما بصدد مسائل اخرى سبق الحديث عنها هنا (مثلا فيما يتعلق بضرورة إعطاء دعامة « فلسفية » للمادية التاريخية) ، فإن فريدريك انجلز كف في آخر حياته عن أن يظل وفياً حول جميع النقاط للتقدم العلمي العظيم الذي سجله التصور المادي للتاريخ بالقياس إلى المادية والمثالية البرجوازيتين الخاصتين بالقرنين ١٧ع و ١٨ع . ومنذ هذه اللحظة ، نقد انجلز التصور المفرط في الدوجماتية والتجريد الذي كان يستشف من كتابات بعض الشباب المتحمس للمادية ـ مثلا من « **اسطورة ليسنج** » لفرانز مهرنج ـ لكن انجلز هوّل كثيراً نصيب ماركس ونصيبه هو نفسه من المسؤولية بالنسبة للأخطاء التي ارتكبها هؤلاء الشباب المتحمسون ، عندما اعلن : « اننا كلانا ، غلبّنا كثيراً المضمون على حساب المظهر الشكلي » [٤] . وهكذا ، فإن انجلز قد حمل ، من حيث لا يدري ، الماء إلى طاحونة ذلك الاتجاه الآخر الذي ، بحجة النضال ضد تصور تبسيطي كثيراً و « مبتذل » للمادية التاريخية ، قد حاول في الواقع ـ كما سيبرهن على ذلك المستقبل ـ أن ينتزع من الماركسية نصلها الثوري ، لكي يجعلها مقبولة من البرجوازية . إن إتجاه مهرنج ، رغم قصوره ، يظل ، من حيث الجوهر ، في صميم المادية الثورية . وبالمقابل ، فإن انجلز لم يستطع أن يتوسم في الإبان ، في النظريات التي قدمها التيار الثاني، بشائر « التحريفية » التي أصبحت لها عملياً ، فيما بعد ، اليد الطولى في صلب الاشتراكية

---

٤ ـ انظر مقطع رسالة انجلز (١٤ ـ ٧ ـ ٨٩٢) الذي اعاد مهرنج طبعه في الملاحظات المضافة الى المجلد الاول من « تاريخ الاشتراكية الديمقراطية الالمانية » .

الديموقراطية الماركسية والحركة النقابية الالمانية وقادتها عبر مراحل ١٩١٤ و ١٩١٨ إلى الانهيار الشامل في ١٩٣٣ .

في الواقع ، لا ينبغي البحث عن أصل هذا الطابع الأحادي الجانب ، المنحاز (Einseitigkeit) ، المنسوب إلى التصور المادي للتاريخ ، في أي مكان آخر غير الصياغة الفلسفية المفرطة في فلسفيتها والمفرطة في التجريد ، التي أعطاها إياها ماركس وانجلز ، هذه الصياغة التي كانت مستعصية على فهم معاصريها ، ظلت بالاحرى مستعصية على فهم الاجيال اللاحقة ، التي لم تكن تفهم هيجل إلا قليلا . القضايا المتعلقة بالارتباطات المتأصلة في البنية الاقتصادية ، السياسية ، الحقوقية والفكرية لمجتمع معين ، وفي تطور هذه الارتباطات البنيوية ، مرصودة ، مثل جميع الإيضاحات النظرية الاخرى في نظرية ماركس ، لكي تستخدم كـ « خيط هداية » للتحليل الملموس للمجتمع البرجوازي ولنشاط الطبقة البروليتارية . على غرار هذين الأخيرين ، فإن هذه القضايا تنطوي حتما ، في شكلها النظري ، على تعميم لوقائع وللقطات متعاقبة من احداث تاريخية محددة ، هي مستقاة منها ومطبقة عليها سواء في مادة البحث العلمي أو السياسة العملية . إن هذه القضايا ، إذا ما قورنت بـ « شمولية » « المعاش » التاريخي الحقيقي ـ مفهوم ، والحق يقال ، خيالي وشبه صوفي ـ كما إلى إعادة البناء الصميمية بالقدر الممكن للتجربة التاريخية ، هذه الإعادة التي يتشبث بها انصار التاريخ الوصفي البحت ، أو إلى إعادة الانتاج « المشخصة » التي لا سبيل إلى تحقيقها إلا بوسائل فنية ، تبقى بلا جدال « جزئية ومنحازة » . لكن وحدانية الجانب تلك ليست في الواقع إلا اسما آخر لعمومية الشكل العلمي . لا يجوز وصف التصور المادي للتاريخ بـ « الانحياز » كما لا يجوز مؤآخذة الفيزيائيين على « الانحياز » الذي يبرهنون عليه عندما يخضعون مختلف حركات الاجسام المتحركة وغير المتحركة لقانون الجاذبية دون أن يقرأوا حساباً في تطبيقهم لهذا القانون للتعديلات التي تسببها العوامل الثانوية . بنفس الطريقة بالضبط التي تدين بها قوانين الفيزياء لـ « أحاديتها » لكي تصبح مطبقة في التكنولوجيا كذلك فإن الـ « قوانين » التي تتحكم في العلاقات التي تربط مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية فيما بينها ، هذه القوانين التي أعلنها الباحثون الماديون بصفتها تلك والتي استخدموها كمبادىء استكشافية في تحليلهم العياني بحزم ـ أي تاريخي ـ للاحداث الاجتماعية ، تدين بالضبط لطابعها الأحادي الجانب بكونها قابلة للتطبيق نظرياً أو عملياً .

إن ماركسيي الاتجاه « السوسيولوجي » عندما يجتهدون لتوسيع الرؤيا المادية ، لا يقدموا علاجاً لانحياز مرفوض ، بل اضعفوا بالتالي الصلاحية العلمية لهذه الرؤيا . إن مذهب « التأثير المتبادل » أو « التكافل » العام للمجالات الاجتماعية كما دافع عن ذلك نقاد ماركس الاصلاحيون أو البرجوازيون فيما بعد ، لا يسمح ابداً بمعرفة ما إذا كان ينبغي البحث عن اسباب تغيير جدّ في قطاع من الحياة الاجتماعية ـ ومن ثم اكتشاف وسائل تحويل الشروط السائدة لهذا القطاع ـ في فعل القاعدة في البنية الفوقية أو « رد فعل » البنية الفوقية على القاعدة . وحتى إذا قيل عن القاعدة الاقتصادية بأنها العامل « الاولي » في التطور التاريخي ، وعن البنية الفوقية بانها العامل « الثانوي » فيه ، فان هذه الازدواجية المتناقضة لن تُبدد في قليل أو كثير . ايضاً عندما يُعلن ، بعبارات مماثلة في عدم تحددها ، بان « اللحظة الحاسمة في التحليل الاخير » ، هي الشروط الاقتصادية ، من الصعب أن نقبل بهذا الصدد ما كتبه انجلز مؤكداً لاحد مراسليه انه من بين جميع الشروط التي تحدد « بيئة » النشاط الانساني ، « الشروط الاقتصادية ، مهما تأثرت بالشروط الاخرى السياسية والاديولوجية ، تظل في التحليل الاخير هي الحاسمة ، مشكلة الخيط الاحمر الذي يتخلل الكل ، والذي وحده يسمح لك بإدراك فعلي » .

الفصل الرابع عشر

القاعدة والبناء الفوقي (بعض الايضاحات)

كل هذا التصنع اللغوي لا يهدف إلا إلى تغطية محاولات لا جدوى منها للمحافظة، بكل ثمن، في وجه نمط التفكير العلمي للنصف الثاني للقرن ١٩ع الذي تغيَّر تغيراً كلياً، على الوحدة « الجدلية » للجوهر، للسببية والفعل المتبادل، الميزة العليا لـ « التصور » الهيجلي [١]. عندما استمع الجيل الاول من المنظرين الماركسيين، المنحدرين جميعاً من المدرسة الهيجلية (انجلز، بليخانوف، انطونيو لابريولا)، أو الجيل الجديد من الماركسيين الهيجليين، الذي ظهر في روسيا في بداية سنوات ١٨٩٠، إلى طرح هذا السؤال، المستلهم من تصور للعالم ومن تقاليد فكرية مختلفة كل الاختلاف: « بأي معنى تشكل الشروط الاقتصادية الشروط السببية للتطور؟ (هل كسبب كاف؟، كفرصة؟ أم كتحكم دائم؟ [٢] »، كان رد فعلهم الاول هو الصراخ ضد هذا الجيل الجديد الذي هوى إلى الدرك الاسفل إلى حد انه كان عاجزاً عن إدراك أي قدر كان من الفن القوي، الجدل. ويشهد بذلك استنكار انجلز: « كل ما ينقص جميع هؤلاء السادة هو الجدل. انهم لا يرون ابداً إلا السبب هنا والمسبّب هناك. كون ذلك تجريد فارغ، كون مثل هذه التناخرات القطبية الميتافيزيقية لا توجد في العالم الحقيقي إلا خلال الازمات، كون حركة الواقع الكبرى تنتج بشكل افعال متبادلة – بين قوى غير متكافئة جداً، قوة الحركة

---

١ ـ انظر هيجل: الانسكلوبيديا، من ص ١٤٢ الى ص ١٥٩.

٢ ـ هذه عبارات اول السؤالين اللذين وجههما بورجيوس (ستراكنبورج) الى انجلز الذي اجاب عليهما في رسالته بتاريخ ٢٥ـ١ـ١٨٩٤.

الاقتصادية هي من بينها جميعاً الاكثر قوة ، الاكثر أصالة والاكثر حسيا ـ كون لا وجود هنا للمطلق ، كون كل شيء نسبي ، كل ذلك لا يراه هؤلاء السادة ؛ بالنسبة اليهم هيجل لم يوجد قط » [٣] .

كل ما توصل هؤلاء الماركسيون العريقون ، بدفاعهم هكذا بالنصف عن فلسفة هيجل (التي كانوا ، على اساس تصورهم المادي ، يحاربون حرباً لا هوادة فيها تضليلها المثالي) ضد نمط التفكير الوضعي للجيل الجديد المتخرج من مدرسة علوم الطبيعة ، إلى انقاذه من « التصور » ، لم يكن إلا تصوراً بائساً ، تصور الافعال المتبادلة » التي كانت ، عند هيجل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمقولات الجدلية الاخرى في إطار منظومة فلسفية موحدة . وهكذا لم يفعلوا على هذا النحو إلا انهم أضافوا ، إلى المفهوم التجريدي للسببية ، مصطلحاً علمياً آخر ، لا يقل عنه تجريداً ، لكنه يقل عنه ، من حيث التحديد ، دقة . بيد إن المقصود لم يعد التصور الفلسفي الهيجلي ، بل فقط هذا التصور « التجريدي » الذي عامله هيجل باحتقار كمجرد « ملاذ للتأمل » ، وغير كاف لرصد « الطبيعة والجسم الحي» ومن ثم أقل ملاءمة لـ « الرصد التاريخي » . وبهذا المعنى كان هيجل يهزأ بالطريقة التي كان المؤرخون البرجوازيون ، حتى منذ عصره ، يستخدمون بها مقولة « الافعال المتبادلة » (التفاعل) : « إذا اعتبرنا مثلا اخلاق شعب سبارطا كنتيجة لدستوره و ، بالعكس ، هذا الدستور كنتيجة لتلك الاخلاق ، فان هذه النظرة ، مهما كان بامكانها أن تبرر نفسها في موضع آخر ، لا يمكن بالنهاية أن تكون مرضية ، لاننا في الحقيقة لن نفهم بفضلها لا دستور ولا اخلاق هذا الشعب » [٤] .

وهكذا ، فال« افعال المتبادلة » الجديرة بأن تضمن ، في صلب الرؤيا المادية ، تعايش نمط التفكير السببي الخاص بعلوم الطبيعة مع الجدل الفلسفي ، ليست لا في العير ولا في النفير : لا تصورات هيجلية ـ قطعاً مبهمة بسبب طابعها الصوفي إلا انها غنية بالمضمون ـ ولا مفاهيم من طبيعة علمية ـ ممهورة بدلالة واضحة ، على صورة مفاهيم الفيزياء المعاصرة .

٣ ـ انظر رسالة انجلز الى شميدت ، ٢٧ـ١ـ١٨٩٠ . وانظر ايضا النبرة المماثلة تماما لـ « المثل السائر » الذي كتبه لينين في ١٩١٤ : « لا نستطيع فهم **رأس المال** وخاصة الفصل الاول منه بدون ان ندرس ونفهم سلفا **كل منطق** هيجل . وهكذا لم يفهم ماركسي واحد ماركس بعد نصف قرن من ظهور **رأس المال** . » (لينين : « الدفاتر الفلسفية ») .

٤ ـ انظر الانسكلوبيديا ، ١ ، ص ١٥٦ .

في غياب الاشارات « الكمية » الواضحة بما فيه الكفاية سواء فيما يخص الحجم الخاص بكل من الافعال وردود الافعال ، أو فيما يخص مدى الشروط التي تحدث فيها الافعال وردود الافعال في لحظة معينة ، فان الموضوعة القائلة بأن القاعدة الاقتصادية تؤثر تأثيراً حاسماً على بروتسيس التطور التاريخي للمجتمع لن تزداد وضوحاً أو قوة عندما تضاف اليها « افعال متبادلة » ، مفترض فيها أن تكون ، معاً وفي نفس الوقت ، منسقة مع « العلل » الاولى وخاضعة لها . وبسبب هذه الاضافة الحمقاء ، فان هذه الموضوعة تصبح ، بالعكس ، مجردة من كل مدلول واضح ودقيق وتتحول إلى صيغة عارية من كل قيمة علمية .

هذه الميزة الفارقة ، « الاحادية » L'«unilaréralité» ملازمة لكل نظرية جديدة وثورية مكتوب لها أن تكون نظرية الحقبة . نعرف مدى الاهمية التي كانت لما يسمى بنظرية « البيئة » ، باعتبارها عنصر تقدم ، هذه النظرية التي نهجها المفكرون الماديون للتطور البرجوازي الصاعد وبلغ بها بعدهم روبير اوين كمالها لكي يؤسس مفاهيمه الشيوعية . لقد اكتسبت هذه الاهمية قبل كل شيء بفضل طابعها الاحادي الجانب ، بهذه الميزة الفارقة التي بفضلها لا تمسك إلا بعامل واحد من العوامل العديدة للتطور التاريخي ، بيد انه العامل الوحيد الذي اهمل حتى ذلك الحين . وبالمقابل فقدت نظرية البيئة كل ذرة من الاهمية ـ بل فقدت حتى تكلفها الزائف للأصالة والعمق الذي احتفظت به تحت المظهر الكاريكاتوري الذي اعطاها إياها رجعي صريح مثل تان Taine [5] لكي يدين الثورة البرجوازية في القرن ١٨ع ـ ، منذ أن أكملت لكي يجعل منها قضية « غير متحيزة » ، ألا وهي : إذا كان الانسان هو من جهة بلا جدال منتوج بيئته ، فانه ، من جهة اخرى ، ايضاً ، حسب قانون التفاعل ، « علة » هذه البيئة ومنتجها . مثل هذه « الا كمالات » هي اكثر حمقاً واذى عندما تتعلق بالشكل المتطور جداً والممهور بمضمون محدد الذي واصل به ماركس نظرية البيئة البرجوازية ودمجها في نظريته المادية ، التاريخية والاجتماعية . إن المبدأ الماركسياني الذي يجعل من علاقات الملكية « تعبيراً حقوقياً عن علاقات الانتاج القائمة » يسقط من مصاف الكشف

---

٥ ـ هيبوليت تان (١٨٢٨ ـ ١٨٩٣) فيلسوف وناقد فرنسي حاول تفسير التاريخ والآثار الفنية والادبية بتأثير عوامل ثلاثة : البيئة ، العرق والعصر .

العلمي ، من طراز نظري ذي اهمية عملية هـائلة ، إلى مستوى الكليشهات المبتذلة ، إلى مستوى الابتذال البرجوازي الصغير ، عندما يفسر ، في « غياب الافكار المسبقة » ـ ذات الجوهر الوضعي ـ الذي تدعيه المدرسة الالمانية لفلسفة الحـق ، على النحو التالي : الحق (القانون) ليس ، من جهة ، إلا شكلاً لمضمون اقتصادي لكن ، من جهة اخرى ، ليست الظواهر الاقتصادية نفسها إلا « ظواهر مرتبطة بعلاقات حقوقية » ، فكل واحد من الحدين يفسره الآخر وهكذا دواليك .

لا الـ « علية » الجدلية بمعناها الفلسفي ، ولا الـ « علية » العلمية المكملة بطبل وزمـر بـ « الافعال المتبادلة » ، تكفيان لتحديد طراز الترابط الخاص الموجود بين القاعـدة الاقتصادية والبنية الفـوقية السياسية والادبولوجية (وايضاً لتحديد اشكال الوعـي « المناظرة » لهذه الاخيرة) الخاصة بنظام اجتماعو–اقتصادي معـين . لا يجهل فيزيائي القرن ٢٠ع بانه لا سبيل لإدراك العلاقات العلية المتأصلة في قطاع خـاص بواسطة تصور من طبيعة عامة أو بواسطة قانون علية ، بل بان هذه الاخيرة جميعاً هـي التي يجب أن تكون موضـوع تحديد « خاص » بالقطاع المعني . نجد ، فيما يتعلق بمجـال الحياة الاجتماعو– تاريخية العملية ، إن عمل التوضيح الذي اسهم اكثر من سواه في إقامة هـذا المبدأ العلمي ، قد انجزه جدل هيجل بشكل فلسفي وواصلته ، بشكل ، رغم كونـه لم ينفصل كلياً عن الفلسفة الهيجلية ، إلا انه بالرغم من ذلك لم يعد فلسفياً ، مـادية ماركس وانجلز الجدلية . الجزء الاعظم من النتائج التي توصل هذان الاخيران بهذه الطريقة تكمن لا في الصياغات النظرية للمبدأ الجديد ، بل في تطبيقه الخصوصي والعيني على عدد مـن المسائل ، وهي مسائل إما انها ذات فائدة عملية اساسية أو مـن طبيعة شائكة [٦] .

---

٦ ـ من بين هذه المسائل نجد مثلا مشكلة التطور غير المتساوي كما اثارها ماركس ، في شتـى اشكالها العديدة ، في آخر كتابه **المدخل** ١٨٥٧ (بلياد ، ١ ، ص ٢٦٤ وما بعدها) : التطور غير المتساوي للانتاج المادي وللانتاج الفني (ولشتى اشكال الفن في اطار الانتاج الفني)، التباين الموجود بين بروتسيس تشكـل الولايات المتحدة وبروتسيس تشكـل اوروبا ، التطور غير المتساوي لعلاقات الانتاج بصفتها علاقات حقوقية الخ· ويستشهد ، فضلا عن ذلـك ، بقانون « التطور غير المتساوي للرأسمالية في شتـى البلدان » ، الذي صاغـه لينين ، و « قانون التطور المركب » الذي طبقه تروتسكي في الفصل الاول من كتابه (الهام) **تاريخ الثورة الروسية** («ثورة فبراير») و « قانون » تخلف التطور الادبولوجي عن تطور الانتاج المادي الذي اوضحه فارجا وماركسيون آخرون ·

اعطاء تحديد علمي دقيق للعلاقات موضوع البحث ، تلك هي المهمة التي ، في مجال البحث الاساسي ، تفضي مجدداً اليوم ايضاً ، وحتى في المستقبل ، لا باعداد الصياغات النظرية بقدر ما تفضي بتطبيق المبادىء التي تضمنتها آثار ماركس واخضاعها لامتحان الوقائع والاحداث . لكن لا ينبغي ، عند ذلك ، الأخذ الحرفي بالصيغ ، التي غالباً ما صممت باسلوب مجازي ، والتي استخدمها ماركس لوصف العلاقات ، التي تهمنا هنا ، كعلاقة « القاعدة » و « البناء الفوقي » « كـ « تناظر » « الخ .

لقد عالج ماركس بحرية ، في صيغه الخاصة ، التعابير التي كان يستخدمها والمعنى الذي كانت تغطيه . وهكذا قدم التطور التاريخي للمجتمع ، هنا ، كتطور للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، وهناك ، كتاريخ للصراع الطبقي ؛ هنا ، بطريقة «موضوعية» وهناك بطريقة « ذاتية » . كما نراه يطبق مجال القاعدة والبنية الفوقية على العلاقة القائمة بين علاقات الانتاج وظواهر لمؤسسات مثل « الدولة » و « القانون » ، بينما يطبقها ، في مواضع اخرى ، مباشرة على علاقة البروليتاريا بالفئة « العليا » ، هذه الفئة المنتمية للمجتمع الرسمي والتي تحملها البروليتاريا وستحطمها بالقوة بانتفاضتها [٧] . من العبث الرغبة في تدارك هذه التناقضات الظاهرة تداركا سكولاستيكياً ، متذرعين بان تنظيم العمال كطبقة يخضع للشروط الاقتصادية لكن صراع الطبقات « يؤثر » Réogit في نفس الوقت ، على هذه الشروط . في الحقيقة يشكل التعريف « الموضوعي » كما يشكل التعريف الذاتي شكلين تصوريين رغم انهما ينتميان إلى نفس الاصل فانهما ليسا ابداً مشتقين احدهما من الآخر . لقد اعدهما ماركس في إطار نظريته المادية ، **الموضوعية والذاتية** في وقت واحد ، بهدف تطبيقها النظري على تحليل علاقات المجتمع البرجوازي وبهدف تطبيقها العملي على الصراع الطبقي البروليتاري . وفي الحالين ، ينبغي أن يوضع موضع التطبيق هذا او ذاك منهما ، او هما معاً في نفس الوقت ، تبعاً للوضع الملموس وبصفتها اداة للعثور على حل ، دقيق ما امكن ذلك ، لمشاكل الساعة . ما ابعدها عن

---

٧ ـ انظر من جهة مقدمة ١٨٥٩ (بلياد ، ١ ، ص ١٧٠ وما بعدها) . وانظر من جهة اخرى ، البيان الشيوعي (نفس المصدر ، ص ١٧٤ وما بعدها) .

أن تكون عوائق دوجماتية جديدة ، أو مفاهيم مقررة سلفاً تمثل بصفتها تلك مراحل على التحليل المادي الحق أن يمر بها ، حسب نظام محدد تحديداً قبلياً ، بل إن التصورات الماركسية (وهذا ما ادركه لينين وسورال من بين جميع ماركسيي الاجيال اللاحقة ادراكا واضحاً [٨]) تشكل دليلا ليس دوجماتياً بتاتاً ينير الطريق امام البحث العلمي والنشاط الثوري : « بأكل الانسان لحلوى البودنج يبرهن على وجودها » .

---

٨ ـ انظر كتاب سورال : **مدخل الى الاقتصاد الحديث** ، باريس ١٩٢٢ · ومن بين كتابات لينين انظر خاصة ، بالنسبة للمرحلة الاولى تماما ، الكراس الذي استهدف الماركسية « الموضوعية » : المضمون الاقتصادي للشعبوية ونقده لها في كتابه السيد **ستروفه** ١٨٩٥ (المجلد الثاني ···) وبالنسبة للمرحلة الاخيرة ، انظر مقاله : **حول ثورتنا** ···

الفصل الخامس عشر

نتائـــج

اسهامات ماركس الاكثر اهمية في تطوير البحث الاجتماعي هي :

١ – ربط جميع ظواهر الحياة الاجتماعية بالاقتصاد .

٢ – تحويل الاقتصاد السياسي نفسه الى علم اجتماعي .

٣ – تحديد جديد لجميع الظواهر الاجتماعية ، التي اصبحت منـذ ظهور ماركس متصورة كظواهر تاريخية ، او بالادق ، كبروتسيس ثوري ينتج موضوعيا عن ازدهار القوي المنتجة ويتحقق ذاتياً بفضل صراع الطبقات الاجتماعية .

هـذه النتائج العامـة الثلاث تشمل بدورها نتيجتين جزئيتين ، هامتـين نظريا وعملياً هـــما :

٤ – تحديد دقيق لعلاقات الاقتصاد بالسياسة .

٥ – اخـــتزال جميع الظواهر المزعومة « روحية » الى « اشكال وعي اجتماعي » (أُدرجت في الفصل السابق) جزء منها مقلوب (« اديولوجي ») وجزء منها صالح موضوعيا لحقبة تاريخية محددة .

التحليل المفصل للنقطتين ٤ و ٥ يخرج عن اطار هذا العمل .

وصـــل ماركس الى هذه النتائج مستخدما اداة تصورية appareil conceptuel

صهرها بنفسه انطلاقا من عناصر فلسفية استعادها من هيجل ومن ضـم (امتصاص) عناصر من جميع الاتجاهات الجديدة للفكر الاجتماعي لعصره . معارضةً واعيةً لنظام هيجل المثالي اعطى ماركس لهذه المنظومة من الافكار الجديدة اسم : **المادية** . وتمييزا لها من النظريات الماديه الاخرى التي راج التبشير بها حتى ذلك الحين ، خص ماركس نظريته باضافة واحدا او اكثر من النعوت التالية : تاريخيه ، جدلية ، نقدية ، ثورية ، علمية او بروليتارية .

المادية التاريخية ، في اتجاهها الرئيسي ، هي منهج علمي وتجريبي ولم تعد بالتالي منهجا « فلسفيا » . انها تشتمل على المقدمات الضرورية لحل حقيقي للمشكل الذي لم تحـله لا المادية الطبيعية ولا الوضعية الا ظاهريا بتطبيقها انتقائيا على المجال الاجتماعي لمناهج اخترعها اختصاصيو علوم الطبيعة وكيفوها تكييفا موسوسا على ميادين بحثهم الخاصة . بدلا من سحب تلك المناهج الجاهزة على مجال المجتمع أعد ماركس **مناهج خصوصية** ملائمة الاجتماعو – تاريخي ، « اداة جديدة »[1] تمكن الباحث في هذا الميدان الذي ظهر حديثا من الاطاحة بالاوثان التي كانت تسد طريق اكتشاف الواقع و « اجراء معاينة تضاهي في دقتها دقة علوم الطبيعة » للوضع الحقيقي الذي يخفيه حجاب كثيف ذو تأثيرات محيرة من الاقنعة الاديولوجية . وفي ذلك تكمن المادية الماركسيانية .

بيد انه حـتى الان ظل المظهر الشكلي للمنهج الماركسياني ضئيل التطور . كما ان الوضعية ، التي عجزت عن التحرك بحرية في هذا الحقـل الجديد للعلم الاجتماعي ، بقيت خاضعة للمناهج والتصورات الخصوصية لعلوم الطبيعة ، فكذلك نرى ان مادية ماركس التاريخية لم تنجح في الانعتاق كليا من نفوذ منهج هيجل الفلسفي الذي كان في الحقبة التي ظهرت فيها الى الحياة ، يغطي بظله جميع تيارات الفكر الاخرى . هذا العلم المـادي المجتمع لم يتطور اذن على اساسه الخاص ؛ بل بالعكس ، فقـد كان منبثقا من الفلسفة المثالية القديمة . فهو اذن نظرية ما زالت تحمل ، في مضمونها ، مناهجها ومصطلحاتهـا ، اثار الفلسفة الهيجلية القديمة التي انبثقت من احشائها . كل هذه النواقص كانت امـرا لا مفر منه ، نظرا للملابسات التي ولدت فيها نظرية ماركس المادية ، لكن ذلك لم يمنعها ابدا

---

١ – اشارة لكتاب بايكون : « الادارة الجديدة » .

من التفوق الساحق على الاتجاهات الاخرى للفكر الاجتماعي المعاصر . واليوم ايضاً تبقى ارقى من جميع النظريات الاجتماعية ، بالرغم من ان الماركسيين ، منذ موت ماركس وانجلز ، لم يضيفوا الى المناهج التي اعدها ماركس وانجلز ، الا تقدما نسبيا لا اهمية له . وبالرغم من شكل ما زال فلسفيا ، قادت نظرية ماركس المادية الى عدد من النتائج العلمية ذات الاهمية الهائلة والتي لا تزال صالحة حتى يومنا هذا .

ان المادية البروليتارية الجديدة ، بفضل ارتباطها بهيجل ، استطاعت ان تستوعب مجمل الفكر الاجتماعي البرجوازي كما تطور خلال الحقبة التاريخيه السابقه . لقد وصلت المادية البروليتارية الى ذلك على اسلوب التناحر بنفس الطريقة التي ، في نفس الحقبة ، واصل بها نشاط البروليتاريا العملي الحركة الاجتماعية للطبقة البرجوازية .

كانت فلسفة هيجل ، رغم طابعها الفلسفي ، تناظر في الواقع مرحلة من التطور المادي للمجتمع اكثر تقدما من المرحلة التي تشكلت فيها الماديه البرجوازية . لهذا استطاعت النظرية النقدية الجديدة (الماركسية) ان تستقي من فلسفة هيجل عددا من العناصر اعظم وافضل تبلورا مما استقته من ماديي القرن ١٨ ع [٢] . مثل المذهب الهيجلي عن « المجتمع المدني » مكننا من ملاحظة كم كان الارتباط ، بين جزء من العناصر التي ادخلها هيجل الى نظامه وبين مجمل هذه الفلسفة « المثالية » ، ضعيفا . وبالمثل فان اجزاء أخرى كثيرة من نظام هيجل يمكن بدون ادنى صعوبة قراءتها باتجاه مادي لا باتجاه مثالي كما كانت سابقا .

كون النظرية البروليتارية قد دمجت ، بهذه الطريقه ، في منهجها وفي مضمونها بعض النتائج الهامة لفلسفة هيجل لم يأخذ ابدا طابعا ملزما . لقد نسف ماركس وانجلز الترابط الذي حافظ حتى ذلك الحين على تلاحم مختلف عناصر المنظومة الهيجلية ، اما العناصر التي رأوا اقتباسها منها وتكييفها مع هدفهم الثوري فقد لحموها بعناصر اخرى ، من

---

٢ ـ لاحظ لينين في نفس المعنى ، عندما كان في ١٩١٤ ـ ١٩١٥ يقرأ **فلسفة التاريخ عند هيجل** : « المثالية الذكية اقرب الى المادية الذكية من المادية الغبية » . المادية الغبية بالنسبة للينين لم تكن الا مادية القرن ١٨ع المتخلفة ، بالقياس الى مثالية هيجل الذكية ومادية ماركس الذكية .

مصادر مختلفة ، لكي يشكلوا منها كلية جديدة ، كلية علم مادي .

كان هيجل في عصره مفكرا موسوعيا ، عبقريا في مادة الاضافة ، « فيلسوفا » متعطشا للنظرية وجائعا للواقع ، وبنى نظاما غطى حقلا للتجارب اوسع بما لا يقاس مما لم يفعله اي فيلسوف قبله منذ ارسطو . ان كمية المواد المخزونة في فلسفة هيجل لم تكن الا احدى المصادر التي استخدمها ماركس وانجلز لاعداد نظريتهما الخاصة . لقد كانا يقتبسان من جميع الفلسفات والمذاهب . اقتبسا من المؤرخين البرجوازيين لحقبة الردة الفرنسية تصور الطبقة الاجتماعية وصراع الطبقات ؛ واقتبسا من ريكاردو الاساس الاقتصادي للتناحر الطبقي ؛ واقتبسا من برودون فكرة البروليتاريا كطبقة وحدها ثورية حتى النهاية . اما الشجب الذي لا يعرف الرحمة للمثل الليبرالية البرجوازية والشتائم الملأى حقدا والصاعقة فقد اقتبساها من المفكرين الاقطاعيين والمسيحيين عندما كانوا يهاجمون النظام الاقتصادي المنحدر من ثورة القرن ١٨ ع البرجوازية. وعن سيسموندي، الاشتراكي البرجوازي الصغير تعلما كيف يشرّحان ببصيرة ثاقبه التناحرات المعضلة لنمط الانتاج البرجوازي الحديث . اما رفاقهم الاوائل من اليسار الهيجلي ، خاصة فيورباخ ، فقد وجها سيرهما على طريق فلسفة الفعل وعلى طريق هذه الانسانية التي نجد نبراتها واضحة حتى في كتاباتها الاولى . اما الاحزاب العمالية المعاصرة – الديمقراطيين الفرنسيين والشارطيين الانجليز – فقد كشفت لهما الاهمية المركزية لصراع الطبقة العاملة السياسي ، في حين ان اليعاقبة ثم بلانكي وحوارييه علماهما مذهب الديكتاتورية الثورية [٣] واخيرا فقد اخذا عن سان سيمون ، عن فوريي وعن اوين مفهوم الاشتراكية والشيوعية مع هدفها النهائي : القضاء الكامل الشامل على المجتمع الراسمالي ؛ الغاء جميع الطبقات والغاء التناحر الطبقي ؛ تحويل مؤسسة الدولة إلى مجرد تسيير الانتاج . هذه هي الاقتباسات التي حققاها منذ البداية . وكلما تبلورت نظريتهما عبر مسيرة تطورهما كان يكملانها باضافات اخرى ، فقد تبنّا مثلا دفعة واحدة

---

٣ – انظر البند الاول من القانون الاساسي « للجمعية العامة للشيوعيين الثوريين » (الموقع من البلانكيين : ج· فيديل وادام ، ومن الشارطي ج· جوليان هارناي ، ومن الشيوعيين فيليش، ماركس وانجلز) والذي بفضله تتبنى الفرق الموقعة ومن بينهما « رابطة الشيوعيين » الشعارات البلانكية حول « الثورة الدائمة » و « ديكتاتورية البروليتاريا » (···) · حول موقف ماركس من بلانكي انظر ايضا المقالة التي ظهرت في الكراس الثالث (صيف ١٨٥٠) من مجلة الجريدة الرينانية الجديدة (···) و « النداء – الثاني – الصادر عن المجلس المركزي لرابطة الشيوعيين » (يونيو ١٨٥٠) ·

نتائج العهد الاول من الاكتشافات المتعلقة بالمجتمعات البدائية الذي افتتح في بداية القرن ١٩ ع وبلغ غايته مع مورجان .

كما ان علم ماركس الجديد هو ، من حيث الشكل ، قبل كل شيء ، اقرب الى البحث الاجتماعي التجريبي الصارم ، فكذلك هو ، من حيث مضمونه ، قبل كل شيء بحث اقتصادي . ماركس الذي خاض معمعان التحليل الاجتماعي بصفته ناقداً للدين ، للفلسفة ، للسياسة وللحق (القانون) ركز ، فيما بعد ، اكثر فاكثر جهوده على نقد الاقتصاد دون ان يحمله ذلك مطلقا على تضييق حقل بحث نظريته المادية ذات الطابع الشمولي . النقد المادي للاقتصاد السياسي ، كما مارسه ماركس في **رأس المال** ، لا يعالج الدولة او الحق الا كظواهر اجتماعية « عليا » (اي من طبيعة اكثر اديولوجية) مثل الفن ، الدين ، الفلسفة ، الخ وفقط في ملاحظات عرضية تسحب فجأة للنور شرائح بكاملها من الحياة الاجتماعية . بيد ان نقده للاقتصاد السياسي يخضع للمبدأ المنهجي القائل بانه بتحليل نمط الانتاج البرجوازي وتغيراته التاريخيه يحُلل بنفس الضربة كل ما يمكن ، بصلته ببنيه وتطور النظام الاجتماعو ـ اقتصادي الراهن ، ان يشكل موضوع **علم اجتماعي** تجريبي له ، في مجاله الخاص ، دقة علوم الطبيعة . مجموع العلاقات الاجتماعية ، التي تعالجها السوسيولوجيا البرجوازية كميدان مستقل لعلم عام للمجتمع ، لا يشكل بالنسبة لماركس حقلا للبحث العلمي الموضوعي الا شريطة ان يحلل ويقدم بواسطة العلم الاجتماعو ـ التاريخي للاقتصاد السياسي . وبهذا المعنى نستطيع الآن ان نكمل ما كنا قلناه عن العلاقة بين الماركسية و « السوسيولوجيا » الحديثة طارحين لهذه المفارقة الظاهرية ، لكنها مفارقة تأخذ بعين الاعتبار ، وعلى نحو صائب ، الشكل الاخير والاكيد للنظرية الماركسيانيه : **العلم المادي للمجتمع ، الذي اسسه ماركس ، ليس سوسيولوجيا بل هو اقتصاد .**

ومن هذه اللحظة ، وفيما يتعلق بالفروع الاخرى للمذهب المادي للمجتمع ، فان كل ما تبقى ، هو سلسلة من الظواهر التي ، بقدر ما يبتعد دارسها عن اساسها الاقتصادي ، تغدو اقل فاقل في متناول الفحص العلمي ، واقل فاقل « مادية ، واكثر فاكثر » « ادیولوجية » حتى ان المرء في النهاية لا يستطيع ان يعالجها باسلوب النظرية الايجابية ، بل ان عليه ان يعالجها من الزاوية النقدية وحسب : في ارتباط وثيق بالمهمة العملية للصراع الطبقي الثوري .

الاساس الاعمق للعلم الماركسياني الجديد لا يمكن البحث عنه لا في الفلسفة ، ولا في الاقتصاد السياسي البورجوازيين ، ولا عند ريكاردو . الدفع الحاسم ، الذي تلقاه البحث الاجتماعي المادي ونظرية الثورة اللذان بلورهما ماركس ، جاء من ثورات القرنين السابع والثامن عشر كما جاء من الحركة الثورية الجديدة للطبقة البروليتارية في القرن التاسع عشر. ان دراسة لتكوين النظرية النقديه ستظهر لنا كيف ان كل طور جديد من التاريخ الفعلي للمجتمع وكيف ان كل تجربة جديدة من الصراع الطبقي قد اثر على تطور النظرية الماركسيانيه ومدى الدقة التي انعكسا بها في كل انعطافة من انعطافات التطور النظري للنظرية البروليتارية ومدى تاثيرهما الواضح على مسيرتها . وجود ارتباط وثيق بين التاريخ الحقيقي والنظرية الماركسيانيه (*) لا يعني ابدا ان نظرية ماركس هي انعكاس منفعل للواقع . النظرات والتصورات النظرية التي بلورها ماركس وانجلز انطلاقا من التاريخ الحقيقي للحركة البروليتارية عكساها مباشرة في الصراعات الطبقية لعصرهما وفي هذا الدفع القوي الذي ما زال ، الى يومنا هذا ، ينشط ويعمق الصراع الطبقي .

الهدف الكبير الذي يرمي اليه كل تصور وكل صياغة نظريه للماركسية هو تقديم اسهام عملي في الحركة التاريخية . هذا المبدأ الثوري، الذي هو بمثابة قطب الرحى في جميع اثاره اكده وصاغه ماركس في شبابه عندما اعلن لكي يختتم نقدا لم يترك حجرا على حجر من مادية فيورباخ الفلسفية القاصرة سياسيا ، هذه الصيغة التي لا تضاهي في قوتها : « لم يقم الفلاسفة حتى الان الا **بتفسير** العالم ، تفسيرات مختلفة ، بينما المطلوب هو **تغييره** . »

★ الماركسيانية نسبة الى ماركس نفسه ·

مــلحق

بقـلم : بـول ماتيك

ان [1] ، هــذا الكتاب على نقيض العديد من التفاسير الاخرى ، يقصر اهتمامه على الجوانب الاساسية في نظرية ماركس وممــارسته . يعرض المؤلف « مبادىء ومضمون العـلم الاجتماعي المــاركسياني فيما يحتوي عليه من جوهري وذلك على ضوء الاحــداث التاريخية الاخيرة والحاجات النظرية التي نتجت عن تاثير هذه الاحداث». فهذا الكتاب إذن لا يهدف لا إلى إرضاء العقول الفضولية ، ولا إلى كسب أصوات المادحين ، وهــو فوق هــذا كله لا يخــدم طموح مجموعة ما . نظراً لمــا يتميّز به من كثافة فكرية ومن موضوعية ، يشكل هذا الكتاب أداة نظرية تتطابق تطابقا كبيرا مــع تطلعات الطبقة البروليتارية . لذلك فان أفضل الطرق لعرضه تتمثل في تبيين ثرائه وقيمته ، رغم علمنا بان عرضنا سوف يظل ناقصا لا محالة .

يحتوي الكتاب على ثــلاثة أقسام : **المجتمع** ، **الاقتصاد السياسي** ، و **التاريخ** . يعلن المؤلف في هذا الكتاب أن الماركسية هي الـ « علم الاجتماعي الصحيح لحقبتنا » ، كما يبيّن من اول الكتاب إلى آخره تفوّقها على العلم الاجتماعي الزائف للبرجوازية .

---

١ ـ رأينا من المفيد اضافة هذا المقال النقدي الذي نشره بول ماتيك ، المنظر البروليتاري ، فـي مجلة «Living Marxism» ، التي كان كورش احد المساهمين فيها ، اثر صدور كتــاب كورش ، في نيويورك ١٩٣٨ ٠٠٠٠ زيادة على ان استعراض بول ماتيك يلخــص تلخيصا مركزا بعض موضوعات الكتاب ٠ فان له مزية نقض بعض استنتاجات كورش نقضا قائمــا على اسس مادية ، وان يلقي اضواء على اللينينية وعلى مكانهــا الحقيقي بالقياس الــى الماركسية ٠

يؤكد المؤلف أنه من الاهمية بمكان ، لكي نفهم الظواهر الاجتماعية ، أن ندرك إدراكا كاملا المبدأ الماركسياني المتمثل في **الخصوصية التاريخية** . ذلك ان ماركس لا يبحث المفاهيم الاقتصادية ، الاجتماعية أو الاديولوجية إلا « بقدر ما يتطلبه موضوعه الرئيسي ، أي الطابع الخصوصي الذي تكتسيه في صلب المجتمع البرجوازي الحديث» . فالـ « فِكَر العامة » المزعومة لا تعـــدم أبداً عنصراً تاريخياً خصوصياً . وهكذا فان المفهوم المثالي الزائف للتطور ، كما يطبّقه المنظّرون الاجــتماعيون البرجوازيون هو مفهوم « **مغلق** من كلتا الجهتين ولا يعدو أن يكتشف نفسه بنفسه في أشكال المجتمع الماضية والقادمة . على عكس ذلك ، فان المفهوم الماركسياني للتطور هو مفهوم **مفتوح** من كلتا الجهتين.فماركس يحدّد المجتمع الشيوعي الجديد ، الناتج عن الثورة البروليتارية ، لا كشكل اكثر تطورا من المجتمع البرجوازي فحسب ، بل كمجتمع من نوع جديد تصبح اي مقولة بورجوازية عاجزة عن تفسيره . » لكي نرى إلى أي حد يجب التأكيد على هذا المفهوم ، خاصة في الساعة الراهنة ، يكفي ان نلقي نظرة على كل ذلك الادب الرائج اليوم ، الذي يعتبر المجتمع الاشتراكي شكلا من الرأسمالية وقد أجريت عليه بعض التغييرات ، والذي ينقل الى المجتمع « الجديد » ، تحت أسماء مختلفة ، كل مقولات الاقتصاد الرأسمالي .

إن مبدأ الخصوصية التاريخية ، كما استخدمه ماركس ، لا يستبعد بعض اللجوء الى التعميم . لكنه تعميم من نوع جديد . ذلك أن « العنصر « العام » ، حتى في شكله المفاهيمي، يظل جانباً خصوصيا ، او جانباً مشرّحاً ذهنياً ، من جوانب الواقع التاريخي المحسوس ، الخاص بالمجتمع البرجوازي الراهن . »

بالرغم من ان كورش لا يتعرض للكلام التافه الذي يصدر اليوم عــن « ميتافيزيقا المادية الديالكتيكية » ، غير أنه يدحضه عندما يلاحظ أنه « إذا صح أن ماركس قــد انطلق من القلب النقدي والثوري للمباديء الملازمة لمنهج هيجل ، فانه لم يتوقف عنــد ذلك ، بل وضع لنفسه بطريقة تجريبية صارمة منهجاً مادياً للنقد والبحث » . إن الضجيج الذي أحدثه بهذا الصدد كل النقاد « العاقلين » ليس له اي اساس ، لا سيا وأن النظرية الماركسيانية ، « التي تبحث كل الفِكَر داخل ترابطها مع حقبة تاريخية معينة ومع الشكل المجتمعي الخصوصي المميز لتلك الحقبة، تعرّف نفسها بنفسها كنتاج تاريخي لا اكثرولا أقل من أي نظرية أخرى مرتبطة بمرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعي وبطبقة اجتماعية معينة » .

منذ السطور الاولى من القسم التالي ، الثاني يؤكد المؤلف أن « الاقتصاد السياسي ، الذي يبحث في الاساس المادي للدولة البورجوازية القائمة ، هو ، بالنسبة للبروليتاريا ، أولا وقبل كل شيء ، ميدان عدو » . يلي ذلك وصف دقيق وموجز لتطوّر العلم الاقتصادي يبين لماذا « منع النمو التاريخي الفعلي للمجتمع البورجوازي كل ازدهار حقيقي لهذا المجتمع » . إن نقد الأقتصاد السياسي كما باشره ماركس ، خلافا لما يزعم غالبا ، لم يكن امتداداً للعلم الاقتصادي الكلاسيكي ، بل كان بالعكس نظرية الثورة الاجتماعية . يوضح كورش على نحو رائع الفروق بين مفاهيم الكلاسيكيين الاقتصادية وبين مفاهيم ماركس ، كما يوضح أيضا ان التحسينات التي « أدخلها ماركس على النظرية الكلاسيكية ذات اهمية لا لانها تشكل تقدما شكليا محضا إزاء هذه النظرية بل لانها تنقل نهائيا الفكر الاقتصادي من حقل تبادل السلع والمفاهيم القضائية والاخلاقية القائمة على « الخير » و « الشر » ، الناتجة عنه إلى حقل الانتاج المادي بمعناه الاجتماعي الكامل » .

وأحسن فصول الكتاب هي في نظرنا ، الفصول المخصصة **لوثنية السلع** ولـ **قانون القيمة**. يبين المؤلف مجددا أن « افكار ومباديء الاقتصاد السياسي الأكثر تعميما ليست إلا مجرد اوثان تنكر العلائق الاجتماعية الفعلية ، القائمة بين الافراد والطبقات في حقبة معينة من تاريخ البنية الاجتماعية – الاقتصادية » ويضيف أن الكشف النظري لهذا الطابع الوثني « لا يشكل نواة النقد الماركسياني للاقتصاد السياسي فحسب ، بل يشكل أيضاً ومن هناك جوهر النظرية الاقتصادية لرأس المال ، وأتم صياغة وأدقها من الناحية النظرية والتاريخية الخاصة بالعلم المادي للمجتمع » . إن هذه الفصول تبلغ من الكثافة الفكرية درجة – دون أن تفقد من وضوحها شيئا – تجعل تلخيصها ضرباً من المستحيل . ولا يمكن بحال أن نضاهي دقتها وايجازها وقوتها . فقصارانا إذن هنا أن – نشير إلى أن المؤلف يعتبر أن مهمة البروليتاريا الثورية تتمثل في « تحطيم الوثنيه الرأسمالية للبضاعة رأساً على عقب بواسطة تنظيم اجتماعي مباشر للعمل » . ويوضح المدلول العميق للتنظيم الاجتماعي الراهن للعمل ، المختفي وراء علائق القيمة الظاهرية للسلع ، آخذا لذلك مثال المحاولات الزائفة لـ « التخطيط » ، التي بدأت تظهر اليوم والتي لن تستطيع في المستقبل إلا أن تزيد في اضطراب «نظام الاشياء» الرأسمالي الناتج عن اللعبة العشواء لقانون القيمة الوثني .

ويأتي الفصل الذي يكشف فيه كورش التفسيرات الخاطئة لنظرية ماركس في القيمة وفائض القيمة ، في أوانه في وقت يتهجم فيه فرسان « الليبرالية » مرة اخرى على الطابع « اللاعلمي » المزعوم للنظرية الاقتصادية الماركسيانية . ما زال هناك من يعتقد أن نظرية ماركس في القيمة لا بد انها خاطئة ، إذ أنها تعالج المشكلة من وجهة نظر الانتاج قصراً ، مما يجعلها عاجزة على أن تخوض المشكلة الحقيقية ، مشكلة الاسعار . « هيهات ثم هيهات ، لم يخطر على بال ماركس أنه ، انطلاقاً من الفكرة العامة للقيمة ، كما عرضت في الكتاب الاول من **راس المال** ، يمكن الوصول إلى تحديد مباشر للاسعار بواسطة محدّدات déterminants متقاربة اكثر فاكثر . ليس للأهمية الخاصة التي يكتسيها قانون القيمة في إطار نظرية ماركس أية علاقة بالتحديد المباشر لسعر السلع بقيمتها » . إن الألف شرح وشرح التي يسعى الاقتصاديون البرجوازيون من ورائها إلى تبيين وجود تناقضات بين قانون القيمة والتعدد الفعلي للاسعار ، تلك التناقضات التي يعزونها إلى « تحيز » المفهوم الماركسياني للقيمة ، ليس لها اطلاقاً أي أساس من الصحة . ومن الطريف أن نلاحظ أنه يروق للاقتصاديين البرجوازيين أن يؤكدوا أن تطبيق قانون القيمة على قوة العمل ، كما فعل ماركس، يعني اننا لا نحسب أي حساب لتمطط الاجور. لكن هذه الحجة تبين أن هؤلاء النقاد يجهلون فكر خصمهم ، لا غير . فماركس يقول : « بين قيمة السلع الجديدة ، التي ينتجها استخدام قوة العمل في الورشة الراسمالية ، والسعر المدفوع مقابل هذا العمل لبائعيه ، لا يوجد أي نوع من العلاقة التي يمكن كشفها باي تحليل **اقتصادي** أو عقلاني » .

يخصص المؤلف القسم الاخير من كتابه للفهم المادي للتاريخ . إن كورش ، رغم أنه فيلسوف اصلاً ، يؤكد أن علم ماركس المادي ، « بصفته بحثاً تجريبياً صارماً لاشكال مجتمعية تاريخيه معينة ، لا يحتاج البتة لأي أساس فلسفي » .ثم يصف تطور ماركس على الصعيد العلمي ويضيف مدققاً أنه « منذ سنة ١٨٤٣ ، أصبح واضحاً لديه أن الاقتصاد السياسي هو المدخل الاساسي للعلوم الاجتماعية » . لقد استبدل ماركس النمو اللازمني لـ « **فكرة** » بالنمو التاريخي الفعلي للمجتمع القائم هو بدوره على نمو نمط الانتاج المادي الخاص به . وفي فصل يبحث في علاقات **الطبيعة والمجتمع** ، يبين كورش على الخصوص أنه

« مثل ما هو الحال بالنسبة لكل التجديدات الاخرى المرتبطة بالنظرية المادية الجديدة فإن ماركس قد حقق ، على المستوى الاقتصادي بشكل رئيسي ، توسيعاً منهجياً لنفوذ المجتمع إلى نفوذ الطبيعة » وبعد أن أوضح بعض المفاهيم الماركسيانية مثل العلاقة الموجودة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، أو بين القاعدة والبنى الفوقية للمجتمع ، يعرض كورش ما كان يختمر في رأس ماركس عندما قال « إن الحاجز التاريخي الحقيقي للانتاج الراسمالي هو راس المال نفسه » ، وان الثورة البروليتارية وحدها ، بتحويلها لعلاقات الانتاج ، كفيلة بأن تسمح للنمو التدريجي لقوى الانتاج الاجتماعي بأن يواصل سيره .

لكننا ، مع موافقتنا إلى الحد الذي رأينا لهذا التفسير الذي قام به كورش لماركس ، لا نستطيع ألا نلاحظ أنه لئن كان المؤلف يبرهن على وضوح وتماسك أفكار بارزيْن طالما يتحدث عن ماركس ، فان هذه الخصال سرعان ما تمحى ما أن يشرع في معالجة أحداث ثورية أقرب عهداً وفي مناقشة طابعها . مثلا ، إن تحول النبرة التي ، بين الصياغات الاولى للمبادىء المادية الماركسيانية وبين صياغات المرحلة اللاحقة ، انتقلت من التشديد على العامل الذاتي لحرب الطبقات الثورية إلى التشديد على النمو الموضوعي الذي يستند عليه ذلك العامل ، قد سببه ، حسب كورش ، تطور فعلي كان يتطلب تغييراً في الموقف . ويضيف « أنه بشكل مماثل دخل الماركسي الثوري لينين في صراع مع الاتجاهات الفعلجية للشيوعيين اليساريين الذين كانوا يريدون سنة ١٩٢٠ ، في وضع قد تغير موضوعياً الاحتفاظ بشعارات الوضع الثوري المباشر الناتج عن الحرب العالمية الاولى » . إن هذا الدفاع ، المتأخر عن ذلك الكراس الانتهازي والفاسد بما فيه الكفاية (مرض الطفولة اليساري) ، الذي لم يكن هدفه غير ضمان نفوذ روسيا والحزب البلشفي على الحركة العمالية العالمية ، لا يمكنه أن يمحو كون ذلك « الانعطاف » لم يكن ناتجاً عن تحليل للوضع المتغير مجرد من الاوهام ، بل إنه لم يكن في الواقع « انعطافاً » في شيء . فلينين يدافع في هذا الكراس عن نفس الموقف الذي كان يتخذه دائماً ومنذ البداية حيال المعارضة الثورية لبعض فصائل بروليتاريا اوروبا الغربية ، وذلك حتى في تلك الحقبة التي كانت ، حسب اقوال كورش نفسه ، ثورية موضوعياً . وليس هذا الموقف غير الذي

كانت الاشتراكية-الديموقراطية تقفه قبل ١٩١٤ ، ذلك الموقف الذي خرج عليه لينين على الصعيد التنظيمي بلا شك ، ولكنه لم يقطع معه ابداً على الصعيد الفكري ، والذي كان مرتبطاً عنده ارتباطاً وثيقاً بالخيار الثوري البرجوازي . إن هذا الموقف ، الذي كان معارضاً بصرامة لكل المبادىء الثورية المميزة للطبقة العاملة قبل وإبان وبعد الحرب العالمية الاولى ، كان متعارضاً ايضاً مع مبادىء ماركس ، التي نسيها الاشتراكيون والشيوعيون جميعهم . إن هذه المبادىء ، كما أعيدت إلى الحياة هنا ، تجعل من هذا الكتاب - سواء أراق ذلك إلى مؤلفه أم لا - سلاحاً ضد « الماركسي » لينين .

بول ماتيك (١٩٣٩)

بيبليوغرافيا

اعمــــال ماركس [1]

١ الفرق بين فلسفة الطبيعة عند ديموقريط وابيقور ٠
٢ البيان الفلسفي لمدرسة الحق آلتاريخية ٠
٣ حول مناقشات مجلس الرانيلاند السادس ٠
٤ Zur Kritik der Hegelschen Rechtsphilosophie
(مخ٠(٢) ١٨٤٣) ٠ ورد كـ « مخ ١٨٤٣ » ٠
٥ مراسلات ١٨٤٣ (Deutsch-Franzôsische Jahrbücher, 1844)
٦ مدخل الى نقد فلسفة الحق عند هيجل ٠
٧ رسالة الى والده في ١٠ ـ ١١ ـ ١٨٣٧ ٠
٨ رسالة الى روج في ٢٥ ـ ١ ـ ١٨٤٣ ٠
٩ رسالة الى روج في ٥ ـ ٣ ـ ١٨٤٣ ٠
١٠ ملاحظات هامشية حول مقال روج « ملك بروسيا والاصلاح الاجتماعي »
١١ Aus den Excerptenheften : über Smith; über Mill;
(مخ٠ ١٨٤٤) ورد كـ « ملاحظات ١٨٤٤ » ٠
١٢ نحو نقد الاقتصاد السياسي (مخ٠ الاقتصادو ـ فلسفية ، ١٨٤٤) ٠
١٣ ★ العائلة المقدسة ، فرنكفورت ، ١٨٤٥ ٠
١٤ ★ الاديولوجيا الالمانية ، ١٨٤٥ ـ ١٨٤٦ ٠

---

١ ـ مؤلفات ماركس وانجلز المشتركة يشار اليها بنجمة ٠
٢ ـ مخ : اختصار لكلمة مخطوطات ٠

١٥ أطروحات حول فيورباخ (مخ· ١٨٤٥ ، نشرها انجلز لاول مرة كملحق لكتابــه «لودفيج فيورباخ و ····») ·

١٦ بؤس الفلسفة · رد على فلسفة البؤس لبرودون · باريس ـ بروكسل ، ١٨٤٧ · ورد كـ « ضد برودون » ، ١٨٤٧ ·

١٧ Arbeitslohn (مخ ١٨٤٧ ، نشر فيما بعد بشكل منقح تحت عنوان مختلف، انظر رقم ١٨) ·

١٨ العمل المأجور ورأس المال (نيو راينيشه تسايتونج ، ١٨٤٩ ، العدد ٢٦٤ ومـــا بعده ، ٥ ـ ٤ ، ١١ ـ ٤) ·

١٩ المقالة الافتتاحية لنيو راينيشه تسايتونج ، ٤ ـ ٤ ـ ١٨٤٩ · الرقمين ١٨ و ١٩ اعاد انجلز نشرهما مع مدخل تحت عنوان : العمل المأجور ورأس المال (١٨٩١)·

٢٠ Aus den Excerptenneften : über Quesnay; über Brissot (مخ· ١٨٤٥ ـ ٤٦) ورد كـ « ملاحظات ١٨٤٥ ـ ٤٦) ·

٢١ ★ بيان الحزب الشيوعي ، لندن ، ١٨٤٨ ·

٢٢ تعميم من اللجنة المركزية الى اعضاء عصبـــة الشيوعيين ، حزيـــران ١٨٥٠ (طبعت كملحق الى طبعة زيورخ ، ١٨٥٢ ، للرقم ٢٦ في الاسفل) ·

٢٣ نيو راينيشه تسايتونج ، مجلة سياسية ـاقتصادية ·

٢٤ ★ Doppelheft ٦/٥ ، نـــوفمبـــر ١٨٥٠ · Heft 3; Mârz, 1850. الرقمين ٢٣ و ٢٤ اعاد انجلز نشرهما مع مدخل تحت عنوان « صراع الطبقات في فرنسا ، ١٨٤٨ ـ ١٨٥٠ » ، ١٨٩٥ ·

٢٥ ١٨ برومير لويس بونابرت ، ١٨٥٢ ·

٢٦ وقائع محاكمة الشيوعيين في كولونيا ، ١٨٥٢ ·

٢٧ مدخل الى نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٧ ، ورد كـ « مدخل ١٨٥٧ » ·

٢٨ مقدمة الى نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩ ، وردت كـ « مقدمة ١٨٥٩ » ·

٢٩ نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩ ·

٣٠ مقدمة للطبعة الاولى من رأس المال ، ١٨٦٧ ·

٣١ تعقيب على الطبعة الثانية من رأس المال ، ١٨٧٣ ·

٣٢ رأس المال ، الكتاب الاول ، الطبعة الاولى ، ١٨٦٧، الطبعة الثانية ١٨٧٢، الطبعة الثالثة نشرها انجلز ، ١٨٨٣ ·

٣٣ ★ رأس المال ، الكتاب الثاني (نشره انجلز ، هامبورغ ، ١٨٩٠) ·

٣٤ ★ رأس المال ، الكتاب الثالث (نشره انجلز ، هامبورغ ، ١٨٩٤) ·

٣٥ Vorarbeiten zur Kritik der politischen Oekonomie, Heft 6-15.
(مخ ١٨٦١ ـ ٦٣ ، نشرها كاوتسكي تحت عنوان « نظريات حول فائض القيمة » ، المجلدات ١ ـ ٣ ، شتوتجارت ، ١٩٠٥ ـ ١٠) ٠

٣٦ نداء ومقررات جمعية العمال الاممية ٠

٣٧ رسالة (حول برودون) الى رئيس تحرير « الاشتراكي الديمقراطي » في ٢٤ ـ ١ ـ ١٨٦٥ ٠

٣٨ ملاحظات هامشية حول برنامج حزب العمال الالماني ، ١٨٧٥ ٠

٣٩ رسالة الى رئيس تحرير « أتتشستفيني زابسكي » ، ١٨٧٧ ٠

٤٠ الاقتصاد عموما (مخ ١٨٨١ ـ ٨٢ ، نشرها معهد ماركس ـ انجلز ـ لينين في موسكو كملحق لطبعة ١٩٣٢ من **رأس المال**) ٠

اعمال انجلز

٤١ خطوط اولية في نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٤٤ ٠

٤٢ مراجعة لنقد ماركس للاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩ (« داس فولك » ، لندن ، ١٨٥٩) ٠

٤٣ Dell'Autorità (Pubblicazione della Plebe, Lodi, 1873)

٤٤ Herr Eugen Dührings Umwâlzung der Wissenscheaft
(«فورفارتس» ، ليبزيج ، ١٨٧٧ ، اعيد طبعه في كتاب تحت نفس العنوان ، ١٨٧٧) ورد كـ **«انتي دوهرنج»** ١٨٧٨ ٠

٤٥ الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوبوية ٠

٤٦ خطاب اثناء جنازة ماركس ، ١٧ ـ ٣ ـ ١٨٨٣ (نشر بالالمانية في « الاشتراكي الديمقراطي » ، زيوريخ ، ٢٢ ـ ٣ ـ ١٨٨٣) ٠

٤٧ اصل العائلة ، الملكية الخاصة والدولة ، ١٨٨٤ ٠

٤٨ كيف ينبغي الا نترجم ماركس ؟ («الكومنولث» ، لندن ، نوفمبر ، ١٨٨٥) ٠

٤٩ مقدمة للطبعة الالمانية الاولى من « بؤس الفلسفة » ، ١٨٨٤ ٠

٥٠ مقدمة لرقم ٣٣ ، ١٨٨٥ ٠

٥١ لودفيج فيورباخ والفلسفة الكلاسيكية ، ١٨٨٨ ٠ ورد كـ **«حول فيورباخ»**،١٨٨٨

٥٢ مقدمة لرقم ١٨/١٩ ، ١٨٩١ ٠

٥٣ مقدمة لرقم ٣٤ ، ١٨٩٤ ٠

٥٤ مقدمة لرقمي ٢٣/٢٤ ، ١٨٩٥ ٠

٥٥ رسائل حول التصور المادي للتاريخ ، ١٨٨٩ ـ ٩٤ ٠

مراســـلات

٥٦ ماركس الى انجلز ١٤ـ٦ ـ١٨٥٣
٥٧ ٢ ـ ٤ ـ١٨٥٨
٥٨ ٢٩ـ١١ـ١٨٥٨
٥٩ ٧ ـ٧ ـ١٨٦٦
٦٠ ١٢ـ١٢ـ١٨٦٦
٦١ ٢٤ـ٤ ـ١٨٦٧
٦٢ ٢٧ـ٧ ـ١٨٦٧
٦٣ ٢٤ـ٨ ـ١٨٦٧
٦٤ ٨ ـ١ ـ١٨٦٨
٦٥ ٢٥ـ٣ ـ١٨٦٨
٦٦ ٣٠ـ٤ ـ١٨٦٨
٦٧ ٢٣ـ٥ ـ١٨٦٨
٦٨ انجلز الى ماركس ١٩ـ١١ـ١٨٤٤
٦٩ ١٩ـ٨ ـ١٨٤٦
٧٠ منتصف اكتوبر ، ١٨٤٦
٧١ ماركس الى أنينكوف ٢٨ـ١٢ـ١٨٤٦
٧٢ ماركس الى فيديماير ٥ ـ٣ ـ١٨٥٢
٧٣ ماركس الى كوجلمان ١١ـ٧ـ١٩٦٨
٧٤ ٢٧ـ٦ـ١٨٧٠
٧٥ ماركس الى بيسلي ١٢ـ٦ـ١٨٧١
٨٦ انجلز الى لانجه ١١ـ٣ـ١٨٦٥
٧٧ انجلز الى برنشتاين ٢٣ـ٥ـ١٨٨٤
٧٨ انجلز الى تيونيس ٢٤ـ١ـ١٨٩٥

كتاباتي الواردة في هذا الكتاب

٧٩ مبادىء التصور المادي للتاريخ ، برلين ، ١٩٢٢ ٠

٨٠ Arbeitsrecht für Betriebsrâte, Berlin, 1922.
The Law of Labour. For the Use of Workers' Committes, Shop Stewards, Trade Unionists, etc., 1922.

٨١ الماركسية والفلسفة ، الطبعة الاولى ، ليبزيج ، ١٩٢٣ ، الطبعة الثانية ، ليبزيج، ١٩٣٠ ٠

٨٢ التصور المادي للتاريخ ، فحص نقدي لمؤلف كارل كاوتسكي ، ١٩٢٩ ٠

٨٣ الثورة الاسبانية («نيو روندشاو» ، برلين ١٩٣١) ٠

٨٤ اطروحات حول هيجل والثورة ـ نشر في الذكرى المئوية لوفاة هيجل (١٩٣١) ٠

٨٥ Geleitiwort zur Volksausgabe des Kapital; ungekürzte Ausgabe nach der 2. Auflage von 1872, G. Kiepenheuer Verlag und Verlag des Allgemeinen Deutschen Gewerkschaftsbundes, Berlin, 1932.

٨٦ Werner Sombart (Grünberg's Archiv zur Geschichte des Sozialismus und der Arbeiterbewegung. Vol. XVT, 1931)

٨٨ لماذا انا ماركسي («مودرن منثلي» ، نيويورك ، ابريل ، ١٩٣٥) ٠

المحتويـــات

الفصل	الصفحة

الجزء الاول

المجتمع البرجوازي

الفصل الصفحة

الجزء الثاني

الاقتصاد السياسي

الجزء الثالث

التاريخ

الفصل	الصفحة

مطبعة الرأي الجديد
خندق الغميق - شارع نايف تللو
تلفون ٢٣٠٠٣١

لماذا هـذا الكتاب ؟

اصدق مايقدم به هذا الكتاب القول بانه لم يسبق قـط للقارىء أن قرأ كتاباً اعمق منه في موضوعـه . فهـو اعادة اكتشاف لاكتشاف ماركس للمادية التاريخية : للعلاقة الجدلية بين الاقتصاد وجميع مظاهر الحياة ، لتحويل الاقتصاد السياسي الى نقد للاقتصاد السياسي ، الى سلاح ضد سيطرة الاقتصـاد على الانسانية ، « نقد ماركس للاقتصاد لا يمكن اكاله الا بالثورة البروليتارية » ، للصـدام بين الذات الثورية : البروليتـاريا ، والموضوع : كلية العالم القديم . كل ذلك انجزه كورش باخطـاء قليلة وعبر تقييم نقدي شامل يمكن القارىء الواعي من الادراك الجدلي لكلية نظرية ماركس .

هذا الكتاب هو اول كتاب تطبق فيه المادية التاريخية على ماركس : اول من طبق المادية التاريخية على تحليـل الظواهر الاجتماعية والشخصيات التاريخية ، وهذا الكتاب يرد الاعتبار للشمولية الجدلية مطبقة لتلك السيرورة التي يتحد في زخمهـا الموضوعي بالذاتي : تطور القوى المنتجة بالصراع الطبقي الذي تخوضه وتقوده البروليتاريا ، تلك السيرورة التي هي وحدهـا روح ماركسية ماركس ونصلها الثوري .

قليل ما هم اولئك الذين أرخوا لماركس دون ان يشرحوه كجثة ، دون ان يقطعوا اوصاله حتى لا يعـود القارىء يرى غير يد هنا ورجل هناك ، وكورش من اولئك النـادرين الذين يرونك الكـل ضمن الجزء ويجعلونـك تقرأ بوعي نقـدي وعين صاحيـة .

ع ـ أ

الثمن : ٦٠٠ ق. ل.
٨٥٠ ق. س.

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت